

عَلَى الدَّوْلَةِ

بِقَلَمِ

أَحْمَدَ وَفِيْقَ

الْجَزْءُ الثَّانِي

فِي أَطْوَارِ فِكْرَةِ الدَّوْلَةِ

مِنْ آخِرِ عَهْدِ الْإِصْلَاحِ إِلَى نِهَايَةِ الثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

حَقُوقُ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ

الثَّمَنُ ثَلَاثُونَ قَرَشًا صَاغَاً

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م

مَطْبَعَةُ الْبَهْضَةِ بِشَارِعِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِمَكَّةَ

فَلَفْ عِمْرَانُ

عَلَى الدَّوْلَةِ

بِقَلَمِ

أَحْمَدَ وَفِيْقَ

الْجَزْءُ الثَّانِي

فِي أَطْوَارِ فِكْرَةِ الدَّوْلَةِ

مِنْ آخِرِ عَهْدِ الْإِصْلَاحِ إِلَى نِهَايَةِ الثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

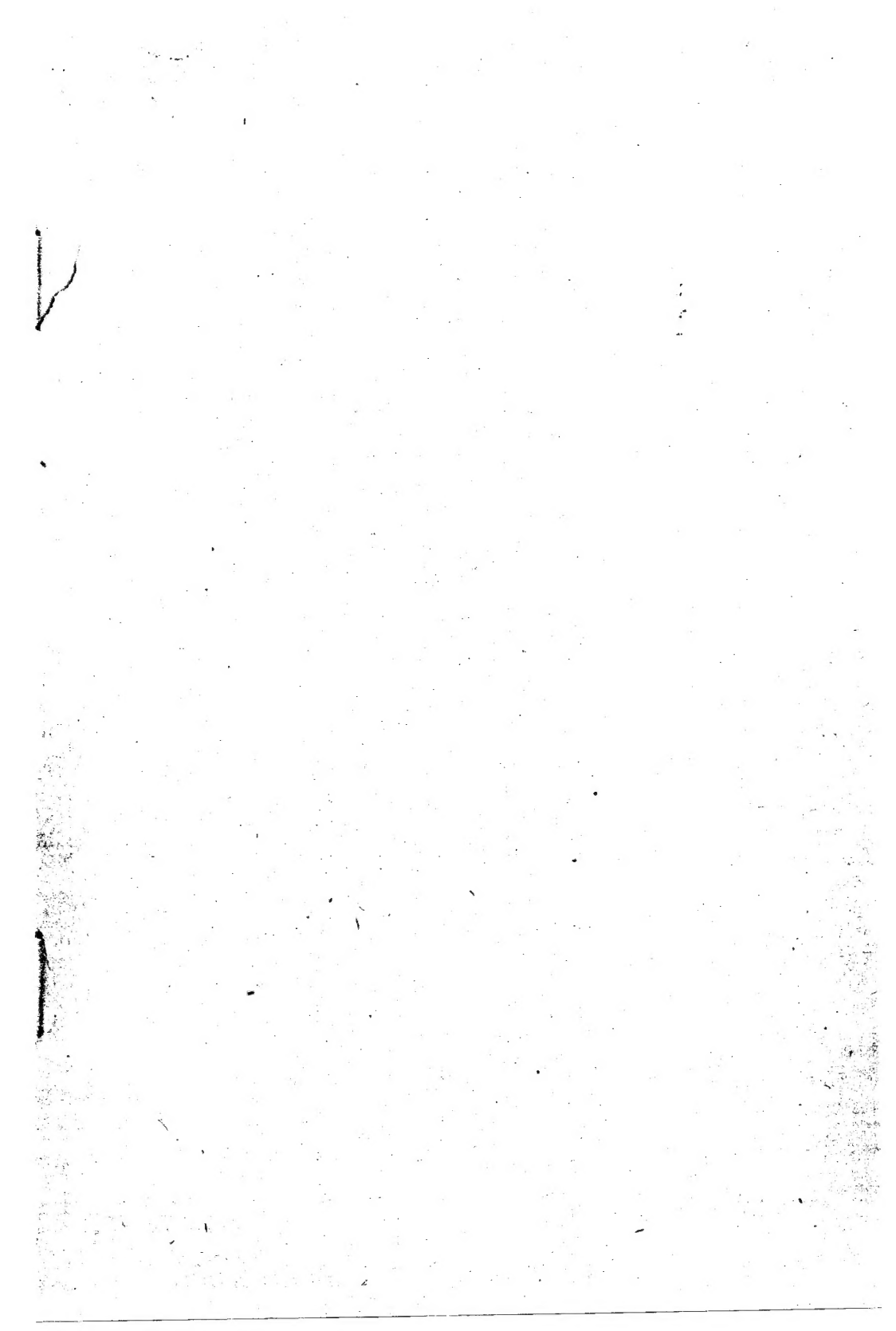
حَقُوقُ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ

الثَّمَنُ ثَلَاثُونَ قُرْشًا صَاغًا

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م

مَطْبَعَةُ الْبَحْثِ بِشَارِعِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِبَغْدَادِ

فَلْفُ عِمْرَانْدِي



مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة

عَلَى الدَّوْلَةِ

بِقَلَمِ

أَحْمَدَ وَفِيقَ

الْجُرْجُجِيَّ

فِي أَطْوَارِ فِكْرَةِ الدَّوْلَةِ

مِنْ آخِرِ عَهْدِ الْإِصْلَاحِ إِلَى نِهَايَةِ الثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ

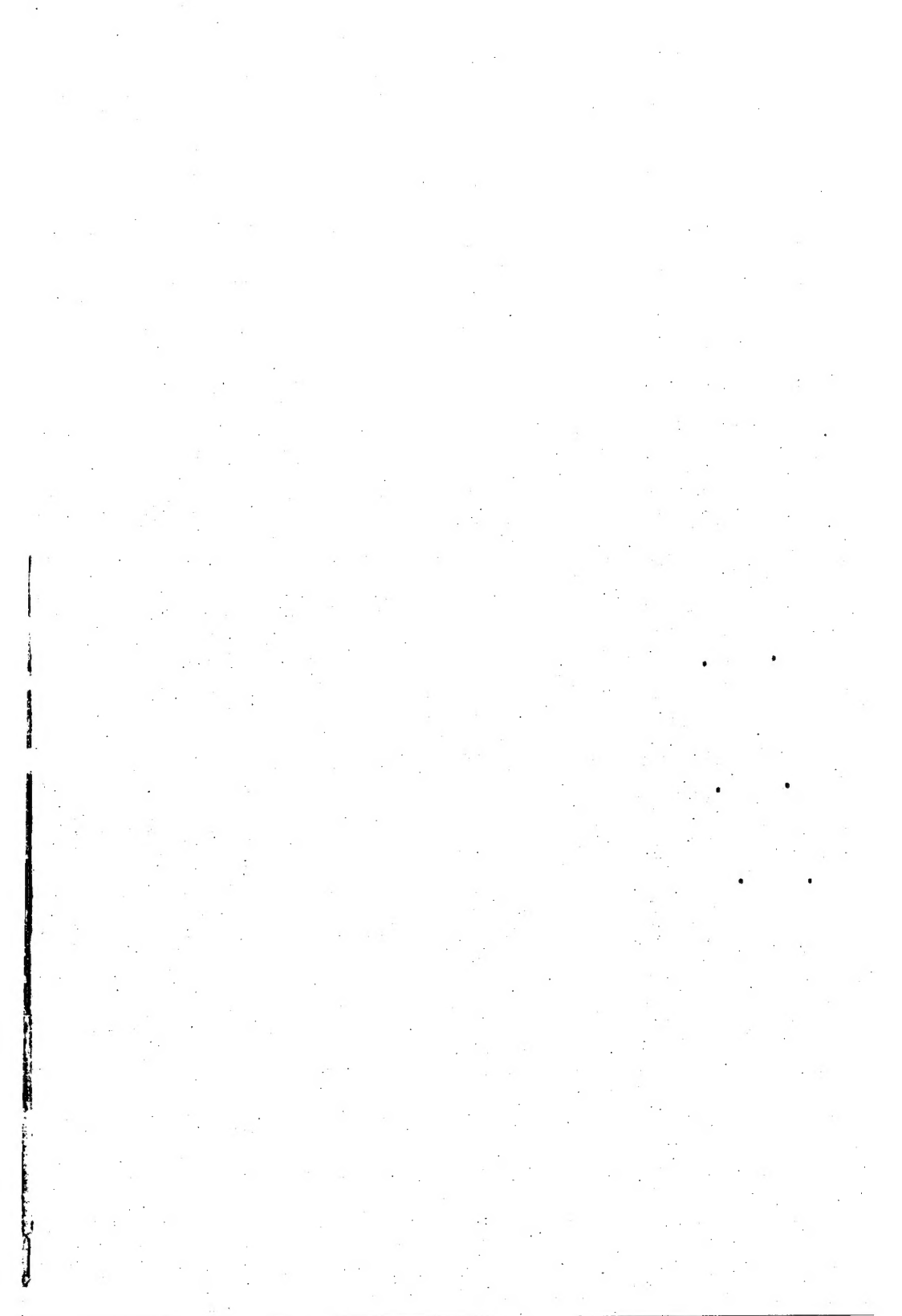
الطبعة الاولى

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الثنى ثلاثون قرشاً صاعاً

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م

مطبعة النهضة
بشارع عبد الباقى
خلف عمارة



الجزء الثاني أسلوبنا العلمى

١ - اتبعنا فى وضع كتاب « علم الدولة » أحدث أسلوب علمى . وهو أسلوب يقتضى بين ما يقتضى « ترجمة النظريات فى أمانة تعاف أى تصرف كان . والاشارة الى خلاصة كل نظرية يستوجب البحث ايراد تفاصيلها فى جزء آخر . اجتنابا للتكرار . مع تلخيص أسفار المؤرخين والفقهاء والاجتماعيين والسياسيين والفلاسفة اذا دعت الضرورة الى ذلك . » قصداً الى أن نُغنى سواد المتعلمين بذلك كله عن الكد فى سبيل اقتناء كتب تتطلب نفقة مبهظة . ونفتح أمامهم فى الوقت نفسه سواً جديدة لصناعة قومية حديثة يتحتم على كل مصرى يشعر بالحياة ويقدر الوجود الانسانى ان يتضافر مع اخوانه المصريين فى سبيل بذل الجهود الضرورى لترويجها . حتى لا ينافسها ما يتيسر نشره باللغة العربية من الانتاج الغربى . ويستفيد الساسة والقانونيون خاصة كل الفائدة المرجوة من الاطلاع على اسرار هذا العلم .

وإذا قلنا إن الاسلوب العلمى الذى اتبعناه فى وضع الجزء الأول . وباقى أجزاء « علم الدولة » هو أحدث الاساليب العلمية وأفضلها ثمرة ونفعاً لذوى الراى فالتنا قول الحق الذى لا مرية فيه ولا جدال . ولو كان الأمر خلاف ذلك لما اتبع هذا الاسلوب أئمة العلماء الأعلام الذين تخصصوا فى مختلف العلوم العالية وقاموا بمهمة تدريسها فى « أكاديمية القانون الدولى » (Académie de droit International) فأخرجوا بذلك مجموعة استفاد منها الساسة والقانونيون والاجتماعيون والاقتصاديون الخ أعظم فائدة . وهذا المعهد الذى يلقى بأعماله النور على الغرب هو ذلك الذى شيده بمدينة الهامى وباريس « المركز الأوروبى لهبة كارنيجى » Centre Européen de la Dotation Carnégie

وهو معهد جاء « مركزاً للدراسات العليا فى القانون الدولى (العام والخاص) والعلوم المرتبطة بهما . والغرض منه تسهيل الوصول الى التعقق فى تمحيص المشاكل المتصلة بالعلاقات القانونية الدولية تمحيصاً نزيهاً . » كما نصت المادة الثانية من لائحة هذا

المعهد ، وإذا راجعنا المادة الثالثة من هذه اللائحة استطعنا أن نوقن بتضلع أساتذة هذا المعهد الذين اتبعنا أسلوبهم العلمي الحكيم . فقد قالت هذه المادة : « واستوجب تحقيق هذا الغرض أن يتوجه المعهد الى جميع الدول كي يستدعى أبعد الاختصاصيين رسوخا في مادتهم ليُدَرِّسوا أهم المواد من النواحي النظرية والتطبيقية والتشريعية والقضائية الدولية وفاق النتائج المترتبة على أعمال المؤتمرات ومجالس التحكيم . على أن يكون هذا التلقين في صورة محاضرات ودروس » فكانت النتيجة حل كثير من كبريات المعضلات السياسية والقانونية

وإذا أردت أن تقف على قيمة المشرفين على تنفيذ هذا الأسلوب فإليك بياناً بأعضاء مجلس إدارة هذا المعهد :

PRÉSIDENT :

M. Ch. Lyon - Caen . Doyen honoraire de la Faculté de droit de l'Université de Paris. Secrétaire perpétuel de l'Académie des Sciences Morales et Politiques .

VICE - PRÉSIDENT :

M. N. Politis Ministre plénipotentiaire, ancien ministre des Affaires étrangères de Grèce, Professeur honoraire à la Faculté de droit de l'Université de Paris.

MEMBRES :

M. M. AL. Alvarez Membre de la Cour permanente d'Arbitrage de La Haye

D. Anzilotti : Professeur à l'Université de Rome. Juge à la Cour permanente de Justice internationale

Baron Descamps. Ministre d'État, Professeur à l'Université de Louvain.

L. de Hammarskjöld. Ancien Président du Conseil des Ministres de Suède .

Th. Heemskerk. Ancien Ministre de la Justice des Pays-Bas

Lord Phillimore. Ancien Lord de Justice d'appel. Membre du Conseil privé. Président du Tribunal des Prises

W. Schucking. Professeur à l'École supérieure de commerce de Berlin. membre de la Cour permanente d'Arbitrage de la Haye

Strisower - Professeur à l'Université de Vienne.

Baron Michel de Taube - Ancien Professeur à l'Université de St. Pétersbourg.

فأسلوب يشرف على تنفيذه هؤلاء العلماء الاعلام . ويدرس وفاقه خيار الاساتذة العالميين لهو أسلوب يتحتم أن يكون موضع عنايتنا . وبخاصة اذا علمنا أن الجامعات القومية قد اتبعته أيضاً في تدريس برامجها .

شكر واعتذار

٢- نشر فيما يلي هذه المقدمة كلمة لحضرة صاحب العزة محمد حافظ رمضان بك نقيب المحامين الأسبق، ونردفها بتقرير وزارة المعارف العمومية كخلاصة للجزء الأول من «علم الدولة» . ولقد كان بودنا أن ننشر كل ما كتبه حضرات الزملاء بصدد من ذلك الجزء لولا أن تحقيق هذه الأمنية يتطلب سفرأ لا يقل في حجمه عن هذا الجزء . فعدرة نتقدم بها لحضراتهم شاكرين لهم جميل عواطفهم ، وكريم تشجيعهم .

موضوع الجزء الثاني

٣- يتناول الفصل الأول من الجزء الثاني كلمة تمهيدية كصلة جامعة بين عهد الإصلاح الديني وفترة الانتقال من هذا العصر الى عصر الثورة الفرنسية الكبرى . ويلي هذه الكلمة بيان عن مظاهر عصر الانتقال . وعناصر فكرة الدولة فيه وأطوار هذه الفكرة . فإيضاح عن العوامل التاريخية لنظرية الحقوق الأساسية للدولة . وعواملها الفقهية . مع دراسة عميقة عن كل فترة تاريخية حملت اسم واحد من مشاهير الفقهاء الاعلام أمثال «جروسيوس» Grotius و«ولف» Wolff ومن احتذاء

«كزوك» Zouch و«بوفندورف» Samuel de Puffendorf و«لوك» Locke و«ليبنيتز» Leibnitz وفترة «فائل» Vattel و«مارتنس» Martens ونقد نظرية «فائل» فكلمة عن القانون الطبيعي وأخرى عن المساواة الطبيعية بين الدول . فبيان عن النتائج المترتبة كبداء على نظريات مدرسة القانون الطبيعي . فنظرية الاستبداد المستنير أو العادل Le despotisme éclairé وموقف «بوسويه» Bossuet تلقاءها . فمقيدة الطبيعيين Les Physiocrates قسطنط البروتستانتية في نظرية الاستبداد المستنير . فنظرية الفردية individualisme . وموقف بعض الفلاسفة منها ولا سيما «روسو» .

وتناول الفصل الثاني كلمة اجمالية عن أطوار فكرة الدولة خلال الثورة الفرنسية، فبيان عن الاستفتاء العام Le Plébiscite في مختلف مراحلها حتى نهاية الثورة، ويلي ذلك كلمة عن التوسع في سلطة الدولة ومدى هذا التوسع، الى المرحلة التي تزعم فيها القانون العام. وما جرى خلال الثورة من تيارات تشريعية، الى أن استظهر النظام البرلماني باتباع مبدأ انفصال السلطات، فمصادر هذا المبدأ في فرنسا، وأثر أسفار الفلاسفة «لوك» و«مونتسكيو» Montesquieu و«روسو» و«فولتير» Voltaire. فكلمة عن فكرة «روسو» من انفصال السلطات ونظرية «الامة مصدر السلطات» ونظرية توازن السلطات وتعددتها في رأي «روسو» وموقف هذا الفيلسوف من الحكومة النيابية والحكومة البرلمانية والسلطة التنفيذية والنظام الملكي الوراثي، فرأى الطبيعيين في انفصال السلطات. واعتراضهم على الديمقراطية. وانتصارهم للاستبداد. وكراهيتهم لانفصال السلطات مع وجوب انفصال السلطة القضائية، ونقد نظام الحكومة البريطانية. واينثار النظام الصيني عليه. ونفذ الفيلسوف مابلي (Mably) وانتصاره لانفصال السلطات. ومناداته بتفوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. وتخويله السلطة التشريعية حق تعيين الوزراء. وتبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية.

وتناول الفصل الثالث أطوار الدستور البريطاني منذ نشأته حتى نهاية القرن الثامن عشر باعتباره مصدراً من مصادر الدساتير الفرنسية التي وضعها الجمعيات التأسيسية خلال الثورة الكبرى.

ويتناول الفصل الرابع شرح مبادئ الدساتير الفرنسية وأطوارها ابتداء من الثورة الفرنسية الكبرى حتى سقوط نابليون.

أهمية العنصر التاريخي

٤ — فالجزء الثاني من «علم الدولة» هو اذن ذاكرة الانسانية في هذه الفترة تفيض نورا لتحيط الشرق خبرا بما فات. كي يستخلص منه عبراً تقيه شرماهوات. وفي الحق إن الجزء الثاني قد عني كثيراً بالعنصر التاريخي من فكرة الدولة خلال

هذه الفترة لأنت أول علم يجدر بالانسان دراسته في الوجود هو علم التاريخ. أى دراسة حياة الانسان ذاته . ودراسة شهواته . وتمحيص آرائه، والكشف عن أعماله التى لاحت عظيمة بعد إذ غشيتها النجاح فحجب عن الانظار حقيقةها التى لا تلبث أن تتبدى للبيان اذا ما تجلّت دوافع هذه الاعمال . وهى دوافع ليس فى الوسع معرقتها إلا اذا عولنا فى وزنها على المبادئ وتأكّدنا من الروح الصحيحة التى سرت فى أعمال الرجال قبل أن نبدى إعجابنا بها. ثم دراسة نظم الجماعة التى يعيش فيها الانسان فالشطر التاريخي من هذا الجزء قد وضع خصيصا للبحث على العناية بدراسة تاريخ نظم الشعوب المتسلطة على العالم فى حاضرنا . لأن العناية بهذه الدراسة من شأنها أن تهتاج الطلعة . وتغرى بدراسة تاريخ مصر والشرق بذاتها . وتستحث النفس على معرفة أسرارها وتقصى حقائقه . واستكمال ما خفى منه أو غيّب . ومن المسلم به أن هذا النوع من الدراسة المجهدة يزيّد الولوع بالدرس والتحصيل . ومتى وصلنا الى الولوع بالدرس . عشقنا موضوع الدرس ذاته . وتكون نتيجة هذا الحب أن يصبح التاريخ المصرى والشرقى مصدراً للعقيدة والامل . وعاملاً من عوامل الشعور بسعادة الشقاء والبذل والتضحيات . وداعياً من دواعي الاغتياب بالدأب والثبات . اللذين يتولد عنهما الجنوح الى الاتحاد بالقوة .

لقد انطوى العنصر التاريخي من فكرة الدولة خلال فترتي الانتقال والثورة على عظات مستخلصة من مواقف رجال التاريخ وشعوب التاريخ . واذا كان أفضل ما يتغذى به الروح الشعبى هو حياة نقية طاهرة بسيطة رائدها البطولة . فان هذا الجزء لم يهمل مع ذلك اخطاء هؤلاء الرجال والشعوب . لان تاريخ الواقع بما ينطوى عليه من نقائص واغلاط . هو خير استاذ للأمم . فاذا حق للخلق القويم أن يتوجع من جراء الحملات القاسية التى تحملها الحوادث الفاجعة على أطهر المبادئ التى يعلّمها الضمير الانسانى كى تسحق هذه المبادئ سحقاً . فان التناقض القائم بين عظمة الأشخاص وحقارة الأشياء هو أنصع دليل على خلود المبادئ . واذا أردت أن تتعرف هذه الحقيقة فاعلم أن ممثلى الكرامة الانسانية خلال عصور الانحطاط هم وخدم الذين يتركون من بعدهم أسطع أثر يهتدى الأحرار على نوره كلما أظلمت الحياة فى وجوههم .

أهمية العنصر الخلقى

٦ — أما من الناحية الخلقية فقد كشف هذا الجزء عن أن الدولة لم تتكون إلا لتحقيق نوع من الخير. لأن الناس لا يعملون إلا في وجهة الخير مهما كانت طبيعتهم. ولأن الدولة في بلد حر ليست سوى جماعة الوطنيين الأحرار الذين نيط بهم مزاولة الولاية العامة وتمثيل الوطن باستمرار. فبما أن الإرادة القومية هي مصدر السلطات جميعاً. فان الدولة لا تكون إلا ممثل جميع الوطنيين ووكيلهم الى حد ما. وإذن فهي في خدمتهم. ومتى كانت خادماً للجميع فقد تحتم عليها أن تتحمل مختلف التبعات المترتبة على أداء متفاوت الواجبات والتكاليف. وهذه جميعاً عماد كل شيء في الحياة. ولا سيما المدنية التي لا قوام لها إلا بالخلق الكريم المعادي للدائع بين الطبقات. وبمزاولة فعل الخير وحسن الصنيع مزاولة تكفل جميل الذكر وحسن الأثر. أما الدولة القائمة على المصلحة دون سواها. أما تلك التي لا لحة لها غير الخوف. ولا سداة لها إلا الارهاق فبئس متداع وشيك السقوط والانهار.

الفضيلة السياسية

٧ — فاذا ما تأسست الدولة على الخلق الكريم كانت كل عنايتها موجهة الى الحرص على مصير الوطن. ولا وجود لهذا الحرص إلا اذا اعتقد الافراد جميعاً بأن هناك واجبات عامة لا تتحقق إلا اذا قام كل وطني بنصيبه من الجهد والبذل في نزاهة تسود معها المساواة. حتي تتحقق الفضيلة السياسية. تلك التي تقوم على نكران الذات والزهد في السفه. ولا تعريف لها إلا أنها حب الوطن وحب الرقي المشترك. وهو حب يتطلب لزماً إيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة باستمرار. وهذا الايثار وحده هو ما يُجَمِّلُ الانسان بالفضائل الذاتية جميعاً. لأن مجموعة هذه الفضائل ليست إلا لوحة يشخص فيها هذا الايثار الذي تصدر عنه الديمقراطية الصحيحة. ويترتب عليه أجل وأفضل تربية عامة.

اهمية العنصر السياسى والقانونى

انفصال السلطات

٨ - وأول نتيجة سياسية قانونية للفضيلة السياسية . أى أول نتيجة سياسية قانونية لحب الوطن الذى يتطلب إيثاراً مستمراً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو قيام مبدأ انفصال السلطات . ولقد أبان هذا الجزء فيما أبان من مبادئ دستورية أن مبدأ انفصال السلطات فى رأى منتسكيو هو أول ضمان تفرضه الضرورات لصيانة حرية الأمم . فمن أصول قيام الدساتير التى يترتب عليها وجود السلطات المتنوعة أن يشرف بعضها على بعض . ويراقب بعضها البعض . ويلجم بعضها بعضاً . ويعوق بعضها افئئات البعض على حقوق البعض . أو الاضرار بحقوق الأفراد . وكل ذلك فى سبيل اتزان السلطات جميعاً . والقضاء على الشهوات التى تدفع السلطات الى الازدراء بالحريات الفردية . لأن الأفراد يجدون فى إحدى السلطات ملجأ يعصمهم والحالة هذه من العدوان . عدوان سلطة الفرد أو سلطة الجمعيات التى تسن القانون وتطبقه وتنفذ الجيوش وتصفّر العدل . على ما حدث فى أيام الثورات الإنجليزية والفرنسية . لقد تضطر الحكومات المدنية فى أحوال معينة الى أن تجمع بين السلطات الى حد . ولكن الحكومات ليست هى الجمع بين السلطات كما يفهم البعض . ففى كل أونة تستطيع الحكومات أن تنفادى هذا الجمع تكون قد حققت خير الجميع . وأزده أنواع الحكومات ، وأبعدها عن الخطأ والشطط فى ميدان الكمال ، هى تلك التى فى وسعها أن تنفادى بحكمتهما هذا الجمع مكثفة بالوسائل الادبية المحضة للتأثير فى العقول والنفوس . وبذلك تكون أقرب الى موالاة العمل وفاق طبيعة تكوينها . وأداء الواجبات المترتبة على هذا التكوين . وما هذا التكوين إلا المشيئة العامة .

الديموقراطية

٨ - يحمل كل سلطان بين جوانبه عيباً طبيعياً . وينطوى على مبدأ ضعف وسرف يتحتم وضع حد له . وليس من وسيلة انجع فى هذا السبيل من الحرية

العامة تتمتع بها جميع الحقوق . وجميع المصالح . وجميع الآراء . فخرية استظهار جميع هذه القوات . وقيام مساواتها في الوجود المشروع . هما وحدهما النظام الذي يحدد كل قوة . وكل سلطة . تحديداً مشروعاً . وبحول دون افتئات سلطة على أخرى . وهذا مادعانا الى دراسة الدساتير الانجليزية دراسة عميقة . تمهيداً لدراسة الدساتير الفرنسية . وهذه الدراسة ذاتها جعلت الفقهاء يرون أن الحكومة قد خلقت للأمة . أما الأمة فلم تُخلق للحكومة . لأنها مصدر الولاية ومستقرها . ولذلك كان لكل أمة أن تعزل حكومتها . وتقيد سلطانها أو تطلعه . أو تمنحوه أو توسعه أو تضيقه أو تفسره . وهذا المبدأ هو المصدر الصحيح لاستظهار الجماعة الجديدة التي سادتها الغلبة العددية . وكان السلطان فيها لكثافة الاحزاب وقوتها .

لقد غير استظهار هذه الجماعة شرائط الحياة الاجتماعية . فاستطاع الجمهور القلق المضطرب أن يتناول حل المشاكل التي احتفظ بحلها الخاصة والممتازون والموهوبون الذين أعدوا أنفسهم لوزن هذه المشاكل ومقياس أبعاد خطرها . وأدى هذا الاستظهار أيضا الى أن تنفذ روح التحرير الى كل موطن . كما أدى في أغلب الأحيان الى الخلط بين الأثرة والايثار . فتشاكلت الامتيازات المغتصبة وانعدام المساواة الضروري . وتطابقت المطامع المشروعة والشهوات المرذولة . وانعدم الفارق بين الحرية والاباحة . والسطوة والحق . ولكن العالم وجد عزاءه خلال هذا الوقت الذي سادته هذه الحركات المضطربة الغامضة في تغلب احساس قوى كريم . هو احساس الكرامة الانسانية . وفي انتصار عقيدة العدالة المجردة من الشوائب . وتسلب مجهود سخى أنحر حسر اللثام عن عقل عام أبعد غوراً وأوسع اشعاعاً ونوراً من أى عقل عام سبقه . فاصبح مصير الأمم معلقاً على مصير هذه الديمقراطية التي سعت سعيّاً حثيثاً في سبيل تنظيم قواها . وتدريب هذه القوى حتى أصبح تحقيق عظمة هذه الأمم منوطاً بحيويتها . وصار سلامها مرهوناً بحكمتها .

ولكن الديمقراطية السليمة الجديدة بالبقاء تتطلب لزماً من أعضاء الجماعة المدنية أن يعرفوا كيف يحكمون أنفسهم في الدائرة الشخصية أو العائلية باعتبار انهم وطنيون تربط بعضهم ببعض البعض الآخر أو تربطهم بالدول علاقات تقوم على احترام

الكرامة الانسانية احتراماً منطوياً على تقدير حرية الانسان ومساواته وحب الانسانية
المنبى على الآباء . فاذا نحن محصنا ما جاء في هذا الجزء خاصاً بهذا الموضوع . عرفنا
أن مستقبل الديمقراطية مرتبط بروح هذه الحقائق وتطبيقها بما هي عليه من
بساطة وعظمة .

لقد أشرنا الى دخول القوة العددية في الميدان . ووقوفها على المسرح السياسى
في مواطن عدة من هذا الجزء . ورأينا أن الجمهور أصبح في حكم الممثل . بعد أن
كان في حكم النظارة . ولذلك حق أن تكون نتيجة الانتخاب العام شخوص السمو
الخلقى . وجمال الارواح والقلوب أماننا . والا كان الخراب والدمار كما وقع في الثورة
الفرنسية الكبرى . حيث ظهرت آية السمو والجمال أولاً . ثم أعقبتها آية الخراب والدمار .
ومعنى هذا بصريح اللفظ أن الغرض من تحقيق الديمقراطية يقضى على القادة بخلق
رجال وطنيين بانبل معنى الكلمة « وطنى » . حتى يكون البلد في عداد الأمم العظيمة .
والدول الكريمة . الذين اعتادوا أن يعتبروا الثبات وامتلاك القيادة . وكبح الجماع
شروطاً ضرورية للتمتع بالحرية . وتقدير التسرع والاندفاع والتأثر والانفعال وسهولة
الشك . والتطلع الى الفضائح على انها جميعاً من اعراض الضعف . وأسباب الكوارث .
وإذن حق على الديمقراطية الصحيحة أن تتعود مقاومة الاندفاعات القاسية .
وأن تجارى وحى الاحقاد والحفاظ . وأن تعمل وسط عواصف الشهوات وزعازعها
على أن تسود البلاد روح عامة يملها ضمير لا يتزعزع . وعقل معتزم لا يتأثر .

وهناك درس آخر نستطيع أن نستفيد من الديمقراطية التى شرحناها في هذا
السفر . ونريد به ذلك الدرس الذى يستفز جهدنا الفردى . ونشاطنا الخاص المكافح .
ومقاومتنا الأباطيل فى عناد لا يغالب . وصبرنا على المكارة بمختلف صنوفها . حتى
يتكون الخلق الطاهر . فيبعث الشرق فى الصورة الصحيحة للانسان . إذ دلت التجارب
المستفادة من عناصر الدولة : التاريخى . والقانونى والسياسى والفلسفى والاجتماعى .
على أن الوسيلة المؤدية فى اطمئنان الى تركيز الديمقراطية . واستقرارها إنما تلك
التى تثير فى أعماق الأفراد ضميراً وازعاً . واحساساً بالحق . وشجاعة تدفع الى
رد العادية عنه .

الى المرحوم أمين الرافعى

٩ - وإذ كان يوم تسطير هذه الكلمة يوم يكاد يفتش فيه فجر الذكرى السابعة لوفاة أخينا المرحوم أمين الرافعى بك (٢٩ ديسمبر) . فقد حق علينا أن نتخذ من هذه الشخصية مثلاً صالحاً للضمير الطاهر والاحساس بالحق والشجاعة الوثابة .

إن المثل الصالح بيئة . انه قوة لا تغالب . وسلطان يؤثر فى الانسان رغم ارادته ودون علمه . فالكتاب القيم . والخطبة البليغة . والكلمة الطيبة . كل اولئك يثمر خيراً . ولكن المثل الصالح يحاصر المرء من كل ناحية . ويتحدث الى اذنه . ويخاطب عينه . ويحاضر فؤاده . ويهز جميع حواسه فى فصاحة وقوة لا ترى معها الانسان إلا صدى يحكى فضائل هذا المثل المصطفى وأخلاقه وحركاته وسكناته . ولقد اصطفينا أمين الرافعى مثلاً حتى نستطيع أن نحتذيه فتنجد حياته بحياتنا . ويعمر عمله بعملنا . وبما أننا لن نكون فى النهاية إلا هو . نتحرك بروحه السامية . وأخلاقه الكاملة . ومشاعره الجليلة . فلا مناص من أن تستمر حياة كانت مجدنا . وأقوال كانت عظمتنا . وروح كانت مستشارنا . وعواطف كانت هادينا . ومشاعر كانت إيماننا .

إن اختيار المرحوم أمين مثلاً صالحاً بمناسبة صدور هذا الجزء لا يرجع الى العوامل الآتفة البيان وحدها . ولكنه يرجع بخاصة الى ارتباط أمين بهذا الكتاب . لقد ارتبط أمين بكتابنا على اعتباره اسناداً لثانة الخلق . وغرس بذور القوات الانسانية باختلاف أنواعها . كما ارتبط به على أنه كان ينادى بجمل التعليم واسطة تنقيف فكرى وتربية وتهذيب أدبيين . وتلقين يودى الى أن تكون المبادئ والنظريات واسطة تؤهل المرء الى أن يختار منها مادة لاصطناع أفكار خاصة . وآراء ذاتية . فلا يردد آراء غيره كالبيغاء .

إن مقالات أمين التى ديجتها براعته بصدد من التعليم فى مصر تدل على أنه كان يرى أن بذور العلم النافع لا تستطيع أن تثمر فى خصب داخل أعماقنا إلا إذا تمهدها الاساندة بالتربية التى تضرم فى النفس نار الحماسة والحياة . لأن العقل كان فى رأيه مركز تدفئة . وليس اناء يمتلئ ليفيض . فالعلم الذى لا يثمر زيادة الحيوية الفكرية

والأدبية علم عقيم لا يلد إلا موت جميع القوات العاملة على رقى الانسان . ولهذا رأى أمين أن حكومة الجماعة الانسانية كحكومة الجماعة العائلية . لها قلب يحاكي قلب الفرد يفيض كرمًا وطيبة وإحسانًا رغما من أنها شخصية معنوية . فاذا اقتضت رسالة الحكومة على محض حماية الحقوق كان لنا اذن ألا نبرر بعض الأعمال المشروعة رغما من تسليم الجميع بها وإقرارها . ذلك بأن المفروض على الحكومة أن تعنى الى حد ما بالسهر على رفاهة الأفراد وإنماء مداركهم وارهاف ذكائهم وتدعيم أخلاقهم . فاذا هى توجهت الى المدارك فى رفق . وأرهفت الذكاء فى لين . وعملت بمحض الوسائل الأدبية . كان هذا الاسلوب الحكومى فى وقت واحد واسطة تحريرها هى بالذات من القيود حتى وإن كانت قيوداً متوقعة . وواسطة تحرير سلطاتها وامتداده وزيادة احترامها ومعموماتها . فيتسنى لها بذلك أن تتم من الأعمال أهمها وأعظمها . على أن ولوع أمين بالبحوث القانونية . والأخذ بالتبسط فى شرح النظريات الفقهية لمن الصلات المتينة التى ربطت بينه وبين هذا الكتاب . ولكن أمين الرافعى لم ير ان معنى التبسط فى ايراد الفكرة هو الانتقاص منها . ولكنه رآه فى الايضاح والجللاء . لأن الجلاء يزيد الفكرة قوة . والقوة تزيد العمل انتاجا . أما الغموض فأداة لغلط العقل وعرقلة قوته وإتعا به . وإذن يكون تبسط أمين فى ايراد الفكرة هو تحليلها أولا . ومقارنة نتائج هذا التحليل ثانياً . ثم صب هذه النتائج صيغاً عامة ثالثاً . فالانتقال من الغموض الى الوضوح هو معنى التبسط فى رأى أمين . بل هو أمين ذاته .

فالى الوضوح والجللاء . الى أمين فى عالم الطهر والصفاء . أتقدم بالجزء الثانى من كتابى . مخلصاً فى الإهداء الى رمز الاخاء . والمثل الأعلى للخلق الكريم والسلوك المستقيم والأعمال الصالحة .

« ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً »

أحمد رفيع

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

كلمة الاستاذ الكبير

محمد حافظ رمضان بك

نقيب المحامين الأسبق

أذاعت صحيفتنا السياسة والاهرام بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٤ كلمة في الجزء الأول من « علم الدولة » بقلم حضرة صاحب العزة محمد حافظ رمضان بك نقيب المحامين الأسبق ونحن ننشرها هنا مع تقرير وزارة المعارف كخلاصة للجزء الأول قال: « علمت أن الاستاذ « كوليتشى » مدرس اللغة الفرنسية بالقسم التجهيزى من المدرسة التوفيقية — وكانت له فراسة في تلاميذه — قد أطلق منذ نيف وثلاثين سنة على تلميذه أحمد وفيق اسم « القاموس الحى ». فلم أدهش . لانك اذا سألت الاستاذ وفيق عن واقعة . أو تفاصيل واقعة أجابك . فوراً بما تتأكد من صحته اذا أنت رجعت الى السجلات . ولأنك اذا أردت تدعيم رأى . وسألته مرجعاً تؤيده به . جاءك بعشرات المراجع . وأرشدك فى لمح بالبصر الى الفقرات التى تستند عليها . ولكنى وأنا الذى أطلعت على المباحث القانونية التى وضعها الاستاذ وفيق . وعلى مقالاته فى الدستور المقارن . تلك المقالات التى نقد بها فى سنة ١٩٢٢ مشروع لجنة الثمانية عشر . لايسعنى بعد أن أطلعت على الجزء الأول من موسوعة « علم الدولة » وبعد أن سمعت من زميلى وفيق شرح باقى الأجزاء الخمسة عشر . إلا أن أقول إن وفيق بذاته موسوعة حية دَوِّنَ موسوعة علمية فذة لم يسبقه غيره الى وضعها . وبخيل إلى أنها ستبقى خالدة لتكون موضع تقدير الأجيال المتعاقبة . يتمون بها تحصيلهم . ويشفقون بها عقولهم . ويدعمون بأرائها أسس دولتهم .

لقد جاء الجزء الأول من كتاب « علم الدولة » « شاشة بيضاء » عكس عليها زميلنا وفيق صور مختلف العصور ليراها القارىء مارة على عينيه . وقد ظهر عليها متعدد الأسرات والقرى والمدائن والقرون بشعوبها ودولها وعقلياتها المتفاوتة وتربيتها المتناقضة . وأخلاقها المتعارضة . وأراداتها . ورقبها وانحطاطها . فى أثواب قشبية .

أو أطار بالية . أو أ كفان طوت العظلات والدروس والأمثال استخلصها المؤلف
وضربها لقوم يفقهون حديث التاريخ . والأعيب السياسة . وسلطان القانون . وثمرات
الاقتصاد . وحكم الفلسفة . وعبر الخلق القويم .

قضى الأستاذ وفيق أطول شطر من حياته في اعداد هذه الموسوعة متبعاً قول
الفيلسوف سينيكا : « يجب تنظيم ماجناه الانسان من المطالعة . وادخال شىء من
التنسيق عليه . ولنقلد النحل وهو يطير هنا وهناك لامتصاص عصير الازهار الصالحة
لاصطناع الشهد والتصرف فيه وتوزيعه أقرصاً » . وفى الحق إن الأستاذ وفيق قد
أرانا بعمله أن مشقة الجهاد ليست فى الجهاد ذاته . وإنما فى الأعمال التى تم عقب
النصر . احتفاظاً بالنصر .

فاقتطاف الأزهار . وجنى الثمار من الأمور الهينة اللينة فى رأى الأستاذ وفيق .
أما تنسيق الرياحين وضفرها حتى لا تنقل الثمار الازهار . وتلوح تحت الشمس باقة
تحاكي حليلة من الذهب الخالص علاها العاج الناصع تتأفیه اللؤلؤ النضيد استخلص
من دموع البحر ورذاذ نداءه . فلعمر ك إنه أشق الأعمال وأصعبها .

بدأ الأستاذ وفيق كتابه بمقدمة فلسفية عن عمله الفذ . تناول فيها تعريف علم
الدولة العام والخاص . وكشف عن عناصر نظرية الدولة . وأهمية هذه العناصر
وترتيبها فى تكوين فكرة الدولة . ثم تكلم عن طريقة دراسته العلمية . وانتقل
الى الباب الأول حيث عقد عدة فصول عن أصل الدولة . وفى مقدمتها الطبيعة
وكيف ألهمت الانسان فكرة الاجتماع . وكونت أخلاق الجماعات . وكيف ترقى
بخلق وتدهوره . سائلاً الأمثال للناس . مبيناً كيف كان الخلق الانجلوسكسونى
المتين عاملاً أساسياً فى تمتع الانجليز بحرياتهم الدستورية . ورسوم سياستهم الخارجية .
ثم تكلم عن تدخل الطبيعة بطريقة مباشرة فى تكوين الدولة المصرية تكويناً
سياسياً . ثم قارن بين عمل الطبيعة فى الجنس الانجلوسكسونى والجنس اللاتينى فى
الامريكيتين . الشمالية والجنوبية . فاقام الأستاذ وفيق الدليل على أن اعتبار المدارس
واسطة نشر العلم هو اعتبار يخدع النفس تلقاء غرضها الاممى وعظمتها . وان الواجب
يقضى باعتبار المدرسة وسيلة غرس الشجاعة والاقدام والفضيلة فى الاعماق . وهو

أمر راجع بطبيعته الى الجنس والبيئة . ومتى علمنا أن جوهر الجنس المصرى لا يزال سليماً متيناً قوى الاشعاع لا يحجب سطوعه غير رماد فى الوسع ازاحتة بسهولة . وفقهنا أن كتاب « علم الدولة » بيئة اصططنها الاستاذ وفيق من أخصب عصير الأمم . علمنا أن هذا الكتاب قد جاء جامعة تأسست لانارة السبل أمام العقول . وتدعيم الارادات . وواسطة لملنا على الاعتقاد بان لاندحة للشعب العديد الضارب فى أرض خصبة مترامية الارجاء من أن يصيب السقوط والاحتقار . إذا أعوزه الاقدام وتضعفت فيه قوة الابتكار . وبان فريقاً من الرجال الجراء ذوى القلوب الحديدية يستطيعون أن يجدوا سبيل النجاح معبدة أمامهم إذا هم عاشوا فوق ذروات الصخور أو تسلقوا منزلقاتها .

وفى الحق إن مأسطره الاستاذ وفيق فى الفصل الخاص بعمل الطبيعة على اعتبارها أصلاً من أصول الدولة ليدل على أن الواجب يقضى بأن تكون التربية الشعبية مفضية حتماً الى أن تحقق فى كل فرد طراز الوطنى الصادق . والانسان الكامل . لأن تربية قومية هى وحدها الضمان الكفيل بالاحتفاظ بقوة الشعب وجوهره سليمين . ومتى تم هذا كانت الارادة العامة مركز السلطان . وتم للانسان الحكم وتحتم على الناس الطاعة له . بل كانت الارادة العامة أوسع سلطاناً . إذ تكون والحالة هذه مركز حرية العمل . وحرية العمل تكبره العقل على السير فى الصراط السوى . مبعث النجاح والنصر .

على أن اعتبار الارادة بهذه المثابة يؤدى بنا لزاماً الى اعتبار الكرامة ثمرة إرادية تترتب على عظمتنا النفسية ، وتقدير السقوط الذاتى كنتيجة للنقص الإرادى الطارئ . على هذه العظمة ، والأمر فى الحالتين صعود وسقوط أدبيين ، وقانون الرقى والسقوط الذى شرحه الاستاذ وفيق يُبَصِّرُك بتقلبات العالم وتطوراتها ، لاسيما اذا علمنا أن الخلق إرادة تامة الصنع تظهر فى صورة نفسية تفرق بين شخصية وأخرى . ذلك بأنه همة قعاء صامته مستمرة تصدر عن الارادة ، بعد إذ تكمن فى النية لا تنزعزع ، وترسخ فى صورة الولاء للذات والمعتقدات والفضائل دون أن تنزعج بحال ، فاذا هى انبعشت كانت قوة خاصة تنحدر من الشخصية وتلهم ذلك الموقف الذى نسميه

الاخلاص ، قوة الخلق قوة تتألف إذن من تكديس قوات الارادة بطريقة تجعل
فضيلة الماضي تضفي الفضائل على يومنا ، وبخاصة فضيلة الشجاعة ، وما فضيلة
الشجاعة غير أول ضرب من ضروب البلاغة ، إنها بلاغة الخلق ، وكفى نعمة أن
يكون أول أصل للدولة في رأى الاستاذ وفيق هو بلاغة الخلق .

ثم انتقل زميلنا وفيق بعدئذ الى الكلام عن أصل الدولة الثانى وهو العائلة ،
شارحا فكرتها في العصر الحديث ، مشيراً إلى أنها فكرة قديمة ، وقد استند في
تفصيل هذا الأصل على آراء أئمة الاجتماع والفلسفة والمشرعين حتى وصل إلى رأى
« بودان » وما رتبته على استقامة العائلة من ثمرات طيبة للدولة ، وتقدم مجتازاً العصور
الى أن تناول رأى روسو فى العائلة بالشرح والنقد .

ومن ثم تناول أصل الدولة الاصطلاحي ، فأبان الفارق بين العقد الاجتماعى
والميثاق السياسى . وسرد آراء جميع الفلاسفة والفقهاء فيما له مساس بفكرة الدولة
من هذه الناحية ، ابتداء من عهد « أبيقور » حتى « روسو » ، ثم أبان قيمة بناء « روسو »
وحمل على آرائه وكشف عن عقمها مستنداً على آراء كبار المفكرين الفرنسيين ، ولكنه
لم يبخس فيلسوف جنيف حقه ، إذ أقر بفضلها واعترف بحميلة ، رغم ميل
« روسو » الى الاستبداد وحملته على الحرية من وراء ستار .

وتابع الزميل الكلام عن أصول الدولة ، فتكلم عن الأصل الاكراهى ، وشرح
نظرية « أوبنهايمر » بما لامزيد عليه ، ثم انتقل إلى الأصل الارادى ، وشرح نظرية
« ده هالبر » ، وهنا انتهى الباب الاول وانتقل المؤلف إلى الباب الثانى حيث
تناول فكرة الدولة عند الهنود وفارس والصين حيث كشف فلاسقتها عن نظرية
سيادة الشعب قبل الميلاد بنيف وأربعة قرون ، وانتقل بعدئذ الى مصر ، وشرح عمل
الطبيعة فى خلقها ، وتحديد سلطان فرعون بتعديد الآلهة ، وعصر الاقطاع المصرى
والفارق بينه وبين عصر الاقطاع الغربى ، ثم تناول البحث دولة اليهود وكيف
تحددت سلطة الملوك بوجود الرسل والقضاة الأجانب والملوك ، ثم أفاض الزميل فى
الكلام عن المدينة اليونانية ونظريات فلاسقتها . ومذاهب مدارسها وأثر الأديان

في الحالة الاجتماعية وسلطان الدولة . وضرر الأديان الخرافية . فجاء كل ذلك ايضاحاً عميقاً أخذاً من الناحية الفلسفية والاجتماعية والسياسية والقانونية والخلقية والتاريخية . ثم انتقل إلى دولة الرومان وعبريتها القانونية . وتكلم عنها من الناحية الفلسفية أولاً ، ومن النواحي الأخرى التي اعتبرت عناصر نظرية الدولة ثانياً . وقارن بين « أثينا » و« روما » ، وأبان كيف تكونت فكرة الدولة العالمية . وكيف ارتقت هذه الدولة ثم تدهورت وسقطت ، وشرح أساليب استعمارها وعقد معاهداتها مع الشعوب المغلوبة على أمرها ، وطريقة تفسير هذه المعاهدات ، وكيف كان السلب والنهب من أركان تكوين هذه الدولة العالمية ، قم بذلك الباب الثاني لبدء الباب الثالث .

تناول الباب الثالث فكرة الدولة في القرون الوسطى ، فتكلم المؤلف عنها فلسفياً ثم اجتماعياً وسياسياً وقانونياً وتاريخياً ، مبيناً أثر المسيحية في تكوينها . ثم شرح النضال بين السلطتين . ونظرية السيفين ، ونظرية سيادة الشعب . ورأى « ذا كان » والشاعر « دانتي » و« مارسيلوس » ، وما ترتب على سيادة الشعب ، والفصل بين السلطتين ، وحماية الفرد ، وأثار الجرمانية ، ودخول علم الاخلاق على القانون ، وحقوق الفرد ، ووضع القانون العام . و بيان معنى العدالة ، وقيود السلطات ، وأهم نظريات القرون الوسطى ، وتكوين الاحزاب ، وتدهور فكرة الدولة العالمية ، والقانون الطبيعي ، ووقف السرف في السلطة ، وظهور القوانين الاساسية ، ومبدأ السيادة الارضية ونتائجها ، وحل ما ترتب على هذا المبدأ داخلياً ، وصعوبة تحديد فكرة الدولة في عهد الاقطاع .

وانتقل الى عهد الاحياء ، وتكلم عنه فلسفياً ، وشرح سياسة « ما كيافل » ووسائله . وعللة هذه الوسائل وطبيعة عمله ، ثم تكلم عن هذا العصر اجتماعياً وقانونياً . الخ وبحث آراء « بودان » وفصلها . وانتقل الى الفصل الثالث ليتكلم تفصيلاً عن عهد الاصلاح . فأبان الأثر السياسي للاصلاح الديني ، وتكلم عن قوة الايمان . وسلطان الكتاب المقدس . وتولد الحريات . والدفاع عن القوميات . وعن عمل « لوتر » وغرضه ، وفكرته من القانون الطبيعي ، وفكرة « ميلانكتن » ، و« زونجلي » . ثم تناول عمل « كالقان » تفصيلاً ، وأفاض في القانون الطبيعي . وعقد السيادة . ورضاء الشعب . وفكرة الميثاق . وأثرها السياسي . وقارن بين « كالقان » و« روسو » ولخص كثيراً من الكتب التي وضعها

أحرار البروتستانتين في سبيل تحرير الشعوب من الظلمة . وأضاف الى ذلك جدولاً بالمراجع التي بلغت نيماً ومائتي مؤلف لأشهر كبار المفكرين .

هذا موجز بسيط لهذا السفر الجليل . ولا يسعنا بعدئذ إلا أن نقرر أن عمل الاستاذ وفيق عمل ليس لمصرى أن يفوته الاطلاع عليه ، ذلك بأن لكل انسان تربيتين احدهما يتلقاها عن نفسه ، وهذه أهم تربية في الوجود . واذا فات الاطلاع على هذه الموسوعة فانت التربية الصحيحة .

إن الغرض الاسمى من التربية هو ايجاد حالة أفضل مما عليه النوع الانسانى في حاضره . أى ايجاد حالة تتفق وفكرة الانسانية الصحيحة ومصيرها ، بل إن الغرض الاسمى من التربية انما هو الوصول الى الاستعداد للحياة بكامل فروعها ، وتاريخ الفكرة الانسانية الصحيحة . ووسائل الاستعداد للحياة بكامل فروعها . قد دونه الاستاذ وفيق في مؤلفه ، ولكل مصرى أن يتدبر فيه الوسيلة التى تعينه على الكفاح جماعة في سبيل تحقيق الغرض الاسمى من التربية بمعناها الحقيقى .

فهذا الكتاب يلقى النور على الواجبات . ويلهم الحب والاخاء والنظام والعدالة والفضيلة . وينشر الذوق السليم . ويهذى للتي هي أقوم . ولكننا لا يسعنا أن نختم هذه الكلمة قبل أن نلفت الانتظار الى أن موسوعة كهذه لو أصدرها كاتب غربى لتهافت أولو الرأى على اقتنائها . ولسارع القادة والساسة ورجال القضاء والمحاماة الى الاستفادة منها والافادة . ولبادرت الحكومات بالمساهمة فيها حتى يتم على نورها انجاز اسمى المشروعات الوطنية . واعزاز أجل الاعمال القومية . وفى مقدمتها التربية الصحيحة التى أشرنا اليها والتى بدونها لا يكون الانسان غير عامل من عوامل الفوضى . وأبفض أداة للانتاج الضار . أما انتشار هذه التربية فمن أخص خصائصه اشتداد النور . وامتداد أقطار العقل . وتضييق أفق الاوهام . وارغام الناس على فهم طبيعة الأشياء وحدودها التى لا يجوز اجتيازها ، فانارة العقول عن طريق علم التاريخ . وتدريبها على أفضل ضروب الاخلاق وأكملها ، واطرابها برخامة الافكار وأمتعها ، كل أولئك يؤدى حتما الى الاستشفاء من أمراض كثيرة وعمل مؤذية ، أو الى تلطيف آلام الجروح النفسية الصامتة التى تتغلغل وتودى بالحياة اذا عز الدواء واستغفل الداء

على اننا والأمل في اتمام طبع الخمسة عشر جزءاً الباقية من هذه الموسوعة قد جعل ينمو في أعماقنا ويزداد يوماً بعد يوم لا يسعنا إلا أن ننهي الاستاذ وفيق خالص التهنية على عمله الذي تنوء به العصبية أولو القوة ، داعين له بالتوفيق ، راجين له النجاح التام في الطريق العلمي البحت الذي شقه للشرق بمحض جهوده الجبارة ، وقوة كفاحه التي لا تلين لها عريكة ، سدد الله خطاه ، ووفقه الى كل ما يرغب فيه من خير عام : »

محمد حافظ رمضان

تقرير وزارة المعارف

عن الجزء الاول من « علم الدولة »

« حضرة صاحب العزة العميد (١) »

أتشرف أن أرفع الى عزتكم تقريراً عن الجزء الأول من كتاب « علم الدولة » لوضعه الاستاذ أحمد وفيق المحامي

يقع المؤلف السابق الذكر في ٣٧٦ صفحة من القطع المعتاد . وفي نية واضعه أن يعقبه بأجزاء أخرى قد تبلغ جميعها أربعة عشر جزءاً تظهر في مستقبل قريب . ولا غرابة في ذلك لأن الموضوع الذي تناوله الكاتب مترامي الاطراف متصل بمختلف الابحاث السياسية والقانونية والتاريخية . ولا شك في ان دراسة المبادئ المتعلقة به واطهارها في سجل واحد يستدعي جهداً عظيماً ومثابرة تثير الإعجاب . فالجزء الأول الذي بين أيدينا الآن هو باكورة هذا العمل الذي انتوى الاستاذ وفيق إخراجه إلى قراء العربية . وإني أسارع إلى القول بأن المؤلف قد بدأ بداية موفقة في حدود الأغراض التي رعى الى تحقيقها والتي بينها في أسباب الاصدار (ص ١٧ من مؤلفه) وما هو جدير بالملاحظة ان المؤلف قد كد وعنى نفسه في اختيار الألفاظ وانتقاء التراكيب . فجاءت عبارته سليمة بعيدة عن السقم . وبدأ أسلوبه في ثوب

قشيب . يرضى الأديب الأريب . ولا يقلل من مجهوده في هذا الصدد انه ترجم بعض الاصطلاحات الأوروبية الى العربية ترجمة مبتكرة غير متعارف عليها في الوسط العلمى المصرى . وكان أولى به أن يردفها بالمصطلحات الأفرنسية حتى لا يضل القارئ فيغيب عن الفهم .

ولقد صدر المؤلف هذا الجزء بمقدمة (ص ١٨ — ٤٩) ذكر فيها أفكاراً أولية في علم السياسة والمبادئ العامة في القانون الدولى وفلسفة القانون . ثم أعقبها بيباين كبير بن . الباب الأول (ص ٥٠ — ١٩٢) في أصول الدولة (Origines de l'Etat) عرض فيه مختلف النظريات التي قال بها الباحثون وتتلخص في الطبيعة والاسرة والعقد الاجتماعى والقوة ثم ارادة الفرد . ولقد أبدى المؤلف عند عرضه لهذه النظريات ملاحظات ثمينه . كما أنه كثيراً ما زج بنفسه في مقارنات دقيقة بينها . ووفق في أغلبها كل التوفيق رغم صعوبة هذا النوع من الدراسات . وعلاوة على ماتقدم فان المؤلف حاول أن يعطى للنظريات العتيقة لونا عصرياً . فقرّبها من الافكار الحديثة السائدة في عصرنا الحاضر وبيّن ما أحياء علماء اليوم من تراث الفكر الغابر . وما أتوا به من جديد مبتكر . فقرّب بذلك الشقة بين الماضى والحاضر . وأوصل مآظنه الكثيرون قد انفصل .

ولكن رغم ذلك كله فانه يؤخذ على المؤلف أمران . الأول : انه أوجز أحيانا في عرض بعض آراء العلماء ونظرياتهم إيجازاً قد يُفوّت على القارئ العادى ادراك كنهها تماماً . ويخيل إلى أنه أسرف في اقراض سعة المعرفة عند قارئه فاعتبره لما بمعلومات لا تتوافر عادة إلا عند الناجحين من رجال القانون والاقتصاد . والثانى : أنه توخى في عرض الآراء السالفة طريقة الترجمة البحتة . نعم . إنه كان أميناً في النقل ولكننى أعتقد أنه كان الأولى به أن يعمد إلى تلخيص هذه الآراء كما فهمها هو . خصوصاً ان اتباعه للطريقة الأولى أوقعه غير مرة في ابهام هو بعيد عنه بطبيعته . لما هو معروف من أن الترجمة لاتدانى الأصل عادة . إننى أفهم أن ينقل المؤلف الكلمات أو العبارات بلغتها الأصلية وفي حدود مقولة ولكننى لا أفهم ترجمة نبذات بأكلها .

أما الباب الثانى « ص ١٩٣ - ٣٧٦ » نخصه بمبحث التطور التاريخى لفكرة الدولة. ويشهد هذا الباب للمؤلف بسعة الاطلاع. فقد تابع فكرة الدولة منذ نشأتها عند فلاسفة الهند والصين واليونان والرومان وبين تطوراتها فى القرون الوسطى وفى عهد الاحياء. وتأثير ظهور الديانة المسيحية فيها. فى بدايتها وبعد الاصلاح. كل ذلك فى تسلسل تاريخى رائع أظهر فيه الخلط الذى كان سائداً فى أوروبا بين فكرتى الديانة والدولة. ذلك الخلط الذى انتهى أخيراً بالانفصال بينهما. فأصبح الدين للخالق. والدولة للأفراد المنتمين اليها. لكل منهما أغراض يسعى الى تحقيقها. فزال بذلك التطاحن الذى كانت سداه المنافع الشخصية ولحمته الاعتداءات المتبادلة بين الدينين والزمنيين. هذا وسيتناول المؤلف فى جزء تال فكرة الدولة فى الاسلام. ونتمنى له أن يوفق فى وضعه على النمط السالف. فيظهر للملأ نوراً ما زال كثيرون محرومين من التمتع به. نظراً لصعوبة البحث فى المؤلفات الشرعية.

إلى هنا ينتهى الجزء الاول من كتاب « علم الدولة » ويتبين منه أنه مؤلف شامل حاو لشتى المعلومات والنظريات فى الفلسفة السياسية المتعلقة بفكرة الدولة. ولا شك مطلقاً فى فائدته من وجهة الثقافة العامة. إذ أصبح الآن فى مكنة القارىء العادى الذى يصعب عليه الاضطلاع باللغات الأجنبية أن يغذى تفكيره بهذه المعلومات الواسعة. وفى اعتقادى أن هذه خدمة جُلى يقدمها الأستاذ وفيق الى مواطنيه وإلى الشرقيين عموماً. وأنه يستحق من أجلها الشكر والتشجيع.

أما إذا نظرنا الى المؤلف من وجهة علمية بحتة فالتنا نجد أن واضعه لم يقصد به بحثاً علمياً عميقاً فى فكرة الدولة. ومع ذلك فإن الباحثين من رجال القانون والسياسة يجدون فيه هادياً لا يخلو من الفائدة.

والخلاصة. إن هذا الكتاب يعتبر الأول من نوعه باللغة العربية. ويصلح لأن يوضع فى مكاتب المدارس الثانوية لكي يطلع عليه مدرسو التاريخ. كما أنه لا بأس من ايداع نسخة منه فى قاعة بحث القانون العام وأخرى فى قاعة بحث القانون الدولى بكلية الحقوق.

الباب الأول

فترة الانتقال

من عصر الإصلاح الى عهد الثورة الفرنسية

الفصل الأول

كلمة عامة

١ — فاضت عصور القرون الوسطى والاحياء والاصلاح بالخصب ، ولاسيما العهد الأخير ، ولقد بذلت هذه العهود جهوداً جمّة ، عاونت بها معاونة جُلّي في ميدان تكوين فكرة الدولة ، ولقد تعذر جمع شتات هذه الجهود ، كما استعصى العمل على تكوين وحدة منسجمة مستمرة من فكرة الدولة ، ولكن الواجب قضى مع ذلك بان نغنى بقيمة العناصر التي تكونت منها فكرة الدولة في تلك العهود جميعاً ، لاننا كنا قد اعتمدنا دراسة الفترة التي أسموها فترة الانتقال من عصر الإصلاح الى الثورة الفرنسية الكبرى ، دراسة تفصيلية هي بطبيعتها في حاجة ماسة قبل أي شيء آخر الى أن نربطها بدراسة ما تقدمها من عهود .

الموقف الفكري السابق

على فترة الانتقال

٢ — وجه « بودان » Bodin « علم الدولة » في سبيل كان من الممكن معها أن يتم كمال هذا العلم في أقطار تدريجي ، ومع ذلك فان التقليد الذي وضعه « بودان » قد عثر رغم كل العقبات ، لأن بعض المؤلفين قد التزموا الجادة دون الاكتراث بانحراف الكثيرين عن السراط السوي ، وتكرار عنراتهم ، ولقد كان الفقيه « لوازو » Loyseau في طليعة هؤلاء الذين نهجوا أفضل منهاج في ذلك الحين ، حتى لقد أسند اليه أنه عرف السيادة بأنها « La propre seigneurie de l'Etat » « الولاية الخاصة بالدولة » أو « امارة الدولة خاصة » ، ولعمرك إنه تعريف سبق

التعريف الذى وصلنا اليه اليوم بازمان طويلة ، مع أن تعريف اليوم جاء وليد مناقشات وجدل وحوار لانهائية لها ، واخطاء لاحصر لها ولا عد ، فكان تعريف «لوازو» جديراً بان يكون التعريف الصحيح للسيادة .

ولكن هذه العقول الناضجة كانت عقولا استثنائية ، ثبتت في مهب الزعازع والأعاصير المفزعة التى أثارها «لوتر» و«كالشان» في الميدان الدينى فحدثت رد فعل خطر زعزع «علم الدولة» وقوّض بنيان نظرية الدولة .

لقد التى الجدل الدينى بنظرية الدولة في يم من الاضطراب جاء وليد التشنج الذى استولى على العالم المسيحى منذ ذلك العهد السحيق ولما ينته ، أما القول بان «بودان» قد تناول نظرية الدولة الحديثة في دراية وافية وشرح مستفيض وفاق وضعها الحالى فشان مختلف فيه . ولكن اذا كان «بودان» قد حلم حول الفكرة الصحيحة ، فان معاصريه وخلفاءه قد كانوا على نقيضه ، لأن الجدل الدينى تناول أهم مشاكل السياسة وشوشها وشوها كما شوش عقول علماء الاجتماع وحبرها . ثم قذف بهم بعيداً عن مواطن الصفاء والهدوء ، مع ان هذه المواطن ألزم مايكون لتحقيق مقاصد العلم ومراميه .

النظريات أسلحة قتال

٣ — درس هؤلاء الاجتماعيون السياسة ، وبينما هم في شغل شاغل بهذا الشأن جعلوا يبحثون عن براهين يؤيدون بها عقائدهم الدينية ، ونبذوا طريقة الملاحظة ، واستخلصو من العقائد الدينية آراء سياسية أساسها الغنت والحق ، ونبذوا الجهود لتبريرها بمختلف الوسائل .

ولما شابت الشهوة علم الدولة ، وانعدمت النزاهة في مناحيه ، أصبح هذا العلم علماً نفعياً ، يتربص الفرص ، ويقتنص الظروف ، ويختلس السوانح ، ثم يحول الى مصنع للخصمين ، البروتستنتيين والكاثوليكين ، يصنع فيه كل فريق أسلحته ، أما المنظر الغريب الذى ادهش العقول ، وحبر الأبواب فانتقال النظريات من معسكر الى معسكر ، تبعاً للظروف والمناسبات ، إذ رأينا البروتستنتيين يقبضون على ناصية

هذه النظريات، ويستخدمونها، ثم يلغونها، فينلقفها الكاثوليكيون، ويقبضون عليها ويتحكمون فيها وبها. ويستفيدون بدورهم منها ثم يندرونها جافة لا عصير فيها ولا روح، (راجع

Oeuvre de Grotius - Par Van Der Vlugt - T 7 ° Académie de droit international, — Recueil des cours — 1925)

في معسكري البروتستنتيين والكاثوليكين

حركة التحرير

٤ — حلّ الهوى في هذين المعسكرين محل حسن النية، وقامت فيهما حماسة خالصة أحياناً، ومصطنعة أحياناً، ولكنها حماسة جاءت بديلاً من الدرس والملاحظة الدقيقة، ولقد رأينا «لوتر» و«كالغان» مؤسسا عهد الإصلاح الديني ينصحان باحترام السلطة الزمنية، ويمعلان على توسيع اختصاصها، على نقيض مصلحة السلطة الروحية، فالإصلاح كما قال «شاتوبريان» «قد صدر عن ينبوع أميري (source princière)» إذ بدأ أولاً بتأييد حقوق السلطة المطلقة، ثم ذهب «لوتر» بعدئذ إلى حد السخط على كل ثورة، حتى وإن كانت بواعثها عادلة، ولكن مذبحة «سان بارتيلمي» ألقت بزعماء البروتستنتيين في صفوف معارضة علنية قاسية، بررها زعماء الإصلاح وأيدوها بنظريات الحرية السياسية وسيادة الشعب، وقد شرحنا ذلك عند الكلام عن مؤلفات «ده بيز» و«فرنسوا هوتمان» و«جونياس بروتس» وغيرهم في الجزء الأول من كتاب علم الدولة (راجع ص ٣٥٩ إلى ٣٧٦)

أما في معسكر الكاثوليكين فقد رأينا زعماء الحلف (La Ligue) ووعاظه يؤيدون النظريات الاستبدادية نارة، ويبررون النظريات الديمقراطية طوراً، وفاق الموقف السياسي الذي كان هنرى الثالث يلتزمه، ولما اصطالح هذا الملك مع ملك «نافار» رأينا القسيس «بوشيه» (Boucher) و«لويس دورليان» (Louis Dorléans)، والجزويتين «جينار» (Guinard) و«ماريانا» (Mariana) يقفون جميعاً موقف المعارضة الذي وقفه «هوتمان» في بداية الأمر (راجع الجزء الأول من علم الدولة ص ٣٦٠ إلى ٣٦٢). وجعلوا يشرحون للناس الوسائل التي تمكن الشعب من أن

يسمورئيس الدولة، ويؤيدون وجوب استمرار هذا السمو بالأدلة المقتبسة من الدين، ولقد ذهبت بهم الحماسة الى حد أنهم برزوا قتل الظلمة على ماتقدم ايضاحه في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ١٣٢ و ٣٦٢ و ٣٦٣) (راجع أيضا كتاب بول چانيه - تاريخ العلم السياسي Histoire de la science politique ص ٢١٣ و ٢١٤)، ولقد تغيرت الحال عند ما اعتنق هنري الرابع المذهب الكاثوليكي، ولكن الحوادث أخذت انفاس هذا الانقلاب، وكنمت تدويته، ولقد استطاع وزير الدين «جوريو» (Jurieu) أن يعترف فيها سطرت براعة «هوتمان» على مادة يدافع بها عن النظريات الديمقراطية في خطابات الكهنسية (Lettres Pastorales). وكتابه الموسوم باسم تهديدات فرنسا المستعبدة «(Soupirs de la France Esclave)» (راجع ص ٣٦٣ و ٣٦٤ من الجزء الاول من علم الدولة)

فاعداء الظلم قد انبثوا في المعسكرين، واحتشدوا بدافع الغريزة في الصفيين، إذ كنت ترى المجاهدين تارة في هذه الناحية، وطوراً في تلك، حتى اقد استطاع «بييل» (Bayle) أن يقول في فلسفة ساخرة عضووس: «ولقد كانت مواعظ الفريقين وحكمهم تنقلب على التوالي من أبيض الى أسود... ومادامت الدنيا دنيا فلا مناص من أن نجد نظريات جواله في كل مكان... ولعمرك إن المبادئ قد صارت كالمصافير الجوابه، لا تستقر في ناحية، قراها تطير صيفاً من بلد الى آخر، بينما تنزل في الشتاء ضيفاً على بلد آخر، ومن رغب في أن يكون رقيقاً على تبدل هذه المبادئ، أو حسيباً على تقلبها، فقد كتب عليه أن يكون نقاداً حزيناً جزعاً لفظته الجمهورية الافلاطونية (راجع القاموس التاريخي (Dictionnaire Historique) مادة «هوتمان» وعمل «جروسيوس لقان در فلوجت» (Oeuvre de Grotius par Van der Vliet))

نفوذ المذهبين في نظرية الدولة

ه — واذا نحن أردنا أن نحدد بالدقة نفوذ المذهب البروتستنتي في نظرية الدولة فقد وجب علينا ألا نعلق أهمية كبرى على الآراء والنصريحات التي قال بها كُتّاب عهد الاصلاح وكانت متناقضة في أغلب الاحايين، وأن نكتفي بأن نقيس المذهب

المنطقي للبإدىء الذى وضعها الدين الجديد ، ولا أهمية بعدئذ لاختلاص « لوتر » و « كالفان » أو عدم اخلاصهما ساعة إذ حثا الناس على احترام السلطة المطلقة ، مادامت نظرياتهما قد رمت ضرورة الى زعزعة هذه السلطة .

ولا يهمننا كذلك أن يكون زعماء الكاثوليكين قد نهجوا نهج خصوصهم ، وطبقوا نظرياتهم ، أو تنكبوا سبيلهم ، وداسوا خططهم ، وازدروا عقائدهم ، ماداموا لم يقدموا على ذلك إلا ارضاء لشهواتهم أو شهوات مستمعينهم فى لحظة الحماسة والاندفاع ، ولكن من الواجب أن نقيم بين الكاثوليكي والاجتماعي أو السياسي الكاثوليكي نفس الفارق الحكيم الذى أقامه « ميالى » (Méaly) ، أحد المؤلفين البروتستانتين ، بين الإصلاح والمصلحين وضمنه كتابه « مؤلفو عهد الإصلاح » (Les Publicistes de la Reforme) وهو فارق يقضى بأن لا نعتبر الانسان رسول اصلاح من الناحية السياسية إلا اذا كان من هؤلاء الذين يقيمون بناء فكرتهم وفق منطق النظريات دون الاهتمام بالاحتمالات . على أن من الواجب أن نقر بأن رجال عهد الإصلاح قد امتازوا على رجال القرن السادس عشر كافة ، فلم يقفوا مواقفهم مندفعين بعواطفهم . أو بضرورات المناورات . فسقطاتهم أو عثراتهم او اخطاؤهم التى أدت الى تحمل تبعات أسوأ المصائر وأتعسها جاءت اذن كلها تجاريب نزيهة ، ودروس لا بد من أن توحى الى النفس ان تستخلص لها عظات تستفيد منها وهى موقنة بأن جيروت الحوادث فوق سلطان الانسان العاجز عن نسخها ، أو نقض أحكامها ، لان الانسان اذا استطاع أن يبذل جهوداً تمرقل الثماء الطبيعى للأشياء ، وتؤخر زمن الحصاد بعض التأخير ، فان لمنطق الحوادث الطارئة قوته التى تذلل العقبات وتكتسحها من الطريق ، وهذا هو ما حتم خروج المبدئين الذين ساعدوا على آتمام الإصلاح الدينى من الحدود الضيقة التى تصور بعض الناس أنهم ضربوها نفاقاً حولها من كل ناحية ، حتى يعمل هذان المبدعان فى حرية ، داخل الميدان السياسى ، نفس الاعمال التى عملها فى الميدان الدينى » (راجع ميالى ص ٣٩) ، وهذان المبدعان هما المائلان فى تكوين هيئة الاكليروس العالمية وفى حرية البحث .

هيئة الاكليروس العالمية

٦ - لاح بادى الرأى أن هيئة الاكليروس العالمية بعيدة عن الميدان السياسى بعداً سحيقاً . ولكن هذا الأمر كان فى الواقع هو المظهر دون المحبر . فاذا كان الاصلاح الدينى قد جعل من جميع الناس قسوساً و « بابوات يتلون الكتاب المقدس » ، وإذا كان هذا الاصلاح قد خلغ على « الأفراد حقوق السيادة فى المسائل الدينية التى اعتبرت أسمى الشئون وأقدسها » فكيف يستطيع هؤلاء الأفراد أن يسلموا بحرمانهم من حق التدخل فى حكم الشئون الاخرى الثانوية المتعلقة بالحياة الدنيا ؟ لقد استنتج رجال الاصلاح الدينى أن اعتبار كل إنسان « بابا » ، - أى سيد نفسه فيما له مساس بالمقيدة الدينية - يؤدى لزماً إلى اعتبار كل إنسان ملكاً . فكان هذا الاستنتاج وسيلة تمكن بها « لوتر » من أن يحسن معاملة أمراء ألمانيا . واستطاع بها « كالفان » أن يقبض بيده المفزعة على الدكتاتورية السياسية والدكتاتورية الدينية . وبلغ الامر بدعاة الاصلاح معها أن قالوا لمن طلب منهم الطاعة للملك : أى ملك ؟ إننا نحن الملوك ! » .

كانت هذه اللهجة عامة فى كل مكان . وإذا نحن راجعنا كتاب « جورج هانوتو » (G. Hanotaux) الموسوم باسم « تاريخ ريشليو » (Histoire de Richelieu) جزء أول ص ٥٠٢ وما بعدها) . علمنا « أن هذه الأقوال لم تكن قط كلمات جوفاء مرقت من الأفواه إلى الهواء . فقد عرفنا أن دعاة الاصلاح قد اقترحوا صراحة هدم المملكة الفرنسية . وإحلال الحكومة الجمهورية محلها . وقد استلهموا فى ذلك ارادة اخوانهم رجال الدين الهولنديين الذين أسسوا جمهورية الأقاليم السبعة المتحدة » وسنعلم بيان ذلك عند الكلام فى الجزء الرابع عن الدولة البسيطة والدولة المركبة باعتبارها دولة اتحادية مركزية أو اتحادية استقلالية Fédération ou Confédération

حرية البحث

٧ - وهناك مبدأ حرية البحث . وهو مبدأ اختلقه البروتستنتيون ليوجهوا به

النظريات السياسية القديمة في طريق جديدة. ولقد قال «ميالى» في صدد من هذا ضمن كتابه ص ٤١ : « ورغما من مجهودات دعاة الاصلاح التى بذلوها ليقتصر او مبدأ حرية البحث على حق الانسان فى أن لا يرى فى الكتاب المقدس إلا ما رأوا هم أنفسهم فيه. فان هذا المبدأ قد حفز الناس إلى التنقيب بعيداً عما رغب فيه دعاة. إذ يبحث الناس عن أصول السیادات جميعاً. ومصادر حقوقها فى الوجود. فكانت النتيجة أن حكموا بالاعدام على البابوية. أما الممالك الأخرى فقد حق عليها أن تتحمل تنفيذ مثل هذا الحكم فى غضون أزمان متفاوتة القرب والبعد. ولقد قال شاتوبريان فى هذا الشأن : « لا مناص للانسان من أن يشك فى السياسة إذا ماشك فى الدين. فمن يبحث عن أسس شعائره الدينية لا يتأخر عن البحث فى المبادئ التى تقوم عليها حكومته. ومن النتائج الطبيعية أنه إذا طلب العقل تحرير نفسه أصبح ولا مناص للجسم من أن يطالب بهذا التحرير أيضاً »

ولكن مما لا شك فيه أن مبدأ حرية البحث يقتاد من يعمل على مقتضاه إلى نتائج تختلف حسب ميوله وذوقه وجنوحه ووفرة معلوماته الخ. ولقد أجاد بودريار Baudrillard عند ما قال فى كتابه ص ٢٦ : « حرية البحث جد ديمقراطية بجوهرها وطبيعتها. فكيف إذن لا يؤول أمرها إلى أن تتناول قاعدة السيادة القومية. وهى قاعدة لاتصدر إلا عن العقل الفردى الذى حل محل الجبروت ؟ » قطع العالم المسيحي هذه الخطوة فى سرعة، وتناول البحث الحر خلال عهد الاصلاح قاعدة السيادة القومية. فلما هدمت مذبحه « سان بارتيلمى » القنطرة التى جمعت بين المصاحين ودولة فرنسا، أجمع المؤلفون البروتستنتيون على أن الشعب مصدر السلطة السياسية وصاحبها، وأن السيادة المطلقة لله وحده، ولكن السيادة النسبية، أى السيادة الدنيوية مستقرّة فى الامة لزاماً، ولقد كان على رأس هؤلاء الكتاب « هوتمان » و « تيودور ده بيز » و « دو بليسى مورنيه » وقد تقدم تفصيل كل ذلك فى الجزء الاول، (راجع ص ٣٥٩ وما بعدها)

السيادة ونظرية التعاقد

٨ - ليس المقام مقام شرح نظرية السيادة، ولكن المقام يقتضى القاء بعض

النور حول أطوار فكرة الدولة، ولما كان جميع الكتاب البروتستنتيين تقريباً
ارستوقراطيين تربية أو جنساً أو ميلاً، فانهم لم يستخلصوا من مبدأ السيادة القومية
كل ما كان من الواجب أن يترتب عليه من نتائج، ولا سيما ما يتعلق بالحكومة
المباشرة والتصويت العام، واكتفوا بطريقة وسط، إذ رأوا جواز مشروعية حكومة
الأمير وحكومة الجماعة، ولكنهم آثروا في سبيل إدارة الشؤون المشتركة، والزام الناس
باحترام حقوق الأفراد، أن يبتدع الأهالي تسليفاً خاصاً، واذن صار في وسع
الشعب أن « ينشئ » ولي أمر مع احتفاظ الامة بمحقها الجوهرى الذى لا يجوز أن يسقط
بالتقادم، ولا أن يُنزل عنه، واعتبار التوكيل الصادر عن الشعب لولى الأمر توكيلاً
معلقاً على شرط، وقابلاً للفسخ، وهذا لعمر ك أهم مصدر من المصادر التاريخية التى
يعتدبها ويعول عليها فى ميدان نظرية الميثاق السياسى .

بذرة البرلمانية العصرية

٩ - ولقد سلم المؤلفون البروتستنتيون أحياناً بضرورة توزيع سلطات الدولة
ورقابة الحكومة بواسطة جمعية منتخبة، وفى هذا رأى أول بذرة من بذور البرلمانية
العصرية، ولكن العلم الذى نشأ ليتدرج فى الرق لم يعدم فيما بعد عقولاً أنضج من
عقول « ده بيز » و « هوتمان » و « دوپليسى مورنيه » واشحد منهم وأدق انطباقاً
على المنطق، إذ جاء من بعدهم من حطم القيود التى طوقت رأيهم الديموقراطى، وسنرى
ذلك فيما بعد .

سيادة الشعب

١٠ - إن الخلاصة التى قدمناها فى نهاية الجزء الأول لبيان أهمية نظرية
الدولة فى عهد الإصلاح قد دلت على أن علم الدولة قد انشطر الى شطرين متعارضين
تحت تأثير دعاة فكرة الإصلاح، ولكنهما كانا شطرين فى وسعهما على أى حال
أن يجتمعا أحياناً، وأن يلتتما مع بقاء كل منهما خصيماً للآخر بصفة عامة، واذن
فلا مناص من أن يكون أحد شتى علم الدولة فى نضال دائم مع الشق الآخر، وفى
حرب عوان يكتب فيها النضر آونة لهذا الشق، وأخرى لذلك .

ولقد انتصر التقليديون Traditionnalistes في القرن السابع عشر، وعلى رأسهم الانجليزى فيلمر (Filmer) والفرنسى بوسويه (Bossuet) : ولكن تيار الافكار الحرة الذى أجراه عهد الاصلاح الدينى هو الذى أعد العدة لاحتراز أو فر قسط من النجاح ونشر حرية الرأى فى كل مكان ، ولقد استمر هذا النجاح فى صور متعددة الى أن تمت له السيادة فى فرنسا أولا ، ثم فى اوروبا جميعا على وجه التقريب بفضل مؤازرة الروح الفلسفية التى تشبعت بها الثورة الفرنسية ، ومن السهل تتبع مجرى هذا التيار من سنة ١٥٨١ الى ١٧٨٩

فى أيام لويس الرابع عشر رأينا « جوريو » (Jurieu) راعى الكنيسة يناضل فى سبيل تحقيق سيادة الشعب لحساب ملك انجلترا .

ولكن حلفاء الفكرة البروتستنتية وورثتها كانوا يقيمون على الخصوص خارج فرنسا ، فقد كان فى انجلترا « كنوكس » (Knox) و « بوكنان » (Buchanan) من معاصرى « هوتمان » و « دوپليسى مورنيه » ولكنها عاشا فى فرنسا .

ثم حمل بعدئذ لواء التقليديين كل من « ملتون » (Milton) و « هارنجتون » (Harrington) و « سيدنى » (Sidney) و « لا سيبا » (Locke) . ثم اجتازت النظريات الحرة المحيط ، ورفعت علمها على الشواطىء الامريكية برعاية المهاجرين الاحرار ، فتولد فى القرن الثامن عشر « اعلان حقوق الانسان » الامريكى ، الذى سبق « اعلان حقوق الانسان والوطنى » فى فرنسا ، إذ استعان « لافاييت » (La Fayette) فى تحرير المشروع الاول « لاعلان حقوق الانسان والوطنى » باعلان حقوق الانسان فى دولة « فرجينيا » (Virginie) .

ومن ثم تناول فلاسفة فرنسا نظريات السيادة وحق الشعب ، ولكن من السهل أن نجد فى البذور التى بذرها « هوتمان » و « ده بيز » و « دوپليسى مورنيه » المبادئ التى أسند بعض المؤلفين وضعها فيما بعد ذلك بقرنين الى « مونتسكيو » و « روسو » (راجع مبالى)

فالاصلاح الدينى قد أعقب الفكرة الثورية للدولة بلا شك ، ولقد كان « فرنسوا » الأول بعيد النظر عند ما قال فى صدد الاصلاح : « ان هذا الجديد يرمى بكل

وسيلة الى هدم كل مملكة إلهية أو انسانية » ، ولقد أجمع المؤلفون الذين درسوا الموضوع مع اختلاف ميولهم وألوانهم، على الاعتراف بأن فكرة النظام الملكي الفردي في الدولة مرتبط ارتباطا جوهريا بالمذهب الكاثوليكي، وبان نظريات سيادة الشعب مرتبطة ارتباطا أساسيا بالمذهب البروتستنتي ، والأمثلة على ذلك عديدة ، فالتيكونت « ده بونال » (de Bonald) المؤلف التقليدي العظيم ، قد بحث في دقة جميع الأسباب الاجتماعية والفلسفية وغيرها ، التي دعت الى ذلك الارتباط بين النظام الحر والبروتستنتية ، والنظام الاستبدادي والكاثوليكية ، فقال : « ليس لنا إلا أن نلقى نظرة على أوروبا ، وإلا ان نفكر في الاتحاد الطبيعي القائم بين الدين والحكومة ، وهما النظامان اللذان تأسسا أيضاً على طبيعة الوجود الانساني ، وجعل أحدهما ينظم ارادات الانسان ، والآخر ينظم أعماله ، نقول ليس لنا الا ذلك حتى نعرف النفوذ المتبادل الذي يؤثر به كل نظام في الآخر ، ونذكر ان المذهب الكاثوليكي يتحد بطبيعته مع وحدة السلطان السياسي ، كما يتحد معها ايضا لأنه مذهب قائم بذاته على الوحدة ، أما المذهب البروتستنتي فانه يمنح الى الديمقراطية لانه شعبي ، بل لانه مذهب كالديموقراطية ذاتها اذ يقيم في الكنيسة سلطة المؤمنين كما تقيم الديمقراطية سلطة الرعايا في الدولة وهذا ما جعل الديمقراطية تنبت بطبيعتها في ميدان الاصلاح أحيانا ، وجعل الاصلاح ينبت أحيانا أخرى في ميدان الديمقراطية بأوروبا كلها . »

أما في المعسكر الآخر فترى الثوري البروتستنتي « ميالى » يقول في كتابه (ص ٢٤) : « وما لاشك فيه ان لامناص من أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه أبناء الثورة أن يستبينوا أسلافهم الحقيقيين بين الاجيال التي نوت في بطن الارض وما هؤلاء الاسلاف غير البروتستنتيين الذين عاشوا القرن السادس عشر . » ولقد أبان « اسمان » (Esmein) في كثير من رجاحة العقل ونفوذ الذهن ، وفي ذوق تاريخي بعيد الغور ، تلك الرابطة القائمة بين الميول الديمقراطية وكل حركة دينية وجهت أو لاتزال توجه ضد مبدأ التسلط ، مستندا في ذلك على سوابق عهد الاصلاح الديني ، ولا سيما تلك التي تعلقت « بالازمة الكبرى الخاصة بانقسام

الآراء الدينية في الغرب ، فرجال الدين الذين أرادوا التوسع في سيطرة الكنيسة والمجمع الديني العام على البابا ، قد اضطروا الى ان يؤيدوا سيادة كل جماعة سياسية على أن تكون هذه السيادة تامة ، كي ينقلوا هذه النظرية ، أى نظرية السيادة التامة من الميدان السياسى الى الميدان الدينى ، ولقد كان على رأس هؤلاء الكتاب « نيقولا كوزانوس » (Nicolas Cusanus) و « جرسن » (Gerson)

« فنظرية سيادة الشعب سيادة دائمة أصلياً وفرعياً قد استظهرت خلال النضال والاقتنال والخلافات التي أثارها عصر الاصلاح ، وثورة أنجلترا في القرن السابع عشر » (راجع الطبعة الثامنة جزء أول ص ٣١٢ - ٣١٣ القانون الدستوري لاسمان) أما « بيدان » (Beudant) فقد سلط مصباحه الكشف فابان الارتباط بين الاصلاح الدينى والحياة العقلية « Rationalisme » والثورة الفرنسية ، حيث قال : « لقد القيت البذرة الصالحة ، والخصاد قريب ، إذ نجد في مادة الدين أن الاصلاح قد عمل بحرية البحث رغم انه ، أما في الفلسفة فنجد « ديكارت » (Descartes) قد حرر العقل تحريراً نهائياً ، وأما في السياسة فنجد فكرة الحق الفردى قد سبقت القانون وممت عليه ، ثم نرى في الاتفاق اعلان حقوق الانسان » (راجع الحق الفردى والدولة ص ٩٢ - بيدان) ، ولكن أسبقية حق الفرد على القانون كانت قبل عهد الاصلاح الدينى على ما أبناه فيما تقدم .

وفضلاً عن هذا فان « ميشليه » (Michelt) وهنرى مارتان (H. Martin) و « وأميل فاجيه » (Emile Faguet) ، و « بول چانيه » ، و « هنرى بودريار » (H. Baudrillard) ، و « جورج هانوتو » ، و « هنرى لوريو » (Lureau) وآخرين قد افصحوا جميعاً عن رأى يماثل ما قدمنا ، فلنكتف بالاشارة الى ذلك لنبحث فكرة الدولة خلال فترة الانتقال من عهد الاصلاح الى الثورة الفرنسية الكبرى .

الانتاج الذهني في عصر الانتقال

١١ - أجديت الفترة التي توسطت عهدي الاصلاح والثورة الفرنسية

الى حد ما ، فقهو الابتداع ، ومواهب الابتكار والاختراع لم تخمد حقا ، ولكنها تضعفت وضعفت عنها في الفترات السابقة ، ذلك بأن عصر ما بين هذين المهدين لم يكشف عن شيء ، أو هو كشف عن شيء ، ولكنه لم يكن شيئا هاما يعلّق بالبال ، أو يبهظ الذاكرة بخطر شأنه وعلو قيمته ، فقد انحصر مجهود تلك الفترة في تجارب ومحاولات ظفرت أحيانا بالنجاح ، وبات بالفشل أحيانا أخرى .

ولقد جاءت أهم نظريات عصر الانتقال انتحالا أو تحويرا أو تجديدًا أساسه المهارة في استخدام المواد التي تكسدت خلال العصور السابقة ، فكان القرن السابع عشر الى حد ما ملتقى التقاليد الدينية والعائلية والبابوية التي وضعتها القرون الوسطى وشابها الميول القانونية التي كشف عنها الفقهاء المشبعون بالقانون البيزنطي (١) ، والافكار الفردية التي وخطتها الحرية وقام دعاة الاصلاح الديني بنشرها .

مظاهر عصر الانتقال

وعناصر فكرة الدولة في رأى « تين »

١٢ — كشف « تين » (Taine) الى حد معين عن المظهر المعقد الذي امتاز به ذلك العصر ، وكشف عنه خلال تحليله فكرة الدولة وفاق النمط الذي تشبعت به العقول أيام العمل بالنظام الذي أسموه « النظام الملكي الادارى » .
(La monarchie administrative) .

فكانت النتيجة أن عثر هذا الكاتب على ثلاثة عناصر :

(١) العنصر الرومانى : وهو عنصر السيادة التي خيلت على الامير .

(ب) وعنصر المسيحية : وهو العنصر الذي جعل الامير يمثل قوة الله فوق الارض

(ج) والعنصر الاقطاعى . وهو عنصر التبعية للأمر باعتباره المتبوع العام ،

والمالك الاصلى لأموال رعاياه الذين لم يكن في وسعهم أن يملكوا غير حق الانتفاع .

ولقد تفوق عنهر سيادة الأمر على العنصر الثانى والثالث تفوقا عظيما حجب

(١) سنتناول بحث هذا القانون عند الكلام عن فكرة الدولة في اوروبا الشرقية وأثر الاسلام

فيها .

فكرة السيادة التي حددها «بودان» و «لوازو» عن الظهور فاستمرت هذه الفكرة زمناً طويلاً . بعيدة عن التداول والعمل على مقتضاها

أما العنصر الثاني الذي اعتبر الأمير ممثل قدرة الله فوق الأرض ، فقد استمر واستقر ، وكان وسيلة لتصر يحات بليغة تارة ، وواسطة لمنشآت عظيمة تارة أخرى ، ولكن جوهر هذا العنصر قد تبخر شيئاً فشيئاً الى أن أصبح هباء ، ولقد استند «بوسويه» (Bossuet) على هذا العنصر في بلاغة واقتناع ، واتخذ منه أساساً من أسس نظريته الخاصة بالاستبداد المستنير ، ولكن الجماهير لم تعد تصدق هذه النظرية مطلقاً ، والمنافذ قد سدت أمام قوة استغوائها وخداعها ، فتوارى سحرها كالنجم انطفأ تألقه وغاب في جوف السماء .

وأما العنصر الثالث وهو العنصر الاقطاعي فقد كان من الواجب أن يزول مع نظام الاقطاع الذي جعل يتدثرأ كفان الفناء ، ويتقصى آثار العفاء ، ويتوارى رويداً رويداً بعيداً عن نظام الجماعة في القرن التاسع عشر شأن كل نظام لا يتفق واستعداد الجماعة ، لانه «خلق وأُخلق له أطوار رقيه وتدهوره ، ولكن حماة القانون قد استخدموا هذا العنصر كطريقة ملائمة للتوسع في سلطة الأمير (راجع هنري ميشيل — فكرة الدولة ص ٤ — Henri Michel — l'idée de l'Etat) .

إن ملاحظات «تين» صحيحة ، ولكنها ناقصة ، فعنصره الأول وهو سيادة الامير وجزء من عنصره الثالث وهو عنصر التبعية للامير يُبشّلان تقريباً ذلك التيار القانوني الذي تكلمنا عنه آنفاً .

أما العنصر الثاني وهو تمثيل قوة الله فوق الارض ، مضافا الى ماتبقى من العنصر الثالث ، وهو عنصر التبعية للامير ، فيُكوّنان المعاونة التي أدتها القرون الوسطى لفكرة الدولة . ولكن «تين» لم يحفل في تحليله وتقديره بالمعاونة التي أداها المذهب البروتستنتي لفكرة الدولة ، مع أن مهمة البروتستنتية كانت ذات أهمية عظمى ولاسيما في دائرة سيادة الشعب ، وسرى تفصيل ذلك فيما بعد ، واذن يجب أن نضيف هذا العنصر الرابع الى ماتقدم من عناصر حتى يتكوّن رأينا تكويناً صحيحاً .

تطور فكرة الدولة

١٣ — التزم علم الدولة خلال فترة الانتقال حيدة أهم من تلك التي التزمها هذا العلم عند ما أثار الإصلاح الديني ذلك الجدل العنيف المشيع بالحفيظة والحق ، ومعنى هذا أن علم الدولة أهمل المشاكل السياسية المحضة إهمالا أشد وأنكى من إهمالها فيما مضى ، وأثر التعلق بالوجهة النظرية ، والعناية بالناحية القانونية منها عناية خاصة ، وقد تكون علة هذا هي العمل على ارضاء العالم طرا ، والكشف عن نزاهة مثلى رأى المشرعون أنها ضرورية في سبيل التعاون على تذليل العقبات التي اكتنفت تطور فكرة الدولة في ذلك الحين .

كان أساس هذا التطور هو الجنوح الى بناء نظرية الدولة بناء قانونيا ، والخروج من ذلك الموقف الذى جعل شكل هذه النظرية معقدا او مثقلا بالزرد البراق خلعتة عليه القرون الوسطى ، ولكن اذا كان هذا التطور قد اغنى فكرة الدولة من نواح معينة ، بان جعل البحوث أدق وأكثر تشبعا بالعلم ، فانه قد افقرها من نواح كثيرة ، لان النظرية اذا ازدادت عمقا قلت انتشارا ، وضعفت الى ان تقتلص عنها بعض عناصرها الجوهرية ، ولكن هذا التقاص لا يمكن ان يكون طبيعيا ولا سببا لتقلص القانون العام عن السياسة .

لاينية القانون والفردية

١٤ — جنح العلم اذن نحو تأسيس علم الدولة على قاعدة القانون ، ولكن الواجب يدعونا الى ان نذكر ان للقانون طبائع خاصة ، فقد صار في عهد الاحياء أكثر بعدا عن الدين (Plus laïque) ، ثم اتجه في سبيل الفردية (individualisme) خلال عهد الإصلاح ، ولذلك فان جماعة الكتّاب الذين اشتهروا باسم « مدرسة قانون الطبيعة » (Ecole du Droit de la nature) لا يمكن ان نجعلهم بنظرية القرون الوسطى ، وهى نظرية القانون الطبيعى (La théorie du droit naturel) رابطة القرابة القوية التي نستطيع أن نستخلصها من الاسمين ، وانما يمكن أن يمتوا الى مفكرى العصور الوثنية القديمة (L'antiquité païenne) التي اشتقت القرون

الوسطى من آرائهم آراء سامية وأفكاراً أدبية وخلقية عالية كانت موضع التقدير العملي فالظاهرة الجوهرية التي لاحت على القانون الطبيعي الجديد هي تحرره من أى أساس دينى ، ولقد أبان « بوفندورف » (Puffendorf) الفارق بين القانون الطبيعي والدين ببياننا واضحاً عند ما قال : « إن القانون الطبيعي هو ما يأمر به العقل الناضج المستقيم . . . واما علم الدين الادبى فانه العلم الذى يتوجه اليها باسم الكتب المقدسة » وفضلاً عن ذلك فان القانون قد قام على أساس جلى من الفردية .

قانون الطبيعة

١٥ — أما القانون الطبيعي الذى استمسك به أصحاب النظريات فى القرون الوسطى فيقوم على فكرة التزام الانسان بالخضوع لقانون سابق على وجود الانسان وأسمى من الانسان ، لانه مشتق من العقيدة الالهية ، والارادة الصمدانية ، ويوصى بالحياة الاجتماعية ، والحياة الادبية .

واما النظرية الجديدة التى تناولها « كانت » (Kant) بالبحث والتجديد فتقضى دواما بقيام القانون الطبيعي مع الضمير ، فالفرد الانسانى يضع إذن قانونه بنفسه ، ولذلك كان الانسان مُشرع نفسه ، وسيد نفسه ، فالقانون ليس شيئاً آخر غير منطوق هذه السیادات الخارجية المتساوية ، وهذا هو عين الخلط بين الشخصية (Personnalité) والوحدة الفردية (individualité) ، ولقد شرح « جيلينيك » هذه النقطة شرحاً جليلاً فى كتابه (L'Etat moderne et son droit) — الدولة المصرية وحقها — جزء اول ص ٩٦ ، اذ قال : « يؤيد القانون الطبيعي استقلاله الذاتى ، ولا يزعم انه يستند على حكمة إلهية ، وانما يعتمد كل الاعتماد على ضرورة نوعية خاصة ومستقلة بذاتها ، ولقد شاهدنا هذا القانون بادی الرأى وهو ينجح أصلياً نحو معنى القانون العام فخلق فكرة الدولة ، وحدد اصولها ، ورسم طبيعتها ، وعين وظائفها ، وبهذه الطريقة لمسنا نظرية عامة للدولة ظهرت بادی الرأى كنظرية قانونية ، وتعارضت مبنى ومعنى تعارضاً تاماً مع المباحث التى انجبت قصداً الى سبيل السياسة دون سواها » من أجل تحديد فكرة الدولة

قد يكون « جيلينيك » تغالى فى تقديره قليلا ، ذلك بان « جروسوس » و « ليبسيوس » (Lipsius) وخلفاءهما امثال « هوبز » و « پوفندورف » و « سمينوزا » و « روسو » ، و « كانت » لم يشرحوا الطريقة القانونية فى جلاء تام ، لان بعضهم قد ادخل عليها شيئا من العنصر السياسى ، ولكن مما كان ضعف هذا العنصر اوقوته ، فان الدولة التى صورتها أقلام هؤلاء الكتاب كانت كنظام تأسس قبل كل شىء بالقانون ، واستمر دائما على أساس من القانون ، وهو العقد الاجتماعى .

فدرسة قانون الطبيعة هى اذن وارثة عهدى الاحياء والاصلاح فى آن واحد ، ولقد عاون « جروسوس » كثيرا فى توجيهها فى الاتجاه الضرورى ، اذ أقام من الفرد أساسا للدولة ، وانشأ القانون نفسه على رضا الافراد ، وقد جاء من بعده « روسو » واشترط لصحة العقد الاجتماعى توافر الرضاء الاجتماعى لاعضاء الجماعة الهمجية ، ولقد تكلمنا عن هذه النظرية طويلا ضمن الجزء الاول (من ص ١٢٧ الى ١٧٢) وبما ان الثورة الفرنسية التى كانت هذه الفترة مقدمة لها وتمهيدا قد قلبت علاقات مابين الدول رأسا على عقب ، كما قلبتها الحرب العالمية الاخيرة ، فقد صار من الضرورى هنا أن نفسح المجال لآراء كبار الفقهاء فى القرن السابع عشر وأثر هذه الآراء فى القرون التالية ، حتى نعلم حقيقة هذا النظام الذى تأسس قبل كل شىء بالقانون ، واستمر على أساس من القانون ، ولا سيما نظرية الفردية التى اشتقت منها نظرية الحقوق الاساسية للدول ، ولكن بما أن الواقع هو ظاهر القانون وملمه اذاما أحاطه الرضاء وجاء إقرار الشعوب على التوالى وأدعاه ، فيجمل بنا قبل بحث العوامل الفقهية التى ترتبت عليها نظرية الحقوق الاساسية أن نفحص عن العوامل التاريخية لهذه الحقوق الجوهرية .

العوامل التاريخية

لنظرية الحقوق الاساسية للدول

١٦ — وجدت نظرية الحقوق الاساسية للدول فى الوقت الذى وجد فيه القانون

الدولى ليحكم آراء الدول وعقائدها الخاصة بعلاقاتها المتبادلة ، وهذه الآراء والعقائد

تتصل اتصالاً وثيقاً بالظروف التاريخية التي اقترنت بوصول الامم المتحررة الى حياة مستقلة بعد نضال مرير طويل في سبيل الخلاص من نير السيادة البابوية والامبراطورية ، ولقد كان من الطبيعي أن تُكوّن هذه الامم عقيدة خاصة بذاتها ، بعد أن كونت نفسها وحررتها وذلك صعوبات كأداء قامت في سبيلها ، كما كان من الطبيعي أن تُعني قبل أى شيء آخر بانتهىء للاستقلال الذى أحرزته وغزته أساساً قانونياً وضمانات قانونية ، « وأن تجعل أسس النظام الجديد المعد لحكم علاقاتها المتبادلة مجموعة قواعد ترمى الى ضمان حصانة لوجود كل دولة وكيانها الارضى ، وأن تبذل الدول جميعا مختلف الجهود المترتبة على السيادة بذلا لايعتوره قلق ولا اضطراب » ، (راجع كافالييري — فى التدخل ص ٦٦ . — Cavaglieri

De l'Intervention — Intervento)

فالأفكار المتعلقة بحرية الدولة ومساواتها بغيرها كانت إذن أساس الجهد الذى بذلته أوروبا خلال أوائل القرن السابع عشر فى سبيل عودة بناء العلاقات الانسانية لقد كانت الامبراطورية العالمية حلم القرون الوسطى ، حتى أنها حلت محل الاستقلال الذاتى الفردى والقومى ، ولما جاء عهد الاصلاح شطار المسيحية الى معسكرين ، وجعل من المستحيل تحقيق فكرة السيادة البابوية ، ثم جاء عهد تكوين الدول الخاصة ضربة قاضية على المطامع الامبراطورية .

لقد تم تكوين وحدة الدول الثلاث الكبرى وهى فرنسا وانجلترا واسبانيا خلال القرن الرابع عشر فى وقت يكاد يكون واحداً ، ولقد تكلم المستر « داننج » (Dunning) الفقيه الدولى الامريكى عن نتائج هذا الحادث تلقاء القانون الدولى فى مجلة العلوم السياسية (Revue des sciences politiques) ابريل — يونيه سنة ١٩٢٣ ص ٢٣٢) فقال :

« عند ماوطدت عروش أسرات «تودور» و«البريون» و«هابسبورج» ابى زعيم كل أسرة أن يعترف بان هناك مصدراً لجلالته غير رحمة الله التى امتاز بها السلطان الامبراطورى العتيق ، ولقد أيد الفقه هذا الرأى بقوله إن كل حاكم بامرء يساهم أيضاً فى رحمة الله تلك ، وبهذه الطريقة صار كل ملك أو أمير أو حاكم مساوياً للامبراطور ،

ومساوياً لغيره من أمثاله الذين تساوا جميعاً فيما بينهم ، وهذا هو الأساس الذى قام عليه القانون الدولى العصرى ونعني به مبدأ مساواة الدول .

«ولما استقر هذا الواقع وساد ، عمل العاملون على صبه فى قاعدة ، وسنه قانونا ، وكان أول من حاول هذه المحاولة هو الفقيه الفرنسى « جان بودان » الذى نجح نجاحاً باهراً دل عليه ذبوع كتابه عن الدولة « الجمهورية » (La République) وهو الكتاب الذى نشر فى سنة ١٥٧٦ وأبنا تفاصيله فى الجزء الاول من هذا الكتاب (راجع ص ١٢٤ و ١٢٩ الى ١٣٢ و ٣٢٩ الى ٣٣٣) .

«لقد أيد «بودان» أن «جوهر الدولة هو السيادة ، فأى جماعة انسانية تتجرد من سلطة «الملكية» — أى السيادة — لا يمكن أن تسمى دولة ، وكل جماعة أوتيت هذا السلطان يجب أن تكون دولة ، سواء أكان القابض على هذه السلطة فعلاً هو فرد أم عدة أفراد ، فها هى هذه الملكية التى تعتبر الشارة الضرورية لقيام الدولة ؟ «لقد عرّف «بودان» الملكية بأنها السلطان الاعلى النافذ فى الاهالى والراعى دون أى قيد قانونى ، وأماولى الامر فرجل أو عدة رجال فى جماعة ما ، له أو لهم فى النهاية قيادة شئون الجماعة ، وسن قوانينها ، دون مسئولية أمام أى كان خلاف الواحد القهار .

«والنتيجة المنطقية لهذا التعريف هى المساواة بين جميع الدول » .
« فجوهر الدولة هو التسلط على زمام الاعمال واقتيادها بلا قيد ، وإذن فلا فرق بين الامبراطور — رأس الدولة — مها كانت كرامته التقليدية وموارده وبين المجلس القروى فى قرية « راجوز » (Raguse) الصغيرة .
« وسواء أتكونت السيادة فى كنف الله وظله ، أم فى رعاية الطبيعة ، سواء أكان مصدرها الحق الالهى ، أم الحق الطبيعى ، فليس من ميزة لدولة ، أو امتياز لاحداهن على أخرى .

فالملكية والجمهورية والارستوقراطية والاوليجارشية (سيادة العائلات الكبيرة) والديموقراطية ، والديماجوجية (الشعبية الظالمة المستبدة) كلها دول فى نظر العلم السياسى مادامت ممتعة بالسيادة ، أما النظام الداخلى — الحكومة — فليس له بهذا

الموضوع أى اتصال ، وكذلك لا دخل أيضا للفوارق الاجتماعية والدينية وغيرها مما يُسود بعض رعايا ولى الامر، أو يميزهم ويرفع بعضهم على بعض درجات .

ولقد قال « دانتج » بصدد من مساواة الدول التى أشار اليها «بودان» ما يأتى :

« سيقولون إنها فلسفة فى الفراغ وانقطاع عن الاتصال بالحقائق الارضية ، لان « بودان » قد نشر نظرية ترمى الى قيام نوع من المساواة بين الدول الصغرى والكبرى ، بينما التفاوت بين هذه الدول كان القاعدة الجلية التى لاجحة بها الى جدل أو حوار ، ولكن الامر الذى يعنينا وحده هو أن نقول إن نظرية « بودان » الخاصة بالمساواة قد اعتنقها جميع مفكرى القرن السابع عشر الذين خَلَقُوا علم القانون الدولى ، وكان أساس نظريتهم الحق الطبيعى الذى سلم « بودان » وغيره من المفكرين بسلطانه على جميع الشؤون الانسانية دون مناقشة ، ولذلك فان هذا القانون قد لعب دوراً هاماً فى تلك اللحظة ذاتها ضمن ميدان آخر من ميادين العلم السياسى ، ألا وهو الميدان الذى تَكشَّفت فيه فكرة المساواة .

أصبحت فكرة المساواة بين الدول مبدأ ضرورياً فى القانون الدولى ، ولم نر أحداً بز المسيو « شارل دويوى » (Ch. Dupuis) فى بيان الطريقة التى فرضت بها هذه المساواة نفسها حتى أصبحت تسمى « حق المساواة » (راجع دول عظمى (Grandes Puissances ص ٢٢ و ٢٣) : « فانفصام الوحدة السياسية ، وسقوط الافكار الادبية أقاما دولا متنافسة انتشى حكمها بنشوة الجبروت فأبى كل منهم أن يعترف بأى سلطان فوق سلطانه ، ورفضوا جميعا اقرار أى حد يحد استقلالهم ، ولقد كان فى الوسع أن تغوى هؤلاء الحكام فكرة انماء السلطة عن طريق اضعاف الجيران ، اذا كانوا أقوياء ، ولقد كانوا أقوياء فاستسلموا لشيطان الغواية ، ولكن مطالبتهم باستقلالهم على نقيض تسلط البابا وضد تفوق الامبراطور ، جعلتهم لا يستطيعون أن ينازعوا حق من كان فى مستوهم ومركزهم فى السيادة والاستقلال ، لانه نفس الحق الذى ينشد كل واحد منهم تحقيقه . فاقامة صلات تفوق أو تبعية بين دول ذات سيادة واستقلال تخررت فيما مضى من نير التسلط المشترك كان اذا أمراً مستحيلا .

«فالمساواة بين الدول كانت اذن النتيجة الطبيعية والضرورية للسيادة والاستقلال»

«وهكذا تأيد بين الدول مبدأ المساواة القانونية قبل أن يعترف به القانون الداخلى للأفراد فى ذلك الحين الذى أدى فيه ظفر الافكار الاستبدادية الى أن يمنح السادة الولاة قليلا نحو تخويل رعاياهم الحرية والمساواة اللتين أعلنهما هؤلاء الحكام لانفسهم إن النظام الارضى والسياسى الذى ترتب فى اوروبا على ابرام معاهدة وسنغاليا (Westphalie) قد ساعد على وجود قانون دولى سادته نظرية الحقوق الاساسية للدول ، اذ تألفت نهائياً جماعة من الدول فى سنة ١٦٤٨ على اعتبارها جماعة مدنية، واعترف رسمياً بحق الأمراء ومدن الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة فى قطع عهود سياسية فيما بينهم، بشرط أن لا تكون تعهداتهم ضارة بالامبراطورية والامبراطور، ولقد أدى اعتراف الجماعة الدولية باستقلال الاقاليم المتحدة (هولندا) واستقلال سويسرا الى ضمان مشروعية العصيان المظفر، فطبعت الجماعة الدولية بطابع جديد، هوانها لا تقم وزناً إلا للدول دون الحكومات والحكام، ولقد كان لقبول رؤساء الدول ومدن الامبراطورية كأعضاء فى الجماعة الدولية نفوذه فى طبيعة هذه الجماعة وقواعدها ، حيث أصبحت مجموعة من أعضاء معينين ، كان كثير منهم صغيراً ، عوضاً عن أن تتألف بأدى رأى من عدد قليل من الدول المختلفة فى ضخامتها .

ولقد كان لانخراط هذا العدد العديد من الدول الصغيرة فى الجماعة الدولية حكمته إذ أيد الميل الى قيام القانون الدولى على أسس من المبادئ ، حيث لم يكن فى الوسع أن يكون لصغريات الدول ضمان فى هذه الجماعة لو أنهم ضربين صفحاً عن ميدان المبادئ ، واتخذن الواقع مقياساً للوجود الدولى .

هذا هو الوصف الجوهري للموقف الذى ترتب على صلح وستفاليا ، وهو ما يجب أن نجعله نصب أعيننا لنفهم رقى القانون الدولى التقليدى (راجع Westlake وستليك فصول فى القانون الدولى (Chapters on international Law) — ص ٥٥ وما بعدها) .

العوامل الفقهية

في نظرية الحقوق الأساسية للدول

تشبيه الدولة بالأفراد

١٧- كان نظام القرون الوسطى قد توارى تماماً في نهاية القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ولذلك رأينا القول الناضجة تعمل على استمكانه الموقف السياسي، ولكن جهودها العظيمة لم تسفر إلا عن الشعور بالحاجة الملحة إلى الاستعاضة عن النظام القديم بنظام ينطوي على حقوق والتزامات جديدة، ويقوم على قواعد تتلاءم والواقع الذي أُنْشِئَ فيها تقدم، فكانت النتيجة أن سادت النظام الجديد فكرة تشبيه الدول بالأفراد، والاعتراف للدولة بحقوق تماثل تلك التي يتمتع بها الأشخاص الطبيعيون، فأصبح القانون الطبيعي والقانون الروماني من قواعد القانون الدولي وأساسه.

كان سلطان «حالة الطبيعة» على نظريات القانون الدولي جد عظيم. وبقي متفوقاً على أي سلطان آخر، ولقد أبان «نيس» Nys الموضوع بياناً واضحاً في كتابه «أصول القانون الدولي» ص ٨. 8. *Les origines du dr. int.* بقوله: «إن رفع الدول المستقلة بعضها فوق بعض يؤدي إلى واحد من أمرين، فإما أنها لا تخضع لأي قانون، وإما أنها تخضع للقانون الطبيعي». وهذا ما أنعش الآمال المرغوب فيها كل الرغبة، إذ انتفاء القانون يؤدي لزماً إلى الفوضى والحرب، أما قيام القانون الطبيعي فإنه مصدر الخير، ومن العدل أن نقر لهذه النظريات بمكانتها وقائمتها في ميدان العمل على وضع القانون الدولي.

لقد بلغت نظريات «حالة الطبيعة» الذروة في عهد تكوين القانون الدولي، ولقد استعار منها «جروسيوس» شطراً كبيراً لتكوين آرائه الخالدة.

جروسيوس

١٨- لقد رأى «جروسيوس» في الطبيعة الإنسانية قاعدة جميع العلاقات

الاجتماعية وصدورها ، ولذلك فانه استخلص منها ، بطريق المنطق ، جميع المبادئ التي كفلت انقاذ العلاقات الدولية من الفوضى .

بدأ « جروسيوس » تفكيره السامى بان تمثل الأمم في حالة لا يعرفون معها ولى أمر سياسى مشتركاً ، مثلهم في ذلك مثل الأفراد في حالة الطبيعة لا يخضعون فيما له مساس بعلاقاتهم المتبادلة إلا لقانون الطبيعة ، وبهذه الطريقة مت القانون الدولي (*jus gentium*) بالقرابة الى القانون الطبيعي الى أن نشأ القانون الوضعى ومدرسته . على أن قيام القانون الدولي (*Jus gentium*) على أساس من القانون الطبيعي (*Jus naturale*) لم يكن شيئاً جديداً ، اذ يرجع الى (*Isidore de Séville*) « ايزيدور ده سيقيل » (سنة ٥٦٠ — سنة ٦٣٦ م) ، فالرومان لم يعرفوا في اصطلاحهم (*Jus gentium*) اى شبه الى ما يسمى اليوم (*Droit des jens*) .

ولقد قام الدليل في مواطن عدة على أن ذلك الاصطلاح الرومانى كان بمعنى « القانون العام المشترك » (*La droit commun universel*) سواء استعمل في القانون العام أو في القانون الداخلى ، (راجع وستليك — Chapters — فصول . ص ١٩ وما بعدها) ، ولكن « ايزيدور ده سيقيل » كان أول من استعمل الاصطلاح الرومانى بمعنى قَرَبه من معنى الاصطلاح العصرى ، فقد شطر الاصطلاح الرومانى شطرين ، احدهما هو المعنى الصحيح المراد من قولهم (القانون الدولي) وأسماءه (*jus gentium*) والآخر أسماء القانون الطبيعى .

ولقد كان القانون الطبيعى فى رأى « ايزيدور ده سيقيل » هو ما أسماه الرومانيون « القانون العام المشترك للامم » (*jus commune omnium nationum*) ، أما القانون الدولى فيشمل فى رأيه : « احتلال الأراضى وبناء المدن والحصون والقلاع ، والحروب والأسر والرق والعقود ومعاهدات الصلح وغيرها ، والهدنة والاستسغار ومنع الزواج بين مختلفى الجنسية » (راجع نيس — *Nys* — *Droit de Guerre et les Précurseurs de Grotius*) حق الحرب والمتقدمون المهدون لجروسيوس . ص ١٢)

فالقانون الطبيعى فى نظر « ايزيدور ده سيقيل » لم يكن هو ذلك القانون الذى عرفه أولبيان (*Ulpian*) وكان يحكم جميع المخلوقات الحية . انسانية وحيوانية

بسبب طبيعة الشعور فيهم . ولكن « إيزيدور ديه سيفيل » قد استعمل الاصطلاح « قانون طبيعي » بالمعنى الذى فهمه منه المعتزلة والفيلسوف « سنيكا » (Sénèque) . وهو المعنى الذى ذاع فى القرون الوسطى بسبب جملة شهيرة قالها الفيلسوف « شيشيرون » فى كتابه عن الجمهورية واحتفظ بها « لاكتانس » فى كتاب « النظم الالهية » (Les institutions divines) واذا كنا قد ذكرنا هذه الجملة فى الجزء الأول من علم الدولة (ص ٢٣٩) فلا بأس من إيرادها هنا . قال « شيشيرون » :

« هناك قانون صحيح . إنه العقل المستقيم يتلاءم والطبيعة العالمية . انه قانون لا يتزعزع . قائم مدى الدهر إلى الأزل . تدعو أوامره إلى أداء الواجب . وتُجَنَّبُ نواهيه صراط الشر . إنه قانون لا يعترضه قانون آخر . ولا يبطل فى بعض أجزائه . ولا ينسخ كله . فلا مجلس الشيوخ . ولا الشعب بقادرين على أن يحلوا رباط خضوعنا لهذا القانون . إنه ليس بحاجة إلى ترجم جديد . ولا فى عوز إلى قانون آخر ليشدد عضده به . إنه فى روما نفسه فى آتينا . ولن يكون غداً إلا ما هو عليه اليوم . إنه يسود جميع الأمم . ويصلح لجميع الأزمان . إنه دائماً واحد . أبدي لا يبلى . وسيد الجميع . الملك القدوس المهيمن على جميع الخلائق . فאלله وحده هو الذى سن هذا القانون وضمن نفاذه وأصدره . وأعجز الانسان عن الافتئات عليه . وإلا فقد فر الانسان من طبيعته . وأنكر غريزته . وأدى به الامر لا محالة إلى أن يقاسى أهوالاً شداداً يُكفر بها عن وزره . حتى وان أفلت من العذاب والتعذيب » (راجع نيس القانون الرومانى والقانون الدولى ص ٩٨ « Le droit Romain et le dr. Int » وهكذا تضمن القانون الطبيعى القواعد الضرورية للقانون العام والخاص .

ولما كان القانون الطبيعى قانوناً مطلقاً مستقلاً عن الزمان والمكان . وأمله « العقل المستقيم » فقد قضى الواجب وفاق نتيجة منطقية ان يحكم هذا القانون الطبيعى سير العلاقات سواء أكانت بين الأمم أم فيما بين الأفراد . ولقد ترتب ضرورة على الطبيعة المطلقة للقانون الطبيعى وجود الوحدة النوعية للنظام القانونى بكامل أجزائه وتناهت فكرة هذا القانون الطبيعى إلى أن تفرض على العالم قيام فكرة الجماعة القانونية

(Communauté juridique) ، وهي جماعة يجب عن أن تنطوي على علاقات ما بين الدول وعلاقات ما بين الأفراد .

ومع ذلك فإن الوصول الى فكرة خضوع الجماعات للقانون الطبيعي لم يكن طرفة . إذ عند ما استكمل بعض الدول وحدتها القومية في القرن السادس عشر « تناهى الأمر على مجرى الزمن إلى إحلال الشعوب محل الأفراد كأعضاء في الجماعة الانسانية الكبرى . ولقد عم هذا الأمر أحياناً دون التفكير فيه » (راجع كوسترس - J. Kouters) أسس القانون الدولي ص ٣٢ (Les fondements du droit des gens p. 32) ولقد أيد « كوسترس » ان الأفراد كانوا دون الدول خاضعين للقانون الطبيعي والقانون الدولي في بداية الأمر ، ثم ذكر قول كوناوس (Connanus) في ص ٣٣ : « وكان الناس أعضاء الجماعة الكبرى التي تألفت منها العالم . ثم حلت الدول محل الأفراد كأعضاء الجماعة الانسانية الخاصة للقانون . وهذا الحلول كبير الأهمية بالنسبة لتاريخ نظرية الحقوق الأساسية للدولة ، لأنه إذا كان للأفراد حقوق وواجبات تترتب على خضوعهم للقانون الطبيعي والقانون الدولي ، فلا مناص من أن يكون للدولة حقوق وواجبات إذا ما حلت محل الأفراد باعتبارهم خاضعين للقانون الدولي »

وقد لاح « جروسيوس » في كتبه الأولى أنه شارك « أوليبان » في نظريته الخاصة بالقانون الطبيعي على اعتباره قانوناً شائعاً بين المخلوقات جميعاً ، ففي كتابه الأول (De jure praedae) نجد القانون الطبيعي كقانون يقوم على الغريزة الحيوانية ويرمى الى المحافظة على الوحدات الطبيعية (راجع كوسترس ص ٣٨ - ٤١) وأما في كتابه De jure Belli ac Pacis - Le droit de la Guerre et de la Paix (حق الحرب والسلام) فقد رأيناه ينضم الى النظرية المتفوقة ، ويرى القانون الطبيعي حقاً مؤسساً على الآداب والانصاف ، وأنه مطلق ودائم ، بينما القانون الدولي « قانون نفعي ، سن المنفعة المشتركة ، وهدوء الإنسان بل النوع الانساني بامره ، فهو قانون ثقيله المصلحة طبعاً اجتناباً لاعظم الاضرار . » (راجع كوسترس ص ٤٦) وبهذه الطريقة وصل « جروسيوس » الى فكرة حقوق الدولة وواجباتها التي أدى قيام جماعة الدول (La communauté des Etats) أو ما يسمى اليوم

التبعية المتبادلة « interdépendance » الى فرض بعضها، وأما الحقوق والواجبات الأخرى فهي وصايا الانصاف والآداب والعقل المستقيم ، وهكذا يستأنف « جروسيوس » العمل بفكرة سياريس « Suárez » التي استودعها كتابه (De Legibus) الصادر في سنة ١٦١٢، وهي فكرة جماعة النوع الانسانى وتضامن الأمم فيما بينهم الماثلة في قولهم: « فرغما من أن كل جمهورية تؤلف وحدة قائمة بذاتها فانها في الوقت نفسه تكوّن بالنسبة للانسانية عضواً في الجماعة العامة الكبرى (La grande généralité) ذلك بان الدول في حاجة الى بعضها من ناحيتي المنفعة والاخلاق ، ولا يمكنها أن تستغنى عن المساعدة المتبادلة ، ولا عن نفوذها المتبادل ولا عن تعاونها الدائم ، واذا كان القانون الذى يسرى من هذه الناحية على الدول ويحكمها له جذوع عديدة متغلغلة في العقل الطبيعى « La raison naturelle » فان هذا العقل ليس وحده المصدر الذى ينساب منه هذا القانون ، فعادات الشعوب تتم مجموعة قانون العقل الطبيعى، والقانون الدولى يجد قاعدته في المعاونة التى لامناص منها والعمل المتبادل بين الدول ، » (راجع كوسترس ص ٣٥)

وهناك أسباب أخرى تدعو الى تشبيه الدولة بالافراد ، وقبول تطبيق القانون الاولى الخاص بعلاقات الافراد على علاقات ما بين الدول وبعضها ، ولذلك رأينا في ذلك النوع من الدستور السياسى الذى كان سائداً وقتئذ أن السلطة العامة كانت ملكاً خاصاً بولى الأمر المطلق صاحب السلطان على رعاياه وأرضه ، فالدولة كانت اذن من الاملاك ، ولا فارق بينها وبين شخص الحاكم في العلاقات الدولية ، واذن فالحياة العملية قد أدت الى أن تلوح روابط ما بين الدول كملاقات ما بين الافراد ، وان كان من الطبيعى اخضاع العلاقات الدولية الى نفس القواعد التى تنطبق على الافراد .

هوبز

٢٩ — لقد أنتم « هوبز » و « بوفندورف » تشبيه الدول بالافراد بعد أن مهد غيرهم من قبل لهذا التشبيه . ولقد قال لنا الفيلسوف « هوبز » ضمن كتابه (De Cive)

الذى أذاعه سنة ١٦٩٦ : « ينقسم القانون الطبيعي الى قانون طبيعي إزامى بالنسبة للأشخاص وخدم على انهم أفراد، و إلى قانون طبيعي إزامى للدول على أنها شخصيات أدبية أو مجتمعة كوحدة، غير أن المبادئ واحدة بالنسبة لهذين القانونين . ولكن بما أن الدول تكتسب الصفات الشخصية الخاصة بالانسان بمجرد تكوينها فان القانون الذى يسمى بالقانون الطبيعي عند ما يتعلق الأمر بالتزامات انسانية يكون نفس القانون الذى يطلق عليه اسم القانون الدولى عند ما يطبق على دولة أو شعب باعتبارها وحدة » (راجع كوسترس ص ٧١) .

بوفندورف

٢٠ — لقد نقل « بوفندورف » رأى « هوبز » فى كتابه القانون الطبيعي والدولى

(De jure naturae et gentium libri octo)

وصرح بأنه يوافق عليه تمام الموافقة . وسلم مبدئياً بالمساواة بين شخصية النظام القانونى الفنى الذى تكونت الدولة فى صورته ، وشخصية الانسان الطبيعية . وهذا تشبيه خطر للغاية حمل القانون الدولى عبأ لا يطيقه . لأن الدول تقف مواقف لا يقفها الانسان .

ولقد بلغ اعتزاز « بوفندورف » بتشبيه الدولة بالأفراد أن استبعد من نظريته عنصر العادة المكوّن للقانون، مع أن « جروشيوس » قد احتفظ بهذا العنصر على انه مصدر من مصادر القانون الدولى (راجع وستليك Chapters — فصول فى القانون الدولى ص ٦٠ و ٦٢ و ٦٣)

ولما كانت حقوق الدولة وواجباتها التى ألبها القانون الطبيعي هى حقوق ضمنية غريزية مستترة فان الدول لم تلجأ الى صوغها فى اتفاقية . إذ جرت العادة بأن لاتعقد اتفاقية إلا للنص على ما يخالف الواجبات التى تفرضها الطبيعة . ولو تم الأمر على نقيض ذلك لكان هناك إخلال بواجب التقديس نحو القدرة الالهية . اذ المفروض والحالة هذه أن قوة الالتزام لاترجع الى سلطة المشرع الاعظم المطلق وانما ترجع الى الارادة التى أعرب عنها المتعاقدون دون سواها ، واذن فكل اتفاقية تعقد يجب أن تكون خاصة بعهود والتزامات لا يتوقف تنفيذها على حق طبيعى

فكما أن الانسان لا يعتمد عند الخدمة لدى آخر تعهداً صريحاً بالامتناع عن الخيانة أو السرقة، فكذلك الشأن في حالة عقد معاهدة فان المتعاقد لا يلتزم باحترام الحقوق والواجبات التي يملها القانون الطبيعي، كالاستقلال والحرية وحق الحياة والوجود الخ إذ كل ذلك محترم بذاته (راجع رأى أفريل « Avril » في مؤسسى القانون الدولى « Fondateurs du droit international » ص ٣٤٧). أما طبيعة هذه الحقوق الخاصة بالدول فيكفى لمعرفة أنها ترجع إلى حقوق الأفراد. ومن المعلوم أن حقوق الانسان وهو في حالة الطبيعة تتعلق بغيريزة الاحتفاظ بالذات والاستقلال. ولكن « بوفندورف » يختلف هناك « هوبز » حيث يبدل قصارى الجهد في القضاء على النتائج الخطيرة المترتبة على القول المأثور، « الانسان ذئب للانسان » (Homo Homini lupus)

الطبيعيون

٢١ — ولما تدهورت مدرسة قانون الطبيعة (L'Ecole du droit de la nature)، لم يعد ثمة مجال للعمل بنظرية الحالة الطبيعية (L'état naturel). ولكن الطبيعيين (Les Physiocrates) جعلوا يعيدون الى هذه النظرية دم الشباب باسم النظام الطبيعى (L'ordre naturel)

ولكن « رسيهده لاريشير » (Mercier de Larivière) قد رأى، اعتماداً على فكرة الجماعة العالمية السابقة على تكوين الهيئات السياسية، أن يشبه مختلف الدول بفروع متعددة لساق شجرة واحدة (راجع كتابه النظام الطبيعى : L'ordre naturel — الفصل الخامس والثلاثون)

أما « لتروسن » (Le Trosne) فقد عني بالاستقلال في كتابه (النظام الاجتماعى L'ordre social — الخطية العاشرة) وعني به على اعتباره واقعة وضرورة ومبدأ تأخى بين الأمم، وحض على « وجوب النظر اليه لا كفكرة أدبية جميلة تدرس في مدارس الفلسفة فحسب بل على أن الواجب يقضى بأن ننظر اليه أيضاً على أنه حكمة

عملية تؤدي الى استتباب الحكم ولا يجوز العدول عنها إلا لضرورة »

ولقد تكلم « لاريشير » في كتابه (Le canevas constitutionnel الهيكلي الدستوري)

« عن الجماعة الكبرى التي يجب على الشعوب أن تؤلفها معا » وبهذه المناسبة طَبَّق قانون الطبيعة تطبيقاً هاماً ، ثم قرر أن قانون الطبيعة « يريد أن يرى في كل انسان انساناً ، وفي كل أمة فرقة من فرق الجماعة العامة المؤلفة من مجموع الأمم أو الجماعات ، واذن كان من الواجب علينا في سبيل تدعيم معاهدتنا مع الأمم الاخرى ان نجعل من قواعدنا الاساسية أن لا نشترط لسريانها موافقة نواب البلاد عليها وتسجيلها فحسب بل لابد من أن نضم الى ذلك منع اعلان الحرب من قِبَلِنَا وفاق ما نُص عليه في هذه المعاهدات دون استثناء ، إلا ما كان خاصاً برد هجوم ، أو اتقاء عدو يتأهب للقيام بمشروعات عدائية ضد املاكنا »

الموسوعيون

Les Encyclopédistes

٢٢ — ولقد سادت فكرة تشبيه الدولة بالافراد آراء الموسوعيين أيضاً ، فرأى « دالمبير » (d'Alembert) ألا فارق بين القوانين السارية على علاقات الدول وبين القوانين السارية على علاقات أعضاء الجماعة الواحدة ، « وهذا أساس القانون الدولي » (راجع نيس — Nys — Droit international et droit politique) القانون الدولي والقانون السياسي جزء أول ص ٣٤٠)

وأما البارون « هولباك » (Holbach) فقد اوضح رأيه في كتابه « السياسة الطبيعية » (Politique naturelle) حيث قال : « ليست قوانين الدول التي يتألف منها ما يسمى بالقانون الدولي سوى القوانين الطبيعية طُبِّقَت على مختلف الجماعات التي تَوَزَّع عليها النوع الانساني ... ومن الواجب ان نعتبر الأمم كالأفراد تماسك داخل الجماعة الكبرى في العالم بنفس القوانين التي تحكم تماسك الأفراد فيما بينهم داخل كل جماعة خاصة (راجع نيس في كتابه السابق ص ٣٤٢)

ولكن البارون « هولباك » قد نظر الى علاقات الدول وهو يشبهها بعلاقات

ما بين الافراد نظرة تختلف عن نظرة « هوبز » الى هذا الموضوع ، اذ تمسك في شدة بفكرة الواجب وضرورة العدالة ، وأيد رأى « فينيلون » (Fénelon) و « بوفندورف » وأضرابهم في حالة الطبيعة التي وجدوا فيها نوعا من العصور الذهبية التي سادتها رعاية متبادلة ، ثم جاهد رأى « هوبز » : « الانسان ذئب للانسان » وهو الرأى الذى تغلغل نفوذه في « كانت » (Kant) و « هيغل » (Hegel) تغلغلا عظيما ، ولقد شرح « كوسترس » تولد هذه الافكار بقوله (في صحيفة ١٠١) : « سلم هوبز يحرب الرجل ضد الجميع (Le bellum omnium contra omnes) على أنها الحالة الأولية للانسانية ، وفهم القانون الطبيعى على أنه حرية كل فرد في حصانة طبيعية يكتسبها وفاق مقدوره وارادته بالعمل على أداء كل ما يكفل الوصول الى تحقيق هذا الغرض » .

« وبهذه الروح عبّر فلاسفة القارة الاوروبية ، فالفيلسوف « سبينوزا » (Spinoza) يقول : بما أن الأفراد الذين عاشوا حالة الطبيعة كانوا يعادون بعضهم البعض ، فلأى دولتين ان يعاديا بعضهما وفاق ما تقتضى به الطبيعة ، وكل ما يساعد على رخائهما ، وكان في مقدور قوتها ، يصبح أمرا مباحا ، واذن فلكل دولة الحرية في اعلان الحرب دون أن تستطيع الدولة المعتدى عليها أن تشكو نفاقا ، لأن واجب مراعاة الحيث التي أقسمت ليس إلا قاعدة عامة ، أما ما يستثنى من هذه القاعدة العامة ظمر موكول تقديره لكل دولة » .

كانت

٢٣ — ولقد تمثل الفيلسوف « كانت » (Kant) الحالة الاولى كحالة استقلال همجى وحشى ، حالة نضال مستمر لا يقف إلا في قترات يعمل فيها الاكراه المترتب على الاعياء والوهن في سبيل عقد الصلح .

وتوجد الدول في مثل هذه المواقف اذا كانت في حالة لا قانون فيها بسبب انعدام الارادة الاجماعية الملزمة ، انعداماً يتحول الاكراه معه الى أداة حكم لا قيام لأداة أخرى بجانبه ، وأما « جروسيوس » و « بوفندورف » و « فانتل » وغيرهم يؤسأ أشقياء لاهمة لهم إلا عزاء الانسانية وتسليتها . .

لكننا نرى من المهم أن نشرح نقطة خاصة بالفيلسوف « كانت » وهي الحاجة الى الاستعاضة عن حالة الظلم والحرب التي وصفنا بحالة عدالة وسلام، ولقد رأى « كانت » أن حل هذا الموقف لا يكون إلا بتأليف حليف من الشعوب تنضم اليه الدول في طوعية وحرية، على أن يكون هذا الحليف قابلاً لأن يُحَلَّ في أى وقت، ولا يبقى قائماً إلا في تلك الدائرة التي تفهم الشعوب منها أن الاعتداء على حق أى شعب هو اعتداء على حق الجميع، وبالتالي اعتداء على حق المعتدى عليه شخصياً .

وأما « هوبز » فعلى النقيض مما تقدم يرى بالنسبة للقانون الداخلى أن الحل يكون بأن تنزل الدول، طوعاً او كرهاً، عن سلطنة كافية لأن تضمن لهن السلام، واذن فلا ضمان لسلام الدول، إلا مقابل خضوعهن الى حد محدود .

ولقد تابع المسيو « كوسترس » بحثه منذ عصر « هوبز » حتى العصر الحديث (ص ١٥٨) ثم قال : « إن حالة الطبيعة بالنسبة لبعض كبار الفلاسفة الألمان هي حالة نضال كما قال « لنيانو » (Legnano) و « هوبز » و « سبينوزا » و « كانت » من قبل . »

هيجل

٢٤ — « وبعد أن شرح « هيجل » استقلال الدول وسيادتها شرحاً تاماً صرَّح بأن طبيعة استقلال الدول نجعلها في حالة نضال يكون فيها الرخاء والخصال الذي تُتَّبَعُ الدول لتحقيقه بالطرق التي لا يشترك فيها الفرد هو المبدأ الذي تقاس به مشروعية النضال ، فالدولة تؤسس اذن حقها على وجودها المادى ، وهذا الوجود وحده هو ما يمكن أن يكون مبدأ أعمالها وخطتها دون أى فكرة من تلك الافكار العامة التي اعتبرت من الوصايا الأدبية »

هرتمان ولاسون

٢٥ — « وجاء بعدئذ امثال « فون هرتمان » (Hartmann) و « لاسون » (Lasson) وعلموا الناس أن حالة الطبيعة، أى حالة نضال الجميع ضد الجميع ،

لا تقوم بين الدول إلا بسبب هُدُنات، أو اعتبارات خاصة بمناسبات وظروف، وأما الدولة في الخارج فليست سوى ارادة غير منتظمة، ومشيتة جالحة ترتبت على أنانية لا تقتضى إلا تحقيق مصالحها وهي تبذل جهداً رزيناً معقولاً، وهذا ما يجعل حياة الدول في جهاد مستمر يتجدد دائماً بعد توقف ظاهري، ويحملها على ألا تحتفظ بالسلم إلا وفاق ما يتطلبه رخاؤها ومصالحها .

نيتشه

٢٦ — « ولقد أيد « نيتشه » (Nietzsche) أن ليس من الجائز الكلام عن حق الفرد في الدفاع عن نفسه دون الكلام في الوقت نفسه عن حقه في الهجوم، ذلك بأن الحقين ضروريان لكل من يعيش ولاسيما الحق الثاني وهذه اعتبارات تنطبق على الجماعات الانسانية كما تنطبق على الافراد » وهذا الرأي يحمل على التفكير في رأى لنيانو أو هو مستعار منه .

هولباك

٢٧ — وأما فكرة « هولباك » عن حقوق الدولة وواجباتها، فهي على تقيض الافكار السابقة وإن كانت قائمة على تشبيه الدولة بالافراد، كما هو رأى أصحاب الموسوعة، ونظرية كمنابه (Politique naturelle) « السياسة الطبيعية » أو « خطاب عن المبادئ الصحيحة للحكومة » (Discours sur les vrais principes du gouvernement) المنشور في سنة ١٧٧٣، هي نظرية « تؤيد وحدة الآداب والواجبات بالنسبة للأمم والأفراد » (راجع نيس — في القانون الدولي والقانون السياسي جزء أول ص ٣٤١)، ولكنك تستطيع أن تدرك فكرة « هولباك » من قوله : « يجب أن يقنعنا كل شيء بأن الجماعات التي وُزع عليها النوع الانساني ما هي إلا أفراد كبار تألفت منهم الجماعة الكبرى في العالم، وأن نفس الواجبات التي تفرضها طبيعة كائن اجتماعي عاقل على كل انسان تفرضها أيضاً على كل شعب . وهذه الطبيعة ذاتها التي أقامت بين الأمم ذلك التفاوت الذي أقامته بين أعضاء أي جماعة

خاصة ، قد رتبت للشعوب على بعضها صلات وحاجات واحدة ، ولذلك وجب أن تكون الشعوب خاضعة لقواعد واحدة ، ومتى تناولنا الجماعات وجب أن نصل في النهاية إلى الجماعة الكبرى الانسانية حيث نجد الصلات تقوم لتوثق اتصال كل شعب بالشعوب الاخرى كما توثق اتصال كل إنسان بمواطنيه في جماعة عادية . فاذا تحتم على الرجل أن يؤدي واجباً لا آخر . فقد تحتم على كل أمة أن تكون ملزمة بأداء واجبات نحو الأمم الأخرى . وإذا كانت الطبيعة قد فرضت أيضاً واجبات على طرف فانها تفرض هذه الواجبات على الأطراف الأخرى . ولقد أبانت لنا التجربة كما أوضح لنا العقل القواعد المترتبة على هذه الواجبات . ومجموعة هذه القواعد هي تلك التي يتألف منها قانون عالمي وضعي تأتمر به جميع أمم العالم ، ولكنه قانون لسوء الحظ مستنكر . مزدري به . ولا يفسره أغلب الأمراء والحكام والسادة الملوك إلا تفسيراً استبدادياً حاسماً بالنسبة لسلوك الشعوب »

فكرة الثورة الفرنسية

٢٨ — ولقد استلهمت الثورة الفرنسية نظرية تشبيه الدولة بالفرد ، ولونظرياً ، إذ بدأت عملها ، في زهو ، بإعلان حقوق الانسان في ١٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وفي ابريل سنة ١٧٩٥ اقترح « القس جرجوار » (L'Abbé Gregoire) خلال انعقاد جمعية الكونفانسيون (الجمعية التأسيسية) اعلان قانونه الدولي الشهير . وقام المجلس التنفيذي المؤقت في ١٦ نوفمبر سنة ١٧٩٢ بتأييد النظرية القائلة :

« إن الطبيعة لا تعترف بشعوب ممتازة ، كما أنها لا تقر وجود أفراد ممتازين . ومع ذلك فان اعلانات الحريات التي مُنيت بها الشعوب ، ووُعِد بها الأفراد ، سواء في العالم الدولي أو الداخلي ، لم تقو على مقاومة الواقع وللضرورات السياسية . ولكن المكافحة بين النظريات والتصرّيات الخاصة بمهاية الدولة ومهاية الفرد مدهشة ، إذ الغرض واحد في الناحيتين . لأن المراد أن يضمن الفرد ميدان عمل حر ، مصون ، بمنجاة من ضربات القوة ، وأوامر الحكام الاستبدادية ، وأن تضمن الدولة الاحتفاظ بحريتها العملية ضد محاولات الدول الأخرى ، والذود عن حياضها

ودفع العادية عنها ، والوسائل واحدة أيضاً . إذ للانسان بمجرد ميلاده حقوق فردية طبيعية متصلة بصفته كائناً انسانياً . وهي حقوق يحتفظ بها الانسان في الجماعة السياسية ويُفرض احترامها على الحاكمين . وكذلك الحال لتقاء الدول . فانها تُحوّل هذه الحقوق بصفة كونها دولا . وهي حقوق أساسية يجب أن تتحطم أمامها جميع مزاعم الدول الأخرى ، مادام لهذه الدول حقوق مماثلة لحقوق الأفراد ، وقد أُعتبر كل من الصنفين مصونا ، لأن مصدرهما بعيد عن القانون الوضعي وأسمى منه .

وقصارى القول : إن نظرية الحقوق الفردية ونظرية الحقوق الأساسية للدول قد اشتقت من مصدر واحد ، وسدتا حاجة واحدة ، في مراحل رقي تاريخي واحد ، ولذلك فقد أدركت كل نظرية منهما ما أدركته الأخرى من ظفر وسقوط . فبعد أن انتصرتا في أيام الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية الكبرى رأينا نفوذهما اليوم قد تضائل في عرف البعض . ولا سيما في نظر هؤلاء الذين يعملون على تحديد السيادة (راجع تحديد السيادة لپوليتيس ص ١٠ — Politis — Limitation)

القانون الى وماني مصدر للقانون الدولي

٢٩ — ولكن اذا كان كل شيء في نظرية الحقوق الاساسية للدول قد ترتب على القانون الطبيعي ، فان بعض نواحيها قد ترتب على القانون الروماني أيضاً ، ذلك بان بعث العمل بالقانون الروماني في القرن الثاني عشر أولاً ، ثم في القرن السادس عشر ثانياً ، قد مكّن القانون الطبيعي من أن يحدد تعاليم « العقل المستقيم » تحديداً يطمئن اليه الانسان نسبياً ، فاعتبار القانون الروماني بمثابة « العقل المسطور » (la « raison écrite ») قد وُفّر على الانسان أن يغامر في سبيل الاستعانة بالعقل الذاتي (raison subjective) ، « واذا نحن طرحنا جانباً جميع المناقشات النظرية الخاصة بالمصادر رأينا القانون الخاص الساري على علاقات الافراد في متناول عقل الانسان دون حاجة الى سلطة دولية أعلى من الافراد ، والرأى السائد وهو أن الدول تسلك لتقاء علاقاتها المتبادلة سبيلاً تشبه تماماً أو تماثل على الاقل تلك التي يسلكها الافراد لتقاء علاقاتهم المتبادلة .

« واعتماداً على هذه الملاحظة سلم نظريو القانون الدولي بقبول العمل بتشبيه الدول بالافراد، وتطبيق قواعد القانون الخاص الى حد بعيد، وإذا كان الفقه مصدراً قانونياً فإن أغلب قواعد القانون الدولي تكون منطقية على قواعد منقولة عن القانون الخاص، واذن يكون القانون الروماني والقانون الكنيسي والقوانين الأخرى قد اشتركت بمادتها في هذا التحول » (راجع رأى في دخول القانون الخاص على القانون الدولي لتريبيل ص ٢١٠ — Opinion sur la reception du droit privé dans le droit international par Triepel p 210)

« ومن الواجب أن يكون القانون الدولي قانوناً صادراً عن العقل قبل كل شيء . ولقد كان القانون الروماني في ذلك الحين موضع الإعجاب باعتباره أنه « العقل المسطور » (Ratio scripta) . وهذه هي نقطة الارتكاز والبداية ، فقبول العمل بالقانون الروماني في فقه القانون الدولي من الآثار المترتبة على القانون الطبيعي ، ولذلك فإن نظرية القانون الدولي تعمل دائماً بالقانون الروماني في نسبة تتعادل تماماً مع نسبة تسلط القانون الطبيعي على القانون الروماني وضمن هذه الدائرة »

« ولهذا فإن « جروسيوس » الذي اعترف بقيام قانون دولي وضعي الى جانب القانون الطبيعي قد ضيق دائرة عمله بالقانون الوضعي تضيقاً نسبياً . »

« ولكن عند ما استظهرت الفكرة وأصبح من المستحيل فهم القانون الدولي إلا على اعتباره قانوناً طبيعياً ، وصارت علاقات ما بين الدول تجري وفاق قانون طبيعي تطبق باعتبار أن القانون الطبيعي لاح في بداية أمره كقانون الافراد ، رأينا العمل بالقانون الروماني في ميدان القانون الدولي قد تم » (راجع تريبييل ص ٢١٢)

ولقد نُظِر الى القانون الروماني نظرة مقت بعد بعثه في القرن السابع عشر ، لأنه استُخدم في سبيل تأييد السلطة الملكية ضد الحريات القديمة ، ولكن القانون الروماني قد استرد نفوذه بعد أن هدأت النضالات السياسية أو بسبب الوجهة التي سلكتها هذه الحريات على الراجح ، (راجع وستليك فصول ص ٤٦ — ٤٧ Westlake-Chapters) ،

ولقد كشف « نيس » Nys ، بفضل تضلعه العلمي ، عما وصل اليه في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر رأى الفقهاء القائل : « كان في وسع القانون الروماني

أن يتقدم بالمبادئ التي يتحتم على الملوك والأمراء مراعاتها في توجيه علاقاتهم المتبادلة » (راجع القانون الروماني والقانون الدولي ص ٧٧ Nys Droit romain et droit des gens) على أن هذا لم يكن كل ما نقل من القانون الروماني الى القانون الدولي ، بل هناك تبويب القانون الروماني الذي نقل كما هو الى القانون الدولي ، حتى لقد أصبح الأشخاص هم الدول ، والأشياء هي الأراضي ، والعقود هي المعاهدات ، والأعمال هي الحرب ووسائل الاكراه الأخرى ، ولا نستطيع هنا أن لانشير الى أن الايضاحات الفقهية التي تظهر في هذه الأيام ، تظهر وهي مثقلة بعيوب هذا النقل الفاضح ، حتى لنرى نتائج معيبة قد ترتبت على التعليقات المشوبة بطرائق التعليل في القانون الروماني كما هو الحال في حقوق الدولة داخل أراضيها ، وتركات الدول الخ .

ولقد أدى نظام المد والجزر بين القانون الطبيعي والقانون الروماني الى امتداد سلطان نظرية « الحقوق الاساسية » للدول امتداداً اتجه في سبيل الحقوق الخاصة المطلقة التي تملكها الدول ، كما امتد سلطان الحقوق المقابلة لها والتي يملكها الأفراد لتمكين كل منهم من أن يهدد جاره دون أن يكون هناك احتمال لقيام ائزان بين هذه الحقوق المطلقة ، أو احتمال للتوفيق بينها باسم مبدأ سام سابق على وجود هذه الحقوق .

رأى المسيود لايراديل De Lapradelle

في تبويب القانون الدولي على نمط القانون الروماني
وأخطاره

٣٠ — يقول المسيود « ده لايراديل » : إن الذين يكتبون في القانون الدولي أو يدرسونه يجنحون الى إحاطة رقيه بسياج لا يزال قوامه مارسمته « تعاليم جوستينيان » (Les institutes de Justinien) . فالفهاء الدوليون يحصون سلسلة أبواب هذا القانون طبقاً لعادة قديمة بادئين بالأشخاص والأموال وطرائق اكتساب الملكية التي أضيف اليها المعاهدات طبعاً ، ثم يتناولون بعدئذ الأعمال والاجراءات السلمية أو الحربية .

وهكذا درس الفهاء الحرب في فصل الاجراءات ، كأن الحرب من الاجراءات . مع

أنها بيئة ، كالصلح والسلام . إن الحرب هي الوسط الشاذ والصلح وسط طبيعي . ولكنهما حالة . وموقف . وإذن فلا يجوز اعتبار الحرب من الاجراءات .

إن تبويب البحث تبويبا خاطئا قد يفضي الى أخطاء جسيمة . لذلك أدى شرح نظرية الأموال في القانون الدولي على وتيرة شرحها في القانون المدني إلى أن ننظر إلى الميدان الدولي من الزاوية القومية . فكان للأراضي في القانون الدولي ما للأموال من شأن في القانون المدني والحياة القومية . إلى أن جاء بعدئذ الزمن الذي أُلحقت فيه نظرية البحار بنظرية الأموال وكل ما يمكن امتلاكه . ولما تقدمت الملاحظة الجوية عوامل الجو هذه المعاملة .

فليس إذن من الهينات الهيئات أن نخطئ في تقسيم القانون وتبويبه . لأن النتائج المترتبة على خطأ الخطوة أو فساد التقسيم تكون في أغلب الاحايين بعيدة الغور ، طويلة العمر .

ولقد قامت مدرسة المحققين (Ecole réaliste) بواجبها . وهي مدرسة أراد أعضاؤها وتلاميذها أن تكون جميع حركات الحياة خاضعة للقانون . أو أرادوا على الأقل التوفيق بين قواعد القانون والجهود المختلفة . ولذلك فأنهم قرروا هدم المحيط التقليدي الضيق الذي يعمد إلى سن القانون الدولي في قالب القانون الداخلي . مع أنهما مختلفان الاختلاف كله . وأخذوا في تمحيص مظاهر الحياة الدولية المتعددة وفاق تقسيم جديد يقوم على ترتيب هذه المظاهر تبعا لأنواعها وأصنافها . ورأوا أن هذه المظاهر هي نفس حركات العلاقات الدولية منذ تكوين الدولة ودخولها في علاقات مع الدول الاخرى . وانتقالها من العزلة التي لاتعرف قانونا ، الى الوجود الاجتماعي ، حيث يظهر القانون وفاق القاعدة القديمة القائلة : « يوجد القانون حيث توجد الجماعة » . (راجع المبادئ العامة للقانون الدولي — محاضرات المسيو د لا براديل من نوفمبر سنة ١٩٢٨ الى يونيه سنة ١٩٢٩ — ص ٧ الى ٢٠ — الثلاثاء ١٣ نوفمبر

سنة ١٩٢٨ — الدرس الأول - Les principes Génréaux du droit interna-

tional par Le professeur de La Pradelle - Centre Europeén de La Dotation Carnégie pour la paix international) .

والى هنا يجب أن نقف لننتقل الى شرح نظرية الحقوق الاساسية للدول في فترات متتالية .

فترة جروسيوس

٣١ - يجب أن نعرف بآدى الرأى كلمة عن حياة « جروسيوس » حتى إذا ما انتهينا من حياة أبى القانون الدولى انتقلنا الى رأيه فى نظرية الحقوق الاساسية .
لقد قال المسيو « ده لا براديل » ضمن محاضراته التى ألقاها فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (راجع المبادئ العامة للقانون الدولى) ما يأتى :

« كان « جروسيوس » أكبر فقهاء القرن السابع عشر ، ومؤلفاً قوياً ، وعقلاً متفقاً ثقافة عالمية ، وُحُلِقَ كريماً ، ورجلاً متحمساً لجميع أفكار زمانه السامية ، شغلته المشاكل الدينية أكثر مما أهتمته المشاكل السياسية فى ذلك العصر ، ولكنه مع ذلك كان غريب الأطوار فى طفولته ، ولما أدرك سن المراهقة رحل عن وطنه هولندا قاصداً الى بلاط فرنسا حيث كان موضع إعجاب الملك ، ولما بلغ أشدهم والتحق بعالم المحاماة فى ريمان الشباب ، رُجِيَ فى أن يكتب كتاباً تهدئة خواطر التجار أسماء (de jure Praedae) ، وكان ذلك بمناسبة قيام أصحاب المراكب الهولندية بأمر بعض عمارات برتغالية فى بحر منعوا من اجتيازه ، مع أن الواجب كان يقضى بأن يجتازه الهولنديون بموجب قانون مواصلات ^{jus} communicationis أسماء « جروسيوس » . (mare liberum) . وسيأتى تفصيل كل ذلك عند الكلام عن عمل « جروسيوس » فى الجزء الخاص بأثر تطور فكرة الدولة فى القانون الدولى العام .
ولقد أتهم « جروسيوس » فى شجار جابت شهرته الآفاق أيام وقوعه ، ولكنه أصبح اليوم نسياً منسياً ألا وهو شجار الأرمن ، وأنتهى القبض على أبى القانون الدولى بهذه المناسبة ، وأودع إحدى القلاع الهولندية ، فكانت زوجته تمونه بالكتب داخل حقيبة صارت فى النهاية الحقيبة المتقدمة التى حملت كتباً مرات عدة ثم حملت فى يوم من الأيام « جروسيوس » ذاته ، ومكنته من اجتياز الحدود الهولندية ، والوصول الى فرنسا ليعيش فى « بالاني » (Balagny) إحدى ضاحيات باريس ، حيث آواه أحد

الأصدقاء وكتب ، هناك على البديهة كتابه الشهير « حق الحرب والسلام »
(de Jure belli ac pacis libri tres) سنة ١٦٢٥

« إن » جروسيوس « هذا الذى كان على أتم وأسمى ثقافة ، » جروسيوس «
ذو القلب المتقد المقدم الكريم السخى الذى استعمرت نار الحماسة فى أعماقه تلقاء
جميع كبريات أفكار عصره ، » جروسيوس « الذى كان وجوده فى بعض اللحظات
مثل الدولة ورمزها ، إذ بعد ما نزل به من شقاء ، وحاق به من اضطهاد رجال الدين ،
وما قاسى من محن وأهوال فى هولندا مما جعله يتخذ فرنسا ملجأه السياسى ، قد وصله
من الملكة « كريستين » ملكة أسوج أوراق اعتماد لتمثيلها لدى بلاط ملك فرنسا ،
على أن « جروسيوس » هذا الذى قام بكل ذلك ، وتحمل كل ذلك ، لم يعيش فى
فرنسا دون أن يختلف مع ريشليو ، ولكنها كانت اختلافات ترجع فى أصلها الى
الآداب دون السياسة .

على أن « جروسيوس » الذى اعتزم فى نهاية حياته أن يقابل ملكته التى
اعتمدته ممثلاً لها دون أن يرى بلادها ليشكرها ، قد غرق عند عودته على مقربة
من رستوك Roustouk ومات فى البلد الذى نقل اليه .

إن « جروسيوس » هذا هو الذى نُقِبَ بأبى القانون الدولى ، ولذلك يجب أن
نتساءل هل صاغ أبو القانون نظرية الحقوق الأساسية للدول ؟ إن الرد يجب أن
يكون سلبياً بلا نزاع .

ولكن إذا كان الرد على هذا التساؤل سلبياً فإن « جروسيوس » قد أدلى الينا
بمعلومات هامة عن أسباب الحرب (جزء ٢) وعن الحقوق العامة والخاصة التى يفضى
الافتئات عليها الى الحرب ، وأهم كتب « جروسيوس » هو الجزء الثانى الذى يشتمل
على ٢٦ فصلاً و ٣٤٩ صحيفة طبعة ليدن سنة ١٩١٩ بينما الجزء الأول لا يحتوى إلا
على خمسة فصول و ١٢٣ صحيفة ، والجزء الثالث ٢٥ فصلاً و ٢١٨ صحيفة .

إن أول سبب من أسباب الحرب هو الوفاية من الاهانة التى تهدد دولة فى
شخصيتها وأموالها ، فجروسيوس قد سلم إذن بما أعماه البعض فيما بعد بحق البقاء ،

ولكنه جعل لهذا الحق أهمية واسعة النطاق عند ما سلم بأن مجرد التهديد بعين يكون سبباً مشروعاً للحرب .

ولقد وقعت أسباب غبن أخرى كانت فيما مضى سبباً للحرب ، فقد أصاب هذا الغبن حقاً خاصاً وحقاً شائعاً بين عدة دول ، وهذا النوع الأخير من الحقوق قد أتاح الفرصة لجروسيوس كي يفصل لنا أفكاراً هامة جداً يمكن أن تساعد على وضع « القانون التجارى الدولى » وضعاً قانونياً ، ولكنها مع ذلك أفكار جريئة كسابقاتها .

يقول « جروسيوس » إن الله سبحانه وتعالى قد استودع النوع الانسانى حقاً على ما فوق الارض من الأشياء بعد خلق الدنيا و بعد تعميمها عقب الطوفان ، ولكن العالم قد عدل فيما بعد عن هذه الشركة ، غير أن بعض الأشياء بقي شائعاً ، كالبحر والهواء ، و جاز أن يكون البعض الآخر موضع التملك والاختصاص اذا لم يكن أحد قد وضع يده عليه وامتلكه من قبل ، ومن الجائز أن نذكر من بين هذه الاشياء على الخصوص الأرض الفعلاء وجزر البحار والحيوانات المتوحشة والاسماك والطيور ، ولكن حق الملكية فى رأى « جروسيوس » لا يمنع حق الغير فى استخدام أملاك الغير عند الضرورة مقابل دفع تعويض عن الانتفاع بها ثم ردها عند ما يستطيع الانسان ذلك . والمقتطفات التى اقتطفها « جروسيوس » من أقوال « سينيكا » (Sénèque) و « شيشرون » (Cicéron) و « كنت كورس » (Quinte - Curce) و « جزيينفون » (Xénophon) ليؤيد بها رأيه لا تقتضى على الاعتراضات التى تتولد عن هذه النظرية الخطرة القائمة على الضرورة ، وهى النظرية التى صيغت فيما بعد فى شكل مزعوم للحق سُمي « حق الضرورة » ، على أن « جروسيوس » قد غنى عن عناية فائقة بمنع السرف فى ذلك الذى أسماه حقاً .

ولقد استخلص « جروسيوس » ما سُمي بعده بحق التجارة الدولية ، واستخلص هذا الحق من فكرة الجماعة القديمة ، إذ شرح سلسلة تطبيقات عن ذلك فى نهاية الفصل الثانى من الكتاب الثانى ، وقد تعرض بعدئذ لبحث حق التجارة الدولى المستخلص من فكرة الجماعة الهمجية وكان هذا الاستخلاص تحت ستار البحث فى موقف الاجانب .

وقد تناول المسيو قولنهوفن (Van Vollenhoven) أستاذ القانون الدولي في «ليد» (Leyde) في كتابه (Les trois phases du droit des gens) «الوجهات الثلاث للقانون الدولي ص ١٠ وما بعدها»، شرح نظرية «جروسيسوس» القائلة بإمكان اجرام الدولة كالفرد، وأن من الواجب على القانون الدولي أن يكون بكل نصوصه وسيلة للقصاص من المجرم، ففكرة (واجبات) الدولة هي اذن أساس نظرية «جروسيسوس» كلها، ولقد قال العلامة الاستاذ «قولنهوفن» إن النظرية التي أيدها «جروسيسوس» في سنة ١٦٠٤ كانت الآتية : «إن جنحة ترتكبها دولة تعادل في خطرها جنحة يرتكبها أحد الرعايا، وقانون جنائي للدول طبيعي وضروري كقانون جنائي للرعايا، ولكل بلد أن يعمل على توقيع الجزاء على المجرم، وليس لأى بلد آخر أن يحول دون توقيع هذا الجزاء، وعلى البلاد المحايدة أن تميز بين من يوقع الجزاء ومن ينزل به العقاب، ولهذه البلاد المحايدة أن تمنح المقتص مائتابه على المجرم». «فالفكرة الجوهريّة لنظرية سنة ١٦٠٤ هي أن دولة ما في مقدورها أن تكون لصاً وقاطع طريق ومن الواجب معاملتها على أنها كذلك في حالة كهذه».

«ورأينا «جروسيسوس» على ما هو عليه من شدة في نظريته ضمن كتاب آخر صدر باللاتينية سنة ١٦٢٥، حيث وضع قائمة تامة بالجرائم التي ترتكبها الدول، وعدّد جميع العقوبات التي يمكن توقيعها، وأبان جميع الاجراءات والطرق التي تتبع في تنفيذها، فحق الحرب، دون حق السلم، هو الذي كان له المحل الأول في عنوان الكتاب، وفي الكتاب نفسه، وحق الحرب المذكور له سببه في حق معاقبة الجرائم والمظالم التي ترتكبها الدول، وفي وجوب معاقبتها على ذلك، فالحرب المشروعة، في رأى «جروسيسوس» هي حرب القصاص، ولقد أراد أن يجرى في غير رخاوة، رغماً من وجوب بقاء العقوبة ذات صبغة انسانية، ففي حرب كهذه يباح كل شيء، أى يباح كل ما هو ضرورى لحل الدولة المجرمة على التسليم والاذعان».

«إن الدول ليست حرة في عمل الخير أو الشر، ولكن من الواجب أن تقاس أعمالها وفاق قواعد ثابتة أساسها الحق والانصاف. وتشاحن الدول لا يمكن اعتباره

حرباً ونزلاً . ولكن من الواجب أن نرى فيه جرعة تستوجب العقاب . وهذا كل ما يعتقده «جروسيوس» ، وكتابه (حق الحرب والسلام) يرمى بأكمله إلى تأييد هذا المعتقد : فالحرب في الصدر من آرائه . ولكنه يراها بطريقة جديدة . فحق الحرب مسلم به على أنه النهاية الوحيدة لنظرية واجبات الدولة . كحق تكميم الذين يزعمون هذه النظرية بطريق الحرب . وحق ضمان سلام الدول بالحرب «

لقد انتهى المسيو «فولنهوفن» في ص ١٩ الى نتيجة هي أن «جروسيوس» قد حمل الدول على الخضوع بأعمالها لنظرية معقولة هي نظرية واجبات الدولة . وسنرجع الى «جروسيوس» في مواقف عديدة لاسيما عند الكلام عن تكوين الدولة والسيادة ومقارنة نظريته بنظرية « فاتل » (Vattel)

ب - فترة ولف

Christian Wolff

٣٢ - كان « ولف » أول فقيه دولي وضع نظرية كاملة شاملة عن حقوق الدول وواجباتها ^(١) وإذا نحن استشرنا التاريخ وجدنا ان كريستيان ولف قد أثر تأثيراً واضحاً في « فاتل » واضع نظرية الحقوق الأساسية للدول وواجباتها في صورتها النهائية .

ليست نظرية « ولف » مما يجوز اهماله من الناحية الفقهية . ولقد قدر قيمتها النوعية من الفقهاء العصريين من هم على مقدرة « هانس كلسن » في كتابه : —

(Die Lehre Souveranitat)

فبعد « ليننتز » و« توماسنس » جعل « ولف » يكس في سبيل بيان الفارق بين القانون الطبيعي والآداب من ناحية علاقات ما بين الشعوب . وهو الفارق الذي حاول « جروسيوس » وشرح نظرية القانون الطبيعي أن يظهره في جلاء كاف (راجع كوستر من ص ٩٨)

إن فكرة القانون الدولي عند « ولف » على اتصال بعقيدة فلسفية من عقائد

(١) راجع مؤلفات ولف المديدة في مراجع هذا الجزء

القانون بوجه عام ، وهى أن الطبيعة الانسانية مصدر كل قانون ، فالإنسان يمكن أن يرى نفسه 'مُلزماً' بحكم الطبيعة ، ويمكن أن يكون له حقوق بموجب الطبيعة ، فالالتزامات والحقوق الخاصة بالإنسان تشتق من صفة كونه كائناً انسانياً دون أن تصدر عن أى صفة أخرى ، وهذه الصفة لا تفرض وجود سلطة خارجية ، وهذا هو القانون الطبيعى .

على أننا نجد القانون المدنى يقوم فوق القانون الطبيعى ، وذلك القانون اجتماعى النشأة ، أساسه ارادة ذلك السكان المعقد أكثر من غيره ، ألا وهو الجماعة ، ولكنه قانون يتخلف عن الفرد بفضل مظاهر ارادته ، أما مسألة الاستمرار والبقاء فلا اعتبار لها .

وفى النهاية نجد القانون الدولى فى القمة ، يحكم العلاقات المتبادلة بين مختلف الجماعات المدنية التى اتصلت ببعضها وصارت جماعة واحدة أصبحت الجماعات المختلفة فيها كلاً فرادى فى الجماعة المدنية .

إن هذه القوانين الثلاثة — القانون الطبيعى والمدنى والدولى — قد جمعت الطبيعة الانسانية بين ثلاثتها بالوحدة التى انطبع كل منها بها .

ففكرة « وُلْف » ترتكز على مزيج مبتكر من فكرة الانانية وفكرة التعاون ، ومن واجب الإنسان ، قبل أى واجب ، أن يوفق بين أعماله الحرة وبين مطالب الطبيعة ، ومن واجب الإنسان أن يخضع للليل الطبيعى الذى يدفع كل كائن الى المحافظة على نفسه وانمائها ، مع السكف عن ايذاء اخوانه وهو يبذل نشاطه وجهده . وبعد أن أحل « وُلْف » الانانية محلها ، تكلم عن حب الغير ومصلحة الغير ، فقد قال إن التجارب قد دلت على أن الإنسان لا يستطيع أن يكفى نفسه بنفسه كى ينمى قواه وشخصيته كما يجب ، فمن الواجب اذن على كل أن يضم قواه الى قوات الآخرين ليعاون فى اصلاح حال الجميع ، بما أن هذه المعاونة لامناص منها لتحقيق هذا الاصلاح ، وقبل قيام التضامن على مبدأ توزيع العمل والتخصص ، وقبل قيام التضامن على أساس الاخاء بزمان طويل وضع « وُلْف » ، بناء على ذلك الرأى ، أساساً للواجبات الانسانية ، وهو أساس لم يكن أدبياً فحسب ، وانما كان تجريدياً

عملياً أيضاً ، فأصبح للفرد واجبات عملية نحو أشباهه ونظائره وإخوانه ، بجانب واجباته السلبية .

ولكننا نجد من جهة أن هذه الواجبات الانسانية ليست إلا نتائج مترتبة على واجبات الفرد نحو نفسه ، بما أنه لا يتعاون مع الآخرين إلا لاصلاح حال الجميع ومن بينهم ذاته ، فالواجبات الانسانية ليس لها من سبب إلا كونها وسائل ضرورية تبيح للإنسان تحقيق واجباته نحو نفسه ، ونجد من جهة أخرى أن التفوق دائماً ما يكون للواجبات الخاصة ، حيث لا يقضى الواجب على الانسان بأن يعمل لاصلاح حال غيره إلا إذا كان في مقدوره أن يصلح حال نفسه دون إضرار بالغير (راجع Olive « أوليف » ضمن كتاب « مؤسسى القانون الدولى » ص ٤٥٤) ، وهذه هى الأثانية التى يجب القضاء عليها قضاءً مبرماً فى بلد أحوج ما يكون الى نكران الذات والسمو بالمجموع . ولقد أثرت هذه الملاحظة فى نظرية « وُلف » ، فترتب على ذلك أن صار هناك فارق جوهرى بين العلاقات الدولية ، وتجدد هذا الفارق فى تقسيم الحقوق الى كاملة وناقصة .

وما دام الانسان لا يرتبط بأن يؤدى خدمة لغيره إلا إذا كان فى وسعه أن يؤديها دون إضرار بنفسه ، فقد أصبح الانسان حَكَمًا فى أداء الواجبات نحو الغير وتقدير الظروف التى يمكن أن يؤدى فيها خدمة للغير — ولقد قال وُلف « إذا كان الأمر خاصاً بأداء واجبات إنسانية كان من وجب الوفاء بها أن يحكم دون سواء بما إذا كان فى مقدوره الأداء أم لا ، ومن الواجب الخضوع لحكمه » .

ولقد ترتب على هذا رأى أن ليس فى المقدور شرعاً إكراه الانسان على أداء الواجبات الانسانية ، فالالتزام بأداء هذه الواجبات هو التزام ناقص ، أى مجرد من الوسائل التنفيذية .

ويقابل هذا الفارق بين الواجبات فارق بين الحقوق ، أى أن هناك حقوقاً تامة وأخرى ناقصة ، فكأن الواجب تام وناقص تبعاً لوسيلة تنفيذه ، فان الحق إما أن يكون تاماً أو ناقصاً ، تبعاً لامكان تنفيذه بالا كراه ، وإذا أخذنا برأى وُلف كان لنا نوعان

من الحقوق: الحقوق التامة التي لنا أن ندافع عنها بالقوة وهي حق صيانة أنفسنا من الذبح والاهانة وجميع الحقوق التي تشتق من ذلك ويكون أسامها المباشر الالتزام الجوهري الخاص بالحياة والبقاء والاحتفاظ بالذات وإتمامها .

ولنا من جهة أخرى نوع من الحق في التماس مساعدة نظائرنا ، ولكن هذا الحق معلق على إرادة الغير ، فإذا كان لنا حق تام في أن نطالب بهذه المعونة ، فليس لنا إلا حق ناقص في الحصول عليها (Instit. 52 — فقرة ٥٢ من نظم القانون الطبيعي والقانون الدولي)

ولكن هناك وسيلة تمكننا من تحويل هذا الحق الناقص الى حق تام ، وهذه الوسيلة هي التعاقد (راجع فقرة ٩٧ من كتابه السابق) ، وهي وسيلة تبيح لنا أن نلزم الغير بأعمال أو خدمات لم يكن الغير ملزماً بأدائها بإرادته قبل التعاقد ، وبهذه الطريقة يمكن أن يكون لنا حقوق تامة مكتسبة ، يقابلها الحقوق العامة الاولى أو الجوهريّة التي يمكن اعتبارها غريزية (راجع فقرة ١٠٠ من الكتاب السابق « واوليف » ص ٤٥٥ من مؤسسى القانون الدولي)

التوفيق بين السيادة والقانون الطبيعي

بطريق التعاقد

٣٣ — لقد رأينا فيما تقدم كيف يكون للانسان حقوق وواجبات وهو في حالة الطبيعة ، وكيف يمكن توسيع ميدان هذه الواجبات والحقوق المتبادلة المترتبة على القانون الطبيعي توسيعاً غير محدود باستخدام طريقة التعاقد ، ولذلك كان القانون المدنى شكلاً من أشكال هذا التوسع .

يتساوى الناس في حالة الطبيعة لانهم خاضعون لالتزامات مماثلة ، وهم أحرار لانهم متساوون ، فإذا كان لأحمد سلطان على أعمال محمد ، فلا مناص من أن تخول المساواة محمداً نفس ذلك السلطان على أحمد ، وهذا هو عين السخف ، ولكن الأمر على العكس في الحالة الاجتماعية حيث نرى الفرد خاضعاً لسلطان خارجي له حق

اصدار الأوامر ، وتحديد عمله با كراه مادی ، فكيف وفّق « ولف » بين ذلك السلطان والحرية الطبيعية ؟ لقد تم هذا التوفيق بواسطة التعاقد ، ذلك بان السلطان يتولد عن الجماعة ، والجماعة تتولد عن التعاقد أو مايشبه التعاقد ، « فالجماعة بوجه عام هي اتفاق أو شبه اتفاق بصدد من غرض أو غاية يراد تحقيقها عن طريق حشد القوات » (راجع فقرة ٨٥٦ من كتابه نظم) . وهذا التعريف واسع ويتضمن جميع الجماعات . ولكن بين الجماعات فوارق تترتب على الغرض المقصود منها ، أما طبيعتها المشتركة فواحدة ، هي اتحاد قوات عدة في سبيل تحقيق غاية ، والى جانب ذلك يوجد التزام كل شريك بعمل مايشاء وفق الميثاق المتعاقد عليه توصلنا الى تحقيق هذه الغاية ، ويتولد عن هذا التعهد حق على أعمال الغير لمصلحة جميع الشركاء في آن واحد ، وهذا الحق تام بما أن مصدره اتفاق أو شبه اتفاق ، وهو مقترن بسلطة ا كراهية تحدد مداها الغاية من الشركة ، فعلى الشركاء جميعاً أن يعيّنوا الوسائل الضرورية للوصول الى هذه الغاية وهم متمعون بكامل السلطة المطلقة ، وبفضل هذه الفكرة برّر « ولف » القاعدة التي طبقها على الجماعة السياسية ، وهي القاعدة القائلة : « السلام العام هو القانون الأعلى » ، وبهذه القاعدة تمكنت الجماعة أو هيئاتها من التصرف في ثروة الرعايا ، واذا تطلب السلام العام التصرف في الاشخاص كان لها ذلك أيضاً . وهكذا تستمد القوانين المدنية قوتها من الرضاء العمريج أو الضمى لأعضاء الجماعة ، فالقوانين ليست شيئاً آخر غير « اتفاقات يضعها الشركاء بخصوص الاشياء التي يجب أن تتم دائماً بصفة واحدة توصلنا الى تحقيق غرض » . ولكن جماعة الحق في سن قوانينها ، وعليها واجب القيام بهذا العمل ، ومن واجبها ألا تتحمل أى افتئات على القوانين ، وأن تعاقب المفتاتين عليها ، فالقانون الدولي ليس إذن إلا « تطبيق المبادئ التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الافراد » على « علاقات ما بين الأمم » ، والأمم أشخاص حرة تعيش في حالة الطبيعة ، فلها إذن كما للأفراد قانون طبيعي تشتق منه نفس الالتزامات ونفس الحقوق الاساسية .

فالقانون الدولي الضروري يتكون اذن من نظرية الحقوق والواجبات ، ولكن النقطة الهامة عند « ولف » هي أن الأمم وحدة وإن كان بعضها بمعزل عن البعض

الآخر، ذلك بأن الواجب يقضى باعتبارها أعضاء في جماعة تضم النوع الانساني بأسره. وتسمى (La Civitas Maxima-La grande société civile) الجماعة المدنية الكبرى

إن الأمم كالأفراد عليها واجب التعاون في سبيل إصلاح حالها ، وليس في مقدورها أن تحقق الأغراض التي فرضها القانون الطبيعي عليها إلا إذا هي اجتمعت ليتألف منها شركة طبيعية ضرورية مفروض في كل عضو قبولها ، كما هو مفروض فيها بالذات أنها كأي شركة أخرى أساسها شبه ميثاق ، وبما أن من الواجب أن يكون لكل جماعة مدنية قوانينها التي تحدد ما يجب عمله دائماً على وتيرة واحدة في سبيل السلام المشترك، فمن الواجب أيضاً أن يكون «للجماعة المدنية الكبرى» قوانينها، (راجع فقرة ١٠٩٠ من كتابه نظم القانون الطبيعي والقانون الدولي Institutions (du droit de la nature et des gens.

وبما أن القانون الطبيعي يفرض الرضاء بالجماعة المدنية الكبرى ، فإن هذا القانون الطبيعي ذاته هو الذي يستعاض به عن الرضاء بوضع القوانين ، لأنه إذا كان الواجب يقضى في كل جماعة مدنية بأن تسن القوانين المدنية وفاق مبادئ القانون الطبيعي ، وكان هذا القانون هو بذاته الذي يرسم الطرق التي يتم هذا الأمر على مقتضاها ، فمن الواجب أن تتكون القوانين المدنية في الجماعة المدنية الكبرى وفاق القانون الطبيعي أيضاً ، أي بنفس الطريقة التي تسن وفاقها القوانين المدنية في أي جماعة مدنية ، وهذا الحق المشتق من فكرة الجماعة المدنية الكبرى يسمى في عرف « جروسوس » « القانون الدولي الاختياري » Droit des gens volontaire (راجع فقرة ١٠٩٠).

ولقد قال Ellie Luzac « اليالوزاك » في تعليقاته على « ولف » (طبعة ليدن سنة ١٧٧٢ جزء ٦ ص ٢٤) : إنه لا يستطيع أن يمنع نفسه من تسجيل سخافة هذه الصيغة « التي ستكون دائماً غير متلائمة والحقيقة ما دامت هذه القوانين لا تنطوي على شيء اختياري وتعلق جميعها بجمهور الجماعة الانسانية » فعلاقات هذا القانون الدولي الاختياري مع القانون الدولي الطبيعي أو الضروري هي بذاتها

العلاقات القائمة بين القانون الوضعي للأمم فرادى والقانون الطبيعي ، لأن القانونين من عمل العقل ، ولكنهما قانونان لا يريان الأمم بعين واحدة ، فالقانون الدولي الاختيارى يعتبر الأمم كأعضاء فى جماعة ، وأما القانون الدولي الضرورى فيقتصر على اعتبار الأمم ككائنات فردية حرة .

وهناك مصدران آخران للقانون الدولي ، ولكنهما يختلفان عن المصدرين السابقين من ناحية تحديد أثرهما ، وهذان المصدران هما : (١) الاتفاقات التى لا تلزم غير الأفراد الذين كانوا أطرافاً فيها ، و (٢) العادة التى تقوم مقام ميثاق ضمنى ولا تربط غير الأمم التى تعمل بها دواماً

ولقد جمع بين القانون الدولي الاختيارى والقانون الدولي الاصطلاحي ، والقانون الدولي العادى (Contumier) طبيعة واحدة مشتركة ، هى قيام هذه القوانين على رضا الأمم ، وهو رضا مفروض فى الحالة الأولى ، وصرىح فى الحالة الثانية ، وضمنى فى الحالة الثالثة .

أما القانون الدولي الطبيعي فله صفة الضرورة ، وهذا القانون هو ما اتخذته « وُلف » أساساً لشرحه الذى تناول إثبات أن هذا القانون الدولي الطبيعي قد تغير أو يجب أن يتغير الى قانون دولى اختيارى أو اصطلاحى أو عادى .

حقوق الامم وواجباتها

٣٢ — لقد تكلم « وُلف » عن حقوق الأمم وواجباتها فى الفصلين الثانى والثالث من الجزء الرابع من كتابه « نظم القانون الطبيعي والقانون الدولى » ، ولقد تكلم فى صدد من هذا تحت عنوان « فى واجبات الأمم نحو أنفسها ، وفى الحقوق المترتبة عليها - فصل ٢ » وتحت عنوان « فى واجبات الأمم نحو الأمم الأخرى وفى الحقوق المتولدة عنها - فصل ٣ » ، ولقد بقى هذا البناء النظرى عظيماً شاخناً وجديداً حتى الآن ، كما كان فى الأيام التى وضعه فيها « وُلف » الذى أتم مقدمة كتابه فى سنة ١٧٤٩ ، ولقد اتبع « وُلف » فى شرح واجبات الأمم وحقوقها نفس النظام الذى اتبعه بالنسبة للأفراد على الخصوص .

فالواجبان الاساسيان لسكل أمة هما واجب الاحتفاظ بالحياة والبقاء، وواجب العمل على اصلاح الحال والرقى، فما أسماه الفقهاء فيما بعد حق الاحتفاظ بالحياة والبقاء وحق النماء قد ظهر في نظرية « وُلف » على أقصى ما يكون من القوة ، لأن هذين الحقين قد وُضعا في مصاف الواجب ، وبذلك تجردا من صفة الخيار (Durfen بالالمانية) وهى صفة أصلية في فكرة الحق ، ولكن نتائج هذه الواجبات تؤول الى عدد من الحقوق بالمعنى الصحيح لكلمة حق ، ولقد قل « وُلف » : « لسكل أمة الحق في جميع الاشياء التى بدونها لا تستطيع رد خطر الزوال عنها ، واصلاح نفسها وحالها والسير فى معارج الرقى بنفسها وبحالها » (راجع فقرة ١٠٩٥ من كتابه)

ولسكل أمة أن تعمل على « تقدير مجدها » وأن تكون « مستتيرة متمدنة » « والأُم المستتيرة هى تلك التى تفرس الفضائل العلمية وتنقف عقلها بالعلم ، وأما الأُم المتمدنة فهى تلك التى تكون عاداتها حلوة مستساغة ومتلاعة والعقل ، أما عكس ذلك فهى الأُم الهمجية الخشنة أو الغير المتمدنة » (فقرة ١٠٩٧)
« ومن الواجب أن تكون الأمة قوية حتى تُصْلِحَ حالها ، أى من الواجب أن تكون قادرة على مقاومة قوة الأُم الأخرى التى تستطيع أن تهاجمها ، أو تهجم على أموالها ، ومن الواجب على كل أمة أن تدأب على العمل لتكون دائماً قوية ، دون أن تلحق أى اهانة بالأُم الأخرى »

ولقد انتقل « وُلف » بعدئذ الى الفصل الثالث حيث تسكلم عن واجبات الأُم نحو نفسها ، جاعلاً أساس هذه الواجبات المبدأ القائل : « بما أن الواجب يقضى بتطبيق القانون الطبيعى على الأُم فقد حق على كل أمة أن تقوم نحو غيرها بما تقوم به نحو نفسها دون أن تهمل واجباتها نحو ذاتها ، واذن وجب عليها أن تعاون بما فى وسعها فى سبيل وقاية الأُم الأخرى وتحسين حالها » . (فقرة ١١٠٨) ثم أضاف « وُلف » الى ماتقدم قوله : « ومع ذلك فليس للأُم الأخرى فى جميع هذه الأشياء سوى حق ناقص ، ولكن حقها فى طلب هذه الأشياء حق تام ، وليس من سبيل لمنعها من الطلب دون اهانتها » .

ولقد تعمق « وُلف » فى نظرية التضامن والتوازن الدولى تعمقاً برفيه غيره ،

ويشهد بذلك ما نقتطفه فيما يلي مما يحسن ذكره في أى برنامج من البرامج التي اختطتها لنفسها أرقى الجماعات الدولية العصرية، قال: «على كل أمة أن تُكِنَّ في أعماقها شيئاً من الحب والعطف الشفيق لغيرها من الأمم بقدر ما تسكنه لنفسها، حتى ولو كان هذا الغير أمة معادية، وأن تعمل على أن تُمكنَّ الأمم الأخرى من احراز المجد، وأن تحترم كل منها وفاق استحقاقها، وأن تُخصَّصَ بشيء من المدح والثناء يعادل ما يجب أن يُزجى إليها هي ذاتها، واذن فالواجب يقضى عليها بأن تعمل بقدر مافي طاقها على تعليم الامم الاخرى وتمدينها » (فقرة ١١٠٩)

حرية التجارة

٣٤ — ويلوح لنا، بناء على هذه المبادئ، أن التجارة الدولية لا تظهر في مظهر الحق، وإنما تلبس رداء الواجب حيث عبّر « وُلف » بقوله: « التزام الاتجار » (L'obligation de commercer) (فقرة ١١٠٩) .

« فوُلف » تكلم اذن في ذلك الحين عن التجارة الدولية بمناسبة واجبات الامم نحو نفسها، وأيد أن الأمم فيما بينها كالأفراد فيما بينهم داخل الجماعة المدنية، فجميع الامم مُلزَمون بالاتجار، (فقرة ١٠٩٩) ولكن مها كان الأمر فان الالتزام بالاتجار « التزام ناقص »، وطريقة مقياس حق الاتجار التام هي طريقة الاتفاق والمعاهدات، « فاذا اكتفت الامم بأن تبديح التجارة بينها ضمناً أو صراحة دون أن ترتكن على أى معاهدة، كان في الطوق سحب هذه الاباحة وفق المشيئة الاستبدادية » (فقرة ١١١٠)

« ولا يجوز لأمة أن تمنع أخرى من الاتجار مع هذه الدولة أو تلك، ومع ذلك ففي الوسع أن تتفق أمة مع أخرى على أن لا يتم هذا الاتجار، وبما أن الواجب يقضى بمراعاة هذه المعاهدات فيترتب على معاهدة سلبية للتجارة حق لأحد المتعاقدين في أن لا يتحمل تجارة الطرف الآخر مع دولة ثالثة، وإلا انحطت تجارته الحدود المرسومة في المعاهدة » (فقرة ١١١١)

ويتصل واجب التجارة الدولية بواجب آخر يفرض على كل أمة « أن تعاون

بما في وسعها على رقي التجارة المتبادلة ومساعدتها ، واذن فمن واجبها أن لاتمنعها
اطلاقاً ، وأن تذلل العوائق التي يمكن أن تعترضها »

ثم أحصى « ولف » التطبيقات الآتية :

« يجب على كل دولة أن تُنفى بتمكين سلع الأسواق التجارية من أن ترد
وتصدر في سهولة وأمان ، وأن يتم تبادلها في راحة داخل الاماكن الموجودة بها ،
وأن تتمكن المراكب وعربات النقل من الوصول والسفر في اطمئنان ، وأن لايتأخر
تجار الصادرات والواردات عن التسليم والتسلم ، وأن لاتكون النفقات مما لا يقبل
لهم باحتمالها ، وأن يُفصل في القضايا التجارية على وجه السرعة المتناهية ، وأن
لايجرى أى شىء مهما كان ضد الحقوق المكتسبة بالمعاملات » (فقرة ١١١٣) .

ولقد وضع « ولف » المبدأ القائل بمشروعية الرسوم الجزائية ^{Taxes}
^{rémunératoires} أى المتعاقلة والخدمات التي تؤديها الدولة ، وهى الرسوم الجركية ، إذ قال « فيما أنه
ليس من فرد يلزم باداء عمل مجاناً للغير الذى يستطيع أن يعطى شيئاً مقابله ، فمن
المستطاع أن تفرض على البضائع الداخلة والخارجة رسوماً متناسبة مع التكاليف التي
ترتبت بسبب التجارة ، ومع المكسب الذى يجنى من بيعها ، ولكن ليس من الواجب
فرض رسوم لاتتناسب مع ما ذكر » (فقرة ١١١٤) .

وأما حق الرسوم فى الانهر (droit d'étape) « فإنه على تقيض حرية التجارة ،
ولذلك فليس من الواجب منحه مطلقاً ، اللهم إلا اذا دعت الى ذلك أسباب معينة
مستمدة من المصلحة العامة » (١١١٧)

وتسهيلاً للتجارة : يجب اقامة أسواق ، وبناء أماكن لاثقة بالتجارة لراحة
المبادلات ، ومنح امتيازات للتجار ، كحق الإقامة الدائم وحق امتلاك عقارات ، واقامة
الشعائر الدينية بحرية ، على ان يطبق التجار الاجانب قانون وطنهم فيما بينهم ، وأن
لايدفعوا أبداً رسم مرور (péage) على القناطر ، أو لاجتياز السكك والطرق ، وان
دفعوا فيجب أن يكون أقل من الرسم العادى » (١١١٥)

المساواة

٣٥ — الأمم متساوية فيما بينها ، ويلح « ولف » في وجوب تطبيق هذا المبدأ وعدم الاعتداء عليه ، ولقد تناول الفيلسوف الألماني هذا الموضوع من طرف يلوح أنه أصبح كليل الاعتبار والاستعمال ، فقد قال : « بما أن جميع الأمم متساوون طبيعة ، وبما أن الأمراء يمثلون أهمهم ، فعلى كل أمير أن يرى في الآخر مساويا له ، وبما أن هذا الحق لا يمكن انتزاعه من صاحبه فإن من يعلن عكس ذلك بأعماله ، أو بأقواله يرتكب اهانة ، ولذلك فإن كل عمل يرمى الى احتقار أمير أو سبه هو اهانة » (فقرة ١١٢٠)

استنكار التدخل

٣٦ — ولقد دفع الاستقلال والمساواة « ولف » الى أن يستنكر التدخل بتاتاً ، إذ قال : « لكل أمة الحق في أن لا تتحمل اعتداء الغير عليها ، واذن فلها الحق في أن لا تتحمل تدخل أمة أخرى في حكومتها ، لمنافاة هذا الأمر وحرية الأمم ، ويتربط على ذلك أنه لا يجوز لأئير أجنبي أن يقاوم بالقوة أعمال أمير يفرط في تكاليف رعاياه أو يعاملهم بالقسوة ، ومع ذلك فبما أن من الواجب على كل أمة أن تساعد بقدر طاقتها في رقي أمة أخرى فإن التدخل لمصلحة هؤلاء الرعايا يكون أمراً مباحاً (فقرة ١١٢١) ، وبهذه الطريقة قد استنكر « ولف » التدخل ، حتى ذلك النوع الذي أطلقوا عليه اليوم اسم التدخل الانساني ، إذ قال :

« ومن الضروري استلزام هذه الافكار في تحديد الخطة الواجب اتباعها نحو الشعوب المنحطة في مدينتها أو المتعاونة معنا ، واذا كان من الواجب انماء المدنية والثقافة في الشعوب الهمجية « فليس لنا الحق في أن نفرض بالاكراه آراءنا وعاداتنا إذ لا يباح لنا أن نعمل على رقي غيرنا ضد رغبته » (*jus gentium* القانون الدولي فقرة ١٦٧ — ١٦٩ ذكرهما أوليف ص ٤٦٥ من كتاب مؤسى القانون الدولي لمؤلفه بييه Pilliet)

التدخل بسبب الدين

٣٧ — والتدخل بسبب الدين مستنكر أيضاً « فليس لأى أمة أن تستعبد غيرها لسبب ديني . وليس لأمة أن تتعهد حتى بقبول مبشرين » (فقرة ١١٢٢) .
« وبما أن واجبات الأمم فيما بينها قد تأسست على الطبيعة الانسانية فليس لأمة بحكم اختلاف الدين أن تأتى على غيرها ما يجب على الأمم فيما بينهم . . . وإذا كان الغرض أداء واجبات انسانية فمن الواجب أن لا ينظر الى الفوارق الدينية . وفضلا عن ذلك فان اختلاف الأديان لا يحرر من قيود التزام تام ترتب على معاهدة (١١٢٣)
وبما أن الامم فى الجماعة المدنية الكبرى كالافراد فى الجماعات المدنية العادية ، فقد حق عليهم أن يعيشوا فى وئام وصفاء ، وأن يجتنبوا أسباب الشقاق والخلاف (فقرة ١١٢٤)

الاجانب

٣٨ — ان الفصل الرابع من الجزء الرابع من كتاب « ولف » المسمى :
(Institution du droit naturel et du droit international)
« نظم القانون الطبيعى والقانون الدولى » قد خص به « ولف » ميدان عمل الأمة ، واشتمل على أفكار هامة بخصوص الأجانب . « فحق الاتفايع الذى لا يضر الغير ، وهو الحق الذى تخلف عن العهود القديمة التى عرفتھا الجماعة الانسانية الأولى ، قد كان أساسا لمنح الأجانب وتجارتهم حق المرور فى الأراضى والأنهار التابعة لاملا كنا . ونحويلهم فوق ذلك حق الإقامة لاسباب مشروعة . ولكن لكل أمة الحق فى أن تقدر مالهذه المنح من الضرر الذى يعود عليها من جرائها ، ولذلك كان لها أن تمنعه أو تعلقه على الشروط التى تراها لائقة ومناسبة » (فقرة ١١٣١ و ١١٣٢)

تعويض الاجانب

٣٩ — ولقد وضع « ولف » مبادئ محدودة جلية تتعلق بمسئولية الدولة عن الاضرار اللاحقة بالاجانب . فاذا اعتدى أحد رعايا أمة على أحد رعايا أمة أخرى ، أو

أهانه ، فلا يجوز تحميل أمة الشخص المعتدى أى مسؤولية، ولكن إذا اشتركت الأمة في ذلك بأى طريقة مهما كانت ، أو إذا هى أيدت الاهانة ضمناً أو صراحة ، فمن الجائز أن تكون مسئولة عنها (فقرة ١١٣٣)

« وبناء على هذا السبب — وبما أنه ليس في المقدور أن تنتزع من أى شخص حقه . ولا في الطوق اجراء أى عمل على نقيض هذا الحق . فليس لأى أمة أن تطرد أمة من بلاد تسكنها لنقيم هى فيها . ولا أن تمد سلطانها على بلاد أمة مجاورة لها أو خارج حدودها . ولا أن تخضع أو تستعبد أمة أخرى لأنها تسكن بلاداً كانت تجبل وجودها فيما مضى . أو أن تحتل شطراً من أرض تسند لنفسها فيها حقوقاً . وقصارى القول ليس لأمة ولا لأى فرد أجنبي أن يدعى لنفسه بصفته فرداً حقوقاً في بلاد الغير » (فقرة ١١٣٦)

الحرب والوساطة والتحكيم

٤٠ — إن أفكار « ولف » عن القانون الدولى ليست أقل أهمية من أفكاره الأخرى . فهو يرى أن « الحرب ليست بالطريقة المثلى لفض المنازعات » (فقرة ١١٥٩) . « ومن خداع النفس الى درجة بعيدة ان نظن ان آخر نصر يعادل الحكم الذى يصدره القاضى » . « وبما أن الأمم تتبع فيما بينها القانون الطبيعى ، فمن الواجب أن نحل خلافاتها بنفس الطريقة التى تحل بها القضايا القائمة بين الأفراد وهم في حالة الطبيعة . أى إما حياً أو بتسوية أو وساطة أو تحكيم » (فقرة ١١٥٧) . « ولكن إذا كان هناك من لا يرضى باحدى هذه الوسائط ، وكان من المنظور في سهولة أن لا ينتهى الخلاف بسرعة . فلن يعرض هذه الوسائل لحل الخلاف الحق في أن يعلن الحرب على من يرفض قبولها والعمل بها حتى يرغمه على تسوية »

ولعمرك إن هذه الصيغة تكاد تكون تكهنات ، إذا علمنا أننا لا نعرف على ما يحاكيها إلا في اتفاقية بوتر « Porter » سنة ١٩٠٧ وفي بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ حيث أستعير جزء من جملة « ولف » هو « وكان من المنظور في سهولة ...

أسباب الحروب

٤١ - أما علاقات الحرب بحق الوفاية والبقاء (Droit de Conserveation)

فإنها لم تفت على ثاقب نظر «وُلف» ، فقد رأى أن الفائدة وحدها ليست سبباً مشروعاً للحرب ، وإن بواعث المنفعة قد يجوز أن تكون مدعمة فقط للأسباب القانونية ، وهي أسباب إذا انعدمت فلا يمكن أن تكفي البواعث المصلحية لتبرير الحرب .

فالخرب التي تعلن بلا سبب مشروع تكون حرباً ضد العدالة . وأما إذا لم تقم على مصلحة جديده فهي على نقيض الانسانية . ومن الجائز معاملة من يضرهم نازها كهدو مشترك لجميع الأمم .

ومجرد زيادة قوة أمة لا تكفي لتكون في أيدي الأمم الأخرى سبباً مشروعاً للحرب . إذ لكل أمة الحق في زيادة قوتها ، وعليها واجب القيام بذلك . وإذا كانت هذه الزيادة قد تمكنها من الوسيلة التي تعتدى بها على الغير فأنها لا تدل على أن نيتها هكذا . واذن يترتب على ذلك أنه لا يجوز إعلان الحرب لمجرد الاحتفاظ بالتوازن بين الأمم فالباعث المباشر للحرب لا يظهر إلا إذ اتضح أن أمة قد انتوت إخضاع الآخرين ، أو الإخلال بأنهم عن طريق أعمال غير عادلة : (أوليف ص ٤٧٢)

في الحيادة

٤٢ - ولقد استنتج «وُلف» من نظريته العامة نظرية تفصيلية عن الحيادة .

فالأمم كالأفراد يجب أن تتعاون فيما بينها . وعلى كل أمة أن تقوم نحو غيرها بما تقوم به نحو نفسها بشرط أن لا تهمل واجباتها نحو نفسها . فإذا ما قامت أمة بحرب مشروعة عادلة ، فقد حق على الدول الأخرى أن تعاونها أدبياً . ولكن هذا الأصل التزام ناقص . بما أن الغرض أداء واجب خيرى انساني . وواجب بهذه الصفة لا وسيلة لتنفيذه . ومن جهة أخرى فليس ثمة ما يلزم الدول على أن تلتزم الحياد إلا إذا هي تعهدت بذلك وطاق اتفاقات ومعاهدات خاصة . فإذا لم تبرم معاهدات أو اتفاقات خاصة فليس هناك ما يحمل على اعتبار الدول ملتزمة بأى مساعدة نحو محارب أو آخر .

الجماعة المدنية الكبرى

Civitas maxima , -

٤٣ - تلك كانت أهم نقط قامت عليها نظرية « وُلف » . فاهم المسائل الجوهرية التي أراد هذا الفقيه أن يحققها من ناحية القانون الدولي هي فكرة الجماعة المدنية الكبرى التي استخلصها (Suarèz) « سياريز » ، ولكنها كانت في ذلك الحين فكرة أدبية أكثر مما كانت قانونية .

غير أن « وُلف » قد خلع على هذه الفكرة أهمية قانونية ، فقد حدد بها جهود كل دولة من دول الجماعة الدولية La communauté internationale ، ثم رسم لهذه الجهود غرضاً هو إتمام التضامن الدولي . ورسم لها حدوداً هي في التزام الكف عن أي اعتداء يُنَجِّح بالتضامن الدولي أي أذى . ثم أنشأ فكرة الواجبات الوضعية الدولية . ومن الواجب بعدئذ أن ننتظر إلى أوائل القرن العشرين لنعثر مرة أخرى على هذه الفكرة .

فحتى ظهور الفكرة « الوائنية » في زيتها الحديث ، وعليه زركشة لاذوق فيها من صنع المدرسة الاجتماعية والمدرسة التحقيقية (réaliste) كان الموضوع خاصاً بمحض واجبات سلبية من شأنها أن تقيم التوازن أمام الحقوق الأساسية للدول ، أو تناقضها تماماً . ولقد رأى البعض أن من الواجب أن نعد أنفسنا سعداء لان فكرة هذه الواجبات السلبية لم ينسها بعض الشراح نهائياً . ولم تطو عليها أمام « السيادة » التي اعتبرت حقاً مطلقاً لكل دولة ، ومن شأنه أن يبيح لها أن تعمل ما تشاء دون أن يكون لذلك من نتيجة غير رد الفعل الوحشي المترتب على ما تقوم به الدول الاخرى من أعمال تأديبية . واليك آراء أخرى في هذا الموضوع .

آراء الفقهاء الآخرين

في الجماعة المدنية الكبرى

رأى زوك Zouch

٤٤ — ونستطيع بهذه المناسبة أن نورد آراء الفقهاء الآخرين في هذه الجماعة اتبع الفقهاء الذين جاءوا بعد « جروسيوس » تيارين مختلفين ، أحدهما عوّل على القانون الطبيعي ، والآخر على القانون الدولي ، أي أن أحدهما كان نفسياً أدبياً ، والآخر حسياً وضعياً ، فالأول كان ينظر الى الدول باعتبار ما يجب أن تكون عليه علاقاتهم الطبيعية ، والآخر باعتبار علاقاتهم القائمة والمادية ، وفي الوسع أن نذكر من بين هؤلاء الفقهاء الفقيه الانجليزي « زوك » (Zouch) لما كان لكتابه من نفوذ مباشر في الفكرة القانونية ، وبالتالي في علاقات ما بين الدول ، ذلك بأن « زوك » أدخل في إنجلترا آراء « جروسيوس » ، ولا يزال الكتاب الانجليزي يستوحون أفكاره وطرأته العلمية .

تعريف القانون الدولي والجماعة الكبرى

٤٥ — أشهر « زوك » بأنه أول من قال باصطلاح « قانون ما بين الامم » (Jus inter Gent-s) كما أشهر « جروسيوس » بأنه تكلم عن قانون ما بين الشعوب (Jus inter populos) او قانون ما بين الجماعات (Jus inter civitates) ولكن هذه الشهرة لا أصل لها لأن « فرنسوا فيكتوريا » (François Victoria) الفقيه الاسباني هو مبتدع هذا الاصطلاح (راجع نيس (Nys) — في مقدمة كتاب « فيكتوريا » ص ٤٣ ، والنظرية العادية لحق الحرب لغندربول ص ٣٣٤ و ٤٦٩ ، و « فيكتوريا » طبعة نيس ص ٢٥٧ — Vanderpol - La doctrine

Scolastique du droit de guerre, p.p, 324 et 469 — Victoria. édit

Nys . p - 257

ولكن الاصطلاح المنسوب الى « زوك » لم يحدث أى أثر في حينه ، ولذلك

فقد انقضى قرن من الزمان حتى استعمل هذا الاصطلاح بالمعنى المتعارف ، ففي سنة ١٧١٤ جالت الفكرة بخاطر « داجيسو » (d'Aguesseau) ، ثم اندجحت في التعبير الذي قال به « بنتام » (Bentham) في سنة ١٧٨٠ (راجع J. Bentham

Principles of Morals and Législation, t XVII p. 27. and note

ولكن التعبير بقانون دولي قد وجد صراحة في فرنسا خلال القرن التاسع عشر . بدأ « زوك » كتابه بتعريف القانون الدولي الذي اسسه على قواعد القانون المدني . ولقد امتاز هذا التعريف بالاصطلاح (Jus inter gentes) « قانون ما بين الأمم » ولكنه تعريف انطوى أيضاً على فكرة اخرى ذات معنى عظيم . وهي فكرة جماعة دولية Communauté Internationale إعتُرف لها بطبيعة قانونية ولا سيما في زمن السلم على الأقل

« إن قانون ما بين الأمم هو ذلك القانون المتبع في علاقات ما بين رؤساء الدول أو الشعوب ذوى السيادة . وبعبارة أخرى هو ذلك القانون الذي حملت العادات المتلائمة والعقل أغلب الأمم على اتباعه واتفاق كل أمة مع الأخريات بمقتضاه على أن تراعيه في زمن السلم كما تراعيه في أيام الحرب . فالسلام اتفاق مشروع . (Justa Concordia) فيما بين رؤساء الدول أو الشعوب . وهو اتفاق يبيح لهم أن يعيشوا في طمأنينة » (راجع Richard Zouch, Explicatio juris et judicii fecialis sive juris inter gentes et quoesionum de codem... Oxoniae, 1650, 1.)

يوفندورف وجماعة الدول

Pufendorf

٤٦ — في الوسع القول بالنسبة لنفوذ « يوفندورف » المباشر في حياة الدول وعلاقاتها انه تافه . ذلك بأن المجال الذي خص به القانون الدولي ضمن أعماله مجال ضيق . ولكن الشهرة التي تمتع بها هذا الكاتب طوال القرن الثامن عشر كانت مع ذلك عظيمة ، اذ امتدت حتى وصلت إلى القارة الامريكية . فقد وصلت عدة نسخ من طبعة كتابه بالفرنسية إلى امريكا . وليس من النادر أن نلاحظ ذكر اسمه على السنة

الثوار الامريكانين إلى جانب اسم «جروسيوس» و «منتمسكيو» و «بورلاماكي» (Burlamaqui) . وإذا نحن أردنا أن نقدر نفوذ كبار الرجال الذين أثروا ، في أمريكا ، في صوغ حقوق الانسان ومقاومة استعمار الانجليز ، فمن العدل أن نذكر اسمه مقترنا بكتابه « قانون الطبيعة والقانون الدولي » (Le droit de la nature et des gens)

أما نفوذ «بوفندورف» في أوروبا فاعظم وأهم ، حتى لقد قال المسيو «أفريل» Avril (راجع كتاب «مؤسسى القانون الدولي ص ٣٢٥») « إن رأى المسلم به اجماعاً أن «بوفندورف» قد تسلط على العقول حتى زمن «ولف» . وقد يكون حتى زمن كانت Kant . ومهما كان أجل هذا التسلط فان سيادة «بوفندورف» علم القانون الطبيعى كانت تامة ولا نزاع فيها إن بوفندورف هو حقا جد الفلاسفة الفرنسيين الذين عاشوا في القرن الثامن عشر ولا سيما « الموسوعيين » (Encyclopédistes)

وقد يكون من الشئون الجديرة بالذكر أن نلاحظ أن «بوفندورف» لم يصور لنا نظاماً طبيعياً يربط الدول بصلات على اعتبارها دولا . لانه ينكر كل احتمال لقيام قانون على ارادة الناس . واذن فالقانون الوحيد الجائز قيامه بين الدول هو قانون قائم على أساس من قانون الطبيعة الخالد . وهذا رأى هام جداً من ناحية القانون الدولي . لانه يؤدى الى فكرة الحقوق الجوهرية والأولية للدولة ، وما تفرج اليه هذه الحقوق من عقائد ومبادئ .

لقد استلهم «بوفندورف» فلسفة «هوبز» (راجع ص ١٣٥ و ١٣٦ و ١٤٠ و ١٤١) من علم الدولة جزء أول) . ولكن الموقف الطبيعى الذى تصوره «هوبز» (Hobbes) كان موقفاً مختلفاً عن الموقف الطبيعى لبوفندورف . فقد رأى «هوبز» أن الدولة أُعِدَّت للحماية . فاذا ما تأسست زالت الحقوق التى يتمتع بها الناس على اعتبارهم أفرادا يعيشون في حالة الطبيعة . وزالت بصفة تسكاد تكون تامة . وأما «بوفندورف» فيرى أن حالة الطبيعة هى حالة الهدوء والسلام . فالسلام هو الشرط العادى لقيام الانسانية والجماعات الانسانية ولا سيما الدول التى هى أشخاص أدبية خاضعة للقانون الطبيعى .

- فإنكار القانون الإرادي للناس، أو الرضائي، على الوجه الذي تصوره «جروشيوس»
واسناد الشخصية الادبية للدولة هما مصدر فياض بالاستنتاجات ولا سيما قولهم :
- ١ — إن الدول خاضعة للقانون الطبيعي في جميع الازمان والظروف .
 - ٢ — إن الدول تبقى في حالة الطبيعة بعضها تلقاء البعض الآخر .
 - ٣ — ترتيب حقوق جوهرية وواجبات أساسية على القانون الطبيعي .
 - ٤ — الدولة هي السلطة المنفذة للقانون الطبيعي .

ولكن بينما القانون الطبيعي بما ينطوي عليه من فروض أدبية يستطيع أن يعاون في تنظيم علاقات ما بين الدول ، فإنه لا يشتمل على العناصر الضرورية لإنشاء نظام عالمي يقوم على الاعتراف بمصلحة مشتركة . وفضلا عن هذا فإن نظرية تضع قاعدة لحقوق أساسية للدولة هي نظرية تتعارض ونماء روح المساواة في ميدان العلاقات الدولية .

فمن الواجب إذن من جهة أن نثق بـ «بوفندورف» فيما له مساس بمعاونة الفكرة الفلسفية الخيالية من بعض نواحيها كما يقول المستر ريفز (Jesse Siddall Reeves) أستاذ العلوم السياسية في جامعة ميشيغان (راجع الجزء الثاني من مجموعة دراسات أكاديمية القانون الدولي سنة ١٩٢٤ ص ٣٤) . والمراد بالفكرة الفلسفية تلك التي شرحت مطالب الانسانية وألقت عليها النور . وأسموها « Enlightenment » (نظرية الانارة)

ولكن بعض الفقهاء يرون من جهة أخرى أن نفوذ بوفندورف كان معطلا . إذ لاشيء أضر على رقي نظام عالمي مشروع من نظرية تضطر دولا مستقلة وممتعة بحق السيادة إلى أن تعيش في حالة الطبيعة .

وفي الحق إن في الوسع أن نعرف القانون الدولي بأنه مجموعة حدود وضعت لتضييق مزاولة السيادة ومطالب الاستقلال في حرية، وسلم بها الجماعات بوجه عام . كان نفوذ بوفندورف جد عظيم خلال قرن . ومن العجيب أننا نرى هذا النفوذ ضمن كتب كثيرة وتأثرت به رغما من أن مؤلفيها يحاولون إخفاء مصدر هذا التأثير .

ولقد أهمل « كانت » (Kant) القانون الطبيعي الذي تكلم عنه « بوفندرف » ولكن « هيجل » تصور قانوناً طبيعياً آخر لم تكن عناصره ثابتة . ولقد شرح « كوهلر » (Kohler) هذه النظرية وتوسع فيها واستخلص منها نتائج هامة .

وأما « قاتل » فقد أسس نظريته كلها على حقوق الدولة الجهورية ، كما سترى ، وفيما بعد هذا الزمن رأينا « ده مارتنس » (De Martens) يستخدم نظرية الحقوق الأساسية دون أن يشير بطريقة دقيقة جلية للقانون الطبيعي القديم ليشرح لنا مصدر هذه الحقوق .

أما المدرسة التجريبية (L'Ecol expérimentale) فلها تجنببت تماماً نظرية « بوفندرف » ولا سما « لينيتز » « ولوك » . ولكن من النادر أن يُرجع إلى هذين الكاتبين إذا ما أُريد بحث تاريخ نظرية القانون الدولي .

جون لوك J. Locke

٤٧ — لم يظهر « لوك » أى اهتمام خاص بالموضوع . ولكنه عُنى بالوظائف الاتحادية (Fonctions fédératives) فى جماعة مدنية أقيمت ونُظمت دولة، غير أن غرضه كان يرمى كماداته إلى تبرير حق الثورة . فقد اعترف بحق الانتقاص فى داخلية الدولة على حكومة . وقد تَلَبَّق المفكرون الامريكانيون هذه النظرية ليبرروا بها الثورة الأمريكية ضد دولة ، وإحلال جماعة مدنية جديدة مستقلة محل الجماعة القديمة .

ولقد كانت نظرية الوجود الفعلى (L'existence de facto) المترتبة على الاعتراف بالواقع (La reconnaissance de facto) للدولة الجديدة أول معاونة عاونت بها الدول الولايات المتحدة الأمريكية فى القانون الدولي . ونجد أصل هاتين النظريتين من الناحية الفلسفية فى كتابي جون لوك :

« Treatises upon Government »

ليبنيتز Leibnitz

٤٨ — وأما عند «ليبنيتز» فمن الصعب التفرقة بين السبب والمسبب. وفلسفة التجربة تتناول طبيعة وقائع الحياة الدولية. وليس من واقعة أهم بين تلك الوقائع من تزايد استخدام الاتفاقات والمعاهدات المعدة لتنظيم علاقات الدول. فمعاهدتا «مونستر» (Munster) وأورنابروك (Osnabruck) اللتان وصّمتا حدا للحرب الثلاثين سنة قد كشفتنا عن عصر جديد وجب أن تتم فيه معاهدات «ريسويك» (Ryswick) «واكس لاشابل» (Aix-la-Chapelle) و«أوترخت» (Utrecht). ولقد كانت هذه المعاهدات الأخيرة دليلا قويا على أهمية المكان الذي شغله القانون الارادى فى القانون العام الأوروبى .

ولقد كانت مجموعة القوانين التى وضعها «ليبنيتز» وبوبها (Codex juris Gentium) تحديا قذف به هذا الفقيه ضد مزاعم «بوفندورف». وإذا كان هذا الفيلسوف قد وضع قاعدة فسخ المعاهدات التى يمكن اعتبارها من قواعد القانون الطبيعى، فإن الاحداث العالمية المتكررة فى ميدان الحياة الدولية قد أباحت على وجه التعميم القول بأن المعاهدات لم تبرم الا لتنفيذ، وان الثقة بنفاذها شرط ضرورى للنظام الدولى .

ولف Wolff

٤٩ — ولقد شغل «ولف» مركزاً وسطاً بين «جروسيوس» و«فاتل»، واستلهمت فلسفته القانونية مبادئ «ليبنيتز»، وإذا كنا نجد فيها الفارق الذى وضعه «جروسيوس» بين الحق الأولى والحق الثانوى، مع اختلافات جوهرية، فإن «ولف» يرى أن الحق الأولى ليس نتيجة نفوذ العقل الذى تعرب عنه الارادة بقدر ماهو نتيجة الاعتراف بالالتزامات المترتبة على التمييز بين الخير والشر، وأما الحق الثانوى الذى أسسه «جروسيوس» على الرضاء وحده فقد أصبح فى رأى «ولف» مجموعة التزامات ارادية ترمى الى تجانس الجميع، وسيادة التوفيق بينهم، والجميع هنا هم الجماعة المدنية الكبرى التى تتناول النوع الانسانى (Civitas maxima)

ولقد قال المسيو «اوليف» (Olive) بهذا الصدد (راجع مؤسسى القانون

(الدولى ص ٤٥٩) : « إن هذه العقيدة التى تُكوّن أغرب ظاهرة فى نظرية القانون الدولى التى وضعها « وُلف » هى عقيدة بذل واضعها قصارى الجهد فى إخراجها على صورة لا تدل على أنها خلقت استبداداً ، حتى يقال إنه أخرجها على أنها نتيجة منطقية للمبادئ التى سبق وضعها . وفى الحق إن نفس السبب الذى دعا الى ضرورة الاجتماع بين الناس قد دعا الى ضرورة قيام هذه الجماعة بين الشعوب ، فيما أن الأمم قد شبهت بالأفراد ، وبما أن هؤلاء اضطروا الى الاتحاد والتعاون فيما بينهم لاصلاح حالهم وحال مركزهم ، فمن الواجب على الأمم أيضاً أن يُخْرِجُوا من عزلتهم ، وأن يحشدوا نشر قواتهم ، كى يدركوا غرضهم الذى فرضه القانون الطبيعى عليهم ، واذن يوجد فيما بين الامم جماعة طبيعية مفروض فى كل أمة قبولها ، وتقوم كالجاعات الأخرى على شبه ميثاق . ومن الواجب أن نفلم هنا ، أنه لم يكن فى الامكان أن يتحلل أى نظرى سىاسى ، أو فيلسوف قانونى ، فى ذلك العصر ، من قيود الميثاق الاجتماعى ، فمذ « شيشرون » ونحن نلاحظ أن القليل قد استطاع الخلاص من قيود هذه النظرية . ولقد خلط القرن السابع عشر بين نظريات حالة الهمجية الطبيعية والقوانين الطبيعية والحرية الاصلية للفرد والميثاق الاجتماعى . وطبيعة الالتزامات الخارجية . ولم يحاول « لوك » « وروسو » أى محاولة لبيان موضع العقد الاجتماعى فى التاريخ ، مع أن نفوذها كان عميقاً فى التنقيح الذى تناول دساتير جميع الدول .

لم يكن العقد الاجتماعى حادثاً تاريخياً بالمعنى الصحيح . ولكنه كان على ما يقال خطوة ضرورية فى ظاهرها للخروج من حالة الطبيعة الى الوجود المعقول . سواء أ كانت هذه الحالة الطبيعية هى الفوضى أم الضيق أم السذاجة العمياء . على أن قيام نظام اجتماعى يَجِبُ الحريات الهمجية كان من الامور المنطقية التى لامناص من وجوده . ولقد سلم « وُلف » بان هذا العقد الاجتماعى خرافة ، ولكنه جعل دائرته تتناول جماعة واسعة من الدول ، غرضها مشترك ، ونجاساتها يتم بتناسق أجزائها عن طريق علاقاتها المتبادلة .

إن هذه الجماعة الدولية (*civitas gentium*) تقوم على الرضاء الصريح ، أو الضمنى ، المنطوى عليه القانون الدولى الارادى (المعاهدات) ، ولكن هذا القانون

الدولى الارادى يقوم بدوره على أساس من القانون الدولى الاجبارى ، وتكون الدول فى ظل هذا القانون الارادى الاجبارى وكأنها تعيش فى حالة الطبيعة ، فانخرج من حالة الطبيعة الى جماعة الدول (*civitas gentium*) يتطلب اذن التسليم بهذه الخرافة ، ولكن القانون الطبيعى لم ينظر أبداً الى الدول على أنها وحدات ، أو خاضعة للقانون كراى « جروسىوس » ، أما القانون الدولى فعمل بهذا لرأى نادراً ، واذا كان « ولف » قد اعتبر الدول خاضعة للقانون ، فانه مع أخذه برأى « بوفندورف » قد أحل كل دولة ازاء الاخريات محلها من حالة الطبيعة .

لقد سلم « بوفندورف » بقيام جماعة دولية يحكم القانون الطبيعى كل دولة من دولها ، وهذه لعمر ك عقيدة تؤدى ، كما رأينا ، الى الاعتراف للدول بحقوق أساسية أولية ، وأما جماعة الدول التى رسمها « ولف » وأسسها على قاعدة الرضاء والتعاقد ، فانها تعترف عن طريق نظرية الالتزامات بنظرية الواجب الدولى القانونى

فاتل Vattel والجماعة الدولية

٥٥ — ولكن نفوذ « فاتل » كان أعظم من نفوذ « بوفندورف » ، ولم يكن هذا النفوذ فى الكتاب الذين اتبعوه ، وإنما كان أيضاً فى رأى العام العالمى ، وفى سلوك الدول الى حدماء ، فالطبعة الفرنسية الثانية عشرة على الأقل والتراجم الاخرى التى أذيعت عن أعماله فى جميع اللغات تقوم سلطاناً لا يناضل على شهرته ، ولقد قوبلت كتب « فاتل » فى أمريكا بمقابلة حماسية ، فما أن ظهرت الطبعة الفرنسية الثالثة من أعمال « فاتل » فى سنة ١٧٧٥ بامستردام ، حتى سارع المسيو « دوما » (C. W. F. Dumas) إلى إرسال ثلاث نسخ منها الى الزعيم « فرانكلان » مع لفت نظره الى أهمية هذه الكتب .

ولقد قال « فرانكلان » قبل اعلان الاستقلال الأمريكى بعدة أشهر « لقد وصل الينا « فاتل » فى الوقت المناسب . إنه وصل فى اللحظة التى جعلت الظروف المقترنة بميلاد دولة تلجئنا دوماً إلى استشارة القانون الدولى . »
ولقد استلهمت الولايات المتحدة كتب هذا الفقيه العظيم وعملت بأرائه الخاصة

بالقانون الطبيعي . ذلك بأن الأهمية العظمى التي خلعتها « فانتل » على الحقوق المطلقة للدولة راقى في أعين زعماء الدولة الجديدة، وصارت وكأنها من نسيج روحهم . ومضى كان الأمر كذلك وجب علينا أن ننقل إلى الكلام عن فترة « فانتل » بأسرها لنعلم كيف كانت مبادئه، وكيف عمل على تجنب فكرة الجماعة الدولية

ج - فترة فانتل

٥١ - كان جروسويس و « فانتل » أشهر فقهاء القانون الدولي . ولذلك يتحتم علينا أن نعرف الفارق بين هذين الفقيهين العظميين . كانت حياة « جروسويس » على أشد حال من القلق والاضطراب ، إذ قضاهما في منازعات متعددة ، وأعمال مختلفة، وجهات نائية عن وطنه .

أما « فانتل » فقد ولد في أمارة « نوشاتل » في الوقت الذي انضمت فيه هذه الأمارة إلى بروسيا بحكم الزواج العرضي (L'union personelle) . ولقد كان أبوه راعياً ثم مات وتركه في أوائل حياته . ولكنه درس في هدوء وسكون . وبمجرد ما قرأ آراء ليبنيتز (Leibnitz) كتب كتاباً عن الفيلسوف العظيم وقدمه إلى أميره فدل كل هذا على سمو احساسه وجميل عواطفه . ولقد قبل أن يمثل حاكم « ساكس » في « برن » . ولكنه كان يعيش في « نوشاتل » أكثر مما كان يقيم في « برن » . ولقد ظهر هذا الرجل في نظر « فولتير » ضئيل القيمة لأنه لم يكن يحب الدوليين ولا القانون الدولي . وكان يوجه إليهم سهام سخريته . وإذا نحن راجعنا بعض الوثائق علمنا أن « فانتل » كان رجلاً لطيف الحديث . وسياسياً جذاباً ، يشعر بالحياة تجرى في عروقه . ولكنها كانت حياة الدرس والمنادمة ، لا حياة المغامرة والشجار والتعريض التي عاشها « جروسويس » .

استخدم هذا الرجل الساكن الهادئ انشاء واضحاً جلياً في تعبيراته . ولقد كان هذا الوضوح والجلال ميزته ، لأنه كان يصقل بهما أفكار غيره ، أكثر مما كان يطلي بهما أفكاره الخاصة ، فقد جعل يستخلص الفكرة الفلسفية التي أذاعها « ولف » ولكنه استخلصها بمرشح ، إنه اكتفى أن يتخذ لنفسه فلسفة « ولف »

بعد أن جرّدها من الأفكار التي عبّرها عن الجماعة المدنية الكبرى ، لأن هذه الأفكار كانت تتناقض واستقلال الدول ، ولقد وضع كتابه « القانون الدولي » (Le droit des Gens) ، ولم يكن هذا الكتاب باللاتينية ككتاب « جروسيوس » وإنما كان باللغة الفرنسية ، ولقد كتبه في لباقة ومهارة ووضوح ، فهدّ به أمام القانون الدولي سبيل الاندماج في الفلسفة السياسية لذلك العصر ، على نقيض « جروسيوس » الذي جعل يذكر أشعار الأقدمين ، وأنشأ يترجم من العصور السالفة نظرية الحكم الاستبدادي وقصارى القول : إن أعمال « قاتل » كانت تمهيداً لنظريات الثورة الأمريكية سنة ١٧٧٦ والثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، غير أنها جاءت تمهيداً عملياً للخلاص من الاستبداد في كل بقعة من الوجود الانساني .

نظرية قاتل

٥٢ — تكلمنا في الجزء الأول من علم الدولة ص ٣٠٤ وما بعدها عن أول نظرية تكونت على مقتضاها الدولة ، وجزت السياسة وفاق أحكامها ، وهناك نظرية أخرى تقابلها ، وهي نظرية لا تخدم الأناية الفردية ولا أناية البعض ، وإنما تخدم المصلحة العامة ، وهذه النظرية هي تلك التي تحم علينا أن نعتبر أن « السيادة لا تنشىء حق إنسان على شعب ، ولكنها تترجم عن حق شعب على نفسه » ، فالسيادة ليست قائمة على الملكية ، ولكنها شخصية ، وهذا المبدأ مبدأ شخصية السيادة هو المبدأ الذي وضعه « قاتل » في منتصف القرن الثامن عشر .

لقد اكتفى « قاتل » بأن اتبع فلسفة الفقيه الألماني « ولف » بعد أن انتزع منها الأفكار الخاصة بالجماعة المدنية الكبرى على اعتبار أنها متعارضة واستقلال الدول .

ولقد أبى « قاتل » في كتابه (Le droit des Gens) « القانون الدولي » (سنة ١٧٥٨) أن يعمل بنظرية « جروسيوس » لأسباب واضحة جلية حيث قال : « مما لا يتفق والمنطق أن نفكر في أن جماعة من الناس تستطيع الخضوع إلا بسبب أمنها وشرها ، فحق الملكية المزعوم الذي خصوا به الأمير هو محض دعاية

سخيفة ومجنون ، فالدولة ليست أملاً كاملاً ولا يمكن أن تكون أملاً كاملاً ، لأن الأملاك تقوم لمصلحة واضح اليد ، أما الأمير فانه يعين لمحض خير الدولة ، والشراح المعارضون على هذا الرأي يخولون هذا الحق للأمير مطلق مستبد ، فهم يرون المملكة تراث الأمير ، وهذا لا يمكن التسليم به ، لأن السيادة لا ينزل عنها ، والدولة إذن لا يمكن أن تكون ملكاً .

ويقول « فاتل » في الجزء الأول من كتابه « القانون الدولي » (فقرة ٦٨)
« ليست الدولة ملكاً » . (Un patrimoine)

ولقد قال « كانت » فيما بعد ضمن كتابه (Eéments métaphysiques de la doctrine du droit.)
« العناصر الروحية لفقه القانون » عبارة تقرب من قول « فاتل » : « لا يجوز أن يكون الشعب مملوكاً » وهي :

« لا يجوز للدولة أن تمتلك دولة مستقلة سواء أ كان ذلك بالميراث أو المبادلة أو بوسائل الملكية أو الهبة » ، ومعنى هذا أن الدولة لا يمكن أن تكون موضوع تملك ، إنها جماعة من الناس لاسلطان لا آخر عليهم ، ولا تصرف لأى فرد فيهم ، اللهم إلا لنفس الجماعة ، وهكذا تتعارض فكرة ملكية (Patrimonialité) السيادة مع شخصيتها (Personnalité) فنظام ملكية السيادة يعتبر الشعب شيئاً تابِعاً لانسَان ، أو لبعض الناس ، ولكن نظرية الشخصية ترى الشعب ملك نفسه ، ومال نفسه ، وتحت تصرف الشعب ذاته ، وهذا ما يُقرُّ بنا من الصيغة القائلة : « حق الشعوب في تقرير مصيرها » ، فالشعب شخصية ، وشخصية السيادة ليست إلا تأكيداً على حق الناس على أنفسهم في الدولة .

نتائج نظرية فاتل^(١)

واليك بعض النتائج المترتبة على شخصية السيادة .

(١) — انفصال القانون العام عن القانون الخاص ، فحق الملكية قد اقتصر على الأشياء ، وحق السيادة اقتصر على الأشخاص .

(١) راجع النتائج المترتبة على نظرية جرود-يوس في الجزء الاول من علم الدولة ص ٣٠٦-٣٠٧

(٢) - وتترتب على هذه النتيجة نتيجة أخرى ، وهي نتيجة لا تتم الفن القانوني وحده ، ولكنها تتم السياسة ذاتها وتهم والفلسفة بوجه عام ، وهذه النتيجة هي أنه متى كانت الملكية حقاً على الأشياء ، والسيادة حقاً على الأشخاص ، كانت هذه السيادة سلطة قيادة واكره ، سلطة قيادة تتوجه الى ارادات بصيرة حرة ، وسلطة اكره تعمل بناء على الخوف من الجزاء اكثر مما تعمل بتوقيعه ، وهكذا بينما يكون حق الملكية الواقع على الأشياء حقاً عينياً ، نجد حق السيادة الواقع على الاشخاص دون سواهم حقاً شخصياً .

(٣) - ويتكلم البعض أحياناً عن السيادة الارضية (Souveraineté territoriale) ، والسيادة الشخصية (Souveraineté personnelle) ، ولكن الواجب يقضى علينا بان لانخدع أنفسنا بهذا الرأي ، فالسيادة شخصية محض ، وصاحبها هو شعب والخاضع لها فرد ما ، أو جميع أفراد هذا الشعب بصفة أعم .

فالسيادة الشخصية بمبدئها شخصية بموضوعها ، ولا يجوز أن تكون أرضية أبداً ، ولكن ذلك لا يؤدي الى أن الارض خارجة عن السيادة بصفة مطلقة ، لأن السيادة تنفذ في الاشخاص بصفة مباشرة ، ولكنها تنفذ في الاشياء بطريقة غير مباشرة ، فنذ اللحظة التي يكون للفرد حق على شيء ، يكون لولي أمره بالبداهة سلطان غير مباشر على هذا الشيء ، ولكن الحق المباشر للسيادة انما هو على الافراد ، ولذلك أمكن القول بشخصية السيادة استنتاجاً ، وهذا هو الفارق بينها وبين الحق العيني ، ولا سيما بعد الغاء الرقيق حيث عجز الانسان عن أن يكون له حق ملكية على أخيه الانسان .

وبما أن السيادة أصبحت شخصية فان القانون العام لا يمتاز عن القانون الخاص فحسب ، وانما يتعارض معه أيضاً ، حيث يقوم حق الملكية على الاشياء من ناحية ، ويقوم حق السيادة على الاشخاص من ناحية أخرى .

(٤) - إن حق الملكية سيبقى دائماً ومبدئياً حقاً فردياً ، وستبقى السيادة دائماً ومبدئياً حقاً عاماً للجماعة Droit collectif ، ما دام الانسان موضوع السيادة يصير عاملها Sujet ، ولكنه ليس عاملها المباشر وانما عاملها الغير المباشر ،

عاملها البعيد ، اذ يحصل بناء على أشكال دستورية مختلفة أن يختار هذا الانسان ولى الأمر أو يعينه .

على أن هناك نتائج أخرى ذات أهمية خاصة بالسلام العام دون القانون ، وهى :

(١) — ليس فى المقدور التوسع الى ما لانهاية فى تملك الاراضى دون تقدير ارادات الشعوب الأخرى . والوقوف عند فكرة التوازن يجب أن يكون على أنها منشة لنظام سيكون نظام انسجام وسلام عالمى ، بشرط أن يُنظم هذا التوازن بحيث يكون طبيعياً لا تجريبياً ، وأن يقوم على مبدأ روحى ، أى ارضاء القوميات واستقلالها ، وإلا فلا تتزن كفتا الميزان .

(٢) — وهناك نتيجة أخرى ترتبت على انتصار نظرية شخصية السيادة منذ القرن الثامن عشر وهى مزاولة حق الانسان فى تأسيس الدولة ، أو حق تقرير المصير .

انتقال نظرية فاتل

٥٣ — لم يسر القانون الدولى فى السبيل الذى رسمه « ولف » ، وأهم المسئولين عن تنكب هذا الصراط هو « فاتل » الذى استهوى العقول بشرحه الخلاب ، فهوى به فى نظر المستضعفين الى موطن الدعاية للافكار الخطرة التى كان لها البقاء والنجاح . ولقد حمل عليه المسيو « فولنهوفن » (Van Vollenhoven) بشدة فى كتابه

(Les trois phases du droit international) « الوجهات الثلاث للقانون

الدولى » . وليس « ولف » هو موضوع المقارنة « بفاتل » ، ولكن موضوع المقارنة هو ما أسماه « فولنهوفن » « أول قانون دولى » (ص ٦) ، « ولقد كان هذا القانون الدولى دميماً مسكيناً ، لا يُخلَق له ، ولكنه كان حسن النية (ص ٦) ، فهو لم يُعَن أى عناية بسلام أوروبا ، ولم يُقدِّم على أى عمل فى سبيل راحتها وأمنها (ص ٣) ولم تكن له أية حلية من الفراء أو الشعر المستعار أو الطلاء أو الحلى الزائفة ، ولكنه أوتى من الشجاعة ما ساعده على الاحتفاظ بمنظره الخارجى البسيط خلال قرنين ، حتى الربع الاخير من القرن الثامن عشر (ص ٦)

وجاء « قاتل » في هذه الآونة وأدخل في القانون الدولي نظرية السيادة المطلقة ،
وليبيان آثار هذه النظرية قارن المسبو « قاتل » قولتهوثن « بين فكرة السيادة عند
« جروسيوس » وفكرتها عند « قاتل »

يرى « جروسيوس » أن السيادة هي القرار الحاسم بالنسبة للأعمال الداخلية
لبلد ما ، وتوجيه هذا البلد ، ولكنها ليست إجازة أو تصريحاً بارتكاب جنایات
ومظالم ، وإلا فماذا يبقى من قانون دولي يُلزم الدول ؟

أما « قاتل » فيرى أن للدولة وحدها أن تقدر ما اذا كان فعلها جنایة أو أى
ظلم آخر ، دون تدخل أى كائن آخر ، وهذا بحكم مالها من السيادة المطلقة في
تقدير ذلك .

« فلكل دولة حرة سيدة نفسها أن تحكم وفاق ضميرها بما تتطلبه منها واجباتها
وبما تستطيعه أو لا تستطيعه عدلاً ، فاذا حاولت الدول الأخرى أن تحكم عليها
بهذا الصدد افتأت على حريتها وجرحتها في أعز حقوقها ونفسها » (راجع قاتل
قولتهوثن ص ٢٨)

« ولقد اعترف « جروسيوس » على مضض بأن بين الدول الضعيفة ، والقوية
الصغيرة والكبيرة . فرقا ممضاً من ناحية التمتع التام بحقوقها ، أما « قاتل » فانه
يشرح النظرية الخداعة ، وهي نظرية المساواة بين جميع الدول ، على قاعدة أنهم
متساوون جميعاً في السيادة » (قاتل قولتهوثن ص ٢٩)

« فقاتل يفتح الباب أمام كل دولة لتعلن الحرب في أى وقت على دولة أخرى
وهي مستندة على سيادتها دون أن تكون مسئولة عن ذلك أمام أى كائن . ثم هو
في الوقت نفسه يجد أمامه قواعد تميل الى أن تطيع الحرب بطابع الانسانية
حسب هواه » واذن وجب أن نبين جوهر نظرية « جروسيوس » .

« إن القانون الدولي هو المحك الذى يبين ما اذا كانت الحرب مجرمة أم لا .
وبناء على نتيجة هذا المحك نستطيع أن نعمل ، أو يجب علينا أن نعمل ، بشرط ان
ينفذ الجزاء باقضى شدة . » قولتهوثن ص ٢٩ و ٣٠ ، « ولكن فكرة السيادة
على طريقة « قاتل » تدخل في القانون الدولي تحفظاً ضمينياً يقضى بان يكون

في مقدور الدولة صاحبة السيادة أن تقرر دون سواها أن عملها ضار أو غير ضار ، وأنه يخضع أو لا يخضع للقانون الدولي ، وأنه يستحق القصاص أو لا يستحق » (فولتهوفن ص ٣١ و ٣٢) .

« وبناء على هذا التحفظ نجد جميع قواعد القانون الدولي ، من أصغرها الى أكبرها ، تجردت من قيمتها إلا في شهر العسل الذي يحلوفيه السلام والمحبة ، وبناء على هذا التحفظ أيضاً تكون كل دولة قوية حرة في أن تمزق القانون الدولي ، ما وقف عائق في سبيل مصلحتها ، وتتخلى منه كما يتخلى الإنسان من معطفه ، على أمل أن تلبسه فيما بعد ، وبناء على هذا التحفظ ذاته يجب أن تكون النظريات الجميلة الخاصة بمساواة الدول وحصانة أملاك الدول ، والحرية الداخلية للدول ، واجبات المتحاربين نحو المحايدين ، وقيمة معاهدات التحكيم العام التي ارتبطت بتنفيذها دولتان مفهومة على الوجه الآتي : « تستطيع الدولة التي لا تنهقر أمام الحرب أن تنسخ كل شيء » ، « لاتنا اذا لم نكن أحراراً في اعلان الحرب نظرياً فالتنا أحرار في اعلانها عملياً » (فولتهوفن ص ٣٢)

واسترسل المسيو « فان فولتهوفن » في بيان جوهر نظرية « جروسويس » يقول في صميتي (٥٢ و ٥٣) « وتفرض طبيعة الفكرة التقليدية للسيادة الى القول بان معاهدات التحكيم الاجبارية ، وقرارات نزع السلاح ، لا يمكن أن تكون وفاق رأى « قاتل » مؤدية الى أى خدمة تذكر ، ذلك بأن سيادة الدولة تتدخل وتمحو كل شيء » هذه مضار استبداد سيادة الدولة ، ولقد هاجم المسيو « فولتهوفن » « قاتل » هذا الهجوم القاسى لانه أيد نظرية السيادة المطلقة للدولة ، تلك التي تشجع بها اجيال من رجال السلك السيامى ، خلال قرون قادوا فيها السياسة وفاقها ، ثم ذهب في نقده الى حد أن لام الفقيه السويسرى على دعايته للتحكيم حتى جعل من تفوق « جروسويس » سبباً للقول بأنه لم يثق بفائدة التحكيم .

ولما تكلم المسيو « فان فولتهوفن » « عن « جروسويس » والتحكيم قال في ص (٤٢ و ٤٣) ما يأتى :

« ما كان التحكيم الدولي ليهم « جروسويس » إلا قليلا ومن المؤكد ان

« جروسيوس » يعترف بأن التحكيم يمكن أن يكون مفيداً في المسائل الخاصة بالأراضي أو الحدود ، وفي حالة النزاع بين الحق والواجب ، وحينما يكون الغرض تحديد الترتيبات التي تقدم تعويضاً عن عمل معاقب عليه ، ولكن البرهان على أن « جروسيوس » لا يرى أبداً فائدة من التحكيم يستخلص جلياً من أنه وهو يشرح تفسير المعاهدات في إفاضة لم يتكلم عن التحكيم كواسطة لحل الخلافات ، فلماذا هذا الجود ؟ لأن التحكيم الدولي لا يمكن أن يغير أى شئ في الغرض الجوهرى من الفكرة المركزية لنظرية الواجبات في كتابه . فالاعتداء على الأرضى ، والهجوم المباغت ، والتعطش الى الفتحة ، والتجرد من الضمير تجرداً يعمل على تضحية سلام الغير على مذهب اعتبار القوة الخاصة ، كل أولئك هو ماخشيه « جروسيوس » تلقاء حياة الشعوب ، كل أولئك هو ما يذيب الراحة بين الأمم ، ويقضى على كل ثقة ، فلماذا يغير التحكيم في ذلك ؟ ، أفهل ممعنا مرة كلاماً عن لص أو قاتل أو مهرب أو جاسوس استخدم التحكيم ، إن ليد البوليس القوية والحكم الجنائى وحدهما قيمة في هذه الحالة ؟ ولقد تكلم المسيو « فان فولموثن » (ص ٤٣) عن آراء « قاتل » في التحكيم بقوله . « ما أجل ذلك التاج الذى تلاً فوق هام حق السيادة ، وهو هذا التحكيم الاختيارى ذو الآثار المباركة التى لا تقدر ، والذى لا يفرض على الدولة ذات السيادة ، وإنما هى التى تسعى اليه عن طيب خاطر مادامت الأحوال هادئة وبدافع من ضمير أميرها (اذا سمحت به مصلحة البلاد) . ولكن « قاتل » قد ذهب هنا بعيداً وكشف النقاب عن لعبته ، لانه — رغبة منه في ارضاء نظرية « جروسيوس » الخاصة بالواجبات — قد أشار بالتحكيم أيضاً فيما يتعلق بالمظالم التى ترتكبها الدول اختياراً ، وفى المقدور أن تتعقد المحكمة المباركة أيضاً للفصل فى الجرائم التى ترتكبها الدول بشرط أن تبدأ الدول بأن تقر وفاق سيادتها التامة بأن الموضوع خاص بجرائم يجوز فيها التحكيم .

على أن هذا النقد القاسى لا يحول دون القول بأن « قاتل » قد عنى عناية كبيرة بنظرية الفردية فيما يتعلق بالقانون الدولى وعلى الخصوص بالنسبة لحقوق الدول وواجباتها .

فعمد ما بحث « قاتل » في « أساس القانون الطبيعي وأول مبدأ لالتزام الانسان بمراعاة القوانين » وجد هذا الأساس في المصلحة الشخصية وليس أبداً في غريزة الاجتماع الانسانية ، كما رآه « جروسيسوس » ، ولقد قال « قاتل » (فقرة عشرين من كتابه Essai) « ليس هناك حاجة الى تفكير عميق للاقتناع بان أى ميل أو رغبة أو عطف أو حب لا يمكن أن يكون متمكناً من نفوسنا ، ومتغفلاً في أعماقنا ، ومتحكماً في توجيهنا ، أكثر من حب ذواتنا الذى يحملنا على ان نتمنى سعادتنا ونسعى اليها أو نصلح حالتنا الداخلية والخارجية ، أى اصلاح روحنا ورفاهة جسمنا وتوطيد ثروتنا . »

ويلاحظ « قاتل » هنا أنه تلميذ « وُلف » ، ولكنه بعيد عن أن يجاريه في جميع آرائه ، فابتداء من مقدمة كتابه عن القانون الدولى تخلص من فكرة الجماعة الدولية ، وهي مركز العقيدة الجوهرية عند « وُلف » ، لأن تصور مثل هذه الجمهورية الاصطناعية لايوح « لقاتل » « انه عادل ولا متين لدرجة يستخلص معها قواعد قانون دولى عالمى ، لامعدي عن قبول العمل به بين الدول ذوات السيادة » ، وهذه هي الكلمة الكبرى التى لفظها « قاتل » وهي كلمة « ذات سيادة » ، فالجماعة الدولية ، غير متلاعة مع استقلال كل دولة ؛ « لأن من جوهر أى جماعة أن يتنازل كل عضو من أعضائها عن جزء من حقوقه لهيئة الجماعة ، وأن تكون هناك سلطة قادرة على أن تأمر جميع الاعضاء ، وتسب لهم قوانين ، وتكره الذين يأبون الطاعة على الاذعان لها ؛ ولا يمكن أن تتصور شيئاً كهذا ، ولا أن تعرف وجوده بين الأمم ، فكل دولة ذات سيادة تزعم أنها مستقلة عن جميع الدول الأخرى بل ، هي كذلك ، فمن الواجب اذن عليهم جميعاً أن يعتبروا أنفسهم كأفراد أحرار يعيشون معاً في حالة الطبيعة ، ولا يعترفون بقوانين أخرى غير قوانينها الطبيعية ذاتها ، او قوانين خالقها كما قال وُلف » (ذكرها مالارميه وجاءت في مؤسسى القانون الدولى ص ٥٠٤)

فمن الواجب إذن اعتبار الدول كأفراد أحرار يعيشون في حالة الطبيعة . وحالة الطبيعة هذه تنطوى على خاصيتين جوهريتين : نوع من التبعية الاجتماعية المتبادلة . ونوع من الحرية الطبيعية . فبناء على التبعية المتبادلة نقول : بما أن كل إنسان يستطيع

أن يكفي نفسه بنفسه ، فإن كل أمة في حاجة أيضاً إلى الأمم الأخرى » ويجب أن تساهم في سعادة الأمم الأخرى وإصلاح أحوالهم بكل ما في وسعها ، بشرط أن لا يضر هذا بما يجب عليها نحو نفسها .

وبما أن كل إنسان حر بطبيعته ومستقل » فيجب أن تُترك كل أمة ممتعة في هدوء بهذه الحرية التي تستمدّها من الطبيعة . « والأثر المترتب على هذه الحرية بالنسبة لكل أمة هو أن تكون وحدها الحكم في تقدير كل ما يتطلبه منها ضميرها . وفي تقرير ما إذا كان في طوقها أن تؤدي خدمة للغير دون أن تخل بما يجب عليها نحو نفسها ، وليس لأى دولة أخرى أن تكرهها على أن تعمل في وجهة خاصة ، أو بطريقة معينة .

« إن الأمم أو الدول هي هيئات سياسية . إنها جماعات من بنى الانسان اتحدوا معاً لتحقيق سلامهم ومصالحهم بفضل قواتهم المتضامنة » فالواجبات الأولى للأمة نحو نفسها هي في حق الاستبقاء والاستكمال

Se conserver الاستبقاء

٥٤ — الاستبقاء هو أن تجتنب الأمة كل ما يمكن أن يؤدي إلى هدمها وأن تستخدم كل ما يمكن أن يدفع عنها خطراً محيقاً .

Se perfectionner الاستكمال

٥٥ — أما الاستكمال فهو :

(أ) سد حاجات الأمة

(ب) توفير السعادة الحقيقية لها

(ج) تقويتها لترد المحجمات الخارجية بمضاعفة قواتها التي تسمح لها بأن تكون محترمة وأن ترد عادية من يريد مهاجمتها .

واجبات أخرى

٥٦ - وهناك واجبات أخرى متبادلة بين الأمم ، وإليك هذه الفقرة الشهيرة التي تجدها في مقدمة شرح واجبات الأمم :

« تلوح عظاتنا غريبة جداً أمام سياسة الوزارات . ومصيبة النوع الانساني في أن كثيراً من هؤلاء المتألقين المتحدلقين الذين يقودون الشعوب سيسخرون من النظرية التي بسطناها في هذا الفصل . ولكن هذا لا يعنيننا ؛ ولنشرح في اقدم ما عليه القانون الطبيعي على الأمم . »

تصدر « الخدمات الانسانية » فيما بين الأمم عن التزام عام ينحصر في « أن نعمل كل ما في الطوق لصيانة غيرنا وسعادتهم مادام من الممكن أن يتلاءم هذا وواجباتنا نحو أنفسنا » . والأمم فيما بينها خاضعة كالأفراد في الجماعة الخاصة . فمن الواجب على كل أمة أن تصون الأمم الأخرى من خراب محقق ، وعلى كل دولة أن تدافع عن أى دولة تجاورها إذا هاجمها عدو قوى ظلماً .

ولكن نظرية الحق التام والحق الناقص تتدخل هنا لتقضى على تلك الفكرة . فكل دولة لها حق تام في أن تطلب من غيرها العون والخدمات التي ترى أنها في حاجة إليها . ولكن حقها في الالتجاء في الطلب حق ناقص . فللدولة المطلوب منها هذه الخدمات أن تقدر وحدها ما إذا كانت الظروف تسمح لها بتقديم هذه المساعدات والخدمات أم لا ، مع العلم بأن ليس من الجائز اعتبار هذا الرفض إهانة . وهذا هو التحفظ الجوهرى الذى ينتزع كل قوة من فكرة « قاتل » القائمة على الفضيلة . فلقد تكفى تحمية لارضاء الاحساس العام .

ولكن من الواجب القول بأن « قاتل » ليس وحده الذى ينتزع بيد ما أعطاه بيد أخرى . فننسكبى قد حذى هذا الحدو عند ما ذكر في روح القوانين (الكتاب الأول فصل ٣) هذه الحكمة الجميلة القائلة : إن واجب الأمة أن تفعل في زمن السلم أكثر ما يمكنها من خير . وأما في الحرب فعليها أن تفعل أقل ما يمكنها من شر . ثم أضاف إلى ذلك « دون مساس بمصالحها الحقيقية »

التجارة الدولية

٥٧ - وإذا كان «فانتل» قد اعترف بأهمية التجارة الدولية حتى رأى فيها التزاماً وضعه في قائمة الالتزامات الناقصة . إلا أنه قال عن هذا الالتزام « أنه يزول في الحالة التي تضر فيها التجارة بنا » ، ويرجع تقدير هذه الحالة إلى رأى كل أمة .

المساواة

٥٨ - ولقد عقد «فانتل» فصلاً هاماً عن المساواة بين الدول ، فقال : إن القزم إنسان كالعلاق ، والجمهورية الصغيرة دولة ذات سيادة كأقوى دولة . ولقد أذاع القاضى «مارشال» (Marshall) هذا القياس ضمن حكمه في قضية «أنتيلوب» (Antelope) سنة ١٨٢٥ حيث قال : « إن كل ما تخوله صفة كون أمة حرة ذات سيادة لدولة ، تخوله هذه الصفة أيضاً للأخرى » و إذن فلمجميع الدول أن تزاوّل الحقوق المترتبة على وجودها في حرية تامة .

الحقوق

المرتبة على الوجود

حق الأمن Droit de sûreté

٥٩ - وأول حق من هذه الحقوق هو حق الأمن الذى يبيح مقاومة الشر والمطالبة باصلاحه إذا وقع ، ولكن دون تدخل في أعمال الغير ، إذ ليس لأى دولة حق التدخل في حكومة غيرها .

حق الضرورة

Droit de nécessité

٦٠ - وعلى كل دولة أن تراعى العدالة ، أى عليها أن تحترم حقوق غيرها ، ولكن «فانتل» أفصح مكاناً هاماً لفكرة الضرورة ، واند اشتقها من حالة الاجتماع

الأولية التي سادت بني الانسان كما هو المستفاد من عنوان الفصل التاسع « في الحقوق التي تبقى لجميع الأمم بعد الملكية » .

وأما تطبيقاته عن الضرورة فهي حق الحصول على الأقوات بالقوة ، وحق استعمال ما يملكه الغير ، وحق المرور ، أى الدخول فى أملاك الغير بانتهاك الحق المشروع للمالك ، بشرط أن يكون هناك إكراه تمليه ضرورة مطلقة ، كالتهديد بمحصر فى الحال ، أو الحصول على حاجات سد الأود (فقرة ١٢٣) .

حق الانتفاع البرئ

Le droit d'usage innocent

٦١ — ويرى « قاتل » أن هناك خلاف حالات الضرورة حق الانتفاع البرئ ، أى حق الانتفاع بالشئ دون أن يلحق بالمالك أى خسارة ، أو يساوره أى قلق من جراء هذا الانتفاع .

وللضرورة عند « قاتل » تطبيقات عديدة خطيرة ، فهو يذهب الى حد إباحة عدم تنفيذ العقود ، ويخول الدولة مزاولة ما يسميه « حق القصاص » وإن كان هذا الحق فى الواقع هو حق الأمن سواء أ كان ضد إهانة وقعت عن طريق طلب إصلاحها والتعويض عنها ، أم ضد إهانة محتملة يجوز الخوف من وقوعها ولا يتبقى هذا الخوف الا باتخاذ الاحتياطات الضرورية ضد المجرم ، والقصاص كما قال المسيو « مالارميه » (ص ٥٥٩) ليس معناه العدل ، وإنما معناه تكليف بالعدل ، ولكى يكون حق القصاص مشروعاً فقد وجب أن لا يكون أساسه القانون وحده — أى إهانة — وإنما يجب أن يقوم بجانب الإهانة ضرورة ، أى التزام يكرهنا على اللجوء الى الحرب باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحصول على ترضية مشروعة وأمن منتج فى المستقبل . ومتى وصلنا إلى ذلك كان علينا أن نتعمق الأثر المترتب على نظريات مدرسة القانون الطبيعى فيما بعد فترة « قاتل » حتى يتم هذا البحث

٥ — فترة مارتندس

٦٢ — ان نظريات مدرسة القانون الطبيعى على نحو ما شرحها « قاتل » قد ألهمت

فقه القرن التاسع عشر كله . ولقد تركت هذه النظريات أثراً عميقاً عملت به المدرسة العملية وعلى رأسها ممثليها ، أو بالأحرى مؤسسها «جورج فريدريك مارتنس» الذى سلم بنظرية حقوق الدولة الأساسية واتبعها .

لقد احتذى «مارتنس» «جروسيوس» و«ولف» فى التسليم بوجود قانون طبيعى بجانبه قانون وضعى ، ولكنه اختلف عنهما فى اعتبار القانون الطبيعى كقانون متقلب .

ليس القانون الطبيعى إلا مجموعة القواعد التى أثبتت دراسة الوقائع الاجتماعية دراسة حكيمة معقولة أنها منطبقة والمصالح الحقيقية للأمم ، ومتلائمة والضرورة والفائدة الاجتماعية . ومن واجب المشرع أن يجعل القانون الوضعى منسجماً وهذه القواعد بقدر الطاقة .

وكذلك الحال بالنسبة لعلاقات الدول : « فالعقل قد اكتشف قواعد تلوح أنها منطبقة ومصالح الشعوب والمدنية . وتؤلف القانون الطبيعى ، وهو القانون السامى الذى يتحتم على الدول المهتمة بالعدالة والرق أن تسعى فى سبيل ضمان العمل به فى معاهداتها أو عرفها . ولكنه قانون غير ثابت لأن الوقائع الاجتماعية دائماً فى تطور ، ويمكن من نواح محدودة على الأقل أن تغير العلاقات الدولية » (راجع هـ . بيلبى H. Bailby المؤسسون — ص ٦٠٨)

فالقانون الطبيعى بالنسبة لمارتنس هو ذلك القانون الذى أملاه العقل والمنفعة العامة للدول . اما القانون الوضعى فذلك الذى ارتضته الدول .

ولقد آثر «مارتنس» القانون الوضعى على القانون الطبيعى بإعتبار أنه مصدر القانون الدولى .

وفى الحق إن للقانون الطبيعى صبغة معنوية ، فهو نتيجة لتقدير العقل ، ويمكن أن يفسر تفسيراً متفاوتاً تبعاً لاختلاف الأمم بحكم اختلاف العقل . ومن الممكن أن يحدث ، بناء على ذلك ، تباين فى آراء الدول بالنسبة لهذا القانون . واذن فليس فى المقدر من الناحية العملية أن تجعل للقانون الطبيعى قيمة إجبارية كبيرة . فهو لا يستطيع أن يفرض التزامات يمكن أن يجر تنفيذها إلى استخدام القوة عند الحاجة .

أى التزامات تكون الحرب فى النهاية هى الملجأ الوحيد لتنفيذها، ويسمى «مارتنس» هذه الالتزامات ناقصة أى محض أدبية .

فاذا كان القانون الطبيعى ليس له إلا قيمة ضئيلة من الناحية النظرية ، فمن الواجب اعتبار قيمته العملية عدما تقريباً ، ولما كانت « الالتزامات الناقصة » لا يمكن تنفيذها بالقوة « فيترتب على ذلك، ضرورة ، أن يكون فى مقدور الدول أن تعمل فى حرية مطلقة على نقيض القانون الطبيعى ، مع إفلاتها من العقاب ، وهذا هو الموقف الذى يعنيه «مارتنس» عند ما يتكلم عن مركز الدولة الدقيق » (راجع بيلبي — المؤسسون ص ٦٠٨)

وهكذا نرى أن « مارتنس » وان اعترف للقانون الطبيعى بقيمة قانونية فانه لا يمنحه عملياً إلا قيمة ضئيلة محدودة ، بما أن الدول تستطيع التحرر من قيود أحكامه دون أن تتعرض لجزاء تنفيذى مباشر حال .

وقصارى القول : إن « مارتنس » لا يعير أهمية إلا للقانون الوضعى . فهو يرى أن هناك قرينة على أن قاعدة ينصها القانون الوضعى تكون منطبقة والعقل والقانون الطبيعى والنظام القانونى المرغوب فى سيادته ما بين الأمم .

فأضعاف أهمية القانون الطبيعى فى نظرية « مارتنس » يؤدى إلى إضعاف أهمية نظرية الحقوق الأساسية للدولة .

ولقد تكلم «مارتنس» فى كتابه الرابع الموسوم بعنوان « فى حقوق الأمم المتعلقة بالمسائل الخارجية » عن الحقوق الأساسية للدول ، فأبان ثلاثة حقوق أساسية للدول وهى :

(١) حق الامن والاستقلال

(٢) حق المساواة

(٣) حق التجارة المتبادلة :

١ - حق الامن والاستقلال

Droit de sûreté et d'indépendance

٦٣ - لقد أدى حق الأمن والاستقلال إلى أن تكون الدولة حرة في أن تعمل جميع التهديدات في سبيل الدافع عن نفسها ، وتعد المعدات التي تراها ضرورية . وأن تكون حرة في عقد معاهدات ، ولكن هذه الحرية تحدّها بعض قيود قانونية وعملية . وتكون هذه القيود قانونية عند ما تكون خاصة بالدول التي توصف بأنها نصف سيّدة .

وتكون هذه القيود عملية كما هو الشأن بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة التي تتقيد حريتها في عقد معاهدات بحكم الضرورة التي تحيط بها وترغها على أن تراعى الدول الكبرى . وذلك رغما من أنها ذات سيادة نظريا .

وقد سلّم « مارتنس » بقيام حق التوازن . فللأّم أن تقاوم زيادة قوات إحداها عندما « تهدد هذه القوات بفرض خضوع تام أو حقيقي على الدول الأخرى عن طريق تجاوز القوات حدها ، وهو تجاوز يمكن أن يفوت وقت علاجه في يوم ما إذا فات الظرف المناسب إلى الالتجاء إلى وسيلة تحالف بين عدة دول ، فأصبح لا يمكن الوثوق بنتيجة هذا التحالف »

ويبرر « مارتنس » هذا الحق الذي خوله الدول لاستبقاء التوازن باعتبار أنه نتيجة حقهم في الصيانة والبقاء والاستقرار .

ولكن المسألة الدقيقة الخاصة بمعرفة الحد الذي تستطيع الدولة عنده أن تعتبر نفسها مهددة تهديداً كافياً قد تركها « مارتنس » دون أن يضع لها قواعد حاسمة يمكن الاعتماد عليها وقت الخطر ، فقد اكتفى بأن عدّد أهم الحلول التي سلّمت بها الأمم بعد أن قرر مبدئياً أن « على السياسة أن تحكم على الخطر الذي يهدد التوازن بالوسائل الكفيلة بصيانتها » (راجع بيلبي - المؤسسون ص ٦٤١)
أما حق السيادة الداخلية فقد انطوى عليه حق الاستقلال .

فهذا الحق يتضمن قدرة كل دولة على أن تهب نفسها الدستور السياسي اللائق

بها ، واختيار دستور هو حقاً من المسائل المتعلقة بالقانون الداخلى ، رغماً من احتمال تأثر العلاقات الدولية من بعض النواحي بالدستور أو النظام الذى يعين الأشخاص الذين تكون لهم صفة تمثيل الدولة مثلاً .

التدخل

٥٤ — ورغماً من كل شىء فإن « مارتنس » يسلم فى بعض الأحوال بالتدخل فى الشؤون الداخلية .

فهو يقبل أولاً أن تتدخل الدولة الأجنبية فى حالة ما اذا ارتبطت معها دولة أخرى بأن لا تغير دستورها ، أو أن لا تختار شكل حكومة معينة ، ولكن ليس فى هذه الحالة تدخل بالمعنى الصحيح ، بما أننا أمام تعهد .

ولكن « مارتنس » يؤيد التدخل الصحيح فى الشؤون الداخلية عند ما يعلن مشروعية تدخل دولة تخشى النتائج التى يمكن أن تترتب عندها على تغيير دستورى وقع فى دولة أخرى ويكون قد وقع بناء على ثورة .

ولقد ضيق « مارتنس » على الخصوص حرية اختيار الأمة فى تسوية مسألة الجلوس على عرشها ، فقد سمح للدول الأجنبية بأن تتدخل ، محافظةً على التوازن اذا كانت الدولة ذات نظام ملكى نيابى .

وللدولة بموجب حق سيادتها الداخلية حق تسوية أحوال الافراد الذين يسكنون بلادها سواء أ كانوا رعايا أم أجانب ، ولكن هذا الحق الصادر عن القانون الطبيعى كما يقول « مارتنس » ليس إلا حقاً نظرياً ، اذ أضعفت القوانين الوضعية كالمعاهدات والعرف من قيمته كثيراً ، ولقد اكتفى هذا الفقيه بسردها الأمر دون أن يبين الاسباب التى دعت الدول الى تعديل القانون الطبيعى من هذه الناحية (راجع بيلي Bailby — المؤسسون — ص ٦٣٥ وما بعدها)

٢ — حق المساواة Droit d' Egalité

٦٤ — ويرى « مارتنس » أن الحق الاساسى الثانى للدول هو « حق المساواة

النظرى فى الحقوق « ، فبين الأمم كما بين الأفراد مساواة تامة فى الحقوق الطبيعية والمطلقة ، لجميع الأمم لها الحق فى أن تعمل ما يتلاءم مع استقلال الآخرين ، وليس لأحد أى حق فى إكراهها على أى عمل وضعى تعمله فى سبيل مصلحتها »

ولكن « مارتنس » لا يستنتج من هذا الحق إلا نتائج تافهة جداً ، فهو لا يعنى إلا بمسائل الشرف والمراسم ، فقد اكتفى بأن يسرد تاريخ المشاحنات التى أدت إليها المراسم ، ومخصّص بهذه المناسبة مختلف الرتب والالقب الامبراطورية والملكية الخ (راجع بيلبي — المؤسسون ص ٦٤٢)

٣ — حق التجارة المتبادلة

droit de commerce mutuel

٦٩ — أما الحق الاساسى الثالث للدول فهو فى رأى « مارتنس » حق التجارة ، أى حق الأمم فى عقد صلات تجارية فيما بينها .

ويريد « مارتنس » بهذا الحق تبادل مختلف الحاصلات ، وقد عُنِي بالتفرقة بين حرية التجارة كما يفهمها الاقتصاد السياسى (أى إعفاء البضائع الصادرة والواردة من الرسوم الجركية) ، وبين الحرية التجارية بمعناها فى القانون الدولى ، وهى تلك التى تبيح فتح أبواب البلاد أمام الاجانب ، وتبيح لهم نقل بضائعهم اليها ، والاتجار فيها على قدم المساواة مع الرعايا الذين يتمتعون وإياهم بكافة المزايا .

ولكنه خلط مع ذلك فكرتين مختلفتين اختلافاً بيناً ، وهما : فكرة حرية التجارة — تبادل البضائع — وفكرة حرية التجارة بمعنى أوسع ينطوى على أن تسمح الدول للأجانب بدخول أراضيها مع الاعتراف لهم بأهلية قضائية وتطبيق قوانين أحوالهم الشخصية .

القانون الطبيعي

في القرن التاسع عشر

ومعارضة نظريات « قاتل »

٦٦ - اعتبر القانون الوضعي أن القانون الطبيعي قانون ثانوي ، وإذا كان « مارتنس » وأنصاره قد رأوا هذا الرأي وجعلوا مهمة القانون الطبيعي قاصرة على سد النقص في القانون الدولي الوضعي ، فإن أهمية هذا القانون لا تزال عظيمة ، وما دام الأمر كذلك فيكون القانون الاصطلاحي لا يزال ناقصاً وتكون التطبيقات الدولية مختلفة في نقط كثيرة ، ومع ذلك فإن « القانون الطبيعي القديم لا يزال مستمراً على إقامة ولائمه وسط الساحة التي تعمل فيها نظرية القانون الدولي » كما قال « جيلينيك » في كتابه (System) (ص ٢٩٧) . ولكن القانون الطبيعي كان طوال القرن التاسع عشر أساس الجماعة الدولية ، وهذا ما أسماه « فان فولتهوفن » « سقف قاتل المتداعي » .

« ولقد استمر الفقهاء يبنون على الدوام فوق سقف « قاتل » المتداعي ، وبقيت كل دولة مطلقة الحرية على الدوام في تقدير مراعاتها القانون الدولي في ولاه ، ووزن حقها في أن تقذف إعلان الحرب على رأس أي دولة أخرى » .

« وفي خلال ذلك كان المتحمسون للسلام الدولي ينشدون عالياً أنشودة الرقي المفرحة ، بما أن التلغراف والتليفون والبخار والسياسة وجمعيات حماية الطيور ومقاومة أمراض الحاصلات قد سارت في سبيل صب الانسانية في قالب شعب واحد ، له غرض سام واحد خاص بالرخاء والمدنية » (راجع فان فولتهوفن — الوجوهات الثلاث ص ٥٥) .

فالقانون الدولي الذي وضعه « قاتل » بقي سند الحياة الدولية في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، ولكن من الواجب مع ذلك أن نعلم أن مبادئ « قاتل » لم تكن موضع تسليم العالم أجمع ، كما أنها لم تنحصر من المقاومة ، ولقد قال « فولتهوفن » : « يلوح لنا أن أول رد فعل ضد « قاتل » كان سيء الحظ جداً ،

ولكنه رد فعل صدر عن رجل عظيم محترم ذاع صيته في الآفاق ، وسما بفكرته فوق مختلف الناس ألا وهو (Kant) « كانت » فيلسوف كونيّز برج .

« إن هذا الرجل الذي قال فيه « هين » : ليس لحياته تاريخ لانه لم يعيش ، ولم يكن له تاريخ ، هذا الرجل « صاحب الانشاء على ورق حرّم البضاعة » قد كتب وهو في سن الواحدة والسبعين نشرته الشهيرة باسم مشروع فلسفي لصالح دائم (سنة ١٧٩٥) (Pr-jet philosophique d'une paix éternelle) . ولما بلغ سن الثالثة والسبعين كتب ضمن كتابه « جوهر العادات » (Métaphysique des moeurs) ، ثمانى صفحات عن القانون الدولي (سنة ١٧٩٧) وهي صحف لاتزال نفيسة في سبيل الوقوف على معتقده ...

« فاضت هذه الصحف بالحزن ، لأن عقل « كانت » السامح قد اشمأز وتأفف من هذا القانون الدولي الفخفاخ الذي ينطق في الكتب بلسان زلق فصيح عال ، ولكنه اذا ما خلا الى مكتب السياسة خرس ، ولذلك أنحى هذا الفيلسوف باللائمة على العالم ، « جروسيموس » و « بوفندورف » و « قاتل » كلهم سواء في رأيه من ناحية القيمة ، إنهم يؤسّاء كُتب عليهم أن يُعزّوا العالم في مصائبه ، ولكن ما السبب في ذلك ؟ السبب انه اذا كان لكل دولة ذات سيادة أن تعمل ما تشاء فلا يكون ثمة قانون يلزمنا ، اذ يكون لكل دولة عندئذ مبررات للخوف على مصالحها ، لأن كل عدو يعمل بدافع الأنانية ، ولأن كل حرب غير عادلة ، ولأن الأحكام والجزاءات والاكرام وما الى ذلك مما تستخدمه دولة ضد أخرى هي جميعاً أشياء سيئة ، ولأن طلب تعويض عند عقد الصلح هو بذاته ضرر ، بما أنه يتطلب حكماً جزائياً .

ولكن ماذا نصنع اذا حُكِمَ بأن « جروسيموس » و « قاتل » لاقية لها ؟ .

لقد وصف « كانت » العلاج ، حيث وجده في « حلف من الشعوب » يمكن حله في أى وقت ، وتنضم اليه الدول في حرية دون حكم أو إكراه ، وهذا الحلف يبقى لأن قانون الطبيعة فنان مبدع سيجعل أصحاب المصلحة يفهمون أن الافتشاثات على حق كائن من كان ؛ وفي أى مكان يقع هذا الاعتداء ، هي افتشاثات تتناول حق الجميع ، وإذن يتناول الاعتداء حق المعتدى ذاته . (راجع فان فولنهوفن ، ص ٣٥ وما بعدها) .

ولقد رأى المسيو « فولنهوفن » مقاومة أخرى لمبادئ « قاتل » في الحملة التي قام بها « جلادستون » ضد أعمال تركيا في بلغاريا سنة ١٨٧٦ — سنة ١٨٨٠ ورأى مقاومة ثالثة لهذه المبادئ ذاتها في اقتراح نيقولا الثاني قيصر روسيا، وهو الاقتراح الذي أدى إلى عقد مؤتمر الهاي الاول للسلام.

ففي المنشور الذي وجهته حكومة روسيا إلى الحكومات الأخرى ، نجد الفقرة الآتية . « يجب على المؤتمر أن يجمع بين مجهودات جميع الدول التي تسعى باخلاص في سبيل نصرته العقيدة الكبرى ، عقيدة السلام العالمي ، على عناصر التلق والتخاذل » كذلك جاء مشروع خطة السلام (Peace Plan) الذي وضعه المستر « براين » الأمريكي سنة ١٩١٣ اعتراضاً على نظرية « قاتل » الخاصة بالسيادة » إذ ذكر هذا المشروع في وضوح أن الدول الموقعة عليه ترتكب ظلماً ، بل أكثر من ظلم ، إنها ترتكب جريمة عند ما تضرب الحصار حول بعضها ، وأن اعلان حرب يكون إجرامياً مادام المحكّمون أو لجان التوفيق لم يقولوا كلمتهم ، وأن كل خلاف يشجر بين دولتين يجب أن ينحصر عنه حكم أو لجنة توفيق خلال زمن ما » (راجع فولنهوفن ص ٧٥) ولم يمت القانون الدولي بذاته . ولا أي قانون دولي في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . ولكن الذي مات إنما هو ذلك المزيج المكون من النفاق والفتحة والفحش والتراجع عن إداء الواجبات الضرورية للدول مع التسامح في كل خطيئة ترتكبها دولة ، ثم استخلص المسيو فولنهوفن أن ساعة « جروسيوس » قد دقت بعد ثلاثة قرون .

ولقد جاء المسيو « بوليتيس » أخيراً ليقول بتحديد السيادة هو وغيره من الفقهاء الدوليين على ما ستراه عند الكلام عن السيادة تفصيلاً .

ولكن من الواجب قبل ختام موضوع الحقوق الجوهرية أن نقول كلمتين إحداهما عن القيمة الصحيحة لمبدأ المساواة . والثانية عن النتائج التي ترتبت كمبادئ على نظريات مدرسة القانون الطبيعي .

القيمة الصحيحة

لمبدأ المساواة الطبيعية بين الدول

٦٧ - من المحتمل أن تكون فكرة المساواة هي أساس نظرية الحقوق الجهورية للدول . فأى حُكم يستحقه مبدأ المساواة الطبيعية بين الدول ؟ من الواجب أن نقول رداً على هذا السؤال أن لا نزاع في أن نظرية المساواة الطبيعية ونظرية حالة الطبيعة التي كانت أساسها . كانتا نظريتين حيويتين مخصبتين في بداية الرأي ، وكانتا كذلك في جميع الميادين .

ولقد لاحظ « نيس » Nys بحق أن « نظريتي المساواة الطبيعية والحالة الطبيعية قد أدينا رسالة عميمة الخير للانسانية . فبأصمهما كشف الغطاء عن جميع أنواع السرف القديمة ثم هوجمت حتى تخطمت » (نيس - أصول القانون الدولي Ori gines du Droit inter - سنة ١٨٩٤ - ص ٨)

ولقد كانت الحال هكذا في القانون الدولي - فبفضل فكرة المساواة بين الدول ، اخضعت كل دولة بميدان قيادة تستطيع فيه أن تعمل وفاق مشيئتها ، ويترتب على هذا أنها تستطيع القضاء على الافتئات التي تفتتها الدول الاقوى منها وهي مرتكنة على حجة من الحجج القانونية التي بمقتضاها يرى الناس أنهم في حاجة قصوى لتبرير عملهم . وعلى أساس هذه الفكرة قد بنيت نظرية الحقوق القريزية للدول . وهي النظرية التي تمكن بها الدول الصغيرة - ولو نظرياً - من أن تتمتع بإدارة أعمالها على وتيرة الدول الكبرى

إن الأفكار القائمة على المساواة هي إذن قاعدة أساسية يشيد عليها الحق أعماله . لأنها قائمة على فكرة العدل ، ولكن هذه الأفكار لا بد لها من الاعتماد على نظام يسندها ويدعمها ويحول دون تحللها ، وهذه هي النقطة الجهورية التي فانت شعبة القانون الطبيعي .

ولكن المساواة الطبيعية هي حالة مؤقتة غير ثابتة بثباتا ، فخرية العوات المتعارضة

في حركاتها لابد أن تؤدي ضرورة إلى انعدام المساواة ، حتى تكون الغلبة للقوى على الضعيف ، وهذا صحيح في القانون الداخلي ، إذ نجد الأغلبية في القانون العام تظلم الأقليات ، ونرى صاحب العمل ورأس المال في القانون الخاص يفرض شروطه على العامل إذا ما كانت الظروف الاقتصادية في مصلحته حتى أكره المشرع على التدخل في حالات كثيرة .

وهكذا الحال في القانون الدولي . فما دام النظام القادر على حماية حقوق الضعفاء من الدول قد انعدم ، فإن المساواة متخلية حتما عن مكانها لنحتله امتيازات الأقوياء . فأفكار المساواة لها قيمة هدامة ، إنها مجردة من فضيلة البناء ، وإذا كانت تُعبد الأرض التي يمكن أن تقوم عليها العمارة إلا أنها عاجزة عن تشييد العمارة ذاتها . بل هناك أكثر من ذلك ، لأن هذه الأفكار تقاوم بناء العمارة في رأى المستعمرين ولذلك فانهم يهدمونها .

إن الأفكار كالرجال سواء بسواء ، فهي لا تقبل في سهولة أن ترى نهاية الرسالة التي لعبتها ، ولا سيما إذا كانت هذه الرسالة هامة ، أو كانت في لحظة ما جديرة بالتقدير والثناء ، ففي هذه الحالة تصر على أن تبقى قابضة على ناصية الحال بينما لا تدعو أى حاجة إلى بقائها ، لأنها بذلت كل جهدها الحيوى الذى كانت أهلا لبذله ، وفي هذه اللحظة تنقلب هذه الأفكار جراحة خطيرة وهي تحدث آثارا لا تتفق وحالة تغيرت ، ويلوح أن هذا قانون نفسى اجتماعى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو قانون صحيح بالنسبة لفكرة المساواة داخل القانون الداخلى والقانون الدولى ، فهناك تطابق وثيق بين سير هذه الفكرة في داخل كل دولة وفي داخل عصابة الدول ، فهي تولد فيهما ، وترعرع فيهما ، وتتحلل فيهما ، بطريقة واحدة .

ولقد تكلم أحد الشراح الأمريكانيين وهو المستر « داننج » Dunning عن
Rev.Sc.Polit
XLV نماء فكرة المساواة وتدهورها بما لا مزيد عليه في مجلة العلوم السياسية

عدد (ابريل — يونيه) سنة ١٩٢٣

إن النظريين المعادين للملو كيات قد أحيوا النظرية العتيقة التي فضّلها الفقهاء الرومانيون ، وهي الخاصة بالحرية والمساواة الطبيعية لكل إنسان ، حتى يبرروا فكرة

صنوع السلطة عن الشعب . وهكذا تأسس القانون الطبيعي الذي أعلن المساواة بين جميع الناس .

ولقد استمد القانون الدولي من القانون الطبيعي . بدأ المساواة بين الدول ، فتولدت عن فكرة المساواة بين الدول النظرية التقليدية الفردية التي أدت إلى أن يكون لكل دولة حقوقاً مطلقة لا تجد لها حدوداً في القانون . ويمكن استخدامها ولو على نقيض ما يمثّلها من حقوق للدول الأخرى بقدر ما تسمح لها قوتها المادية بذلك .

فماذا ينجم عن نظرية المساواة من الناحية العملية ؟ لقد اتضحت النتائج التبعة التي ترتبت على هذه النظرية عند ما اصطدمت بالواقع . حيث عمت فوضى السيادة تاريخ أوروبا العصري ، وهي فوضى لا تزال آخذة في الانتشار .

إن أعمال الدول تدل في صراحة على أن معنى حرية السيادة هي أن تسود الدول بلاحد . وهذا مالا معنى له إلا أن المساواة نسبية بين الدول . وإن هذه النسبة خاضعة إلى القوة . ولولا ذلك لما كان كراه بعض الدول بقوة البعض الآخر على الخضوع باسم المساواة المطلقة . فبريطانيا العظمى بعد أن اكتسبت في حرب السبع السنوات مزايا عديدة ونفوذاً ضخماً . قد جاءها دور الازلال في سرعة . وسار نحوها الضعف بقدم الجبارين عند ما فقدت سلطانها على رعاياها الأمريكيين ، واستقلت الولايات المتحدة بفضل ما أمدهم به أعداء إنجلترا في أوروبا . وفرنسا التي خضع لها نصف أوروبا في أيام نابليون قد أكرهت على ترك كل ما غزته بعد أن تحالفت الدول ضدها . وروسيا التي حكمت أوروبا أيام القيصر اسكندر الأول والقيصر نيقولا الأول قد وقف تقدمها في القرن سنة ١٨٥٦ وكذلك وقف تقدمها بعد معاهدة سان استافانو سنة ١٨٧٨ ، وألمانيا التي تفوقت في أوروبا كل تفوق ، واندفعت إلى إحراز الهيمنة العالمية ، قد اندحرت ، ونكصت على أعقابها . وكادت تتردى في هاوية .

هذا ما لاحظته « المستر داننج » في مجلة للعلوم السياسية ص ٣٣٩ عدد ابريل ويونيه سنة ١٩٢٣ ، وهو التاريخ المدهش للعلاقات الدولية خلال مائة وستين سنة تمسكت فيها جميع الدول بأن كل دولة حرة كالأخرى ومساوية لها ومختصة بحقوق لا ينزل عنها سواء في الحياة أم في الحرية أم في الملكية أسوة بتمسك الإنسان بهذه الحقوق .

ولكن نفهم جيداً الانقلاب الذى أحدثته فكرة المساواة فى العلاقات الدولية
يجب أن نضم إلى فوزى السیادات فوزى الجنسیات : وهذا ملاحظه « داننچ »
أيضاً فى مقاله السابق .

إن السیادة الشعبیة التى أصبحت عقیده سیاسیة هامة فى القرن السادس عشر
لم تحدّد فى وضوح تام من ناحیة المنطق والتطبیق إلا فى أيام « جان جاك روسو » وفى
عهدى الثورتین الامریکیة والفرنسیة

ولقد حدّدت بمعنى « ان السیادة — أى السلطة العلیا — فى دولة لا يمكن
أن تكون إلا فى الشعب ، وأن دولة ملكیة لا يمكن إدراك وجودها ، إذ كل ما يجوز
إدراكه هو قیام حكومة ملكیة يكون الأمير فيها هو العامل الوحيد باسم الشعب »
« ولقد كشفت لنا هذه الفكرة عن سؤال لم یُعن به فيما مضى إلا عناية ضئيلة ،

وهذا السؤال هو ما هو الشعب ؟ . وما هى العلامات التى يمكننا أن نتحقق بها من
مادة السیادة ؟ . وهل صاحب السیادة . أو السلطة العلیا هو مجموع السكان أو هو جزء
خاص من السكان كالنبلاء والأشراف بالوراثة مثلاً أو أصحاب الأملاك العقاریة .
أو أصحاب رؤوس الأموال . أو الحکماء والمثقفین . أو هؤلاء الذين يدعون للمذهب
خاص ؟ لقد أخذ برأى من هذه الآراء خلال القرن السادس عشر حتى نهاية القرن
الثامن عشر . وعندئذ سادت نظریة علّمت الناس أن الشعب يتضمن جمیع الذين
یقبلون فى طواعیة وحریة أن یعیشوا معاً ضمن جماعة واحدة وفى ظل نظام حکومى
واحد . على أن يكونوا جمیعاً متساوین . ولذلك فإن هیئة تتألف من هؤلاء المتساوین
فى صورة جماعة سیاسیة يجب أن لاتؤدى إلى أى تفاوت أو تمييز فى المرتبة الاجتماعیة
أو الفکریة ، أو من ناحیة الثروة ، أو الدین ، فالشعب السید هو نتیجة الاختیار
الفردى . »

« ولقد درس العلم السیاسى منذ خمین سنة إحدى النظریتین الآتیتین أو
درسهما معاً . وأولاهما هى أن كل سكان من جنس واحد وعلى ثقافة واحدة وفى بقعة
جغرافیة واحدة لهم الحق فى أن یحكموا أنفسهم بأنفسهم وأن یكونوا مستقّلین عن أى
حكومة أخرى »

« وأما النظرية الثانية فهي أن لكل دولة (قومية) تتألف على ذلك النمط لها الحق في أن تعترف الدول الأخرى بها كأى دولة ذات سيادة »
« وبما أن كل أمة هي شعب في النهاية . وبما أن الدولة القومية هي ذات سيادة، فقد كان في الامكان أن نصوغ نظرية القرن التاسع عشر فيما يلي : جميع الشعوب حرة ومتساوية طبيعة »

« فالعلم السياسي المعصرى قد أضاف إلى رأى الفقهاء الرومانيين في القرن الثالث من الميلاد ، وإلى رأى الفرنسيين في القرن السادس عشر التكملة التى أملاها المنطق ، وإذنت لجميع الناس أحرار ومتساوون طبيعة ، وجميع الشعوب أحرار ومتساوون طبيعة . »

ولقد أصاب « داننج » عند ما أضاف إلى ما تقدم قوله : « إن الشعوب الذين أصبحوا أحراراً قد نسبوا تقريباً ، وبلا استثناء، مبدأ المساواة بين الشعوب . فالحرية التى اكتسبوها قد لاحت أمامهم كتلك التى كان معناها التسلط لا المساواة ، وأحدث تاريخ للانسانية المتعدنة كأقدم تاريخ ، يرى بالنسبة للأمم والأفراد أن أحسن شارة لحرية فرد هي استبعاد فرد آخر » (راجع ص ٢٣٩ إلى ٢٤٢ من مجلة العلوم السياسية شهر ابريل — يونيه سنة ١٩٢٣)

النتائج المترتبة كمبادئ

على نظريات مدرسة القانون الطبيعى

٦٨ — لقد ترتب على نظريات مدرسة القانون الطبيعى نتائج سرت في الحياة الدولية كمبادئ ، ولقد اتصفت هذه المبادئ بصفات متعددة . ولكن الغاظ هذه النعوت لا تغير من قيمتها القانونية ، لان مدلولها جميعا واحد ، سواء أ كانت هذه المبادئ هي الحقوق الطبيعية أم الجوهرية أم الأساسية أم الاصلية .

ولكن الشراح إذا وضعوا هذه الصفات مع الحقوق في كفة فانهم يضعون في الكفة الأخرى الحقوق الدولية الثانوية أو العرضية أو المكتسبة، وهى الحقوق التى تحصل الدول عليها بعمل قائم على مشيئتها ، سواء أ كانت هذه الاعمال الارادية قد

عبرت عنها المعاهدات بصفة رسمية أم كانت تظهر بحكم العادة وتكرارها .

قال اللورد « فيليمور » (Philimore) عند ما تكلم عن حقوق الدولة الجوهرية وواجباتها (راجع الجزء الاول من مجموعة دراسات لا كاديمية القانون الدولي سنة ١٩٢٣ من ص ٢٩ إلى ٦٨) : « قسم الشرائح هذه الحقوق إلى قسمين . فبعض هذه الحقوق أصلى وجوهري أساسى مطلق ، والآخر مكتسب أو مشتق أو معلق على شرط أو نسبي أو متوقع (راجع كروشاجا Cruchaga ص ٢٠٥ طبعة سنة ١٩٢٣ - سنة ١٩٢٥ مدريد (Nocienes de Derecho internacional)) . ولقد عارض « أوبنهايم » (Oppenheim) هذا التقسيم (راجع القانون الدولي الطبعة الثانية سنة ١٩١٢ فقرة أولى فصل ثان) . وعارضه رغم مبررات وجوده . على أن من الممكن مع ذلك أن نعبر عن هذا التقسيم بطريقة أخرى إذا قلنا أن هناك حقوقا تشتق من الوجود ذاته . وأن هناك حقوقا تتولد عن الاتفاقات التي تبرمها الدول فيما بينها . »

ويقول المسيو « جيدل » استاذ القانون الدولي بأ كاديمية القانون الدولي بباريس بصد من نظرية الحقوق الاساسية : « من الممكن أن نجد الشرائح مختلفين في تفاصيل هذه الحقوق » ولكن عدد هذه الحقوق محدود عادة بخمسة . وهى حقوق الاستبقاء Conservation ، والاستقلال Indépendance ، والمساواة Ega lité ، والاحترام Respect ، (والتجارة الدولية) Commerce International ، وهى الحقوق التي لا تتغير في نقطها العامة . »

إن هذه الحقوق هى تلك التي تملكها الدولة بحكم وجودها ذاته . فهى متصله Inhérents بهذا الوجود . وتمثل طبيعة ثلاثية الصفة أى أنها مطلقة Absolus ومصونة Inviolables ، ولا ينزل عنها Inaliénables .

معنى الاطلاق

١ - فهذه الحقوق مطلقة ، بمعنى أن الدولة تفقد صفاتها المميزة إذا فاتها أن تكون « شخصا فى القانون الدولي » . أو اذا زالت عنها هذه الشخصية الدولية ، وبهذه الطريقة

تكون الحقوق الجوهرية أداة تعريف « للشخصية ». وهذه الشخصية الدولية ليست في عرف الفقه العادى إلا أهلية التمتع بالحقوق الجوهرية . فالقانون الدولى هو بناء على هذا الرأى القانون الذى تجرى على مقتضاه علاقات الدول . والدول هى الوحدات التى تتمتع بالحقوق الجوهرية التى تؤلف الأساس القانونى لعلاقات ما بين الدول ، وترسم حدود هذه العلاقات .

معنى الصيانة

ب - وأما كون هذه الحقوق الأساسية مصونة ، فعناه أن أى قاعدة من قواعد القانون الوضعى Droit positif لا يمكن أن تقوم على انتقاص الحقوق الاساسية . فالمفروض والمسلم به أن القانون الدولى ينهدم وينعدم إذا استبيحت هذه الحقوق واستنكرت ، بما أن وجود القانون الدولى ، ووجود الاشخاص الذين يطبق هذا القانون على ما بينهم من علاقات هما وجودان يتطلبان قيام هذه الحقوق .

معنى لاينزل عنها

ج - وأما أنها حقوق لا يُنزل عن شىء منها ، فعناه أن النزول عنها يعادل انتحار « الوحدة » التى تقبل هذا النزول انتحاراً صحيحاً ، حيث تفقد به صفة كونها شخصاً فى القانون الدولى . وتخرج نفسها عن دائرة هذا القانون ، إذا هى أتمت النزول عن شىء من هذه الحقوق الجوهرية .

ولكن الفقه التقليدى يصطدم هنا بعقبة كأداء . حيث صار لازماً عليه أن يوفق بين نظرية الحقوق الجوهرية للدول ووجود القانون الدولى المترتب على المعاهدات ، وهو

ما يسمى القانون الدولى الاصطلاحي Le droit international conventionnel

ولقد رأى (Rivier) « ريفيه أن حل النزاع القائم بين نظرية الحقوق الجوهرية للدولة ، وبين القانون الدولى الاصطلاحي هو ما ذكره فى الجزء الاول من كتابه « مبادئ » (Prieinpes ص ٢٥٨ عندما قال :

« الحقوق الجوهرية هي تلك التي لا يُنزل عنها ، ومعنى هذا أن النزول التام
النهائى عن حق من هذه الحقوق يكون غير متلائم والاحتفاظ بصفة كون الدولة سيادة
نفسها ، أى بصفة كونها شخصاً كاملاً فى القانون الدولى ومساوياً للدول الأخرى .
ولكن ليس من شئ يحول دون استطاعة دولة العدول لوقت ما — أو لوقت غير
محدود وظروف معينة — عن مظاهر حق من الحقوق الجوهرية . ووقف مزاوله
هذا الحق من بعض نواحيه لمصلحة دولة أو عدة دول »

ولكن رغمًا من أن هذا الفقيه ثقة وحجة فى القانون الدولى فان الشراح قد
رأوا أن محاولة ايضاح هذا الرأى وتأيينه قد باءت بالفشل لفرط ضعفه الذى لا يمكن
إخفاءه مهما أوتى الانسان من قوة فى البرهان ، وقدرة فى البيان . حتى لقد وجب الحذر
من نظريته ، والأخذ بسنة غير سنته .

على أنه إذا كان الشراح قد أعلنوا أن بعض الحقوق لا ينزل عنها ، فانهم سلموا
بأن الالتزامات القانونية التى انعقدت على نقيض هذه الحقوق هى مع ذلك صحيحة ما
دامت لم تعقد نهائياً وإلى الأبد .

غير أن هذا الانحراف ، أو هذه الوسيلة المداورة ليست إلا تكأة للشراح ، كما
يقول المسيو جيدل ، يعتمدون عليها ليحولوا كتبهم التى شرحوا فيها حقوق الدول
الجوهرية إلى معرض تفصيلى عن مجموعة العلاقات الدولية المترتبة على اتفاقات
ومعاهدات . ولما كانت الحقوق الجوهرية تنطوى على مجموعة جهود الدولة ، فان هؤلاء
الشراح قد جعلوا يديرون على أعين القراء مجموعة القانون الدولى الوضعى أو الفعلى
تحت ستار نظرية الحقوق الجوهرية . فالسيو ريفيه تناول فى الباب الرابع من الجزء
الأول « الحقوق الجوهرية وتضييقها بوجه عام » (ص ٢٥٤ إلى ٢٦٤) ، ثم تناول
« حق الاستبقاء » (ص ٢٦٥ إلى ٢٧٩) ثم تناول فى النهاية « حق الاستقلال »
(من ص ٢٨٠ إلى ص ٤٠٧) ولكنك تجد فى هذه المائة والخسين صفحة أن
الموضوع متعلق بما شذ عن الحقوق الجوهرية أكثر مما هو خاص بالحقوق
الجوهرية ذاتها .

ولكن رغمًا من هذا الشذوذ المترتب على الالتزامات المشتقة من عقود واتفاقات

وعهود فان الحقوق الجوهرية باقية ، كما كانت ، قاعدة القانون الدولي التقليدى . فهي كما أسماها بعض الشراح وفي مقدمتهم « سيريتى » Cereti في كتابه « النظام القانونى الدولى » (Ordre juridique international) : (نظرية القانون الدولي الدستورى) (Conception du droit international Constitutionnel) وهو النظام « الذى يعين المركز الخاص لأعضاء القانون الدولي داخل حظيرة هذا النظام ، ويضع أو يعمل على أن يضع القواعد الخاصة بمجهود هؤلاء الأعضاء المتبادلة » . ولقد قال ريفيه في كتابه « مبادئ » (ص ٢٥٧) « كل عمل ينتهك حقاً جوهرياً من حقوق الدولة هو جريمة ضد القانون الدولي . انه جناية أو جنحة دولية . والدولة المعتدى عليها الحق فى أن تطلب إصلاحاً وتعويضاً ، وأن تكره الدولة المجرمة أو المسئولة على أداء ذلك » . ولكن هذه القوة التى يخولها الشراح التقليديون لحقوق الدولة الجوهرية وهم يعتمدون على المنطق هى من أشد الأخطار على السلم العام . ولقد لاحظ البروفسور (Philipp. Marshall Brown) « فيليب مارشال براون » وهو يحاول وضع صيغ للخلافات الدولية أن « الحقوق الدولية » مصدر غنى بالمنازعات الدولية . ولقد فرق بين ما أسماه الحقوق الفردية والحقوق الخاصة ، أو النوعية والحقوق العامة ، (راجع التوفيق الدولى Conciliation internationale ص ٢٠ و ٢١) ، ثم ذكر أن الحقوق الفردية تشمل « تلك التى تفيد الأفراد ، سواء أكانت مترتبة على مبادئ أم قواعد فى القانون الدولي أم معاهدات ، وأفضل الأمثلة التى تتقدم بها فى هذا الصدد هو ذلك المثل المتعلق باتفاقيات الهامى الخاصة بالقانون الدولي الخاص . . ومن النادر أن تؤدى هذه الحقوق الى خلافات جديدة بين الأمم » ، أما الحقوق « الخاصة » أو « النوعية » فان مصدرها الأول هو فى المبادئ والقواعد التى تعينت تعييناً جلياً ووضعت وضعاً ثابتاً فى القانون الدولي ، كحقوق رجال السلك السياسى ، وهناك نوع آخر من الحقوق النوعية ، كمنشأة المعاهدات العامة أو الخاصة ، والمستر « فيليب مارشال براون » يقول بهذه المناسبة ، « ولا يمكن هنا أيضاً أن تقوم صعوبات جديدة ، وإذا ما وقع خلاف كهذا ، خاص بالتجديدات الهامة ، فمن المسلم به أنه من اختصاص المحاكم الدولية إلا فى أحوال

إستثنائية عرضية » ، ولكن الخطر الأكبر يترتب على الحقوق « العامة » وهى تلك التى يصبغونها عادة بصبغة كونها « أولية » (Primordiaux) و « لا ينزل عنها » (Inaliénables) كحق الوجود القومى المستمد من الاعتراف الصادر من الدول الأخرى ، وحقوق الاستقلال والمساواة والعلاقات بوجه عام ، وكلها نتائج منطقية مترتبة على حق الوجود .

ولكن هناك صعوبة يمكن أن تقوم بسبب الحقوق الدولية العامة ، ذلك بأنها لم تبين بياناً كافياً ، واذن فهى موضع تأويلات ومناقشات مختلفة نظراً للمواقف العصرية المرتبكة التى أمتست عليها العلاقات الدولية ، فالسلام بين الأمم يمكن أن يكون أكثر قلقاً واضطراباً من جراء أى اهانة تستند الى حق من الحقوق العامة منه الى أى سبب آخر . »

على أن من الممكن أن ندهش لاختلاف الشراح بالنسبة لاحصاء هذه الحقوق مع أن طبيعتها خطيرة والاجماع قائم على أن الدور الذى تلعبه هذه الحقوق من الأهمية باعظم مكان ، ومن العبث أن نضع قائمة بأوجه هذه الخلافات ، ويكفى أن نكرر مع المسيو « بيبه » (Pilet) قوله فى كتابه (Recherches : مباحث ص ٦٧ : « لا مثيل فى أى ناحية للخلاف القائم بهذا الصدد بين مؤلف وآخر ، ومع ذلك فانه يوجد رغماً من الخلافات التفصيلية وتشعب الصيغ خمسة حقوق هامة ، هى حقوق الاستبقاء والاستقلال والمساواة والاحترام والتجارة الدولية »

إن هذه الحقوق الخمسة هى بلاشك ولاجدال أساس القانون الدولى فيما يتعلق بالنظرية التقليدية ، وهذا مانراه فى قول العلامة « ف. ده مارتنس » الذى ذكره فى كتابه (Traité ص ١٨٧ جزء أول) فجاء تعبيراً واضحاً جلياً عن فكرة النظرية التقليدية للحقوق الأساسية ، وهذا القول هو :

« الحقوق الأساسية هى تلك التى لا يمكن فصلها عن الصفات الدولية للدول ، فهى إذن تلك الحقوق التى لا تنفصل عن مركز الدول باعتبارها شخصيات دولية ، وهذه الحقوق ملك لكل دولة مستقلة مهما كان سلطانها السياسى ووسعة أراضيها وعلاقتها بالنسبة لباقي الشعوب ، ولا تستطيع هذه الدول بدون هذه الحقوق أن

تصل الى الغرض المشروع من الحياة الدولية ، ولا يمكن أن تنخرط حقيقة في سلك الجماعة الدولية ، أما الحقوق المكتسبة فتترتب على المعاهدات ، وتتوقف على الظروف والزمن ، وأما الحقوق الأساسية فتتصل بوجوب الدول ، وهى حقوق لا ينزل عنها وتبقى دائماً سارية ، وليس للدولة أن تعدل عنها دون أن تعدل عن استقلالها ، واذن فالمعاهدات التى تفتتت على هذه الحقوق الجوهرية ، أو تقضى عليها ، ليست معاهدات قانونية ، وليس لها صفة اجبارية وبما أن الحقوق الجوهرية متصلة بوجوب الامم اتصالاً لا حل لعروته فان محاولة الاعتداء عليها يعتبر سبباً للحرب (casus belli) .

مدرسة أخرى

نظرية بوسويه Bossuet

الاستبداد المستنير Le despotisme éclairé

٦٩ — إن ما قدمناه يرينا أن الضرورة قد قضت بادماج القانون الطبيعى فى الحركة الفلسفية التى تملك ناصية الوجود الفكرى فى القرن الثامن عشر، ولكن من الواجب، قبل وصولنا الى الكلام عن هذه الحركة الفلسفية، أن نشير الى وجود مدرسة أخرى الى جانب مدرسة القانون الطبيعى، ونعنى بها تلك المدرسة التى عملت على استبقاء التقليد الدينى، والعائلى، والبابوى الذى تشبعت به فكرة العصور الوسطى، ولقد تمكنت هذه المدرسة من النجاح رسمياً، واستمرت نجاحها خلال سنوات طوال، ولكنه كان نجاحاً عملياً لا فكرياً، حتى لقد وجد عصر « لويس الرابع عشر » فى شخص « بوسويه » رجلاً نظرياً جديراً بعظمته وجلاله. ولكننا لانستطيع ان نشرح هنا العقائد السياسية التى اذاعها « بوسويه » شرحاً مستفيضاً، ولذلك نجتزئ عنها بالآتى :

(١) — جمعت آراء (بوسويه) وأفكاره بين علم الاجتماع الدينى الذى ذاع فى القرون الوسطى، وبين ذكريات التاريخ المقدس، والتقاليد الرومانية، وبعض عادات قومية فرنسية قديمة .

فبوسويه يرى أن كل سلطان لا يصدر إلا عن سلطان الله ، السيد الفرد ، صاحب السيادة على الخلق جميعاً ، ولا يكون السلطان مشروعاً إلا إذا كان جديراً بمن انشأه ، ومعنى هذا أن الواجب يقضى على كل سلطان بان يحترم العدالة وجميع الواجبات المفروضة على قادة البشر ، واذن فمن الواجب أن يكون كل سلطان كسلطان رئيس العائلة ، وانما في صورة أكبر ، ولذلك نحتّم أن يكون رحيماً وقوياً في وقت واحد ، « فأساس المملكة هو في السلطان الابوى ، أى في الطبيعة ذاتها » (راجع السياسة المستخلصة من الكتاب المقدس ص ٧ — بوسويه) ، Bossuet (7 — Politique tirée de l'écriture Sainte) واذن فعلى المملكة أن تسترشد بالمصلحة العامة ، وأن تقتادها المصلحة العامة ، وأن لا يحدد سلطانها غير خشية الله والشرف والشعور بالواجبات التى تترتب على التكليف الاعلى ، تكليفولى الأمر ، (ب) — ولكن ليس من الواجب أن يؤدى هذا الجمال الأدبى الذى استغشته هذه النظرية الى ستر نقصها .

فالنظرية التقليدية الفرنسية قد تألفت من عنصرين ، هما الملك والمملكة ، ولقد قالت الشهيدة « جان دارك » وهى فى السجن : « وسيلقون بى الى أحضان الموت عاجلاً ، ولذلك لن أستطيع أن أخدم الملك ولا مملكة فرنسا » ، ولكن « بوسويه » نسي عنصر المملكة نسياً بعيداً ، وإذن فقد أخل بالتوازن الذى أقامته بداية القرن السادس عشر بين كفتى الميزان عند ما فرقوا بين الأمير والدولة .

(ح) — وقد تكون نصائح « بوسويه » من البواعث التى أدت الى استمرار الحالة السيئة التى امتازت بها هذه الفترة ، ألا وهى حرمان البلاد زمناً طويلاً من أن تمثل لدى العرش تمثيلاً قومياً .

على أن فرنسا قد تمتعت بعدد من الحريات الاجتماعية والسياسية ، ولذلك فليس من الجائز تشبيه الدولة الفرنسية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بالدولة الرومانية حيث كانت إرادة ولى الأمر هى القانون الأعلى ، وكذلك ليس من الجائز أن نقيسها بالدولة المصرية والدولة الحديثة اللتين امتازتا بتدهور تشريعهما ، ذلك بان قوانين المملكة الفرنسية بقيت مصونة فى ذلك الحين واستمرت محترمة نظرياً

إلى أن توارى النظام القديم ، ولقد امتدح الناس هذه القوانين دوماً ، ولكن الجنوح الى نسيانها قد ازداد في اطراد .

وقصارى القول : إن سياسة « بوسويه » الدينية قد أدت الى ما أدى اليه القانون الرومانى من تركيز الدولة كلها في شخص الأمير ، بعد أن أحاطته هذه النظرية بقلادة تسكاد تكون إلهية كما قيل ، ولكن هذا القول على شئ من المغالاة كقول هؤلاء الذين أسندوا خطأ للويس الرابع عشر القول المأثور « الدولة انا » مع انه قال وهو على سرير الموت « انى ذاهب والدولة باقية »

(٥) — ولكن نظرية « بوسويه » التى تعارضت مع نظرية الفقهاء ، قد اتفقت مع الأعمال التى قام بها حلفاء الميول البروتستنتية الذين أدت أعمالهم الحرة الى توسيع سلطة الدولة ، وبذلك انتهت الى نتيجة تعتبر أن الاصل المقدس الذى صدرت عنه السيادة قد اتفق والآثار التى ترتبت على القانونين الرومانى والبيزنطى قصداً الى أن تسير جنباً الى جنب مع القواعد التى قام عليها مبدأ الفردية ، كى يتسنى اخراج الدولة من موقفها العسير والتوسع فى سلطانها توسعاً لا حد له ، وإيلاء رؤسائها أيا كانوا ، سلطة تتسع شيئاً فشيئاً ، ولكن هذا التوسع لم يلبث هو الآخر أن أصيب بفقر الدم .

كانت نظرية « بوسويه » سبباً فى نمو سطوة الدولة وصولتها الى أن أصبح تيارها لا يقاوم ، ولكن رغباً من أن نظرية الاستبداد المستنير قد جنحت جنوحاً شديداً نحو اللادينية ، فلا شك فى أن فكرة النيوقراطية التى انشأها « بوسويه » قد عاونت فى وجودها ، إذ شاد « بوسويه » بفكرة السلطة الملكية ، وتغنى بها ، وأطنب فيها ومدح ، وبذلك عاون فى بناء حالة روحية لا يمكن أن ينعدم نفوذها .

نظرية الاستبداد المستنير

٧٠ — ذاعت نظرية الاستبداد المستنير حتى صارت أكثر النظريات السياسية قوة ، ولقد عاونتها وحدة تامة من الميول ولاسيما ميول هؤلاء الذين رفعوا أعلام النظريات السياسية فى مختلف أنحاء أوروبا ، فكنت نجد فى فرنسا « ثولتير »

والموسوعيين Les Encyclopédistes ، والطبيين Les Physiocrates وهم أهم دعاة هذه النظرية .

أما في إنجلترا فإن « داود هيوم » David Hume قد أيد السلطة المطلقة بأفكار اتفقت اتفاقاً وثيقاً مع أفكار « فولتير » . ثم تناهت نظرية « هوبز » الى النتيجة التي رأينا (راجع الجزء الأول ص ١٣٥ و ١٤٠ والجزء الثاني ص ٤٧) وأما في البلاد الجرمانية فقد وضع « لينتزر » Leibnitz و « ولف » Wolff و « بيلفيلد » Bielfeld خاصة نظاماً قانونياً للاستبداد المستنير . أما وقد عرفنا دعاة هذه النظرية ، فقد وجب علينا أن نشرح مبادئها .

في ميدان الاستبداد المستنير

٧١ — لقد ناصر « فولتير » Voltaire السلطة المطلقة على التوالى رغم جمعجمته التي كانت تنجيء وفاق الظروف والمناسبات ، إذ رأى في سلطة الأمير أفضل وسيلة للوصول الى تحقيق الاصلاحات المرغوب فيها ، وأيقن بان الارادة الناضجة المعقولة لفرد واحد أقوى من ميول الجماعة المتأرجحة بين الجلاء والغموض حتى وإن كانت ميولا متناقضة .

وأما الموسوعيون الذين يمكن اعتبارهم من الناحية السياسية الممثلين الممتازين لمدرسة « هولباك » Holbach فانهم قد بثوا الدعاوة للأفكار التي نادى بها « فولتير » ، فكانوا يُعلمون من قدر سيادة الشعب ، ولكن هذه السيادة بقيت أفلاطونية ، اللهم إلا من الناحية التي يجوز تشبيهها بالاستشارة أو استطلاع الرأي العام ، إذ رأى هؤلاء العلماء أن على الحكومة في حالة كهذه أن تستوحى رغبات الجماهير ، وتستلهم أمانيتها ، حتى توجه السيادة بعد هذه الاستشارة في السبيل التي تتحقق معها أفضل الأغراض ، أما أن يتجمع الأمير بسلطة واسعة فلا يكون على وجه الدقة إلا إذا مثلت الحكومة « القوة المحركة » للدولة .

« روسو » نصير الاستبداد

٧٢ - لقد تضارب « روسو » في أقواله تضارباً يستنكره العلم ، ولكن المحزن في الأمر أن نكشف عن أن هذا الفيلسوف كان نصير الاستبداد ، رغم عقده الاجتماعي ، والدليل القوي الذي نتقدم به على صحة هذا الرأي ينهض في الوقت نفسه سلطاناً على أن التناقض في أقوال « روسو » يرجع من بعض النواحي الى ترززع العقيدة ، واضطراب الايمان ، كما يرجع أيضاً الى الرغبة الوطيدة في إخفاء عامل لا ترتاح اليه النفس ، ولا يروق الضمير الحر أن يفعله بتاتاً ، وهو عامل يستظهر بقوة ضغطه الداخلي على الطلاء الخارجي المتين الذي يتطاير فتيتاً أمام ضغط هذا العامل الداخلي ليترك المجال فسيحاً لتجليه .

فاذا نحن درسنا « روسو » درساً عميقاً ، وحللناه تحليلًا صحيحاً لا يكتنفه الغرض ولا يحدوه الهوى والمرض ، علمنا أن هذا الرجل البليغ في تراكيبه ، الخلاب بفصاحته وأساليبه ، قد تقدم الينا بغلاف جميل من حسن الصياغة في البلاغة ، ليستر به أظف صيغة للاستبداد ، وهي صيغة جاءت في مراسلاته ، واستنكر بها تلك النظريات التي كانت عماد شهرته حتى تجاوب اسمها في جميع الاجواء ، وبز في فترة ما جميع الاسماء ، واستحق في النهاية أن يستقر في قبر العظماء .

لقد استنكر (روسو) المبادئ السامية التي قررها ، ثم القى بنفسه أداة بين أيدي أتباع سلطه استبدادية عند ما يؤس من نجاح القضية التي دافع عنها ، فقد قال للمركيز « دي ميرابو » في خطابه الرقم ٢٦ يولييه سنة ١٧٦٧ ما يأتي : —

« ها هي المسألة السياسية الكبرى التي شغلت بالي ، و بلبلت فيما مضى أفكاري ، قد أصبحت أشبهها الآن هندسياً بأنها المربع أحاط بالدائرة ، وأعنى بها مسألة إيجاد نوع من الحكومة يضع القانون فوق الانسان ، فاذا كان هذا الشكل الهندسي ، وهو المربع الذي يمكن أن يحيط ، بالدائرة مما يجوز المشور عليه في عالم الهندسة ، فلنبحث عن نوع تلك الحكومة التي تضع القانون فوق الناس ، أما إذا كان الأمر مستحيلاً لسوء الحظ — وهذا رأيي — فأرى أن الواجب يقضى عليّ بأن أنقل الى الطرف

الآخر ، وأضع الانسان فوق القانون بقدر ما فى وسعى ، وإذن فلنقيم الاستبداد ، بل لنقم أشر أنواع الاستبداد جهد الطاقة ثم ذكر « روسو » بهذا هذا الاعتراف مواعظ التاريخ ودروسه ، فأشار الى أن هناك مستبدين عتاة عند ما صاح صيحته الداوية : « ولكن أمثال كاليجولا ونبيرون وتيبير ! يا إلهى انى أتمرغ فى الأحوال ، وأتألم فى تنهد من من أن أكون انساناً ! »

Les Physiocrates الطبيعيون

٧٣ — أما الطبيعيون فكانوا كتباً سياسيين ، ومفكرين اقتصاديين ، او كانوا اجتماعيين اذا تحررنا الصدق فى التعبير ، اذ حافظ هؤلاء الكتاب محافظة دقيقة على مبدأ وحدة العلم الاجتماعى ، وصانوه من عبث انصار الاستقلال الذاتى للعلوم الاجتماعية الخاصة ، ولكن هؤلاء قد انتصروا فى النهاية .

عقيدة الطبيعيين

٧٤ — رأى الطبيعيون أن النظام الطبيعى يحكم الأمم فى الميدان السياسى كما يحكمها فى ميدان الثروة ، « فهم يقدرون أن الهيئة الاجتماعية تحكمها قوانين طبيعية مماثلة لتلك التى تحكم جماعات النمل والنحل والكستور ، وأن القانون الطبيعى الذى يعنى به الانسان كل العناية ليس إلا وجهة من وجهات النظام العالمى ، أو حالة من حالاته ، وأن الدساتير التى يقترحها الانسان كأنها من عمله وانتاجه العظيم هى فى الحقيقة انتاج الضرورة الواقعة دون أن تكون ثمرة الفن الانسانى ، والضرورة الواقعة تفرض قيام سلطة قوية تضمن للأفراد التمتع بجميع المزايا المترتبة على الحياة الاجتماعية » (راجع هنرى ميشيل — فكرة الدولة ص ٢٠)

ولكما تكون هذه السلطة قوية يجب أن تسود ارادة واحدة للافصاح عنها ، والقبض عليها جميعاً ، لأن « تجزئة السلطة لا معنى له إلا محوها » ، ولكن هذا لا يكتفى وحده لتقوية السلطة وتدعيمها ، بل يجب أن تكون دائمة بالوراثة ، « لأن مصالح الرئيس الأعلى ، ومصالح السيادة تكون فى هذه الحالة نفس مصالح الأمة » ومع

ذلك فان هذه السلطة المطلقة لم يشرعها الانسان على أنها سلطة استبدادية ، اذ جردها من التطلع ، ونزهاها عن الشهوة ، وحملها على أن تحكم الناس وفاق عقلمهم وثقافتهم دون استغلالهم واستضعافهم ، لأن من الواجب أن يكون نفوقها خاضعاً للبدهة والواقع .

فمسألة النظام الجمهورى للدولة يؤدى فى النهاية من الناحية السياسية الى « الاستبداد المشروع » (Le despotisme légal) الذى لامعدى عن أن يكون « استبداداً مستنيراً » (Despotisme éclairé) إذا أراد الانسان أن يكون مخلصاً ، وإذن فالغرض الاممى الذى وضعه الطبيعيون هادياً لهم انما هو « الظالم الصالح » (Le bon tyran) الذى صورته البعض فى صورة امبراطور الصين السابق .

قسط البروتستنتية

فى نظرية الاستبداد المستنير

٧٥ - وفى الوسع أن نتسامل هنا عما اذا كان للتقليد البروتستنتى ضلع فى بناء هذه النظرية ، وكيف استطاعت مبادئ الحريات الشخصية والسيادة القومية التى وضعتها هذا التقليد أن تتفق وسلطة قاسية كذلك التى أشرنا اليها ، وهل ليس من تناقض بين حرية الفرد وسيادته ، وبين ذلك السلطان المستبد ، سواء أكان مشروعاً أم مستنيراً ، مع أن العمل على تحقيق الحريات الفردية ، وخلع السيادة على الانسان قد استمر زمناً طويلاً ، فضلاً عن أننا قد رأينا الكتاب والمؤلفين يحملون عهد الاصلاح مسئولية التحمس للدولة وتحرير فكرتها من قيود كثيرة ؟

إن تبديد الشكوك ، وإيادة الريب كى تتبدى الحقائق ناصعة ، لما يدعو إلى تفصيل ما أممحه فى هذه الفترة بنظرية الفردية التى اشتقت بلا جدال من العمل السياسى الذى قام به دعاة الاصلاح الدينى . وناصرها رجال أ كفاء فى نفس الوقت الذى اعتمد فيه الاستبداد المستنير على أساطين من الكتاب المفكرين .

الفردية

٧٦ - لقد اكنفى دعاة نظرية الفردية بأن أدخلوا فى الميدان السياسى

التجديدات الدينية التي ابتدعها عهد الإصلاح ، فتحريبر الفرد قد دفع هؤلاء الدعاة إلى أن يتخذوا من الفرد وحدة اجتماعية وسياسية . وميلاد الفرد وحده قد جعلهم يفيضون عليه عدداً من الحقوق أسموها الحقوق الفردية الطبيعية . وهى عناصر ضرورية لشخصيته . وأهمها الحقان الأوليان وهما الحرية والمساواة . ولكل منهما فصل قائم بذاته تجده فيما بعد فى الجزء الخامس .

إن هذه الحقوق التي أعلن المؤلفون انها لا تسقط بالتقادم ولا ينزل عنها . ستكون عقبة فى سبيل تكوين أى جماعة . لأن من قال جماعة ، قال : نظام وطاعة ، أما الحرية فتعارض مع ذلك . ومن قال جماعة قال : طباق فى المراتب . والمساواة تحول دون قيام هذا الطباق . وإذاً فلاجتناب تحديد حقوق الأفراد ، ولبقاء الناس أحراراً متساوين وجب عليهم أن يكونوا فى عزلة ، وهذه النتيجة قد سلم بها حَمَلَة لواء نظرية الفردية .

ومن الواجب علينا فى هذا المقام أن ندلى بملاحظة ، وهى ملاحظة تقضى بأن نقرر اعتبار هذه الفوضى التامة مبدأ إذا نحن أردنا أن نفتقئ أثر الاستنتاج . وإذن تكون الحال على نقىض مطلق لرأى « فولتير » والطبيعيين ، غير أن عدد الذين تطرفوا إلى هذا الحد من أنصار نظرية الفردية قليل . أما شبه الاجماع فقد سلموا بهذه النظرية ، وهم يجبرون بأن الجماعة المدنية لا تتناقى والحقوق الفردية . لأن هذه الجماعة لازمة لزوم الحقوق الفردية . وإذا كانت هذه الحقوق من شأنها أن تقضى على كل جماعة وسط بين الفرد والدولة كالطوائف والأحزاب ، فانها لا تتطلب محو الدولة ، لأن الدولة هى الشرط الضرورى لقيام كل جماعة . وكل ما فى الأمر أن الواجب يقضى بالمدول عن اتباع النظام القديم الذى أقامته القرون الوسطى وأدى إلى إلحاق الأفراد بالجماعة والدولة ، لأن مهمة الدولة الوحيدة هى تدعيم الحقوق الفردية ، وضمان احترامها ، والعمل على رقيها وإنمائها ، وإذن فالدولة هى التي تلتحق بالفرد .

إن ما ذكر يثبت أن مبدأ الفردية يعمل على إضعاف الدولة عوضاً عن أن يدعم أساسها ، ويوطد أركانها . ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يكون إلا إذا صار

الانسان فريسة نظرية الفوضوية صراحة، أو ضمناً . أما إذا لم يتعلق بهذه النظرية ، وسلم بالاحتفاظ بالجماعة والدولة فلا مناص من أن يؤدي مبدأ الفردية إلى تحقيق سلطة الدولة المطلقة بغير قيد ولا شرط . لأن الفرد الذى تستبعده عن حظيرة كل جماعة ، وتكرهه على احترام حقوقه يكون كائناً ضعيفاً ، ويبقى كذلك إلى أن يقوى على أن يحمل معه دواماً أسباب حمايته والدفاع عن نفسه ورد افتئاتات إخوانه عليه . ولا مناص فى حالة كهذه من حمايته من الافتئاتات مما يقع على حقوقه والاعتداءات التى يقترفها زملاؤه فى الانسانية . وهذا ما يتطلب أداة أعمال عامة قائمة على المصلحة العامة ، ومستمرة . وهى أعمال فوق طاقة القوات الفردية . فلى من يقع واجب أداء هذه المهمة ؟ من العبث أن يجهد أصحاب نظرية الفردية انفسهم فى المداورة ، أو فى محاولة إخفاء المصاعب ، أو فى الالف حولها . لأن التناقض الصميم البادى فى نظريتهم من شأنه أن يلجئهم إلى أن يعهدوا بهذه المهمة للدولة ، بما أن لا وجود لأى نظام وسط بين الفرد وبينها . ولكن عمل الدولة فى سبيل الفرد ، وبذل مجهودات كان الأجدر بالأفراد أن يبذلوها : كل أولئك لا يمكن أن يكون حاسماً إلا إذا قبضت الدولة على أقوى الوسائل . وهذا ما يجعل الفرد تحت رحمتها .

إذن لا مناص من أحد أمرين : فاما الفوضى إذا نحن رفضنا التسليم بتأناً بضرورة الدولة ، وإما استبداد الدولة إذا أسلم الفرد زمامه لها ، واعترف بقيامها . ولا مفر من هاتين النتيجتين إذا نحن أخذنا بنظرية الفردية .

على أن من الجائز أن يكون بعض أنصار هذه النظرية قد أهمل ملاحظة هذا المأزق الذى لا محيص عنه . ولكن من الجائز أيضاً أن ينخدع هؤلاء ، حتى يقولوا إنهم لا يعتنون إلا بالفرد قبل أن يعتنوا بأى شىء آخر . وإن الفرد ملك . وإن الدولة ليست إلا خادم هذا الفرد ، وحارس حقوقه . ولكن من الواجب أن نقرر رداً على هذا القول أن هذا الملك سيعزل حتماً . وإن الخادم سيكون السيد ، بما أنه لا يستطيع أن يضمن قيام حارس يفظ إذا لم يكن فى الواقع قوياً ومسلحاً تسليحاً تاماً . بينما حقوق الفرد تبقى نظرية ومعنوية ، وإذن فيكون أقصى حد لرق سلطان الدولة نتيجة من النتائج المترتبة لازماً على نظرية الفردية ، ويصبح فى الوسع أن نهبط بسلطان

الدولة إلى أدنى حد من الناحية النظرية ، وأن ترتفع به إلى أقصى حد من الناحية العملية ، أردنا أو لم نرد ، وإذن يحق لنا أن نحشر نظرية الفردية في زمرة الأسباب التي تدعو إلى التوسع في سلطة الدولة أكبر توسع ممكن ، وهو توسع قد اطرده بلا توقف منذ القرن السابع عشر إلى الآن .

« روسو » والفردية

٧٧ — إن التعليل المتقدم لتعليل دقيق عميق واضح في وقت واحد . ولقد وضعه دعاة الفردية لبيان خط السير الذي اتبعوه كي يتهجوا سبيل أنصار الاستبداد المستتير ، وينخرطوا في سلسلهم ، ويتفوقوا عليهم في ميدان العمل لتدعيم الدولة وبسط سلطانها وتقويته .

ولقد كان « جان چاك روسو » أهم هؤلاء الدعاة ، رغمًا من أن البعض قد اعتبره من نواح عديدة مضرر نار الثورة الفرنسية ، وملهم عظماء أبطالها وزعمائها ، ولقد عنى « روسو » بهذه النظرية الاستبدادية عناية كبيرة جعلته يقول في بيان فصيح صريح ضمن كتابه العقد الاجتماعي : « إن قوة الدولة وحدها هي التي تصطنع حرية أعضائها » ، ولقد ذكر المسيو « هنرى ميشيل » هذه الجملة في كتابه ، وعلق عليها (ص ٨٣) بقوله : « لفهم جيداً هذه الجملة ، فعنها أن الواجب يقضى بأن لا تكون قوة الدولة لنفسها ، أو لابهائ كاهل الفرد ، ولكنها تكون في سبيل الفرد ، وفي سبيل ضمان حريته التامة تلقاء مواطنيه ، مهما كان مركزه الخاص » ، « فالتبعية الوثيقة » التي تربط كل فرد بالمدينة هي وحدها التي تؤسس « استقلاله الكامل » إزاء جميع الأفراد الآخرين ، « فالقوة » التي يوليها الميثاق للدولة ، تضعها الدولة في خدمة الأفراد الضعفاء الذين إذا تركوا وشأنهم عجزوا عن سد حاجاتهم .

« هذه هي فكرة « روسو » الصحيحة ، ومن الواجب أن نذكر في صراحة أن الدولة في عرفة ليست شيئاً آخر غير النتيجة المترتبة على الميثاق المبرم بين الأفراد الأحرار ، وهذا هو التعبير الصحيح عما أسماه « الإرادة العامة » (Volonté Générale) وهو تعبير يجعلنا نفهم جيداً أن الدولة التي تصدر عن السيادة الاجتماعية للوطنيين

ليس في وسعها أن تهمل العناية بمصالح هؤلاء الوطنيين « وروسو » ككل أساندة
الفكرة الفردية في القرن الثامن عشر يسلم بأن الدولة لا تقف موقف الجمود في سبيل
تكوين شخصية الفرد ، سواء أ كان ذلك من الناحية الأدبية أم السياسية ،
أم الاقتصادية » .

فجمود الدولة لا يجوز أن يكون من الناحية الأدبية أو السياسية أو الاقتصادية ،
وهذا ما يتجلى معه ميدان عمل الدولة أمامنا ، حتى ندرك اتساعه ومداه ، على أن
هناك مهمة أخرى لا معدى لنا عن أن نضمها الى ما قدمنا ، ونعنى بها مهمة الوصاية
والحماية والمعاونة ، وهي المهمة التي أشار اليها المسيو « هنرى ميشيل » وحصر أداء
الدولة لها بالنسبة « للشخصيات الضعيفة العاجزة عن أن تقوم بما يسد حاجتها ، وهي
مهمة يجب أن تشمل جميع الشخصيات الفردية ، لأن الأفراد الأقوياء إذا صاروا
يعزل عن الناس أصبحوا ضعفاء تلقاء دولة قوية مسلحة من الرأس إلى أخمص القدم » .
إن هذه الدولة تسحق الفرد سحقاً ، وتسحقه سحقاً تاماً باسم حمايته رغماً من
أن الواجب يقضى عليها نظرياً بأن تكون « قوية للفرد . . . لا لنفسها » . أما
طريقة ذلك فسنراها عند الكلام عن علاقة الفرد بالدولة وحقوق كل منهما وواجباته .

الفصل الثانى

الثورة الفرنسية الكبرى

الدولة العصرية والميول الانسانية

كلمة اجمالية

١ — يلوح أن مهمة كبار الثورة الفرنسية واوسع زعمائها نفوذا قد انحصرت فى ترديد آراء «روسو» فى وظيفة السلطة العامة كلما سنحت الفرصة لترديدها، وهذا لعمرك منهاج لم يكن مستغربا فى ذلك الحين، لما كان لنظريات «روسو» وكتبه من قيمة واعتبار. ولكن المدهش أن ينكل هؤلاء الزعماء عن العمل بهذه المعتقدات الثورية عندما اشتد لهيب الثورة، وكاد يلتهم الحرث والنسل. ويقضى على الأخضر واليابس. إذ رأينا الجمعيات التشريعية التي تأسست فى تلك الاوقات العvisية الرهيبية. ولا سيما جمعية الكونفئسيون (Convention) (الجمعية التأسيسية) تغير مهمة الدولة تغييرا يكاد يكون جوهريا. وتبتدع لها سيطرة، أو تخلع عليها تفوقا وسموا تجاوز كل حد. حتى حدود ما كانت عليه الدولة داخل جماعة القرن السابع عشر. والثامن عشر. ولكن أى شىء نعجب له نحن أبناء القرن العشرين الذين رأوا الدولة تخرج عن دائرتها. وتتوسع توسعا ممقوتا فى اختصاصاتها الفنية التقليدية، تلك التي انحصرت فى ادارة الشؤون الخارجية. وتنظيم القوات الحربية والمالية. والعدلية فى الداخل. أو فى ضمان الطمأنينة والنظام إذا أردنا جلاء فى القول. ووضوحا فى التعبير.

على أن هذا التوسع لم يكن نتيجة احتياطات ألوار، أو شهوة الاحتفاظ بالحكم لأننا قد آتسنا من الفقهاء، ثم من الفلاسفة، بذل جميع مجهوداتهم فى سبيل استنهاض الدولة، وحثها على التوسع الدائم المستمر فى بسط سلطانها، وفرض سيطرتها، ولكن هذا الجنوح نحو الافتئات على النطاق المحتفظ به للفكرة الفردية الخاصة قد احتجت

عليه الجماعات المختلفة المتعددة التي استمسكت في شدة بما احتفظت به من آثار الحريات القديمة ، والامتيازات الفردية المحلية العتيقة .

ولقد اعترضت الدولة عقبات كأداء ، حتى فيما له مساس بمشروعاتها التي لا يجوز الاعتراض عليها بأي حال ، كمشروع توحيد المكابيل والموازن وادماج أهم العادات في تشريع عام واحد ، ولكن الثورة اندلعت وبدأت تعمل وفاق نظريات « روسو » كي تقضى على جميع الجماعات التي تتوسط الدولة والفرد لحماية هذا الأخير ، فباسم الفردية قضت الثورة على شخصية المدن والأقاليم والطوائف الخ ، وحظرت على الوطني الاجتماع مع غيره في سبيل الدفاع عن « مصالحهم المشتركة المزعومة » ، لأن إبادة كل هيئة ، أو كل جماعة ، كانت « إحدى قواعد الدستور » الفرنسي (راجع قانون ١٤ - ١٧ يونيه سنة ١٧٩١)

ولقد استمرت الدولة زهاء نصف قرن داخل هذا النطاق الحديدي القاسي ، ولما حق عليها أن تعدل عن هذا الموقف ، وجاء يوم اعلان حرية الاجتماع ، كان وقت العمل قد ولى وانقضى ، لأن السلطة العامة كانت قد امتدت وبسطت نفوذها الى أقصى حد ، وفي سرعة متناهية ، كما كان الوطنيون قد فقدوا قوة الابتكار الخاصة ، واعتياد هذا الابتكار ، وبما أن المركزية بقيت عاملة رغمًا من تغيير النصوص التشريعية وتنقيحها ، فإن الجماعات والفرق والطوائف الاجتماعية قد عادت الى الظهور رغمًا مما بذلته الحكومة من المجهود في مقاومتها مقاومة كانت سوء النية لحتها وسداها .

الاستفتاء العام

حق كل شعب في دولة

٢ - لم تقتصر الثورة الفرنسية على بذل تلك الجهود ، بل إنها عملت أيضاً على إنصاف الانسانية إنصافاً يجب أن تكون بواعثه الخفية موضع تقديرنا حتى لا نتورط في الاشادة بعواطفها ونظم المديح قلائد وهاجة حول أعمالها التي تناقضت ومبادئها . لقد وضعت الثورة الفرنسية مبدأ الاستفتاء العام في سبيل الضم ، وشرعت

حق كل شعب في دولة ، ولكن فضل ابتكار هذا الحق ، أو ذلك المبدأ لا يرجع الى الثورة الفرنسية ، لأنه ابتكار قديم . فقبل أن يتم الاعتراف للناس بالحق العام في تكوين دولة حسب نزعهم الشخصية ، كان قد تقرر للناس حقهم في الاعتراض على التنازل عن الأراضي التي يعيشون فوقها . فتنازل الأمير عن قطر من أقطار بلاده ، أو تنازل دولة عن شطر من أرضها ، لا يمكن أن يتم صحيحاً إلا اذا رضى به أهل الجهة المتنازل عنها .

المرحلة الاولى للاستفتاء العام

٣ — ليست هذه الفكرة من ابتكارات الثورة الفرنسية ، وليكنها قديمة كما ذكرنا ، فعند ماتنازلت فرنسا عن بعض أقاليمها الملك الإنجليزي ، احتج نبلاء هذه الأقاليم ، وفيما بعد احتج الدوق « دهجوين » (Guyenne) على انفصال دوقيته ، ولما تنازل « فرنسوا الأول » ملك فرنسا في سنة ١٥٢٦ عن مقاطعة « بورجونيا » (Bourgogne) لغالبه بموجب معاهدة « مدريد » ، دعت ولايات « بورجونيا » سنة ١٥٢٧ لتقول كلمتها الفاصلة في صحة التنازل ، فقالتها ، وضممت على الاستمساك بحقوقها فيها وحق الانتساب الى فرنسا ، فما كان من « فرنسوا الأول » إلا أن عدل عن الكلمة التي قطعها بمعاهدة « مدريد » وأعلن أن ولايات « بورجونيا » أبت قبول التنازل .

ونستطيع أن نقبين من هذا أهمية هذه الاستشارة الشعبية ونفوذها ، وهي أهمية تظهر جلياً عند ما يقطع أمير أو حكومة كلمة في غير تبصر ولا روية ، ثم يسعى أيهما بعدئذ في سبيل الخلاص منها ، ومن الواجب ألا ننسى أن الاسباب المصلحية هي دائماً أبداً العاملة على اقرار المبادئ . فإرضاء أشد المصالح أنانية وولوعاً بالمادة كان بوجه عام السبب في رقي العوامل الروحية والسامية في أى مدينة من المدن العظيمة ، ولذلك رأينا في تاريخ فرنسا السابق على الثورة الفرنسية أن « هنرى الثانى » لم يكتف بأن يضم الى فرنسا مدن « ميس » (Metz) و « تول » و « فردان » ، بل توجه الى الشعب وسأله إجازة هذا الضم حتى يدعم سلطانه . ورأينا بعد هذا العزم

قسيس « فردان » يعلن أن ملك فرنسا قد هبط الى الشعب في ثوب المنقذ والمحرر، ولا رغبة له إلا في أن يعامل الاهالى كرعايه الفرنسيين الأخيار، وبعيداً عن أن يفكر في الشدة والاكراه، ولذلك فهو يلتجئ إلى صوت الشعب واختياره الحر .

تلك كانت تطبيقات أتت لاستفتاء الشعب في تقرير مصيره ، ثم تكررت مراراً ، وإذا كانت هذه التطبيقات لم تستمر فانها مع ذلك قد اشتقت من مبدأ كامن في أعماق النفس الانسانية ، ومن شأنه أن يقضى بأن كل انتقال في ملكية الأرضى باطل اذ تم دون رضا الاهالى .

إن هذه الفكرة كانت على أتم توافق مع الفكرة الاقطاعية الخاصة بالتبعية السياسية، والاقطاعية كما قدمنا جماعة سياسية قامت طباقاً من الدرجات والمراتب، ولكن هذا الترتيب مستمد من عقد صريح أوضحنى يترتب عليه التزامات مزدوجة الطرف ، طرف المتبوع الذى يلتزم بحماية التابع ، وطرف التابع الذى يتعهد بمساعدة المتبوع ، ففي القمة نجد ولى الأمر ، وفي نهاية السلم نجد الرعايا ، والمصلحة التعاقدية التى تأسست عليها التبعية هى نفس الصلة التى قام عليها عيمين الولاء للملك ، فهذه العيمين دليل الصلة التى تربط الرعية بالملك ، ولا مناص من أن يكون هذا الرباط تعاقدى ، ولذلك فلا يجوز حله إلا برضاء الطرفين ، فالرعية لا يمكن أن تفقد صفة الجنسية إلا برضاء الأمير ، وهذا ما ترتبت عليه قاعدة عيمين الولاء التى كانت أبدية فى انجلترا ، حتى صدور قانون الجنسية فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٠ ، كما كانت أبدية كذلك فى روسيا وتركيا الى زمن قريب .

ولكن ليس للأمير ، على عكس ما تقدم ، أن ينكر رعيته دون رضائها ، وإذن فمن الواجب أن ترضى الرعية عن تنازل الأمير عن أرضه ، وإلا فمن المستحيل التنازل عن أشخاصهم ، وبالتالي عن الأرضى التى يتألف أهلها من الرعايا .

فلاستفتاء فى سبيل الضم الذى أجرى فى القرن السادس عشر بمناسبة معاهدة مدريد مثلاً ، كان منطبقاً تمام الانطباق والأفكار السياسية المتولدة عن حكم الاقطاع ، فيما له مساس بعيمين الولاء .

ولكن هناك ملاحظة جديرة بالبيان ، فقد قلنا فيما تقدم إن « جروسيوس » كان من أنصار قيام السيادة على حق الملكية ، ومن المعتقدين بهذه النظرية أيضاً ، إذ قال « إن الدولة ملكية » ، غير أنه قد صرح في كتابه « حق الحرب وحق السلم » (فصل ٦ فقرة ٥) بأن من الضروري في حالة نقل جزء من السيادة أن يقر أهالي هذا الجزء نقله الى سيادة أخرى ، وأن يتم رضائهم بهذا النقل .

أما « يوفندورف » فقد قرب في سنة ١٦٧٢ بين الأمة والسيادة ، إذ صرح بوجود الحصول على رضاء هذا الجزء الذي انتقل الى سيادة أخرى فضلاً عن وجوب إقرار الشعب كله هذا الانتقال .

وأما « قاتل » الذي تشبع بالنظرية الحديثة الخاصة بشخصية السيادة فانه أخذ يرى « يوفندورف » عن طيب خاطر ، حتى أنه اشترط عنصر الحرية في مادة الجنسية .

حتى تلك اللحظة التي كنا فيها بعيدين عن « شخصية السيادة » ، بل حتى أوائل القرن الثامن عشر ، أى حتى العصور التي لم تعرف فيها الإنسانية غير الجبروت الملكي ، ولم يدرك أحد خلالها شيئاً إلا عن حق الفرد في تكوين دولة ، كان لامناص من الرجوع الى رأى الشعب ورضائه اذا كان الأمر خاصاً بتجزئة أراضيه ، خيفة النكول عن العهد المقطوع ، وهذا ما يعامل العناية بالفرد عناية لم يكن موضعها من قبل . فالأمر الجوهري كان إذن استشارة الفرد ، ولو بطريقة غير مباشرة ، دون ملاحظة احساساته الخاصة ، ولكن مع تقدير مشاعره العامة ، أى على أنه عنصر من عناصر تكوين الدولة ، فالغرض لم يكن خياراً شخصياً ، وانما كان رضاء يعرب عنه نواب البلاد الذين اختبروا خصيصاً لذلك .

فاذا كان هذا هو الشأن في الأزمان السابقة على الثورة الفرنسية ، فلانماص إذن من أن تحتذى الثورة هذا المثل ، ولا سيما في المواطن التي كانت تريد فيها الخروج من مأزق .

المرحلة الثانية للاستفتاء العام

في أيام الثورة الفرنسية

٤ — التجأت الثورة للاستفتاء العام ؛ وكانت علة هذا الالتجاء مزدوجة ، إنها كانت علة سياسية ، وأخرى فلسفية .

١ — العلة السياسية — لقد زعمت الثورة الفرنسية أنها لن تقوم بفتح أو غزو ، ولكن الثورة لم تلبث بعد هذا التصريح أن شعرت بالحاجة الى التوسع حتى تتم الوحدة الفرنسية ، وتضمن انتشار المبادئ التي أيدها ؛ فكيف تستطيع التوفيق بين الضم وجورها بان لا فتح ولا غزو ؟ إن الفتح هو الضم بلا استفتاء ، أما اذا تم الضم بناء على رغبة الأهالي فلا يكون ثمة فتح ، وإذن يصبح الفتح مباحاً اذا تم استفتاء ، وينتفي التناقض بين الفتح والتصريح بان لا فتح ولا غزو .

ب — العلة الفلسفية — ينص إعلان حقوق الانسان على أن السلطة العليا تستقر في الأمة التي تألفت من الارادات الحرة للأهالي . وإذن فالسيادة مشتقة من هذه الارادات الحرة . ولذلك فلا يباح أى تعديل في الأراضى دون الاعراب عن هذه الارادات .

لهذا كان تطبيق مبدأ الاستفتاء متكرراً في أيام الثورة .

تطبيق الاستفتاء في أيام الثورة

٥ — كان أهل « افينيون » (Avignon) خاضعين للبابا . لكنهم طردوا مندوبيه عند إعلان الثورة ، ثم ألفوا إدارة محلية ، واستسفروا مندوبين عنهم لدى الجمعية التأسيسية ، ليطالبوا بقبولهم في الجمهورية الفرنسية ، فخار أعضاء هذه الجمعية في الأمر . ولكن الضمائر هدأت ، وزال وخزها عند ما لوحظ أن رضاه الشعب يبيح كل شيء ، مادام صادراً عن إرادة حرة .

لقد خشى نواب « السكونفسيون » باخلاص أن تكون القدرة على ضم شطر من دولة أجنبية الى فرنسا وفاق رأى الاغلبية واسطة تؤدى الى فصل جزء من فرنسا ، ولذلك

تساءلوا عما إذا لم يكن استفتاء الانفصال نتيجة لازمة لاستفتاء الضم، ولكن الاعتراض لم يقف حائلاً دون إقدام رجال الثورة، اذلاح لهم أن خوفاً كهذا ليس الا اخليل ، ولذلك اقترح النائب «مينو» (Menou) مشروع المرسوم الآتي على الجمعية التأسيسية .

« بعد سماع تقرير لجانها ، قبلت الدولة أهل «أقينيون» ضمن الفرنسيين ، وأدجتهم في الأمة الفرنسية ، معتمدة في ذلك على الرغبة الحرة المشروعة الصريحة التي أعرب عنها أهل «أقينيون» بخصوص انضمامهم الى فرنسا .

وبمجرد التسليم بمبدأ هذا المرسوم الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٧٩٢ طبقته الجمعية التأسيسية على « نيس » « سافوا » في ٢٧ نوفمبر سنة ١٧٩٢ ، حيث قالت في مرسومها : « بعد سماع تقرير لجانها ، وبعد العلم بان الرغبة الحرة الصريحة التي أعرب عنها شعب « سافوا » في مجالسه المحلية هي الاندغام في الجمهورية الفرنسية : تصرح الجمعية التأسيسية بانها تقبل الانضمام . »

ولقد صدر عقب هذا المرسوم مراسيم أخرى خاصة ببلاد الرين ، ولاسيا مرسوم ١٥ و ١٧ ديسمبر سنة ١٧٩٢ فقد جاء في مادته الاولى :

« يعلن قواد الجيوش الفرنسية باسم الامة الفرنسية سيادة الشعب فوراً في البلاد التي تحتازها جيوشهم — وجاء في المادة الثانية .

« تعيد الامة الفرنسية بان لا تلقي السلاح الا بعد أن تضمن الحرية والاستقلال للشعب الذي دخلت الجيوش الفرنسية بلاده :

كانت كل هذه الاستفتاءات وغيرها مظهراً من مظاهر الارادة الشعبية المعربة عن الضم ، أى عن تكوين الدولة ، ولذلك فان مبدأ الاستفتاء قد أحدث أثره خارج فرنسا ، حتى بعد أن قضى عليه نابليون بقرواته وفتوحاته ، ولكن هذا المبدأ ظهر مرة أخرى بموجب معاهدة « كييل » (Kiel) الرقيمة ١٤ يناير سنة ١٨١٤ ، وتفصيل ذلك أن الدانمرك كانت تنازلت عن « نروج » لدولة «أسوج» ، ولكن بينما ملك الدانمرك يعد العدة للعدول عن حقة في تاج « نروج » اعتبر أن من المتناقض والقانون الدولي تقرير مصير مملكة « نروج » بأسرها دون رضا الشعب ، وعندئذ رأينا

مملكة « نرويج » (Norvège) تمتشق الحسام وتقاتل فأدى جهادها إلى الاتحاد مع « أسوج » (Suède) اتحاداً عهدياً (Union Réelle) في سنة ١٨١٥ ، وهو الاتحاد الذي انتهى في سنة ١٩٠٥ بمعاهدة كارلستاد (Karlstad) (راجع ده لا براديل — المبادئ العامة للقانون الدولي — الدرس الرابع ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (ص ١٠ - ١٨))

التوسع في اختصاص الدولة

٦ — لقد أتمت الثورة الفرنسية إدخال عنصر إرادة الشعب في تكوين نظرية الدولة ، ولكنها مع ذلك عملت على أن تمنح الدولة إلى بلوغ أوج سلطانها ، وإدراك الذروة من سلطتها وتحكمها ، غير أن من الواجب أن نقول : إن ما أتمته الثورة في هذه الناحية لم يكن أنراً من آثار « الفردية » وحدها ، وإنما كان أيضاً نتيجة ميول أغلب المدارس السياسية الكبرى خلال القرن السابع عشر ، إذ عمرت هذه المذاهب حتى رأينا كثيراً من أعداء الثورة وأنصارها يبشرون الدعاوات للتوسع في سلطان الدولة ، وفي اختصاص السلطات العامة ، حتى انقلبت مبادئ الحرية ظمناً عملياً نظامياً .

وإذا نحن راجعنا كتاب « آدمون بورك » (Burke) — Reflexions sur la Révolution en France — « آراء عن الثورة في فرنسا » ص ٢٠٢ طالعنا قوله : « فن الواجب أن ننظر إلى الدولة نظرة احترام تخالف تلك التي ننظر بها مثلاً إلى الشركة التجارية والصناعية ، فهذا النوع من الشركات لا ينحصر غرضه إلا في الأشياء التي تخدم الوجود الحيواني الخشن وتصير بطبيعتها إلى الفناء . ولا تلبث في الوجود إلا ريثما تتبخر . أما الدولة فجماعة تعنى بكل فن ، وكل فضيلة ، وكل كمال . »

هكذا قال « بورك » فخلط بين الحقيقة والزيف في كتابه الذي وضعه خصيصاً لمقاومة الثورة الفرنسية .

مدى التوسع في سلطة الدولة

٧ — اشتبك أنصار التوسع في سلطة الدولة مع أنصار تضيقها في نضال حار ، وكان ذلك عند بداية الثورة الفرنسية وفي الوقت الذي بلغت فيه الفردية أوج

انتصارها ، حتى لقد لاحت عقيدة الفوضى أنها فازت فوزاً نهائياً باهراً عن طريق دستور سنة ١٧٩٣ ، غير أن المتحمسين لتسلط الدولة قد تفوقوا تفوقاً عظيماً ، ولا سيما عند ما شعر الناس باخطار الفوضى ، حتى لقد كان في وسع بوناپرت الزعيم الحربى الذى جاء رمزا للحركة عامة قامت لمقاومة الخطر المطرد فى السماء ، واجتناب التحلل القومى النهائى ، أن يجرى فى صراحة وشدة بانه لا يطبق إلا نظرية الثورة حتى يتوج عمله بالنجاح ، ولقد وصل الى ذلك بهمة لم تقتر ، وعزيمة لم تخمد ، ونشاط لم يعرف العثرة ، ولا السقطة ، إلا فى النهاية .

ولما انتهى عصر نابليون الأول كانت الدولة قد أسست تسليطها العصرى نهائياً ، فركزت السلطة الاوتوقراطية فى يدي رئيس الدولة ، أو فى أيدي هيئة حكومية ، وبذلك تم لها تخطى كل حد ممكن ، وتجاوزت معنى النظريات المتطرفة فى الاستبداد ، حتى ما كان منها خاصا بالاستبداد المستنير ، وأصبح العالم بعيداً جداً عن ذلك الوقت الذى أوصى فيه « دارجنسون » (Dargenson) : « بأن لا يتشدد الانسان فى الحكم » . وجعل الطبيعيون يلفظون الاستبداد بالالتجاء الى « ظالمهم الصالح » وهم يطبقون نظرية « دع الامور تجري » ولكن كيف تم كل هذا التطور ؟

زعزعة القانون العام

لو أننا ألقينا نظرة على الدساتير الفرنسية ، منذ الثورة الفرنسية الكبرى التى غيرت معالم القديم وأنشأت واقماً جديداً من كل ناحية ، لدشنا من زعزعة النظم الدستورية الفرنسية ، ولقد لاحظ المسيو « هوريو » (Hauriou) ذلك فى مقدمة من لاحظوه ، ورد أسباب هذه الزعزعة الى التيارات المتعارضة التى تحدثها ثورة شديدة متطرفة تقوم فى وقت واحد بتجديد جميع النظم دون أن تتمكن فى الوقت نفسه من ايجاد التوازن الصحيح بين القوات الجديدة التى أطلقت عنانها ضد القوات القديمة المتأصلة فى جميع فروع الحياة السياسية .

ولقد أشار المسيو « هوريو » الى تيارين من هذه التيارات ، أحدهما ذلك الذى يقذف بالسلطة التشريعية الى ذروة السيادة ، والآخر ذلك الذى يقذف بالسلطة

التنفيذية الى هذه الذروة نفسها ، وقد سمي الأول التيار الثورى ، واطلق على الثانى اسم التيار الدكتاتورى والفنصلى والامبراطورى والرئيسى (Prè-identiel) ، وهى صفات استخلصت من مختلف الدساتير التى أوجت بها تلك النظم ، وكان من نتيجتهما تحويل السيادة للسلطة التنفيذية كى تتفوق على السلطة التشريعية ، وإذا أردنا أن نميز بين الفكرة والواقع ، قلنا إن هذا الشأن لم يكن قاصراً على حكومات الديركتوار والفنصلية والامبراطورية ، بل إنه تناول أيضا الجمهورية فى سنة ١٨٤٨ والجمهورية فى سنة ١٨٧٥ ، فدستور سنة ١٨٧٥ الذى أسس الجمهورية الفرنسية الحالية ، قد وضع حقاً لتفوق السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، ولكننا مع ذلك نعلم كيف انتهى الأمر بالمناورات البرلمانية الى اخضاع النصوص الدستورية لارادة الأمة وتجريد رئيس الجمهورية من المسئولية ، فآل الأمر الى عكس ما أريد من هذا الدستور يوم وضعه .

ولقد أدى التيار الثانى الى تقوية السلطة التنفيذية عن طريق الاستناد على الشعب نفسه كما حصل فى أيام الامبراطورية بواسطة الاستفتاء ، أو كما حصل بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية سنة ١٨٤٨ بواسطة الشعب أيضاً ، وما كان ذلك إلا تخلصاً من استبداد حكومة الجمعية .

هذان هما التياران اللذان أفضيا تارة الى تغلب السلطة التشريعية ، وطورا الى تفوق السلطة التنفيذية ، ومع ذلك فقد جاء عليهما وقت تعادلا فيه فكانت نتيجة هذا التوازن تعاوناً بين السلطتين فى ظل النظام البرلمانى ، غير أن هذه الحال لم تستمر على قاعدة المساواة بين القوتين ، وسرعان ما رأينا الميزان يحنل لترجح كفة كفة أخرى دواليك .

وعند ماشرح المسيو « هوريو » هذين التيارين أبان لنا أن لهما حلقتين ، احداها تبدأ من سنة ١٧٨٩ والثانية تبدأ من ١٨٤٨ ، وهما حلقتان يمتازان بتعاقب حكومات الجمعية فالقنصلية فالبرلمانية ، فالتيارات المتعارضان كانا يتعاقبان ثم يتوازنان ، ويبرر المسيو « هوريو » تحليل هذه الحركة الدستورية بالملاحظة الآتية : من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٧٩٥ نجد تعاقب الجمعية التأسيسية ، والجمعية التشريعية ، وجمعية

الكونفسيون ، وكلها هيئات تشريعية قبضت على السلطة التنفيذية وأدارت الشؤون العامة ، ومن سنة ١٨٩٥ جاء التيار الادارى جانحاً الى تغليب السلطة التنفيذية بدستور السنة الثالثة ، وقد برز فى دستور السنة الثامنة تغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بروزاً واضحاً ، ثم جاء بعدئذ تشويه هذا الدستور تشويهاً فظيماً وقع نتيجة استبداد القنصلية ثم القنصلية طول الحياة ، ثم الامبراطورية ، وكل هذه الاشكال أدت الى أن تستبد السلطة التنفيذية بالشؤون العامة .

ولما جاءت سنة ١٨١٤ عاد التوازن بين السلطتين بادخال النظام البرلمانى الذى استخدم أولاً فى تواضع ، ثم أدم بعد انقلاب يوليو سنة ١٨٣٠ ثم مكن له فى الوجود من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٤٨ ، ولقد حكمت فرنسا هذه السنة حكومة جمعية . وفى سنة ١٨٥١ جاءت الامبراطورية ، وهنا عمل التيار الجارف ، فهوى بالسلطة التشريعية وقذف بالسلطة التنفيذية إلى ذروة السيادة ، ولكن الظروف أكرهت هذا التيار على الاعتدال . وبهذه الطريقة تحولت الامبراطورية الجامدة إلى امبراطورية حرة آل أمرها إلى دستور ٢١ مايو سنة ١٨٧٠ ، ولكن الحوادث حالت دون تطبيقه . ثم جاء دستور سنة ١٨٧٥ فوضع أسس النظام البرلمانى .

ولكن الميسيو « جيدل » يقول : إن من الممكن القول بوجود حلقة ثالثة قد بدأت فى اللحظة الدقيقة التى أريد فيها تعيين الموضع الذى تتفوق عنده السلطة التشريعية فى دستور سنة ١٨٧٥ ، ومع ذلك فان القول الخاص بدستور سنة ١٨٤٨ هو موضع مناقشة ، فالتنازع قائم على أن دستور سنة ١٨٤٨ لم يرد أن يخول السلطة التشريعية تفوقاً على السلطة التنفيذية ، لأن هذا الدستور من تلك الدساتير التى حاول بها المؤسس أن ينشئ توازناً تاماً بين السلطتين ، غير أن مؤسس سنة ١٨٤٨ لم يكونوا على جانب كبير من المهارة يستطيعون به أن يخرجوا من المأزق خروجاً حكيماً فاكتملوا بتجميل الصيغ التى تحول دون تفوق سلطة على أخرى ، بل إنهم قد خدعوا فى قيمة الوسائل التى التجأوا إليها كي يكفلوا التوازن بين السلطتين .

على أن الواجب يقضى علينا بأن لا نتبع فى دراسة هذا الموضوع سلسلة الحلقات الدستورية المتقدمة ، وأن نكتفى هنا ببحث الحلول التى كان من الواجب

اتباعها ، والحلول التي اتبعت بالفعل فيما يتعلق بفكرة الدولة وعلاقة السلطتين .

في استظهار النظام البرلماني

٩ — ولتفهم استظهار النظام البرلماني يجب أن يتناول الجزء الأول من بحثنا نقطاً ثلاث : (١) الآراء التي ذاعت في القرن الثامن عشر حول مبدأ انفصال السلطات (٢) تأثير الواقع في الدساتير ولا سيما ما كان منه خاصاً بإنجلترا (٣) دستور سنة ١٧٩١ . وما تلاه من دساتير حتى سقوط نابليون .

مبدأ انفصال السلطات

وإعلان حقوق الانسان

١٠ — عُنيت الجمعية التأسيسية عناية خاصة بتحديد المبادئ العامة التي يجب أن يقوم عليها الدستور الفرنسي . ولقد نصت على هذه المبادئ في إعلان حقوق الانسان الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وهو إعلان قد توج به دستور سنة ١٧٩١ . وسترى نصه في الجزء الخامس

وكانت عناية الجمعية التأسيسية بذلك عناية خاصة ، حتى لا يأخذ إعلان حقوق الانسان صبغة محلية . ففرط يقين المؤسسين بالصحة المطلقة لما وضعوه من مبادئ ، وتقتهم بأنها تصلح لأن تكون أسساً ثابتة للدساتير في كل زمان ومكان ، أمران جعلهم يخرجون للناس هذا الاعلان في مظهر عام يفصح ببيانه البليغ عن أنه منطوق المبادئ الصحيحة الأزلية لأي دستور يضعه أي شعب كان .

وإذا نحن أردنا أن لا نتردد في الايقان بصدق هذا القول ، وجب علينا أن نراجع الأعمال التحضيرية التي قام بها مؤسسو هذا الاعلان ، فالمادة ١٦ هي تلك المادة التي عني المؤسسون بوضعها عناية خاصة ، على أنها المادة الوثيقة الارتباط بعلاقة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وهذا نصها : « لا وجود للدستور في أي جماعة انعدم فيها تحديد انفصال السلطات وكفالة الحقوق العامة »

فالفكرة القائلة بأن لا دستور حيث لا نظام لانفصال السلطات كانت الشغل

الشاغل لمؤسسى الدستور الفرنسى ، وإذا نحن راجعنا التقرير الذى وضعه « مونييه » (Mounier) باسم الجمعية التأسيسية بتاريخ ٢٨ — ٣١ أغسطس سنة ١٧٨٩ عن الدستور وجدنا فيه الكلمة الآتية : « لا مناص من قيام الاستبداد حيث يوجد اجتماع السلطات أو اختلاطها ؛ لذلك نرى أن لامندوحة من وضع العراقل التى لا يمكن اقتحامها أمام هذا الاجتماع أو ذاك الاختلاط . ولكن أى عائق من هذه العوائق لا يمكن أن يكون منسجاً إذا لم تخول السلطة التنفيذية حقاً تستطيع به أن تدفع عن نفسها افتئاتات السلطة التشريعية . فلضمان توزيع السلطات باستمرار يجب أن لا يكون الانفصال تاماً » فهذا المبدأ هو إذن من المبادئ الجوهرية التى أراد المؤسسون أن يقيموا عليها الهيئة الاجتماعية .

الاعتدال على المبادئ

فى سبيل التحرير

وضع « تين » Taine كتاباً أسماه « النظام القديم والثورة » L'Ancien régime et la Révolution . ولقد جاء فى الجزء الأول منه ضمن الفصل الخامس الخاص بأصول Origines فرنسا بيان عن أهم مظاهر الروح الثورية . وهى مظاهر لا تخرج عن واحد من أمرين : الروح العلمى L'esprit scientifique أولاً ، ثم الروح العادى L'esprit classique الذى عمل على الاستفادة من النتائج المترتبة على الروح العلمى .

أما عن الروح العلمى فان « تين » قد أبان كيف تكسدت فى القرن الثامن عشر نتائج الرقى المتولدة عن الاكتشافات التى أدت إليها علوم الطبيعة حتى صارت هذه النتائج السند الأساسى فى بحوث الفلاسفة ، ثم لاحظ بحق أن جميع هؤلاء الكتاب كانوا متعطين للعلم الصحيح ، وأن أغلبهم كان على ثقافة بلغت شأوا عظيماً من النماء والرقى ، بل منهم من خلف تراثاً علمياً تفخر به الإنسانية مثل « كوندورسيه » (Condorcet) و « دالمبير » (d'Alembert) اللذين نبغا

فى الرياضة نبوغا جليل الشأن ، « وڤولتير » نفسه قد تفرغ تفرغا كافيا لاستيعاب العلوم الصحيحة بحيث أصبح حجة إذا ما خاض غمارها ، وكذلك كان الشأن بالنسبة « لمونتسكيو » (Montesquieu) الذى تفرغ للتجارب العلمية التى تلوح اليوم قليلة الأهمية ، ولكنها كانت فى حينها موضوع اهتمام الجماعات العلمية التى كان يرأسها ، ولا سيما فى « بوردو » ، وهى تجارب وابحاث تناوأت الصفة التشرىحية للضعفادع ، وإذا نحن راجعنا كتابه الأشهر « روح القوانين » (L'Esprit des Lois) وجدناه مشبعا بنفوذ العلم الصحيح فى العلوم الاجتماعية ، وكذلك كان الامر بالنسبة لرسو ، رغما من انحطاط تعليمه الاولى ، إذ أنه أتم هذا النقص بتحصيل ما كان من الواجب أن يلم به رجل ذلك العصر .

إن الروح العلمى الذى تشبع به القرن الثامن عشر قد جعل من العلوم الاجتماعية نوعا من الهندسة ، وما مبدأ انفصال السلطات الا إحدى نظريات هذه الهندسة الجديدة ، كما قال المسيو « جيدل » ، وهى نظرية قام الاجماع على قبولها والعمل بهافى القرن الثامن عشر وان كان الجميع لم يتحدوا على الأخذ بهذه الصيغة .

مصادر انفصال السلطات

١١ - لقد زعم البعض أن فى الامكان العثور على مصدر ذلك المبدأ القائل بانفصال السلطات فى نظام مجالس الطبقات الثلاث (Les Etats Généraux) ونظام البرلمانات الفرنسيه ، ولكنه زعم خاطئ ، ولذلك يجب البحث عن هذا المصدر فى مؤلفات الفلاسفة وفى الدستور البريطانى لحدما ، وفى دستور الولايات المتحدة على الخصوص :

مجالس الطبقات الثلاث

١٢ - من الممكن أن يظهر نظام مجالس الطبقات الثلاث (Les Etats Généraux) بمظهر نواة للنظام البرلمانى إذا كان الباحث قليل الخبرة والاطلاع ، ولكن إذا كان الواقع يدل على أن هذه الهيئة كان لها بعض النفوذ فى التشريع الخاص بفرنسا

القديمة ، فان القانون ما كان ببيع لنواب هذه المجالس أن يشتركوا أى اشتراك في السلطة التشريعية :

فكل ما كانت تقوم به هذه الهيئات ابتداء من سنة ١٤٨٤ كان قاصرا على وضع كراسة خاصة تضم شتات رغباتهم العامة التي يريدون تحقيقها في مديرياتهم ، على أن ترفع هذه الكراسة الى الملك في صورة ملتمس ، ولكن هذه الكراسات لم يكن لها أى قيمة قانونية مادام للملك أن يرفض ما التمس منه ، كما كان له أن يقبله كله أو بعضه :

ولكن قبول هذه الملتزمات لا يمكن أن يكون قانونا بذاته ، بل لابد من صدور أمر ملكي به ، وبالصبغة التي يراها الملك كما قال المسيو « اسمين » (Esmein)

ولقد كان من الممكن أن يؤول أمر مجالس الطبقات الى ما وصل اليه البرلمان البريطاني ، ولكن الظروف اختلفت ولا سيما بسبب عدم انتظام دعوة هذه الهيئات للعمل ، وهذا ما أحبطها رغما من أن بعض الفلاسفة بشوا الدعاية في أوائل القرن الثامن عشر لتحويل هذه المجالس بعض اختصاصات وعلى رأسهم (Fénelon) « فينيلون » و « سان سيمون » (Saint Simon) ، « وبوفيليه » (Beauvilliers) « وشغروز » (Chevreuse) الذين أرادوا أن تكون هذه المجالس عضوا نظاميا في الدولة ، له اختصاصات كافية . ولقد كان في الامكان أن يكون هناك انفصال بين السلطات ، ولكن المشروع فشل ، وإذا فهذه المجالس ليست مصدرا لمبدأ انفصال السلطات :

البرلمانات Les Parlements

١٣ — وليس من الممكن كذلك أن نعثر في البرلمانات الفرنسية على مصدر نظام انفصال السلطات ، لأن هذه البرلمانات لم تخرج عن كونها محاكم قضائية تمكنت بفضل بعض الحوادث والظروف من أن تتعدى مهمتها القضائية لتؤدي مهمة سياسية . ولكن لم يكن لها ، على أية حال ، في أى وقت كان ، اختصاصات خاصة بها يمكن الاعتماد عليها للقول بأنها كانت نواة لانفصال السلطات ، فكل ما أمكنها أن

تنزعه من السلطان السياسى كان قاصراً على إصدار أوامر بلوائح، وتسجيل القوانين إن الأوامر بلوائح كانت في الواقع لوائح صحيحة، أى إجراءات تشريعية تطبق في دائرة معينة، ولكنها لم تعد ما يصدره اليوم رئيس الجمهورية من لوائح، أو أى سلطة إدارية أخرى أسند إليها أمر إصدار لوائح، رغمًا من أنها صادرة عن سلطة قضائية، ولقد تمكنت هذه المحاكم من الاعتراض على اللوائح التي يصدرها الملك بفضل هذا الاختصاص. ولكن ليس في هذا معنى انفصال السلطات.

أما تسجيل القوانين فينحصر في تدوين القوانين الصادرة بإرادة الملك في دفتر معينة ترجع إليها المحكمة عند ضرورة المراجعة. ولا يمكن أن ترجع إلى ذلك إلا إذا تم تسجيل هذه القوانين التي كان للمحاكم أن تسجلها أو لا تسجلها كلها أو بعضها. ولكن الواجب كان يقضي عليها في هذه الحالة أن ترفع مذكرة إلى الملك باعتراضها وتسند أمر رفعها إلى وفد تنتدبه خصيصاً لأداء هذه المهمة. وللملك أن يعمل بهذه المذكرة أو يرفض العمل بها. ويأمر بتسجيلها، فان اعترضت المحكمة على ذلك قام الملك بنفسه إلى دار المحكمة وسجل القانون بمعرفته وهذا مسمى « مجرى العدل ». ولكن مهما كانت اعتراضات هذه المحاكم على قوانين الملك فلا يمكن اعتبارها نواة لمبدأ انفصال السلطات. ولذلك يجب البحث عن هذه النواة في أسفار الفلاسفة.

أسفار الفلاسفة

١٤ — لم يكن « منتسكيو » أول فيلسوف سياسى كتب عن مبدأ انفصال السلطات، فلقد سبقه إلى ذلك كثيرون، ولكنهم لم يتبعوا المسلك الذي سلكه في قديم الأزمان تكلم أرسطو عن انفصال السلطات في صورة تتلاءم ونظم عصره، إذ رتب مختلف مظاهر السلطة على ثلاثة وجوه: المداولة والمشورة، ثم الأمر، فالمعدلة. وهذا الترتيب متفق تمام الاتفاق مع ما كان متبعًا في ذلك الوقت من نظام اشتمل على مجلس نيظ به أمر المداولة والمشورة (أى السلطة التشريعية). وعلى مستشارين أو موظفين نيظ بهم إصدار الأوامر (سلطة تنفيذية). وعلى محاكم نيظ بها السلطة القضائية، ولكن أرسطو لم يتفرغ إلا لدرس الموضوع من الناحية

الفلسفية ، إذ لم يعن إلا ببيان مختلف الصور الخاصة بمظاهر نشاط ما تفرع عن الولاية العامة من سلطات ، دون أن يهتم بتوزيع الوظائف الخاصة بكل فرع من فروع هذه الولاية على أساس التمييز بين الشؤون التي اختلفت بها كل من هذه الفروع . ولذلك فهو لم ير مانعاً من أن يشغل فرد معين وظيفة عضو الهيئة التشريعية وعضو المحكمة وعضو الهيئة التنفيذية ، فكان هذا داعياً إلى القول بأن أرسطو لم يعن بموضوع انفصال السلطات إلا من الناحية المعنوية ، دون أن يصل إلى نتيجة عملية فيما يتعلق بنظام الدولة .

لوك Locke

١٥ — وترى الفيلسوف «لوك» في أواخر القرن السابع عشر يبحث مبدأ انفصال السلطات في كتابه (Traité du gouvernement civil) « الحكومة المدنية » الذي وضعه أيام ثورة سنة ١٦٨٨ بإنجلترا . ولقد ميز «لوك» أربع سلطات . السلطة التشريعية التي خصها بأسمى مكان ، والسلطة التنفيذية التابعة للسلطة التشريعية ، والسلطة الاتحادية (Le pouvoir fédératif) وهي الخاصة بالعلاقات الخارجية ، والسلطة التي أسماها سلطة الامتياز (La prérogative) ، وهي مجموعة السلطات الاستبدادية التي بقي الملك محتفظاً بها إلى ذلك العهد .

لقد استرشد «لوك» بالواقع في إنجلترا ، واستحث على توزيع السلطة العامة بين سلطتين ، تشريعية وتنفيذية ، ولكنه لم يضعهما في مستوى واحد ، بل فضل التشريعية على التنفيذية ، دون أن يرى أن جمع الوظائف كلها في يد الملك مما يجرح عزة الأمة البريطانية ، وفي الواقع إن ملك إنجلترا كان في ذلك الحين يجمع بين يديه امتياز العرش والسلطة الخارجية والسلطة التنفيذية ، مع أن «لوك» نظر إلى هذه السلطات على أنها منفصلة عن بعضها .

فأساس نظرية «لوك» هو في الواقع مجرد التمييز بين الوظائف ، مع تحفظ يقضى بحرمان الملك من وضع القوانين ، بشرط خضوعه لها على أن تكون السلطة التشريعية هي صاحبة السيادة الصحيحة ، فلا يخضع الملك إلا لها دون ما عداها من السلطات ، ولا يجد

سلطانها غير حقوق الأفراد ، لأن ما ينقله هؤلاء لممثلهم من حقوق لا يمكن أن يتعدى ما لهم أنفسهم ، وهي حقوق ليست مطلقة بحال ، ولما كان للفرد أن يعارض السلطة التشريعية ويقاومها ، فقد وجب على هذه السلطة أن تلتزم سبيل الجادة ، وأن تتنكب الاستبداد تنكبا لا مداورة فيه ولا إيهام .

فكرة منتسكيو الجوهرية

١٦ — كانت فكرة انفصال السلطات قبل ظهور « منتسكيو » مجرد تحليل مختلف نشاط الفروع العامة لسلطة الدولة ، ولما جاء هذا الفيلسوف بأرائه استطعنا أن نلاحظ تطورا ثانيا في صدد الفكرة ، أدى تجديده الى فرض هذه الفكرة على رجال سنة ١٧٨٩ فرضا مباشرا بواسطة « منتسكيو » أو غير مباشر عن طريق الدستور الأمريكي .

إن ما عني به « منتسكيو » انما هو فصل استخدام الوظائف المختلفة التي يؤدي مهامها عمال مختلفون ، فنظريته تقوم إذاً على انفصال تطبيقي على يسود أعمال السلطات المختلفة ، أى أنه انفصال عضوى ، وهذه هي النقطة الأساسية للنظرية ، وهي نقطة تقوم في الحقيقة على مبدأ عام لا على مبدأ محلي .

لقد صاغ « منتسكيو » هذا المبدأ على أنه الشرط الأساسى لافضل تنظيم للسلطات في أى دولة ، وهذا مانجد معناه في تحرير المادة ١٨ من حقوق الانسان ، فيبعد ماتكلم « لوك » عن انفصال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية لم يتم إلا بوصف الواقع حسب الدستور البريطاني المعمول به في تلك الأيام ، أما « منتسكيو » فعلى النقيض من ذلك لم يقصد إلى دولة معينة ، وانما قصد إلى وضع طراز عام يطبق في أى دولة ، وهذه الكلمات الثلاث « في أى دولة » نجدها في مستهل شرح نظريته (راجع روح القوانين — الكتاب الحادى عشر فصل ٦)

حق منتسكيو على الاستبداد

١٧ — ولتفهم نظرية « منتسكيو » على أفضل وجه ، يجب علينا أن نعلم أن

الفكرة التي سادته في جميع أعماله الكتابية ابتداء من « الخطابات الفارسية » (Lettres persannes) إلى « روح القوانين » (Esprit des Lois) هي مقت الاستبداد مقتاً شديداً ، ولكن أى استبداد ذلك الذي مقته ؟ إنه الاستبداد المعارض للملكية ، ذلك بأن « منتسكيو » كان ملكياً ، ولكنه كان يريد ملكية معتدلة ، ولذلك فإنه انتقد « لويس الرابع عشر » من الانتقاد على اعتبار أنه أفسد روح الملكية الفرنسية ، بالقضاء على الروح الحقيقي لختلف الهيئات ، ولا سيما الهيئة القضائية التي انتسب إليها « منتسكيو » بأسرته ومث إليها بمهنته .

لقد صاغ « منتسكيو » هذه الفكرة في أحد خطاباته سنة ١٧٥١ حيث قال : « إن بُعد ما بين الملك المستبد والملك الحقيقي كبعد ما بين الشيطان والملاك ، ومن المؤكد أن من الجائز أن يكون في الحكم الملكي افتئاتات ، ولكن ذلك لا يكون إلا اذا جنح هذا الحكم الى الاستبداد ، وعلى ذلك كان من الواجب على أى دستور سياسى أن يجتنب الاستبداد ، فشكل حكومة الدولة يمكن أن يتغير ، ولكن الفارق بين الحكم الديموقراطى والارستوقراطى والملكى أقل بكثير من الفارق بين أى شكل من هذه الاشكال والحكم الاستبدادى ، وفى الحق إن جميع هذه الاشكال الثلاثة لها ظاهرة مشتركة ، هي أنها حكومات معتدلة قادرة على أن تكفل الحرية السياسية . وتدل هذه الأقوال على أن « منتسكيو » يرى أن للحكومات أشكالاً غير الشكل الملئى ، ومن الجائز إشارها عليه ، أما الذى لا يراه ولا يقبله فأنما أن يتحول شكل الحكم الى حكومة استبدادية فردية ، وعلى ذلك فمن الواجب على الحكومة ، مهما كان شكلها ، أن تتمكن من ضمان الحرية السياسية للأفراد .

الحرية السياسية

فى رأى منتسكيو

١٨ — فالحرية كما يرى « منتسكيو » لا يجوز أن تكون إلا فى أن يقوى الانسان على عمل ما يمكن أن يريد ، وهذه الصيغة التي قال بها « منتسكيو » فى (الكتاب الثامن

فصل ٨ من روح القوانين) قد استعاض عنها بصيغة محدودة (ضمن الكتاب الحادى عشر فصل ٤ من روح القوانين) وهى « الحرية هى حق القيام بما يبيحه القانون » وعلى ذلك فلا وجود للحرية إلا فى ظل نظام يسوده احترام القوانين سيادة قدسية .

انفصال السلطات

وقاية من الاستبداد

١٩ — فانفصال السلطات فى عرف « منتسكيو » هو آمن وسيلة للحيلولة دون أن يؤول شكل الحكومة الى حكم الفرد، حتى تدرك الدولة غرضها، وهوضمان الحرية . وأول عهد رأينا فيه بزوغ فكرة « منتسكيو » هو ذلك الذى كتب فيه كتابه

Considérations sur la grandeur et la décadence des Romains.

« آراء فى عظمة الرومانيين وتدهورهم » حيث كتب يقول : « لقد وزعت قوانين روما السلطة العامة فى حكمة وبصيرة على عدد وفير من الوظائف التى تبادلت التأييد والتعاون وكبح الجماع » .

نظرية انفصال السلطات

٢٠ — ولكننا نجد الصيغة النهائية لنظرية « منتسكيو » فى الباب الخاص بالدستور البريطانى ، حيث يقول « منتسكيو » عن انفصال السلطات : « لقد دلت التجربة الخالدة على أن كل رجل ذى سلطان يندفع من تلقاء نفسه الى تخطى حدوده حتى يصطدم بمعالم أخرى ، ولكى لا يتخطى حدود سلطته يجب أن يكون الواقع بحيث تستوقف السلطة السلطة » ، وبناء على ذلك نرى أن لامناص عندما تكون السلطات فى أى دولة مجتمعة فى أيد واحدة ، سواء أ كان فرداً أم جماعة ، من أن تكون الحرية العامة فى خطر ، فاذا أردنا أن ندفع الاضطهاد والارهاق عن عاتق الرعايا فقد دوجب أن نرسم بقيام نظام للسلطات يؤدى الى تعددها ، لتوزع عليها

السيادة العامة توزيعاً تحدده قوة كل فرع قوة الفرع الآخر ، فانفصال السلطات أى انفصال الوظائف العامة وهى التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكن أن يؤدى الى حل المشكل .

لقد فصل « منتسكيو » بين هذه السلطات الثلاث ، ثم جاء على الاسباب التى دعت الى ذلك ، ولا بأس من إيراد هذه الاسباب .

أسباب الفصل بين السلطات

٢١ — يقول « منتسكيو » : إن هناك سببين يحتمان فصل السلطات ، وإن أولها مرتبط تمام الارتباط بمعنى القانون ، ففى الدولة ذات النظام المشروع لا يمكن أن يكون لحماية القانون أى قيمة إلا اذا كان قائماً على قاعدة عامة لا توضع من أجل فرض خاص ، وإنما توضع قبل أن تطبق على هذا الفرض الخاص ، وقبل وجود هذا الفرض الخاص ، وبهذه الطريقة تكون المساواة أمام القانون ، ولكى ما يُسن القانون بطريقة منزهة عن الغاية يجب أن تسنه سلطة غير تلك التى يناط بها أمر تنفيذه ، إذ ربما يكون لهذه السلطة الأخيرة مصلحة فى توجيه القانون فى اتجاهات مقصودة ، حتى لقد يخشى أن يسن الملك أو مجلس الشيوخ قوانين ظالمة ليطبقها تطبيقاً ظالماً ، وهذا ما يجوز أن يقع فى حكومة ملكية أو حكومة ديمقراطية . ولهذا وجب انفصال السلطات .

أما السبب الثانى فهو أن من الممكن إذا اجتمعت السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى يد واحدة أن ترى السلطة التنفيذية نفسها غير مقيّدة بالقانون المعمول به ، بما أن لها الحق وحدها فى نسخه ، وبناء على ذلك تكون الدولة التى يناط فيها بالسلطة التنفيذية حق وضع القوانين دولة غير مشروعة بما أن لا احترام للقانون فيها ولا وجود له الا بإرادة فرد معين .

وأما عن انفصال التشريعية عن القضائية فان « منتسكيو » يؤيد هذا الانفصال بنفس الدليل السابق ، فعدم ارتباط القاضى بالقانون ، اذا صار مشرعاً ، يجعله قادراً على أن يغيره فى أى وقت فتصبح الأُفْس والاموال عرضة لاهواء القاضى وشهواته .

وأما فيما يتعلق بوجود انفصال السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية فيرجع الأمر الى أن الجمع بين هاتين السلطتين يرغم على ظلم الناس ، اذ في مقدور الموظف الادارى المنوط به القضاء بين الناس أن يشوه روح القانون ويطبقه بطريقة لا تعرف للمعدل ، ولا شية فيها للانصاف .

التوازن بين السلطتين

٢٢ - فجميع أدلة «منتسكيو» هي إذن مستخلصة من الضرورة القاضية بحماية حرية الفرد ، وهذه وجهة جديدة لم يكن لها وجود قبل ظهور نظرية هذا الفيلسوف ، والمهم في ذلك أن منتسكيو لم ينظر الى توزيع السلطات من ناحية الموضوع فحسب بل نظر اليه أيضاً من ناحية الاستقلال الذاتى ولكنه قرر وجوب تدخل هذه السلطات في مهمات بعضها الى حد محدود ، حيث قال . « ان من الواجب أن تخوّل السلطة التنفيذية شيئاً من السلطان على السلطة التشريعية » ولما كان «منتسكيو» قد وضع أمامه مثل الدستور البريطانى ، فقد ذكر أن من الواجب أن لا يلتزم عقد الهيئة التشريعية من تلقاء نفسها ، وأن لا يفيض اجتماعها من تلقاء نفسه ، ذلك بانه « لو كان لهذه الجمعية هذا الحق لاحتمل عدم تأجيل انعقادها على الاطلاق ، وفي هذا كل الخطر اذا ما سولت لها نفسها الكيد للسلطة التنفيذية ، وفضلا عن هذا فان من الظروف ما هو أفضل من غيره بالنسبة لاجتماع هذه الهيئة التشريعية ، وعلى ذلك يكون من الواجب أن تخوّل السلطة التنفيذية حق تحديد الوقت الذى تجتمع فيه الهيئة التشريعية لما للسلطة التنفيذية من القدرة على تعرف الظروف المناسب للاجتماع » ولما كان من الضروري وضع حد لهذا التدخل حتى لا تكون التشريعية خاضعة للتنفيذية فقد وجب الاحتياط لذلك بتحويل التشريعية الحق المطلق من سنة لأخرى في تحديد ما يلزم للسلطة التنفيذية من مال وقوة برية وبحرية .

فنظرية « منتسكيو » هي نظرية اتزان بين السلطات استنبطها مما شاهده في انجلترا . وفي الحقيقة إن « منتسكيو » قد تأثر بالواقع في انجلترا كما تأثر غيره بذلك ، ولا سيما بعد فسخ اتفاق « نانت » ، حيث التجأ إلى انجلترا كثير من البروتستانت

وعدوا إلى ترجمة لوك وإذاعة الآداب الانجليزية باللغة الفرنسية . فكيف استوحى
« منتسكيو » الفكرة الانجليزية ؟

كتاب روح القوانين

انجليزى المصدر

٢٣ — لقد استند « منتسكيو » على الملاحظة والتاريخ قبل أن يستند على أى
شئ آخر ، ذلك بأنه وقف زمنه منذ شبابه على المباحث العلمية ، حتى لقد حاول
القيام بتجارب اجتماعية على نمط تجاربه فى المواد العلمية الطبيعية .

ولما كان قد رسم فى مخيلته خطة وضع كتاب ضخم عن رقى الانسانية سياسياً ،
فقد حدثته نفسه بأن يضع صيغ القواعد العامة التى تحكم فى الشرائع
الانسانية جميعاً وسادتها .

ولقد رحل « مونتيكيو » الى انجلترا ليشهد بنفسه أهم النظم التشريعية ، ويقف
على أسرارها ، ويؤدى عمله ويقوم بواجبه الذى تطوع لأدائه وتحمل أعباءه فى
الحلبة الجهورية لأداء هذا الواجب .

دهش « منتسكيو » لرواء الحرية التى انبسطت على انجلترا ، وظن أن فى
وسعه أن يستخلص من مشاهداته النظام الحر الذى صبت نفسه الى تحقيقه ، ولعل
بنقله الى بلاده ، ولكن فى المقدور إقامة البرهان على أن « منتسكيو » لم ير النظم
البريطانية خلال إقامته فى انجلترا ، وأنه لم يسمع عن تفاصيلها إلا خلال أحاديثه
مع أصدقائه ، ولا سيما « بولينجبروك » (Bolingbroke) الذى أسندوا اليه ، إن
حقاً وإن كذباً ، أنه المفكر الذى أوحى الى « منتسكيو » بنظرية انفصال السلطات
وتوازنها ، وهى نظرية لا تتفق وما كان واقعاً فى انجلترا يومئذ ، لأن الانجليز لم
يعملوا بمبدأ انفصال السلطات المطلق ، وإنما عملوا فى سبيل حكم بلادهم بمبدأ التعاون
بين الملك ومجلسى اللوردات والعموم .

ومن الجائز أيضاً أن نقول إن « منتسكيو » اصطنع نظرية انفصال السلطات

من عناصر اقتبسها من مشاهدات في إنجلترا ، غير ان المعتقد انه شوه مشاهداته كي يصل إلى تحقيق نظريته . ومهما كان الأمر فان هذا الفيلسوف قد ألقى نظرة هامة على الدستور البريطاني ، وطبعه بعبقريته رغمًا من أنه لم يتعمق في دراسة تفاصيل الأداة السياسية التي شاهدها ، حتى لقد قال فيه بعض خلفائه الذين درسوا الدستور البريطاني وشرحوه بعده بأربعين سنة : « لم ينبئنا منتسكيو وهو يتكلم عن الدستور البريطاني إلا عن العموميات ، ولقد أغفل مارآه وقص علينا ما اخترعه . رغمًا من أن الحقيقة كانت ماثلة أمام عينيه النفاذتين »

مانقص روح القوانين

النقص الأول

٢٤ - لاحظ « منتسكيو » ضمن كتابه « روح القوانين » (Esprit des Lois) أن في الدستور البريطاني فكرتين متلازمتين إذا وجدت إحداها كان لا مناص من شخوص الأخرى . فاذا قيل : الملك غير مسئول ، كان لزامًا أن تقوم مسئولية الوزراء . ولقد استنتج « منتسكيو » أن هاتين الفكرتين مصدر جميع ظاهرات الحياة السياسية البريطانية والنظام البرلماني . ولكن كبار الفقهاء يرون أن « منتسكيو » لم يحدد تمامًا طبيعة هذه المسئولية الوزارية ، لانه لم يقدرها إلا من ناحية المسئولية الجنائية دون المسئولية السياسية . حيث اعتاد كلما تكلم عن المسئولية الوزارية لفت النظر دائماً إلى الاجراءات القضائية التي لمجلس العموم أن يتخذها أمام مجلس اللوردات ضد الوزراء لمحاكمتهم وتوقيع الجزاءات البدنية عليهم إذا ثبتت إدانتهم .

ولكن هذا الاجراء الجزائي الذي أعموه في إنجلترا (Impeachment) كان إجراءً استثنائيًا بحتًا ، لأن المسئولية السياسية المحضة ، هي العنصر الجوهرى في النظام البرلماني . ومن المسلم به أن « منتسكيو » لم يتناول هذا الموضوع بالبحث مطلقاً ، على أن من المسلم به من ناحية أخرى أن المسئولية الوزارية السياسية لم تكن قد تبلت في إنجلترا خلال ذلك العهد كما تتجلى الآن فيها ، رغمًا من أن هناك

ما يدل على أنها وجدت في شيء قليل من الوضع ، إذ استقال الوزير « والبول » (Walpole) مرة . ثم سقط بعدئذ في سنة ١٧٤٢ بدافع العداء الذي أكنه له مجلس العموم . وهذا ما لم يلاحظه « منتسكيو » في جلاء تام .

النقص الثاني

٢٥ - وهناك نقص آخر في كتاب « روح القوانين » . وفي الوسع أن نستخلص هذا النقص من إهمال « منتسكيو » موضوع جهود الوزراء واختصاصهم إهمالاً معيباً .

لقد تناول « روح القوانين » هذا الموضوع في الفصل السابع والعشرين من الكتاب التاسع عند درس الحياة السياسية الإنجليزية ، والأحزاب البريطانية ، والتزام الملك باختبار وزرائه من بين رجال الحزب الغالب ، ولكنه لم يقل لنا عدا ذلك غير التافه ، كأن يقول لنا : « الوزراء ممنوعون منعاً باتاً من الفصل في المسائل المتنازع عليها . » ولكن هذا الشأن لا دخل له في موضوع النشاط الوزاري السياسي ذاته .

ومن المؤكد أن « منتسكيو » لم يلاحظ أيضاً نقطة من أهم النقاط التي دخلت في ذلك الحين على الدستور البريطاني ، ونعني بها انتقال سلطان الحكومة من الملك إلى وزرائه ، فقد اقتصر فيما له مساس بعلاقة ما بين مستشاري الملك والبرلمان على بيان الواقع في أيام أسرة « ستيوارت » Stuart ، وأيام « غليوم الثالث » الذي استغل حق الاعتراض على القوانين ، وأسند الحكم إلى وزراء مختلفي الآراء والمعتقدات السياسية .

حق الاعتراض على القوانين

في رأي « منتسكيو »

٢٦ - ولقد فرق منتسكيو فيما له مساس بحق الاعتراض على القوانين بين « سلطة الفصل » (faculté de statuer) ، وسلطة المنع (faculté d'empêcher) ،

ويلوح أنه رأى حق الاعتراض على القوانين من قواعد النظم الدستورية البريطانية السارية . ولقد فات « منتسكيو » أن هذا الحق لم يستخدم إلا مرة واحدة منذ سنة ١٧٠٧ . كما يلوح أنه اعتبر سلطة المنع نظاماً ناجزاً . ولذلك غنى بها عناية كبيرة ، وأفاض عليها اهتماماً عظيماً .

تعاون السلطات هو انفصالها

٢٧ — ويلوح أن « منتسكيو » قد أساء الى نفسه باستناده على الدستور البريطاني في وضع نظريته ، فقد تصور عند وضع مبدأ انفصال السلطات أن الدستور البريطاني قد عمل بهذا المبدأ أكثر من الواقع ، فبينما كان الواقع في إنجلترا تعاوناً بين السلطات رأينا « منتسكيو » يفسد هذا التعاون ويعتبره انفصلاً بين السلطات . وإذا كان لا شك في أن التعاون يتطلب انفصلاً بين السلطات لأنها لا تستطيع أن تعمل معاً إلا على شريطة أن يكون لكل سلطة شخصية قائمة بذاتها ومنفصلة عن شخصية أى من السلطات الأخرى ، فإن هناك شيئاً آخر غير هذه السلطات ، وهذا الشيء هو الذى كان يعمل الى جانب هذه السلطات ، وكان يعمل ظاهراً بحيث يستطيع « منتسكيو » أن يلاحظه ، ونعنى به قيام النظام البرلمانى ، وتحقق أهم نواحيه ساعة إذ وضع « منتسكيو » كتابه « روح القوانين » ، وأهم هذه النواحي هو وجود مجلس الوزراء الذى أمهله « منتسكيو » ، ولاح أنه جهل المهمة الجوهرية التى أسندت الى رئيس الوزارة .

لمنتسكيو العذر فى الخطأ

٢٨ — ومع ذلك فإن اخطاء « منتسكيو » ليست من تلك التى لايجوز غفرانها والتسامح فيها ، ذلك بأن الفترة التى زار فيها إنجلترا كانت فترة انتقال ، وهى فترة بطبيعتها مزعزعة وموقته ، وفى الحق إن أسرة جديدة كانت قد اعتلت العرش خلال الأيام الأولى من القرن الثامن عشر ، وبعد وفاة « الملكة حنا » (Anne) كان أول من جلس على عرش إنجلترا فى ذلك الحين ، هو « غليوم الأول » ،

وهو الامير الالماني الذي انحدر من آل « هانوفر » ، وجاء انجلترا وهو يجهل لغتها جهلاً تاماً ، ولذلك فانه قد صرح منذ اللحظة الأولى لجلوسه على العرش بانه لا يشهد جلسات مجلس الوزراء ، واذن نستطيع أن نعتبر هذا الظرف سبباً في توارى التاج ، ولكن خلف « غليوم الأول » غير موقفه بعض التغيير ، اذ تعلم اللغة الانجليزية واستطاع أن يعنى بشئون بلاده الجديدة ومصالحها عناية منتجة ، ولكنه مع ذلك احتفظ بموقف سلفه واستمر متوارياً خلف الستار .

كان هذا الموقف وسيلة مكنت للوزراء البرلمانيين من أن يقفوا في الصف الأول من المسرح السياسى ، وخلفت عليهم شأنًا واعتباراً غير ما كان لهم به عهد من قبل . ولكن « منتسكيو » كان في وسعه أن يعتبر هذه الحالة وقتية ، وأن تكلنز « آل هانوفر » ، أو حلول هذه الاسرة محل الأخرى ، كان مفضياً حتماً الى زوال سريان الاحوال في مجراها الشاذ بعد زوال العوامل العرضية ، والعودة الى الحالة الطبيعية .

نفوذ منتسكيو في انجلترا

٢٩ — ومهما يكن شأن هذه الاخطاء أو ذلك النقص فان نفوذ « منتسكيو » كان قوياً الى أبعد مدى ممكن ، حتى في انجلترا ذاتها . فصيغة « ميزان السلطات » (La balance des pouvoirs) التى وضعها هذا الفقيه الفرنسى قد ذاعت الى حد تملكته معه ناصية العقول والافهام ، واستقرت في قرارة النفس من رأى العام على أنها خلاصة النظرية الجوهرية للنظم الحرة ، وتستطيع أن تؤيد هذا رأى اذا أنت درست الذين أشربوا فكرة « منتسكيو » أمثال « هيوم » (Hume) و « بلي » (Pley) و « بلاكستون » (Blackston)

نفوذ « في أمريكا

٣٠ — وتسلمت آراء « منتسكيو » بنوع خاص على دستور الولايات المتحدة الامريكية ، واذا نحن تابعنا البحث تحت انقراض الماضى المتكدسة فوق الوثائق استطعنا أن نعثر على ما أسموه « الفيدراليست » (Le Fédéraliste) « الاتحادى »

وهذه الوثائق مجموعة مقالات وخطب « هاملتون » (Hamilton) « وجي » (Jay) و « ماديزون » (Madison) الذين عاصروا وضع الدستور الأمريكي الأول في سنة ١٧٨٧ . ولقد كانت الغاية من هذه المجموعة بث الدعوة للدستور والسعي لدى الولايات والرأى العام لتأييده ، ولقد جاء ذكر « منتسكيو » كثيراً في هذه الوثائق التي أعتبرت بحق أبلى شرح للدستور الأمريكي ، وأهم تعليق عليه ، لأن أعضاء الجمعية التأسيسية التي اجتمعت لوضع الدستور باسم الأمة قد استمدوا آراءهم من نظرية « منتسكيو » عند ما قرروا النص على مبدأ انفصال السلطات المطلق في الدستور الأمريكي .

آراء منتسكيو

ودستور فرنسا في سنة ١٧٩١

٣١ — ولقد أثر الدستور الأمريكي تأثيراً عميقاً في مناقشات الجمعية التأسيسية الفرنسية . وبهذه الطريقة الملتوية استطاعت مبادئ « منتسكيو » أن تنفذ إلى دستور سنة ١٧٩١ ، وهناك أثر خالد يدل على ذبوع هذه المبادئ في ذلك الحين . وهذا الأثر هو « نشرة » أذيعت قبيل انعقاد مجلس الطبقات الثلاث (النبلاء ، ورجال الدين والشعب) (Les Etats Généraux) ، وقد أذيعت هذه النشرة بعنوان « في سلطان منتسكيو على الثورة الحاضرة » (Sur l'autorité de Montesquieu dans La Révolution présente .

ولقد ناقش « جروثل » (Grouvelle) آراء « منتسكيو » في هذه النشرة ، وهو يعتقد بأنه « حجة كبرى لا يمكن الاستغناء عن الرجوع اليه والاستناد عليه ، وأن اسمه سيدوى في جميع الانحاء »

آراء فولتير في النظم السياسية الانجليزية

٣٢ — لقد أقام « فولتير » هو الآخر في إنجلترا من سنة ١٧٢٦ الى سنة ١٧٢٩ بينما كانت اقامة « منتسكيو » هناك من سنة ١٧٢٩ الى سنة ١٧٣١ ، ولكن آراء

« فولتير » الخاصة بالنظم الانجليزية جاءت أقل غموضاً من اراء « منتسكيو » .

اكتفى « فولتير » من بحثه ببيان النتيجة الواجب تحقيقها وهى الحرية المدنية ، وأكد أن هناك صلة وثيقة بين الحرية المدنية والحرية السياسية ، ولكنه لم يتمسك بالشكل الواجب أن يكون عليه النظام السياسى .

لم يكن « فولتير » عدو النظام الملكى مطلقاً ، ولكنه لم يعتقد بالنظام الملكى المستمدحه من القدرة الالهية مباشرة ، ورأى أن الواجب يقضى بتحديد سلطان الملك دون التعويل على ما أسموه البرلمانات (المحاكم) فى فرنسا وأبان أن ليس غير شبه ظاهرى بين كلمة برلمانات (Parlements) المستعملة فى فرنسا بالجمع للدلالة على المحاكم القضائية ، وكلمة البرلمان المستعملة فى انجلترا بالمفرد للدلالة على السلطة التى جمعت بين مجلس اللوردات والعموم ، دون أن يكون بين النظام القضائى الفرنسى والنظام الدستورى النيابى الانجليزى أى صلة ، فالبرلمانات الفرنسية ، أى تلك المحاكم التى كان كل قاض من قضاتها يملك وظيفته مقابل دفع ثمنها لم يكن لها أى صفة نيابية أو تمثيلية ، ولقد كشف « فولتير » عن هذا الرأى فى رسالة أسماها الغموض (L'Equivoque) ، وأذاعها فى سنة ١٧٧١ .

وأعجب « فولتير » بالدستور البريطانى إعجاباً عظيماً ، ذلك بان هذا الدستور كان الوسيلة التى حققت للامة البريطانية حكومة حرة ، استتب لها الامر بعد أن تمكن الشعب من أن يرغم السلطات على الخضوع لارادته ، ولكن « فولتير » لم يتعمق فى درس الدستور البريطانى ، وقصر همه على أن يلاحظ أن هذا الدستور قد أدى رسالة هامة هى رسالة المحافظة على حقوق الوطنيين محافظة مثمرة ، ولذلك فان النظام الانجليزى قد لاح أمامه وكأنه أتم وأكمل شكل للحكومة التى سيؤول أمرها الى أن تفرض نفسها على جميع البلاد المتمدنة ، وظن أن دستوراً له هذه الميزات والفوائد سيبقى ما استطاعت الإنسانية الى البقاء سبيلاً .

تضعف نفوذ النظم البريطانية

٣٣ - عظم نفوذ النظم البريطانية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر

بفضل « منتسكيو » و « فولتير » ، ولكن هذا النفوذ لم يلبث أن تضعف حتى توارى خلال النصف الثاني من ذلك القرن ، ومن المحتمل أن يكون هذا التضعف راجعاً الى سببين ، أولهما أن « منتسكيو » و « فولتير » قد اتبعوا وسيلة الملاحظة المباشرة ، على عكس أرباب النظريات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فانهم غيروا وسيلةهم العلمية تماماً ، إذ عدلوا عن العمل بوسيلة الملاحظة ، وأخذوا يعملون وفاق العقل والعاطفة خاصة .

لم يزعم « روسو » وهو يضع نظريته في كتابه « العقد الاجتماعي » ان الجماعة التي ابتكرها قد جاءت طبق الواقع ، وأن عقده الاجتماعي قد وجد بين الناس في صورة ناجزة ، ولكنه نظر الى العقد الاجتماعي على أنه محض فرض ، وبما أن نظري النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد صدوا عن سبيل « منتسكيو » و « فولتير » ، فقد كان طبيعياً أن يكون عدوهم عن وسيلة الملاحظة سبباً في تضعف نفوذ الأفكار التي أيدها هذان المفكران العظامان .

وأما السبب الثاني الذي أدى الى ضعفة نفوذ النظم البريطانية فهو اختلاف الغرض الذي رغب في تحقيقه الكتاب السياسيون في أوائل القرن الثامن عشر عن غرض زملائهم في النصف الثاني من ذلك القرن .

لقد عمل كتاب صدر القرن الثامن عشر بمخاطبة على تسويد الحرية ، أما المتأخرون فانهم سعوا على النقيض في سبيل سيادة المساواة ، ولما كانت النظم البريطانية لم تكن بالمساواة إلا عناية تافهة ، فإن هؤلاء الكتاب الذين عملوا لتحقيق المساواة وسيادتها لم يظهروا ما أظهره سلفهم من الإعجاب بهذه النظم الأجنبية .

رأى روسو في انفصال السلطات

٣٤ - وكان « العقد الاجتماعي » واحداً من الكتب التي أثرت بنفوذها تأثيراً عظيماً في فكرة القرن الثامن عشر ، وهو كتاب قد تناولناه بالنقد في الجزء الأول (ص ١٥١ - ١٧٠) ، فإذا أنت قرأت بعض فقراته سطحياً خامرك الاعتقاد بأن « روسو » من أنصار انفصال السلطات ، ولكن كتاب العقد الاجتماعي

يرى في الواقع أن انفصال السلطات بغيض ويناقض جميع المبادئ .

ولقد قال « إسمين » (Esmein) في كتابه الطبعة السابعة جزء أول ص ٤٦١ وما بعدها : « إن روسو يسلم بانفصال السلطات الى حد » ، ولذلك حق أن نعلم مدى هذا الانفصال في رأى « روسو » .

الشعب مصدر السلطات

ولكنه لا ينفذ القوانين

٣٥ — اجتمعت جميع السلطات في الشعب ، وانطوى عليها الشعب ، ولكن الشعب الذى يسن القوانين باعتباره صاحب الولاية العامة والسيادة ، أى الشعب الذى يملئ القواعد العامة ليس له أن يقوم بتنفيذ القوانين والسهر على سريانها فى كل حالة خاصة . أما السبب الذى يؤيد به « روسو » هذا الرأى فمزدوج .

إن السبب الأول عملى محض . ويرجع إلى أن هذا النوع من الديمقراطية مستحيل التطبيق (راجع الكتاب الثالث فصل ٤ من العقد الاجتماعى)

أما السبب الثانى فنظرى ، إذ يرى « روسو » أنه لايجمل بالشعب أن يصرف نظره عن الوجهات العامة ليعنى بالأحوال الخاصة ، إذ ليس من شئ أخطر من نفوذ المصالح الخاصة إذا اشتبكت بالشئون السياسية ، وما سرف المشرع فى القوانين إلا النتيجة المترتبة حتما على وجهات النظر الخاصة ، ومن هنا كانت النتيجة القائلة : « ليس للسلطة التنفيذية أن تصل إلى التعميم ، لأن هذه السلطة لا يمكن أن تنطوى إلا على أعمال خاصة » (راجع الكتاب الثالث فصل أول من العقد الاجتماعى) . ولهذا فإن « روسو » أقام الحكومة إلى جانب الشعب صاحب السيادة والولاية ومصدر السلطات جميعاً والمنوط به إملاء القواعد العامة ، على أن تبقى الحكومة هى الهيئة المنوط بها تنفيذ القوانين . ومن هنا يلوح أن « روسو » قال بانفصال السلطات وبما أن الحكومة هى السلطة التنفيذية ، فإن الانفصال يكون واقعاً بين التنفيذية والتشريعية .

ولكن هذا ضرب وهمي

٣٦ - ولكن من الواجب أن لا نأخذ بهذا الظاهر « فروسو » لا يسلم بجواز قيام سلطان الهيئة التنفيذية على قدم المساواة الى جانب سلطان السلطة التشريعية وقد أبان ذلك وشرحه وحدده في وضوح وجلاء ضمن (الباب الثاني - كتاب ٣ - فصل أول - من العقد الاجتماعى) ونظرية « فروسو » هذه مركزة كلها في التحليل الذى أجراه بصدد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فقد قال إن علاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تشابه تلك التى تقوم بين الارادة التى تحدد العمل والقوة التى تنفذه ، فمن جهة تجمد القوة الأدبية ، ومن جهة تجمد القوة المادية ، ولقد قرر « فروسو » بهذا الصدد . « لكل عمل حر سببان يتعاونان فى إنتاجه ، أحدهما أدبى ونعنى به الارادة التى تحدد العمل ، والآخر مادى ونعنى به السلطة التى تنفذ هذا العمل . » ، « ومن الواجب على أولا اذا أنا أردت أن أسير فى اتجاه هدف معين أن أريد الذهاب اليه ، وأن تحملى قدمائى ثانيا ، أما إذا أراد مقعد أن يعمل ، ورجل نشيط ألا يعمل فان الاثنين يبقيان فى مكانهما » وكذلك شأن الهيئة العامة حيث تجمد فيها نفس الدوافع ، وهل لا تلاحظ فى هذه الهيئة القوة والارادة ؟ وهل لا ترى احدهما فى صورة الهيئة التنفيذية والأخرى فى صورة الهيئة التشريعية ؟ وهل تجمد شيئا يتم دون تعاونهما ؟ إن السلطة التشريعية هى الارادة المنشئة ، والسلطة التنفيذية هى القوة تعمل فى خدمة تلك الارادة ، والنتيجة المترتبة على ذلك هى تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ضرورة ، والاولى هى السلطان المادى والثانية هى السلطان الادبى ، فتطبيق هذه القاعدة يؤدى إذن إلى أن نخضع الحكومة لولى الامر خضوعا وثيقا ، ويتجلى هذا الخضوع فى تبعية الوزير ، وهذا ما أسموه قديما بنظرية العامل التنفيذى (L'exécutif agent) .

زيادة قوة الحكومة لكبح جماح الشعب

تستلزم زيادة قوة ولى الأمر لكبح جماح الحكومة

٣٧ - عرّف « روسو » الحكومة بأنها هيئة وسط تقوم بين الرعية وولى الأمر . ومعنى هذا أن هذه السلطة الوسط تلقى على الرعايا الأوامر التى تتلقاها من ولى الأمر . فتكون النتيجة قيام سلطان واحد لا مزاحم له ولا منافس فى الدولة ، وهو سلطان السلطة التشريعية صاحبة السيادة . وهذا مادعا روسو إلى القول بأن أفضل نظام سياسى هو ذلك الذى يتحتم عليه أن يؤدى إلى استبقاء السلطة التنفيذية خاضعة للسلطة التشريعية ، بشرط أن يؤدى هذا النظام السياسى إلى تمكين السلطة التنفيذية من أن تظهر بالمظهر الضرورى لأداء مهمتها . وبهذه المناسبة بحث « روسو » القواعد التى تستطيع بها الأداة التنفيذية أن تنفذ إرادة السلطة التشريعية واستخلص أن الواجب يقتضى فى سبيل العمل على قيام حكومة حسنة أن تكون هذه الحكومة على جانب من القوة يزداد نسبياً كلما ازداد عدد أفراد الشعب . وأن ينص نظام الدولة على تفويض ولى الأمر سلطاناً عظيماً لكبح جماح الحكومة إذا تجاوزت قوتها حدود المعقول . وأسرفت فى السلطة رغبة منها فى كبح جماح الشعب .

ثم خص « روسو » عن الحكومة البسيطة والحكومة المختلطة . وكشف عن أفضلية الحكومة البسيطة لأنها بسيطة بذاتها . ولكن الواجب يقضى بتوزيع سلطان الحكومة إذا لم تكن السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية تبعية كافية حتى يقوم هذا التوزيع كعلاج للحالة الناشئة عن هذا الاستقلال (١) .

(١) راجع الكتاب الثالث فصل ٧ من المقد الاجتماعى حيث قيل : « ان الحكومة البسيطة هى أفضل الحكومات بذاتها لأنها بسيطة ولكن عندما لا تكون السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية تبعية كافية . أى عندما لا تقوم صلات بين الأمير ولى الأمر أو بين ولى الأمر والشعب فإن الواجب يقتضى بعلاج هذه الحالة التى اندمجت فيها الصلات بتجزئة الحكومة وعندئذ تتساوى سلطات هذه الأجزاء على الرعايا ، وتكون التجزئة مؤدية بالأجزاء جميعاً إلى أن يكونوا أقل قوة قبل ولى الأمر » والمقصود بولى الأمر هنا صاحب السيادة (Le Souverain) أى الجمعية الممثلة للشعب .

(روسو) وتعدد السلطات واستقلالها

٣٨ — ولما خص « روسو » عن المبدأ العام للنظام السياسى ، وخاض متعدد الأشكال والصور التى يمكن أن يظهر فيها ذلك المبدأ أبى أن يوزع السلطان العام على سلطات متعادلة القوة ، ومستقل بعضها عن البعض الآخر ، وأيد القائلين بوحدة السيادة . وقد سجل هذا الرأى فى الفصل الثانى من الكتاب الثانى من « العقد الاجتماعى » عند ما قال بصدد وحدة السيادة وعدم قابليتها للتبويض : « ولما عجز ساستنا عن تبويض السيادة من ناحية مبدئها ، قسموها من ناحية موضوعها ، وقسموها إلى قوة وإرادة ، أى سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية . ثم قسموها إلى تشريعية داخلية ، وسلطة العلاقات الخارجية » ويرجع هذا الخطأ إلى أن « روسو » لم يكون فكرة صحيحة من السلطات ذات السيادة ، فاعتبر الفروع أجزاء .

وحدة السيادة

أدت إلى استحالة فصل السلطات

٣٩ — ولقد ترتب على ذلك أن قامت عقبة فى سبيل « روسو » حالت دون أن يرى وجوب فصل السلطات ، واكرهته على أن ينظر إليها كاجزاء تخلفت عن تجزئة السيادة ، ووكل أمرها إلى هيئات يفضل بعضها البعض الآخر ، ثم قال : « جزأ سياسيون موضوع السيادة ، وربطوا فيما بين هذه الاجزاء أحياناً ، وجنبوها أخرى ، حتى لقد جعلوا من ولى الأمر كائناً غريباً تألف من عدة أجزاء مستقلة ، لبعضها عيون ، وللبعض الآخر أذرع والمقول إن مشعوذى اليابان يمزقون الطفل على أعين النظارة ، ثم ينثرونه فى الفضاء عضواً عضواً حتى إذا ماسقطت الاعضاء على الأرض كان سقوط الطفل على الأرض واقفاً على قدميه تام الاعضاء جياً ، ولمترك إن هذه حيلة ساستنا على وجه التقريب » .

«روسو» والحكومة النيابية

النواب مندوبو الشعب وليسوا ممثليه

٤٠ — قال «روسو» بصدد من السيادة إنها ليست إلا تمثيل الارادة، ولذلك فلا يمكن النزول عنها مطلقاً، فولى الأمر الذى لا يجوز أن يكون غير الجماعة هو وحده الذى يمثل نفسه، لأنه اذا كان فى الوسع نقل السلطان فليس فى الوسع نقل الارادة، واذن فليس نواب الشعب هم نواب الشعب حقاً، ولكنهم مندوبوه، والفارق عظيم بين قوة كل من التعبيرين، فالنائب هو من يريد عوضاً عن الغير فى حرية، أما المندوب فهو ذلك الذى ندب لمزاولة بعض الوظائف وتحتّم عليه أن يلتزم بتنفيذ ما يصدر اليه من تعليمات، واذن فليس نواب الشعب هم ممثليه، ولكنهم مندوبوه واذن فليس لهم أن يبرموا أى شىء نهائياً، لأن كل قانون لا يصادق الشعب عليه يكون باطلاً ولا شىء فيه من القانون، ولقد يظن الشعب البريطانى أنه حر، ولكنه واهم، لأنه لا يتمتع بالحرية الصحيحة ... إلا ساعة انتخاب مندوبيه .

(روسو) يحمل على الحكومة البرلمانية

٤١ — وبعد أن هاجم «روسو» الحكومة النيابية حمل حملته على الحكومة البرلمانية قصداً الى القضاء على هذا النظام المفروض فيه أنه يقوم على توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفى هذا التوازن نكران لتبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، ومن المعلوم أن «روسو» اتخذ من هذه التبعية غرضه الاسمى، ومتى كان هذا الفيلسوف يرى وجوب تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية بلا شرط ولا قيد اللهم إلا توافر المظاهر التى تمكن السلطة التنفيذية من أداء مهمتها فلا مجال للدهشة من هذا الرأى .

(روسو) وضعف السلطة التنفيذية

٤١ — كان ما تقدم من آراء هو أهم ما انطوى عليه «العقد الاجتماعى» الذى

أصدره « روسو » في سنة ١٧٦٢ . وبعد انقضاء عدة سنوات على إذاعة هذا الكتاب وضع هذا الفيلسوف كتابه « آراء في حكومة بولونيا » — *Considérations sur le Gouvernement de Pologne* ، فاستطاع أن يستأنف شرح الأفكار التي ظهرت عليها أعراض النظريات .

رأى « روسو » في كتابه الجديد أن تخويل السلطة المطلقة لجمعية تمثل الشعب هو وحده ما يتألف منه حرية الشعب . وإذن حق قيام سلطة تنفيذية ضعيفة لا قدرة لها على عرقلة أعمال السلطة التشريعية ما أخذنا بهذا الرأي . ولغمان ضعف السلطة التنفيذية وجب تمزيق هذه السلطة وتوزيع سلطاتها . ولكن هذا التوزيع الذي تلحظ في ظاهره شارة العجز عن تهديد السلطة التشريعية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة ومضار لا يستهان بها ، ولا سيما ما أشار إليه « روسو » في قوله : « إن توزيع السلطان التنفيذي فيما بين عدة أشخاص لا يؤدي إلى قيام سبب لنضال الأحزاب في استمرار . وهذا لا يتفق وحسن النظام » الذي يتطلب دوام الحوار والنقاش حتى تتجلى الحقيقة .

تسليح مجلس الشيوخ بالقوة التنفيذية كلها

٤٢ — أما طريقة استئصال السبب الجوهري للفوضى التي تسود الدولة فهي تسليح هيئة محترمة دائمة بكل القوة التنفيذية ، وهذه الهيئة هي مجلس الشيوخ القادر بحكم تكوينه واستقراره وسلطانه على أن يفرض على أولياء الأمور واجباتهم ، إذا همؤا بترك سبيل الهداية ، وغامرؤا بأنفسهم في ميدان الضلال والغواية .

وفي سبيل قيام مجلس شيوخ معتدل القوة ، رأى « روسو » أن يقسم هذا المجلس الى عدة هيئات أو مصالح يرأس كل مصلحة منها وزير تناطق به مهام هذه المصلحة ، ولقد أسهب القس « ده سان بيير » (L'Abbé de Saint-Pierre) في شرح هذه الفكرة حول سنة ١٧١٥ ، عقب وفاة لويس الرابع عشر بينما التفكير كان منصرفاً الى علاج الأخطار التي تولدت عن المركزية المطلقة التي حققها الملك المتوفى . وعني « روسو » أول ما عني بالمزية المترتبة على تبعية السلطة التنفيذية للسلطة

التشريعية، ولكنه اعترف بأن تقسيم الهيئة المنوط بها أداء الوظائف التنفيذية الى مجالس قد يؤدى الى أخطار عديدة ، حيث قال : « ومع ذلك فلا يجوز الاعتماد كثيراً على هذه الوسيلة ، فاذا بقي بعض مختلف أجزاء الإدارة منفصلاً عن البعض الآخر دائماً فلا مناص من انعدام التماسق والانسجام وسرعان ما نرى بعض هذه الأجزاء يصطدم ببعض الآخر ويتعارض معه بالتبادل ، ويستخدم بعضها قوته ضد البعض الآخر الى أن يصل واحد من هذه الأجزاء الى التسلط على الأجزاء الأخرى وسيادتها ، أما إذا اتفقت هذه الأجزاء فيما بينها فلن تكون غير هيئة واحدة ذات روح واحد كهيئة البرلمان » .

يجب أن تكون السلطة التنفيذية

تحت إشراف التشريعية وتابعة لها

٤٣ — ولقد صرح « روسو » أن الشرط الواجب توافره كي تكون الإدارة قوية حسنة قادرة على أن تجرى إرادتها في أفضل سبيل مؤدية إلى تحقيق غرضها هو القبض على السلطة التنفيذية جميعاً بأيد واحدة ، أما تغير الأيدي فلا يكنى وحده ، بل من الواجب أن لا تعمل السلطة التنفيذية إلا وهي منقادة لارادة المشرع . على أن يكون وحده مرشدها وهادياً ، كي تقوم الوسيلة الصحيحة التي تحول دون اجترأ السلطة التنفيذية على اغتصاب سلطان السلطة التشريعية ، وبهذه الطريقة نصل الى الفكرة القائلة بوجوب إشراف السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، وتبعية هذه لتلك .

روسو يرى النظام البرلماني مفسدة

٤٤ — رأى « روسو » النظام البرلماني مفسدة ، إذ استأنف في كتابه « آراء في حكومة بولونيا » شرح البيانات التي أوردها في كتابه « العقد الاجتماعي » ، ثم وضع صيغة الظلامه التي ذاعت في ذلك الحين ضد النظام البرلماني ، وبرر ذبوعها الفساد الذي أصاب البرلمان البريطاني بنوع خاص ، وأشار على ولادة الأمور بضرورة

اجراء انتخابات جديدة على الدوام حتى تعجز السلطة التنفيذية عن افساد الهيئات البرلمانية ، وتبقى هذه الهيئات سليمة وقادرة في الوقت نفسه على أن تزاوّل اشرافها على السلطة التنفيذية ، لأن هذا الاشراف هو الغرض النهائي من قيام أى حكومة . وقال « روسو » بصدد من النظام البرلماني وهو يخاطب البولونيين في موطن آخر : « من المستحيل ارشاء الهيئة التشريعية جملة ، ولكن من السهل خداعها اذا ساد النظام البرلماني ، أما في النظام النيابي فمن الصعب خداع النواب جملة بينما من الميسور رشوتهم جميعاً ، ولقد يحدث نادراً أن يتواري وجودهم ، وأمامكم مثل الحكومة الانجليزية يدور على أعينكم ، كما أن تشريعكم لا يزال قائماً أمامكم حيث تحسون « أثر حرية الاعتراض على القوانين » (Le liberum veto) ، فإذا لم يكن في الوسع كبج جماع ذلك الذي يسرف في تجاوز الحدود فكيف تكبحون جماع ذلك الذي يبيع ضميره ، وينزل بدمته سلعة في الاسواق (١) »

قصر أجل الهيئة التشريعية

أول علاج للفساد

٤٥ - وفي سبيل اصلاح هذه النقائص رأى « روسو » أن ينادى بوجود العمل على أن يكون أجل التمتع بالسلطة قصيراً ، ولذلك قال للبولونيين : « إن دستوركم أفضل من دستور بريطانيا - لأنه رأى أجل السبع السنوات الذي يعيشه مجلس العموم البريطاني طويلاً جداً - ولكنى لا أرى أن انتزاع حرية الاعتراض على القوانين من النائب يؤدي الى أى تغيير في الموقف ولكن الحيلولة دون انتخاب النائب عدة مرات متوالية » هي التي تغير الموقف ، ولقد أخذ القانون العام الفرنسي بهذا الرأي خلال الثورة الفرنسية إذ تقرر أن لا ينسلك نائب في عضوية هيئة نيابية تالية للهيئة التي كان عضواً بها .

(١) كان لممثلي الاديان في مجلس « الدييت البولوني » (Diète) الحق وحدهم في الاعتراض على القوانين

الوكالة الملزمة

هى العلاج الثانى

٤٦ - ورأى «روسو» أن الوكالة الملزمة Le mandat impératif هى العلاج الثانى . فإصلاح الاضرار المترتبة على الحكومة النيابية يقضى بأن يقيّد النائب بالخضوع التام لتعليمات ناخبيه ، وأن يحاسبه هؤلاء حساباً عسيراً . ومعنى هذا أن يكون النواب مندوبين لإرادة لهم غير إرادة الناخب . ولا إحساس لهم إلا إحساسه ولا شخصية لهم غير شخصيته ، فالنائب يفتى فى الناخب ، ويجمد فى مكانه . ولكن «روسو» يرى الجحود والحماقة فى استمرار نائب مطلق التصرف يزاوّل مهمته خلال سبع سنوات حيث يقول : « إنى لا أستطيع إذن أن أسلم بالاهمال والجحود ، بل إن فى الوسع أن أجراً على القول بأن حق الأمة البريطانية التى سلحت نوابها بالسلطان الاعلى لم يؤد الى وضع نظام يكبح تصرفات هؤلاء النواب خلال سبع سنوات هى أمد وكالتهم »

تحديد سلطة الملك فى تعيين الوزراء

٤٧ - وتناول «روسو» فى كتابه « آراء فى حكومة بولونيا » موضوع تعيين الوزراء . ولما كان هذا الفيلسوف قد خشى أن يصبح الوزراء أداة قوية فى يدى الملك يسخرها فى خدمة مآربه ضد الهيئة التشريعية فإنه قد اقترح تحديد حق الملك فى تعيين الوزراء وكبار القواد العسكريين . ورغماً من أن فى الوسع تحديد سلطان الوزراء تحديداً يؤدى إلى اتزان سلطان الملك ، والحيلولة بذلك دون المهاترة وانعدام التبصر المفضيين إلى ترك الملك يملأ هذه الوظائف بصنائعه ومخلوقاته ، فإنه اقترح أن يعين الملك وزراءه من بين قائمة يضعها مجلس النواب البولونى (Diète)

روسو يقاوم النظام الوراثنى

٤٨ - ولقد رأى «روسو» فى النهاية أن إضعاف السلطة التنفيذية وضمان

تفوق السلطة التشريعية أمران يتطلبان لزاما مقاومة النظام الملكي الوراثي ،
ولذلك قرر في صدد من هذا قوله : « وليس من الواجب أن يقوم النظام الملكي
الوراثي في بولونيا . وإنما الواجب يقضى على النقيض من ذلك بالاحتفاظ بالنظام
الملكي الانتخابي » . « لقد اقترحوا جعل التاج وراثيا ولذلك أجهر بقولي إن
بولونيا تستطيع أن تقول للحرية الوداع في اللحظة التي يصدر فيها ذلك القانون .
إن بولونيا حرة لأن أمتها تتمتع بجميع حقوقها خلال الفترة السابقة على حكم كل
ملك . كما أنها تستجمع في تلك الفترة كل قواها لتستعين بها على وقف تيار السرف
وتجاوز الحدود والاعتصام حتى تستطيع السلطة التشريعية أن تستأنف عملها
في سبيل نهوضها الاول ، ولكي أعبر في كلمة عن احساساتي تلقاء هذا الموضوع
أرى أن تاجاً انتخابياً مع سلطات استبدادية مطلقة أفضل عندي من تاج وراثي
ضئيل السلطان »

واذن فالتشريع هو الوظيفة العليا في الدولة لانه الارادة ، أما وظيفة السلطة
التنفيذية فهي محض وظيفة مادية ، ولذلك وجب من الناحية التطبيقية أن تحتفظ
السلطة التشريعية بالافضلية والسبق على السلطة التنفيذية ، وكل نظام حسن يجب
أن يرمى الى الدفاع عن التشريع ضد ما يحتمل من افتئات السلطة التنفيذية عليه .

رأى الطبيعيين

تلقاء انفصال السلطات

L'opinion des Physiocrates

٤٩ — وهناك مدرسة أخرى تغفل نفوذها الى غور بعيد خلال القرن الثامن
عشر ، وهي مدرسة الطبيعيين الذين قالوا هم ايضا قولتهم في موضوع انفصال السلطات
لم يكن الطبيعيون انصار الحرية السياسية بحال ، ولم يؤيدوا مطلقا نظرية السيادة
القومية ، ولم يسلموا أى تسليم باشتراك الرعايا في الحكومة مهما كان هذا الاشتراك ،
ضئيلا ، وإنما كانوا على العكس قد ارتبطوا في حزم وعزم بالنظام الملكي المطلق

ولقد نعتوا هذا النظام المطلق بأنه نظام الحق الالهي، بمعنى انه إملاء العقل، وان العقل مستمد من الله .

اعتراض الطبيعيين على الديمقراطية

أى على الحكومة البرلمانية المباشرة

٥٠ — لقد بدأ الطبيعيون أولاً بنقد الأشكال المختلفة التي كانت عليها مقترحات الحريات السياسية في ذلك العهد ، فانتقدوا إذن ما أسمى في القرن الثامن عشر بالديموقراطية ، ولكن المراد من هذه الكلمة لم يكن قاصراً على قيام دولة يتمتع فيها الأمير بالسيادة ، وإنما كان المقصود منها دولة تتمتع فيها الحكومة البرلمانية المباشرة بالعمل في المواد التشريعية الى جانب تمتع مجموع الأمة بالسيادة . فالطبيعيون كانوا يرون في الديمقراطية بهذا المعنى عيبين هامين فضلاً عن شيء آخر يحمل بين جنبهيه تناقضاً لها ، فقد قالوا : إن هناك خلطاً بين ولى الأمر والرعايا ، فنفس الناس كانوا في وقت واحد أجزاء الدولة ذاتها ورعايا الدولة . ولقد قال المسيو « مرسيه ده لاريشير » (Mercier de la Rivière) أحد أقطاب الطبيعيين : « لم يبق فارق بين الدولة الحاكمة والدولة المحكومة ، أو لم يكن هناك دولة محكومة اذا تحريتنا الدقة » ، وقصارى القول إن الطبيعيين قد عارضوا الحسكة المأثورة عن «أرسطو» وهي « إن ما يرفع من قدر الديمقراطية حقاً هو أن يكون العالم فيها على التوالي حاكماً ومحكوماً » .

واليك ما قاله « لتروسن » (Le Trosne) في كتابه « النظام الاجتماعي » (L'ordre Social) ص ٢٤٣ : « الديمقراطية الكاملة وحشية لا رمز لها غير الفوضى » ولقد ردد « لمسييه ده لاريشير » هذه الفكرة ذاتها .

الطبيعيون أعداء النظام الملكي المعتدل ايضاً

٥١ — ولم يكن الطبيعيون أقل عداوة للملكية المعتدلة منهم للحكومة البرلمانية المباشرة ، فإدام فيها هيئات انتخابية أو ارستوقراطية فان الملك لا يستطيع أن ينجز

عمله دون رضائها ، وهذا ما أسمته هذه المدرسة بنظام « عدل الضغط » أو « عدل القوات » (contre - poids) أو (contre-forces) وهذا الاصطلاح قد استعمله الدكتور « كسنى » (Quesnay) فى كتابه المواعظ العامة (Maximes générales) .

ولقد حملت مدرسة الطبيعيين على نظرية « عدل الضغط » أو « عدل القوات » لأنها لم ترفيها إلا حالة من اثنتين ، فاما أن القوات تتعادل وهذا ما يفضى لزائماً الى ركود الحسك ، وإما حالة نضال وكفاح بين هذه القوات ، وهذا ما يترتب عليه قيام الفوضى . إلا إذا استظهرت احدى القوات على القوات الأخرى وابادتها .

انتقاد الطبيعيين لانفصال السلطات

٥٢ — وفى الوقت الذى انتقد فيه الطبيعيون نظرية عدل القوات أو عدل الضغط كانوا ينتقدون أيضاً مبدأ انفصال السلطات الذى ألهم نظرية التوازن بين السلطات ، ولقد خطأً الطبيعيون هذه النظرية مبدئياً ، ولكنهم قدروها من ناحية انفصال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، فقد قالوا إن السلطة التنفيذية تصبح بلا جدال عاجزة لا قوة لها ولا حول اذا هى خضعت للتشريعية وانقادت ذليلة لارادتها . وكان الانتقاد الذى وجهه « لمرسيديه ده لاريشير » على الخصوص لمبدأ انفصال السلطات حكماً ، إذ قال فى ص ١٠٢ و ١٠٣ من كتابه « اذا شئنا أن نكون سلطتين بوضع السلطة التنفيذية فى يد ، والقوة العامة فى يد أخرى ، فالى أيهما يجب أن نخضع عند ما تكون قوانين الاولى متعارضة وأوامر الثانية ؟ لو أن الخضوع بقى استبدادياً ، لبقى كل شئ فى حالة الغموض والاضطراب ، وبما أن الانسان لا يستطيع أن يخضع فى وقت واحد لأمرين فمن الواجب حتماً أن نقرر أى الأمرين يجب أن نفضل تنفيذه على الآخر . »

« فلمرسيديه ده لاريشير » قد تنبأ بأن نظرية انفصال السلطات لا نستطيع أن تعمل عملاً صحيحاً ، وأن السلطة التشريعية لا يمكن على الراجح أن تكون منفصلة أبداً عن السلطة التنفيذية بصفة حاسمة ، لأن احدهما تتسلط على الأخرى وتسودها . وهذا فى الحق ما وقع فى البلاد التى أراد مشرعوها أن يعملوا وفق نظرية انفصال

السلطات انفصالاً تاماً بقدر ما في الوسع ، لأن العلاقات قد قامت بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية داخل لجان البرلمان كما هو الواقع في الولايات المتحدة .

تسليم الطبيعيين

بانفصال السلطة القضائية

٥٣ — ولكن الطبيعيين قد سلموا بانفصال السلطة القضائية عن السلطين الآخرين وأعلنوا استقلال القضاء عنهما ، على أن مهمة « لمسييه ده لاريشير » في هذه الناحية قد اقتضت على أن يترجم عن تعبير « منتسكيو » في وضوح وجلاء بما أنه توسع في تفاصيل استقلال هذه السلطة عن السلطين الآخرين .

الطبيعيون ينقدون الحكومة البريطانية

٥٤ — ولقد عني الطبيعيون بالواقع ، ولا سيما المسائل التاريخية . وكان من بين هذه المسائل مسألة عملوا على إضعاف أهميتها ، وهي اعتبار الحكومة البريطانية مثلاً يضرب لأفضل وجوه الحكم ، إذ انتقدوا نظام الحكومة البريطانية في شدة ، وفي الحق إن الحكومة الانجليزية كانت رمزاً لنظام « عدل القوات » الذي كان موضع تقدير تلاميذ « منتسكيو » وتلاميذ « فولتير » الذين رأوا عملياً أن الحريات السياسية كانت مكفولة كفالة تامة في إنجلترا .

شعرت المدرسة الطبيعية أن في النظام البريطاني شيئاً خطراً على نظرياتها ، ولذلك فإن هذه المدرسة أجهدت نفسها في سبيل إثبات العيوب الخطيرة التي انطوى عليها الحكم البريطاني . وإذا أردت أن تعلم تفاصيل الحملة الشعواء على نظام الحكم البريطاني فراجع مؤلف « لتروسن » Le Trosne

الطبيعيون والنظام الصيني

٥٥ — ولكن الطبيعيين قد رأوا أن الصين حققت مبادئ مدرستهم ، واعتبروا جهود الحكومة الصينية وتحجر النظم الصينية منذ الحقب التاريخية الأولى ،

من الفضائل النظامية فأيدوا هذا الرأي بقولهم : « إن الواجب يقضى بخلود النظام الجوهري في الدولة على الفور من الكشف عنه ، ذلك بأن قوانين هذا النظام الجوهري ليست من القوانين التي تحتاج إلى رقي وتطور ، ولكنها قوانين أصيلة ومطلقة تصلح لكل زمان ومكان » فكان هذا الجود أقصى حد للكمال في عرفهم .

نفوذ مابلي « Mably »

٥٦ — وهناك كاتب من أشهر الكتاب ، خلب عقول أبناء زمانه وتغلغل نفوذه إلى أبعد حد في أفكار الثورة الفرنسية الكبرى ، ونريد به « مابلي » Mably الذي ألف من بين ما ألف كتاب (Le droit public de l'Europe fondé sur les traités — 1748) القانون العام لأوروبا المؤسس على المعاهدات — سنة ١٧٤٨ وكتاب (Les entretiens de Phocion sur les rapports de la morale — 1768) ، أحاديث فوسيون عن علاقات الأخلاق بالسياسة — سنة ١٧٦٣ ، وكتاب (Sociétés politiques — 1768) الشكوك في النظام الطبيعي للجماعات السياسية — سنة ١٧٦٨ ، وكتاب (De la législation ou principe des lois — 1776) في التشريع أو مبادئ القوانين — ١٧٧٦ ، وكتاب (Du gouvernement de la Pologne — 1781) في حكومة بولونيا — سنة ١٧٨١ ، وكتاب « في دراسة التاريخ » سنة ١٧٨٣ (De l' Etude de l' histoire — 1783) ، وكتاب « ملاحظات عن الحكومات والقوانين في الولايات المتحدة » (Observations sur les gouvernements — 1784) ، وكتاب « في حقوق وواجبات الوطنيين » (Des Droits et des devoirs des citoyens) ، ولقد صدرت عدة كتب جليلة القدر عن « مابلي » ولا سيما دراسة للنسيو « جيريه » (Guerrier) واسمه (L'abbé de Mably, moraliste et politique)

« مابلي » نصير انفصال السلطات

٥٧ - كان « مابلي » مفكراً جريئاً للغاية . ولقد انتقد مختلف ضروب الحكومات انتقاداً علمياً ، وصل منه إلى التحدث إلينا عن أن مضار الأشكال الحكومية وغيوبها تستوجب مزج هذه الأشكال جميعاً واستخلاص شكل إداري معتدل يقضى على السرف وتجاوز حدود السلطة وتخطي معالم الحرية . فالنظام الحكومي الجامع لعناصر مختارة من بين أشكال الحكومات هو ذلك الذي يجب أن يفرض . وهنا تستطيع أن ترى « مابلي » يقترب من « منتسكيو » ويقرر انعدام الحرية إذا بقيت السلطين التشريعية والتنفيذية غير منفصلتين الواحدة عن الأخرى .

والآن تستطيع أن تصغى إلى « مابلي » وهو يقول ضمن مؤلفه « في دراسة التاريخ » : « إن تجاريب جميع الأزمان تقيم لك الدليل على أن ليس في الوسع أن نفصل في عناية فائقة ودقة متناهية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . أما إذا تم الجمع بينهما فإن النتيجة تكون الفوضى العظمى والاضطراب المتناهي »

ولكننا نرى الأمور تجري على أحسن وجه إذا كانت السلطة التنفيذية على العكس هي وزير السلطة التشريعية . »

« مابلي » يفوق التشريعية

على التنفيذية

٥٨ - وهكذا جند « مابلي » النظام الملكي المعتدل وأحلّه المكانة الأولى بين نظم الدولة . ولكنه لم ير رأى « منتسكيو » حتى ينادى بضرورة قيام التوازن بين سلطة الملك وسلطات نواب الأمة وممثليها . وإذا كان من الواجب أن يكون هناك نوع من الفصل العملي بين السلطات فقد وجب أن تتفوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية . وبهذه الطريق اقتربت وجهة نظر « مابلي » من وجهة نظر « روسو » إذ فوق هو الآخر التشريعية على التنفيذية وأحلّها المكان الأول .

« مابلى » يقترح أن تعين التشريعية

الوزراء

٥٩ — ولقد أظهر « مابلى » كثيراً من الحذر تلقاء الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية عند ما بذل النصائح لبولونيا ، وأشار على البولنديين بصفة خاصة أن يحولوا دون أن يدير الملك المالية . وإذا كان الفقيه قد استحسن قيام المسؤولية الوزارية فانه مع ذلك قد قال بأنها غير كافية ، ولذلك رأى أن يحاط بطريقة أخرى هي احتفاظ السلطة التشريعية بمحققا في تعيين الوزراء . ولقد صرح في هذا الصدد بأن ليس من شخص أكفأ من النواب لاختيار الوزراء ، فضلا عن أن هذه الطريقة هي أصلح وسيلة لتحقيق مصلحة الدولة وخيرها ما دامت تؤدي إلى سيادة الوفاق والانسجام بين السلطين التنفيذية والتشريعية وهما سلطتان لا ينقطع تنافرها ، ولا يذهب الزمن بأحقادها ولا بغيرتهما وحسدها .

« مابلى » يرى حرمان الوزراء من التشريع

٦٠ — ولكن من الواجب أن يبقى هؤلاء الوزراء المختارون من بين اعضاء البرلمان بمعزل عن هذا البرلمان ماداموا يؤدون وظائفهم ، لأن الواجب يقضى على ولادة الامور الذين يباشرون السلطة التنفيذية أن لا يساهموا في السلطة التشريعية أى مساهمة ، وإلا فن لا يرى أن الحق الذى لوزراء انجلترا فى لاشتراك فى التشريع يسهل لهم اختلاس القوانين ، ويزيد على التوالى حصتهم فى السلطة التشريعية ؟

مابلى يجعل التنفيذية

تابعة للتشريعية

٦١ — لقد استند « مابلى » من جهة على التشريع البريطانى كى يفند نظرية الطبيعيين ، ثم نازع من جهة أخرى فى مزايا الدستور الانجليزى اذ رأى أن عيب

الدستور الإنجليزي في استطاعة الملك أنجاز أعمال كثيرة دون البرلمان ، وأن البرلمان على العكس لا يستطيع شيئاً دون الملك ، واذن فالدستور البريطاني معيب ، لأنه يستطيع أن يعدم سلطان التشريعية لمصلحة التنفيذية تحت ستار التوازن بين السلطات ، ولذلك فإن « مابلي » أخذ برأى « روسو » حيث قرر وجوب تبعية التنفيذية للتشريعية وضرب الأمثال التاريخية للناس هدى ورحمة وتبريراً لنظريته .

ماير يده إلى أى العام

٦٢ — وفي الحق إن ما كان يريد الرأى العام أمسية الثورة الفرنسية الكبرى هو تقييد سلطان الملك ، وإذن كان الرأى العام يريد أن يستعيز عن النظام الملكى المستمد حقه من الله بنظام ملكى مقيد ، دون أن يفكر مطلقاً فى قلب الملكية ، ولقد قال المسيو « أولار » (Aulard) فى كتابه تاريخ الثورة (Histoire de la Révolution) ص ٢٨ : « ولقد أرادوا أن يقيموا فى فرنسا حكومة حرة يدبرها الملك ، ولكن كُتِّبَ القرن الثامن عشر قد أجمعوا على عدم الأخذ بهذا الرأى فيما له مساس بالدستور السياسى الواجب اتباعه ، وإذا كان كثير منهم قد عطف على نظرية انفصال السلطات فلأنها كانت وسيلة يستطيعون بها تقييد السلطة التنفيذية ورد عاديها عن السلطة التشريعية »

الفصل الثالث

أطوار الدستور البريطاني

منذ نشأته حتى نهاية القرن الثامن عشر

والعالم التي استفادها منه المؤسسون الفرنسيون

تعريف الدستور الانجليزي

١ - الدستور الانجليزي هو ولي أمر بالوراثة ، يُنفذ باسمه الوزراء المسئولون
إرادة الأمة التي ينطق بها البرلمان .

أصل الدستور البريطاني

٢ - أصل الدستور البريطاني هو العرف والعادة ، ولذلك يتعذر استكناه
حقيقته ، ولكن هذا الأصل لم يحل دون تقدير الفرنسيين إياه ، والاستفادة منه
خلال القرن الثامن عشر ، وقد ساعد على هذا التقدير والاستفادة أن أصل الدستور
الفرنسي كان العرف والعادة أيضاً ، وأن ضرورة كتابة الدساتير لم تكن قد ذاعت
وقتئذ وتغلقت في أعماق الأمم .

ومع ذلك فللدستور البريطاني بعض مصادر خطية ، ولكنها مصادر نادرة
وشاذة ، لأن العادة والعرف كانا أساس كل شيء ، حتى أن القانون لا يتدخل إلا
لتأييد نصوص « قانون العرف » إذا كانت هذه النصوص العرفية قد أصبحت
موضع جحود أو انتهاك ، وهذا ما يعلل الصيغة السلبية التي استغشتها هذه النصوص
كقولهم مثلاً : « الملك لا يستطيع أن يفرض ضرائب دون رضا البرلمان » و « ليس
في وسع الملك أن يعفي من تنفيذ القوانين » الخ

أهم الوثائق الخطية

٣ - أطلق المسيو « بوتني » (Boutmy) اسم الوثائق (Pactes) على أهم

الوثائق الخطية التي صدر عنها القانون البريطاني ، وبرر هذه التسمية باعتبار أن هذه الوثائق عقود (Contrats) أبرمت بين ولي الأمر والشعب ، وإذا أردت أن تعرف تفاصيل هذه الوثائق فراجع كتاب « ستيز » (Stubs) الموسوم باسم التاريخ الدستوري (Constitutional history) ، وكتاب « بيمون » (Bemon) المسمى (Chartes des libertés Anglaises) .

الميثاق الأعظم Charta Magna

٤ — وأول المواثيق التي صدر عنها الدستور البريطاني هو الميثاق الأعظم الذي أبرمه الملك « جان سن تير » (Jean Sans Terre) والنبلاء البارونات (Barons) سنة ١٢١٥ ، وهو نوع من معاهدات الصلح أبرم لتسوية خلاف دب بين هذين الفريقين ، حتى يكفل قيام الملك بالعمل وفاق العرف الذي انتهكه .

ولقد انطوى الميثاق الأعظم على نصوص كثيرة أهمها النص الصريح على عدم جواز فرض ضرائب استثنائية إلا إذا وافق عليها مجلس المملكة العام (Le Commun Conseil du royaume) وهو مجلس مؤلف من كبار الأساقفة ، والأساقفة ، والقساوسة ، والكوثات ، وكبار البارونات ، والمستأجرين مباشرة من التاج .

ولقد رأى الفقهاء في هذا الميثاق مبدأ قيام البرلمان ، وضرورة الاعتراف بحقه في الاعتراض على فرض الضرائب وجبايتها . ولكن هذا النص الأساسي قد تبخر خبره على الفور من صدوره ، ذلك بأن الميثاق الجديد الذي أذيع في مايو سنة ١٢١٦ باسم « هنري » الثاني لم يشتمل على النص الخاص بفرض الضرائب وعقد مجلس المملكة العام .

ولقد ذاع حول هذا الميثاق خرافة حلوة ، فقد جنح بعض الفقهاء الى أن يروا فيه أساس حريات الأمة الإنجليزية التي طالب البارونات بتحقيقها لمصلحة الشعب البريطاني على بكرة أبيه ، ولكنها خرافة لا تستند الى أي دلي ، لأن الأمر لم يخرج في ذلك الحين عن محاولة قام بها الموالي الاقطاعيون حتى يعترف الملك بامتيازاتهم فنكملت محاولتهم بالنجاح ، ولقد طاب الفقهاء أيام حكم أسرة « تودور »

(Tudors) وأسرة « ستيوارت » (Stuart) أن يشوهوا هذه الوثيقة الوقور حتى يعثروا فيها على أساس المطالب العتيقة التي نادى بها البعض ضد الظلم والاستبداد.

ضمانات اكسفورد Les provisions d'Oxford

وأهم الوثائق الدستورية

٥ - ولقد أعقب الميثاق الأعظم وثائق أخرى اشتملت على نصوص تحاكي نصوصه، أهمها ضمانات « اكسفورد » سنة ١٢٥٨، أو نظام تالاج (Le statut Tallag)، وهو نظام حام الشك حول صحته وقيل، إنه ضمان حصل عليه البارونات لمنع فرض الضرائب وجبايتها (راجع ستبز - التاريخ الدستوري - وبيمون - وثائق الحريات الانجليزية).

ولكن هناك وثيقتين دستوريتين لهما شأن عظيم بين مصادر الدستور البريطاني وهما : حق التظلم (Petition des droits) (سنة ١٦٢٩) ، وإعلان الحقوق (Bill of Rights-droits) ، سنة ١٦٨٨ (راجع « بولوك » (Pollok) - تاريخ القانون الانجليزي إبتداء من عهد « ادوار الأول » - و « جاردنر » (Gardner) الوثائق الدستورية ، - ولورد « بورغام » (Bourgham) - تاريخ الدستور البريطاني وقواعده وتطبيقه).

حق التظلم

٦ - أسرف السادة الملوك في فرض الضرائب ، فرأى البرلمان أن يضع حدا لهذا السرف بان أصدر قانون حق التظلم (Petition des droits) ، ولكن هذا القانون لم يشتمل على أى نص عام في هذا الصدد ، فضلا عن أنه لم يشر أى اشارة الى وجوب موافقة المجلسين على الضريبة حتى تسرى على الاهلين ، (راجع كتاب الدستور البريطاني « لباجيهوت » (Bagehot) ، وكتاب « أنسن » (Anson) القانون والعادة في الدستور - وكتاب « بيمون » (Bemon) - وثائق الحريات الانجليزية .

اعلان الحقوق Bill of Rights

٧ - ومن الواجب أن نصل الى سنة ١٦٨٨ لنطلع على وثيقة اعلان الحقوق ، وهي وثيقة على جانب عظيم من الالهمية الدستورية ، إذ بزغ معها عصر جديد بمناسبة جلوس أسرة أجنبية على عرش إنجلترا ، ولكن هذا التغيير العميق لم يقترن مع ذلك بتحرير دستور جديد ، حتي لقد دعا هذا الأمر المؤرخ الانجليزي الشهير « ماكولي » (Macaulay) الى أن يقول : « لقد تغير دستور إنجلترا تغييرا تاماً دون أن يتغير أى شىء فى النص النظرى ، ومن الجائز أن لا يكون فى التاريخ مثل آخر لهذا التغيير التام فى امبراطورية أخرى . »

مبادئ اعلان الحقوق

٨ - ولقد انطوى اعلان الحقوق على ستة مبادئ هامة وهي :

(ا) عقد البرلمان بين آونة وأخرى .

(ب) حرية الانتخابات البرلمانية .

(ج) كفالة حرية الكلام لأعضاء البرلمان وحصانهم ، فلا يجوز محاكمتهم

من جراء خطبهم .

(د) اقرار البرلمان واجب لجواز جباية أى ضريبة .

(هـ) رضا البرلمان واجب ليحشد ولى الأمر جيشاً فى أيام السلم أو يستبقيه .

(و) ليس لولى الأمر أن يوقف القوانين أو يعفى أحداً منها .

القواعد الغير المكتوبة

٩ - إن ماتقدم من وثائق هي وحدها نصوص الدستور البريطانى المكتوبة .

أما القوانين الدستورية الغير المكتوبة فتشمل جميع القواعد الأخرى ، أى مجموع الدستور الانجليزي ، فالعرف هو إذن الذى اصطنع جميع الأدوات السياسية التى انطوى عليها هذا الدستور ، وكلها قواعد أهم منزلة من القواعد المكتوبة ، حتى لقد

أحلبها الفقيه « دايسي » (Dicey) المحل الأول من القانون العام البريطاني ،
Les conventions de la Constitution - under الدستور
standings

موضوع العرف البريطاني

١٠ — تمشى التاريخ البريطاني منذ القرن العاشر فى سبيل قضت بتحديد سلطة الملك . ولما جاءت سنة ١٦٨٨ كاد يتم للشعب الأمر ، ويستتب له السلطان بعد أن استرد حقوقه غزوة بعد غزوة . ولما جاء القرن الثامن عشر تحدد سلطان ملك بريطانيا داخل حظيرة واضحة المعالم ، ملموسة الحدود .

لم يتم هذا التحديد من تلقاء نفسه ، وإنما تم بعد جهاد عنيف بين الشعب وأولياء الأمور ، فقد ناضلت أسرة « تودور » منذ القرن السابع عشر فى سبيل تدعيم سلطتها المطلقة . ونحت نحوها أسرة ستيوارت .

ولكن إذا كان النظام الملكى لم يمح فى سنة ١٦٨٨ ، فإن نفوذه قد تضعف ، وطبيعته تغيرت ، ففليوم الثالث Guillaume III لم يُدع إلى الجلوس على العرش باعتباره الوارث الشرعى لسلسلة ملوك إنجلترا العديدين . وإنما دُعى بموجب قرار أصدره البرلمان خصيصاً لذلك ، فأسدل البرلمان بهذا العمل الستار على النظرية العقيمة التى نادت دهرًا طويلًا باستمداد السلطان الاستبدادى من قدرة الله جل وعلا ، وأطلقوا عليها اسم نظرية « الحق الالهى »

على أنه إذا كان قد لاح أن النظم السياسية البريطانية لم تتغير ولم تتبدل ، فإن روح هذه النظم قد تغيرت تغييراً تاماً ، ذلك بأن البرلمان البريطانى كان العامل الوحيد الذى أدى للأمة فى إخلاص وولاء مهمة تحديد الحقوق والامتيازات التى اغتصبها ملوك إنجلترا على التوالى ، فأصبح موقف البرلمان كما وصفه بلا كستون (Blackstone) فى أوائل القرن الثامن عشر بقوله : « ولقد أُلقي الدستور إليه (البرلمان) مقاليد السلطة المطلقة الاستبدادية التى توجد فى كل حكومة ، حتى صار فى وسعه تسوية أو تعديل نظام وراثته التاج ، وتغيير دين البلاد ، وتنقيح الدستور

أو خلقه في صورة جديدة. يُبدّل بها نظام المملكة ، أو نظام البرلمان ذاته . وقصارى القول : إن في وسع البرلمان أن ينتج كل ما ليس بمستحيل ، وما يصنعه تعجز عن صنعه أى سلطة فوق الأرض »

وبعد انقضاء عدة أعوام أذاع « چنقوا ده لولم » (Genevois de Lolme) القول المأثور « يستطيع البرلمان الانجليزى كل شىء إلا تحويل الرجل إلى امرأة » .

اصول البرلمان الانجليزى

١١ — والآن يجب أن نبحث عن أصول هذه الهيئة التى أعجزت الملوك بقونها ، وكانت انجلترا مدينة لها بحرياتهما .

لقد توزع المؤرخون الذين خاضوا هذا الموضوع على مذهبين مختلفين ، فالبعض يعدون باصول هذا البرلمان الى النظم السكسونية العتيقة السابقة على الفتح النورمندى ، ولقد بذل هؤلاء المؤرخون جهودا عنيفة فى اقامة الدليل على أن الحريات البريطانية لم تكن الا رُقِيّا طرأ على النظم الجرمانية القديمة التى وصفها « تاسيت » (Tacite) « فى كتابه » (Des annales des' histoires, des mœurs des Germains)

وأشهر هؤلاء المؤرخين « فريسان » (Fresman) ، ولكن جميعهم قد رأوا مصدر البرلمان فيما أطلق عليه السكسونيون الاقدمون اسم (Witenagemot) أى مجلس الامة ، وهو مجلس استمر فى انجلترا القديمة حتى الفتح النورمندى

أما المؤرخون الآخرون فقد علمونا أن جذوع البرلمان البريطانى لم تتغلغل فى بطن التاريخ الانجليزى الى أبعد مما قبل الفتح النورمندى ، ولكن هذا الخلاف التاريخى جدير على اية حال بان يشار اليه ، ولذلك نكتفى هنا بان نبين كيف نبت البرلمان فى انجلترا .

الموقف الشرعى

لولى الأمر ورعاياه

١٢ - كانت الأراضى الخارجة عن الاملاك الخاصة بالتاج موزعة بعد سنة ١٠٦٦ فيما بين ثلاثة أنواع من المستأجرين وهم :
(أولا) رجال الكنيسة

(ثانياً) المستأجرون المباشرون الذين أعفوا من الخدمة العسكرية
(ثالثاً) المستأجرون المباشرون الذين ألتموا بأداء الخدمة العسكرية سواء بأنفسهم أو بمستأجرين من باطنهم .

وأما من ناحية الضريبة فلم تكن أملاك الكنيسة ملزمة بأداء أى تكليف .
وأما أراضى المستأجرين المباشرين الذين يؤدون الخدمة العسكرية فقد أعفيت من دفع الضرائب لأن الخدمة العسكرية اعتبرت عدلها ، إلا فى أحوال خاصة ، وأما أراضى المستأجرين الذين لم يلتزموا بأداء الخدمة العسكرية ، فكانت تحت رحمة ولى الأمر يفرض عليها ما يشاء من الضرائب ، فكان اذن فى وسع الملك عند الحاجة الى أموال أن يفرض بمحض ارادته كل ما يراه من ضرائب على المستأجرين الذين لم يلتزموا بأداء الخدمة العسكرية ، ولكنه كان عاجزاً عن فرض الضرائب على رجال الكنيسة ومن التزم من المستأجرين بأداء الخدمة العسكرية ، اللهم إلا اذا وافق هؤلاء على ربطها ، فكان هذا هو موقف الرعايا من الملك قاتوناً .

كيف نبت مبدأ التمثيل النيابي

١٣ - اعتاد الملك فى بداية الأمر عقد اجتماعات تضم مختلف المستأجرين المباشرين الذين ألتموا بأداء الخدمة العسكرية ، وكان الملك يدعو هؤلاء المستأجرين شخصياً ليحضروا الاجتماع شخصياً ، ولكن فكرة النيابة والتمثيل لم تلبث أن دخلت على عضوية هذه الاجتماعات ، ففي سنة ١٢٥٤ دعا ضباط الملك «فرسان»

(Les chevaliers) كل مقاطعة لعقد اجتماع يجتمعون فيه من بينهم اثنين ليكونا على مقربة من الملك بالاصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن باقي فرسان المقاطعة ، فكان في ذلك أول جرثومة للتمثيل النيابي ، ولقد استمرت دعوة البارونات شخصياً ، ولكن الفرسان لم يدعوا إلا بطريق النيابة .

تمثيل المقاطعات والمدن

١٤ — وحدث في سنة ١٢٩٥ حوادث هامة ، فقد بقي للملك حتى هذا التاريخ الحق في أن يفرض ، في غير مارجمة ولا شفقة ، مختلف الضرائب والسخرة على المستأجرين لمباشرين الذين لم يلتزموا بأداء الخدمة العسكرية . ولقد كان أغلب أهالي المدن ضمن هذه الزمرة البائسة . ولكن هذه المدن التي قل عددها واشتد فقرها أيام الفتح النورمندی قد ازداد عدد سكانها منذ ذلك الحين ونمت رفاقتها ، إذ كانت هذه المدن قد اشترت من الملك عهوداً خولتهم بعض امتيازات ، ومكنتهم من ضمانات حالت دون فرض الضرائب عليهم استبدادياً . ولقد حدث بناء على ذلك أن أصبح شأن بعض النواحي كشأن المستأجرين المباشرين الذين التزموا بأداء الخدمة العسكرية فصار الملك لا يستطيع أن يربط عليهم ضرائب إلا إذا هم وافقوا عليها وأقروها . ولقد دعا « إدوار الأول » في سنة ١٢٩٥ إلى عقد جمعية مؤلفة من البارونات ورجال الدين والفرسان الذين مثلوا المقاطعات ونواب المدن ، وهكذا تم تعديل بالغ في أهميته ، فكانت أول مرة لوحظ فيها عقد اجتماع ضم كل العناصر التي يتألف منها البرلمان الحاضر .

تنظيم مواعيد الاجتماع

١٥ — انتظمت مواعيد انعقاد هذه الجماعات منذ تلك اللحظة ، فبعد أن كانت عند نشأتها الأولى مجرد جمعيات تدعى للاجتماع كي تربط الأموال والضرائب وتقر الاعتمادات ، أصبحت جمعيات تشريعية ، ولكن تاريخ خلع هذه الصفة عليها لا يزال غامضاً ، ويلوح أنه حول سنة ١٣٢٠ ، حيث كانت هذه الجمعيات

تشرط تحقيق الظلمات التي يرفعها أعضاؤها للملك واجابة مطالبهم مقابل موافقتها على الاموال والاعتمادات المطلوبة .

كانت هذه الجمعيات تتقدم في بادى الرأى بمقترحات ، وكان يعقب تقديم هذه المقترحات أن يتخذ الملك اجراءات تشريعية في سبيل ارضاء هذه الجمعيات ، ثم تبدلت الحال وصار لهذه الجمعيات أن تفرض مباشرة على الملك ما تراه من نص كي يتخذ بمقتضاه الاجراءات التشريعية التي رمت هذه الجمعيات الى اتخاذها بما قدمته من مقترحات .

انقسام البرلمان الى هيئتين

كان البرلمان هيئة واحدة في بداية عهده ، ثم انقسم الى هيئتين : هيئة مجلس اللوردات ، وهيئة مجلس العموم ، ولكن في أى عهد تم هذا الانقسام ؟ لقد قامت صعوبة قوية في سبيل تحديد الوقت الذي تم فيه هذا الأمر بالدقة ، والمؤرخون أنفسهم قد أشاروا الى تواريخ تتراوح بين سنة ١٢٩٥ وسنة ١٣٤٤ دون الاجماع على رأى ، ولكن ما لا جدال فيه هو أن البرلمان قد انشطر الى هيئتين وصار لكل منهما شخصية تمتاز عن الأخرى في منتصف القرن الرابع عشر ، فكما أن قيام البرلمان ذاته لا يرتكن على نص مادي معروف وثابت التاريخ ، فان انقسامه الى هيئتين قد جاء مبهماً أيضاً ، إذ كان نتيجة التطبيق والظروف التي بقيت مستترة ، ثم استبانة في العهد الذي ذكرنا .

كان مجلس المملكة العام (Le Conseil commun du royaume) هو الأصل الأول للبرلمان ، ولقد ضم هذا المجلس جميع المستأجرين الذين التزموا بأداء الخدمة العسكرية وظهر بينهم طبقتان ، إحداهما طبقة كبار البارونات الذين كانوا يُدْعَوْنَ إلى الاجتماع على انفراد . وثانيتها طبقة صغار البارونات الذين كانوا يدعون الى الاجتماع بصفة عامة . ولما كان عدد صغار البارونات قد ازداد على التوالي فقد أدت هذه الزيادة إلى جمعهم بطريق النيابة . ثم ظهر عنصر جديد في التمثيل خلال القرن الرابع عشر وهو الخاص بالمدن .

ولقد كان في الوسع اتباع واحد من ثلاثة حلول لقيام الهيئة النيابية منذ ذلك الحين . أما الحل الأول فهو الاحتفاظ بمجلس واحد ، وأما الحل الثاني فشطر الهيئة النيابية إلى مجلسين : يتألف أحدهما من البارونات والفرسان . ويتألف الآخر من ممثلي المدن . وأما الحل الثالث فيقوم على التفرقة بين الأعضاء وجعلهم فريقين : أحدهما يضم الجالسين على مقاعدهم باسم الحق واللقب . ويضم الفريق الآخر هؤلاء الذين يجلسون على مقاعدهم باسم النيابة . ومعنى ذلك هو التفرقة بين العنصر الانتخابي والعنصر الغير الانتخابي .

ولقد كاد اتباع الحل الأول والاكتفاء بمجلس واحد يفضى إلى إغراق كبار البارونات القليلي العدد في خضم من النواب الآخرين . إذ كانت عدد هؤلاء البارونات الكبار ٤٩ من ١٢٩٥ ، وإذا أضفنا إليهم نواب الكنيسة فرضاً وعددهم ٩٠ نائباً لبقوا أقلية أيضاً ، وإذن فأول حل كان حلالاً يقبله كبار البارونات . ولقد كان في الوسع إجلاس البارونات الصغار إلى جانب الكبار ، وبذلك يكون هذا الحل مختلطاً . ولكن صغار البارونات كانوا هم الفرسان ، وكان جلوسهم في المجلس ذا طبيعة نيابية ، وهذا ما أدى إلى أن يقبل كبار البارونات والفرسان الفصل بين النواب المنتخبين والوراثيين ، فقد رأى كبارهم أن الأفضل لهم أن يكونوا سادة مجلسهم الخاص . ورأى الفرسان أن كبار البارونات سيحولون دون ظهورهم ، وأن الأفضل لهم أن ينضموا إلى نواب المدن التي يسودونها ، وإذن فالحل الثالث هو الذي استظهر على الحلين السابقين ، وبقي كبار البارونات ونواب الكنيسة وحدهم ، وصاروا مجلس اللوردات . أما نواب المقاطعات فقد اجتمعوا مع نواب المدن ، وتألف منهم مجلس العموم .

ولقد جعل عدد أعضاء مجلس العموم يزداد يوماً بعد يوم بنسبة نماء رفاة المدن وازدهارها ، وكلما ازداد عددهم ازدادت أهمية عملهم واختصاصاتهم ، فبعد أن كان لهم بادي الرأي حق إقرار الضرائب زعموا أن لهم الحق في شرح ظلاماتهم ، ثم طالبوا بوجوب تحقيق هذه الشكايات ، وإحقاق الحق فيها بإجابة تصدر من الملك رداً على الظلامات التي يقدمونها ، على أن تكون صيغة الرد متفقة ونصوص المقترح ذاته ،

ثم توسع مجلس العموم في اختصاصاته، ووصل إلى التشريع المباشر بأن يقدم الملك مشروعاً بما يراه موافقاً لرغبة النائب . فكانت هذه هي أصول البرلمان البريطاني وطريقة انقسامه إلى مجلسين . فهل كان للملك سلطان على البرلمان بعد انقسامه إلى مجلسين ؟

سلطان الملك على تأليف البرلمان

من ناحية اللوردات

١٧ — لنبحث أولاً سلطان الملك على البرلمان من ناحية تأليفه من اللوردات . كان سلطان الملك على البرلمان يادى الرأي لا حده له . إذ كان الملك يستدعى في الواقع إلى مجلسه الأكبر (Grand Conseil) كل من أراد استشارته من مستأجريه . ولذلك فإن عددهم كان يختلف في كل اجتماع ، لأن المشيئة الملكية كانت وحدها التي تحدد عدد الأعضاء ، ثم تبدل هذا النظام بدافع العرف ، حيث سلم بأن دعوة أحد الأعيان إلى الجلوس في المجلس مرة تقتضى أن تكون له العضوية على التوالى . وبذلك حُدَّت سلطة الملك ، ثم جرى العرف بتجريده من حق حل البرلمان بما أن حضور الأعيان في المجلس صار حقاً من حقوقهم لا منازع لهم فيه ولا معارض ، ولم يبق للملك غير حق واحد هو حق استدعاء أفراد آخرين ليكونوا أعضاء في البرلمان ، وهذا ما أممّوه حق خلق أعيان جدد .

لم يكن أصل هذا الحق في العرف والتقاليد وحدها ، بل كان أيضاً في الضرورة . فنذ اللحظة التي حرم فيها الملك من حقه في حل مجلس اللوردات كان من الضروري له أن يزاول شيئاً من السلطان على هذا المجلس ، فتعيين اللوردات جاء إذن وسيلة لزعزعة الأغلبية من جانب إلى آخر ، وهذا ما أممّوه في التاريخ الدستوري الفرنسي بطريقة امدادات الاعيان (Le procédé des fournées de pairs) ، ولقد طبقت هذه الطريقة في فرنسا أيضاً عند ما كان الملك يخشى أن لا يقر مجلس الاعيان اجراء له أهمية خاصة في رأيه ، إذ كان يزيد عدد الاعيان في المجلس الأعلى كي ينقل الاغلبية من ناحية الى أخرى .

ولقد حصل في بعض الاوقات أن أثير موضوع تحديد حق الملك في تعيين الاعيان . ففي أوائل القرن الثامن عشر عين الملك كثيراً من الاعيان فاستاء اللوردات أنفسهم من ذلك حتى أن حزب المحافظين (Le parti Tory) خشى أن يعمد أمير الغال (ولي العهد) الى خلق عدد كبير من الاعيان ليتمكن به من الحصول على أغلبية لحزب الاحرار (Whig) الذي مال اليه ، ولقد خال المحافظون عندئذ أن الظرف ملائم لمحاولة تحديد حق الملك في تعيين الاعيان الجدد ، فقبل الملك أن ينزل عن جزمه من حقه وعرض مشروع قانون يحدد عدد الاعيان ، وهذا ما أسماه قانون سنة ١٧١٨ (bill de 1718) ، ولقد نص هذا القانون أن ليس للملك من الآن فصاعداً أن يعين إلا ستة أعيان بحيث لا يزيد عدد أعضاء مجلس اللوردات عن ١٨٤ عضواً واقترح في نفس هذا القانون تعيين ٢٥ عيناً وراثياً بدلاً من ستة عشر منتخبين .

لقد وافق مجلس اللوردات على هذا الاجراء ، ولكن هذا الاجراء أثار في مجلس العموم احتجاجات اشتدت الى حد أن رأى النواب من المناسب تأجيل الاقتراح النهائي على اقرار القانون ، ثم استؤنفت مناقشته في سنة ١٧١٩ ، ولكن مجلس العموم هاجم المشروع هجوماً عنيفاً أدى الى رفضه في ديسمبر سنة ١٧١٩ بأغلبية قواها ٢٩٩ صوتاً ضد ١٧٧ صوتاً ، ومنذ ذلك الحين لم تطرح مسألة تحديد حق الملك في الالتجاء الى زيادة عدد الاعيان بمجلس اللوردات .

ولكن الملك لم يستخدم هذا الحق مع ذلك إلا نادراً ، ولقد رأينا في عهد الملكة « حنا » (Anne) امداداً كبيراً من الاعيان لمجلس اللوردات ، فقد حدث أن أمدت هذه الملكة مجلس اللوردات باثني عشر لورداً بسبب وجود أغلبية صامدة صلب من المحافظين في هذا المجلس ، ولكن اللورد « ا كسford » (Oxford) صاحب اقتراح هذا الاجراء قد اتهم وحكم عليه ، وهذا ما يدل على قيمة الكراهية التي استحكت في النفوس تلقاء هذا الاجراء .

ولقد زاول رؤساء الاحزاب الذين قبضوا على زمام السلطة منذ سنة ١٧٨٤ حق

الملك في امداد مجلس اللوردات باعضاء جدد من الاعيان ، قصداً الى زحزحة الاغلبية عن موقفها .

فاذا كان الملك قد تمتع منذ بداية القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين بسلطان نظري على مجلس اللوردات ليمكن به من زحزحة أغلبية هذا المجلس عن موقفها فانه مع ذلك لم يستطع أن يزاول هذا الحق إلا في حذر شديد .

حقوق الملك تلقاء مجلس العموم

١٨ - يجدر بنا بعد ما تقدم أن نتساءل عن حقوق الملك تلقاء مجلس العموم لنعلم أنها كانت مجموعة ضخمة من الحقوق عند ما تكون هذا المجلس .

وفي الحق إن دعوة نواب المدن للاجتماع في نهاية القرن الثالث عشر ترجع الى عمل صدر عن الملك بعد أن بقي هؤلاء النواب طويلاً في زوايا الاهمال والنسيان ، ولقد كان في وسع الملك أن يدعو من أراد الى حضور جلسات مجلس العموم ، واغفال دعوة من لم يزد حضوره ، بل إن حق الملك كان أبعد من هذا شأنًا ، إذ كان له أن يخول بلدا ما حق التمثيل دون بلد آخر وطاق مشيئته ، ولقد سلك الملوك هذا المسلك حتى عصر « شارل الثاني » ، دون أن يصدر أى احتجاج على هذا المنهج العقيم ، ولكن مجلس العموم قد اعتزم أيام « شارل الثاني » أن يضع حدا لما اعتبره سرفا ، فقد حدث أن دعا الملك الى انتخاب نائبين عن مدينتين لم تمثلتا قبل ذلك مطلقاً ، فما كان من مجلس العموم إلا أن اعتبر النائبين أجنيين عنه ، ورفض سماع أقوالهما ، وأكرههما على الانسحاب من المجلس ، ومنذ تلك الساعة لم يجسر الملك على استخدام هذا الحق ، وأصبح لمجلس العموم وحده الحق في أن يحدد عدد أعضائه .

حق دعوة البرلمان

١٩ - كان سلطان الملك خلال القرن الثامن عشر يشمل الى جانب حقه في تكوين البرلمان حقاً آخر هو حق دعوة البرلمان الى الانعقاد ، وإذن لم يكن في وسع المجلسين أن ينعتدا من تلقاء أنفسهم ، وكان من الضروري أن يصدر أمر

ملكى بدعوتهما الى الانعقاد حتى يكون الاجتماع قانونياً .

كان هذا المبدأ — مبدأ دعوة الملك البرلمان حتى ينعقد انعقاداً قانونياً — مبدأً جديداً عريقاً ، ولكن العصاة كانوا ينتهكونه منذ الحقب البعيدة ويوجهون الدعوة الى النواب باسم الملك حتى تجتمع هيئة البرلمان ، أما في القرن السابع عشر فلم يقع هذا الافتئات غير مرتين : احدهما خلال الثورة على « شارل الثاني » والاخرى في ثورة سنة ١٦٨٨ .

ولكن هناك استثناء لهذه القاعدة ، وهو استثناء مشروع ، لانه لا يكون إلا في حالة وفاة الملك ، إذ للبرلمان في هذه الحالة أن يجتمع من تلقاء نفسه ، وقد جرى العرف والعادة بذلك ، فصارت القاعدة العرفية دستوراً غير مكتوب .

ولكن هل معنى ذلك أن للملك وحده حق دعوة البرلمان للانعقاد دون أن يكون لهذه الهيئة أن تنعقد إلا بناء على دعوة يصدرها الملك ؟ هل معنى ذلك أن للملك وحده أن يستبد بعقد اجتماعات البرلمان إن شاء دعاه للاجتماع ، وإن شاء أهمل ذلك ؟ كلا ، فليس للملك انجلترا أن يُعَلَّقَ انعقاد الاجتماعات البرلمانية على مشيئته وهوواه ، إذ طلب البرلمان منذ بداية القرن الرابع عشر أن ينعقد في فترات معينة ، ولما تولى « ادوار الثالث » الحكم صدر قانون ينص على اجتماع البرلمان دورة في كل عام ، ولكن هذا النص قد انتهك مراراً ، ولا سيما في أيام أسرتى « ستيوارت » و « تودور » ، فقد امتنعت الملكة « اليزبث » (Elisabeth) عن عقد البرلمان خلال عشر سنوات .

أما « شارل الأول » ، فكان له السبق عليها حيث لم يعقد البرلمان أية جلسة خلال اثنتى عشرة سنة ، وهذا مادعا البرلمان الى التفكير ، واصدار قانون للحيولة دون هذا السرف في سنة ١٦٤٤ ، ولقد نص هذا القانون على الزام رئيس الوزارة بان يقسم يميناً تقضى بعقد البرلمان في نهاية ثلاث سنوات تبدأ من الدورة البرلمانية الأخيرة ، فلا يكون التعطيل إذن لا أكثر من ثلاث سنوات .

ولقد ألغى هذا النص الثورى عند ما عاد النظام الملكى الى انجلترا ، غير أن الملك أصدر من تلقاء نفسه قانوناً اعتمد الاجراء السابق الذى اتخذته البرلمان الطويل

العمر ، فقد نص هذا القانون على أنه لا يجوز تعطيل البرلمان لا أكثر من ثلاث سنوات .
ولما تم انقلاب سنة ١٦٨٨ وأصدر البرلمان قانون القوانين (Bili des Lois) ،
لم ينص في هذا القانون على نص سنة ١٦٤٤ ، ولكنه نص على وجوب عقد
البرلمان بين آونة وأخرى .

ولقد صدر قانون آخر بعد ذلك بعدة سنوات ، وهو قانون تضمن النص على
فكرة قانون سنة ١٦٤٤ ، إذ قرر عدم جواز العمل دون انعقاد البرلمان لمدة تزيد عن
ثلاث سنوات ، ولكنه كان قانوناً لا نتيجة له بجانب القانون الذي حتم اجتماع
البرلمان سنوياً لقرار الميزانية وما يتطلبه الجيش من نظام ، وهذا القانون الأخير
مستمد من اعلان الحقوق الصادر في سنة ١٦٨٨ حيث جاء في هذا الاعلان انه
لا يجوز للملك أن يجبي ضرائب إلا اذا أقرها البرلمان ، وليس للملك أن يحشد جيشاً
في زمن السلم إلا اذا وافق البرلمان على عدد الجيش العامل ، وبهذه الطريقة فرضت
الضرورة عقد البرلمان مرة على الأقل في كل سنة .

تحديد تدخل الملك بنفسه

وتحريم ذكر اسمه في المداولات

٢١ — كان للملك في بادى الرأي صفة تبيح له أن يتدخل بنفسه في مداولات
البرلمان ، ولكن هذه القاعدة جعلت تتوارى شيئاً فشيئاً ابتداء من القرن الثامن
عشر ، وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٧٨٣ وافق مجلس العموم على قرار حتم على الملك
ألا يتدخل في مداولات مجلس العموم ، وحال دون ذكر اسمه قصداً الى التأثير
في قرارات البرلمان والامة ، ولقد جاء في صلب هذا القرار أن من الجنايات الخطيرة
التي تحد من شرف التاج وتناقض حقوق البرلمان وتمهين الدستور أن يذكر اسم الملك
أو رأيه الصحيح بصدد من قانون أو اجراء مطروح على بساط البحث أمام البرلمان
قصداً الى التأثير في أصوات النواب ، وبهذه الطريقة استطاع البرلمان منذ سنة ١٧٨٣
أن يضع القاعدة التي حظرت ذكر اسم ولى الامر أو رئيس الدولة الأعلى خلال
المداولات البرلمانية .

حق عقد البرلمان وتأجيله

٢٢ — كان للملك خاصة حق عقد البرلمان ، وكان له فوق ذلك حق تحديد أمد الانعقاد ، وتأجيل دورته ، والمراد بالتأجيل تعطيل المجلس عن العمل أجلاً معيناً ، ومن الجائزة تحديد مدة هذا التأجيل كما هو الشأن في دستور فرنسا ، سنة ١٨٧٥ ، ودستور مصر سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ ، ولكن من الجائز أن لا يعين أجل التأجيل كما أن من الجائزة أن لا يحدد عدد مرات التأجيل كالمتمتع تلقاء البرلمان البريطاني .

حق الحل

٢٢ — والملك حق آخر أهم من تلك الحقوق جميعاً ، وهو حق حل مجلس العموم ، والنتيجة المترتبة على هذا الحق هي تعطيل أعمال المجلس وتحديد أجل قوامته على شؤون الدولة .

ولقد حدث في إنجلترا في ١٦ مايو سنة ١٦٤٠ أن وافق البرلمان الطويل الاجل (Le long parlement) على قانون نص على عدم جواز حل مجلس العموم الا برضائه ، ولقد قامت صعوبات دون اقرار هذا القانون . منها أن اللوردات اقترحوا عند تقديم المشروع لهم أن يكون أمد حق مجلس العموم في الموافقة على الحل فاصراً على سنتين ، ولكن هذا التعديل رفض ، ووافق الملك على قانون يقضى بان لا يحل مجلس العموم الا برضاء هذا المجلس ، إلا أن هذا القانون ألغى عند عودة النظام الملكي ، ثم طرح تحديد أجل مجلس العموم ثانية على بساط البحث أيام حكم غليوم الثالث ، وآل الامر الى جعل انعقاد هذا المجلس ثلاث سنوات وفاق قانون صدر في سنة ١٦٩٤ .

ولكن العقوبات قامت أيضاً في سبيل اقرار هذا القانون ، إذ قدم مشروعه في سنة ١٦٩٢ ، ثم رفض ، وقد تناهى هذا المشروع الى الاقرار في سنة ١٦٩٤ ، وأصبح أجل البرلمان ثلاث سنوات على الاكثر .

ولقد نسخ هذا القانون في سنة ١٧١٦ خلال ظروف عصيبة كانت انجلترا مهددة فيها بغارة خارجية . وكان عرش جورج الاول متداعيا ، وكانت الحكومة غارقة في سخط الشعب ، حتي عجز الوزراء عن اجراء انتخابات وسط هذه العواصف والاعاصير ، ورأوا النجاة في أن يقدموا لمجلس اللوردات مشروع قانون جعل أجل انعقاد البرلمان سبع سنوات عوضاً عن ثلاث ، ولقد هوجم هذا المشروع بعنف ، ولكن مجلس اللوردات أقره بأغلبية ٦٩ صوتاً ضد ٣٦ صوتاً ، ولكنه أقر مقترناً باحتجاج (٣١) عينا وتدون هذا الاحتجاج في سجلات المجلس . وانتقل المشروع الى مجلس العموم ، فكانت مناقشته حادة أيضاً ، ولكن المجلس وافق عليه بأغلبية عظيمة كانت ٢٦٤ صوتاً ضد ١٢١ .

لقد أقر النواب هذا القانون على نقض الدستور صراحة ، وفي وسعك أن تضيف الى عدم دستورية هذا القانون عدم دستورية قانون آخر خلع على النواب مزايا مادية لا يستهان بها ، ولكن من الواجب أن نلاحظ أن عدم دستورية القانون الخاص بجعل مدة انعقاد المجلس سبع سنوات عوضاً عن ثلاث هي عدم دستورية لا تنطبق الا على المجلس الذي أقر القانون ، لان مصلحته الخاصة واضحة ، ولكنه قانون صحيح بالمعنى الدستوري تلقاء المجالس التي تعقب مجلس العموم الذي أقره ، ومتي كان الامر كذلك فيكون هذا القانون على نقض اللياقة والذوق ، على الأقل ، رغماً من أنه جاء قانوناً صحيحاً من ناحية الحق المجرد .

ولقد بقي قانون السبع السنوات معمولاً به ، ورغماً من أنه انتقد وهوجم بسبب طول مدة انعقاد المجلس فإنه لا يزال قائماً ، ولكن من النادر أن يعمر مجلس العموم امدا يقرب من سبع سنوات .

حق الاعتراض على القانون

Le droit de veto

٢٣ - وللملك حق هام آخر ، هو حق الاعتراض على القوانين ، ولكنه حق بقي خلال القرن الثامن عشر حبراً على ورق ، ولقد حدث أن اعترض غليوم

الثالث أربع دفعات على القوانين ، وكان هذا الاعتراض المتكرر عقب صدور « إعلان الحقوق » في سنة ١٦٨٨ . وهى السنة التى اعتبرت بحق فاتحة العصر الحديث فى إنجلترا .

وكانت آخر مرة زاول فيها ملك إنجلترا هذا الحق فى سنة ١٧٦٧ ، وهو التاريخ الذى رفضت فيه الملكة « حنا » (Anne) قبول قانون أقره البرلمان خاصاً بالحرس الاسكتلندى . ومنذ ذلك الحين لم يزاول الملك هذا الحق ، وفى الوسع القول بأن لا أثر لهذا الحق فى إنجلترا ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر .

ولكن بعض الفقهاء الدستوريين ، وبعض رجال الدولة يقولون إن هذا الحق لا يزال موجوداً فى إنجلترا ولكن طبيعته تغيرت ، لان الوزراء يزاولونه مقدماً .

ولقد عبّر اللورد بالمستون عن هذه الفكرة بقوله : « من الخطأ الجوهرى أن نفرض زوال السلطان الذى اختص به الملك كى يتمكن به من رفض القوانين . لأن هذا السلطان قائم على الدوام ، وإن كان العمل به يجرى بطريقة ملتوية . إذ أسند هذا الحق للمستشارين المسئولين عن التاج بعد أن كان الملك يطبقه على القوانين التى تعرض عليه لاقرارها ، وإذن فليس من الجائز أن يرفض الملك قانوناً وافق عليه المجلسان ، لأن المجلسين إذا أقرأ قانوناً رغم إرادة الوزراء ، وعلى نقيض رأيهم كلٌ لزاماً على هؤلاء الوزراء أن يستقيلوا ليحل محلهم رجال آخرون يثق البرلمان بهم ثقة أعظم من تلك التى كانت له فى أسلافهم حتى يكون الوزراء على اتفاق تام مع غالبية المجلسين .

ولقد يكون من الاغراق فى تحكيم العقل أن نزع أن هذا الاعتراض على القوانين يطبق بفضل النفوذ الشخصى للملك فى الوزارة ، وليس بالطريقة الخشنة التى اتبعت فيما مضى . فقد بقى النفوذ الشخصى للملك بعيد الأثر فى الوزارة حتى فى الأيام الثرية مناه منه فى أيام القرن الثامن عشر الذى نمحصر فيه عن فكرة الدولة ، إذ رأينا الملك يزعم خلال هذا القرن أن له نفوذاً شخصياً فى الوزارة . وها هو جورج الثالث على الخصوص قد أعلن فى بداية حكمه سنة ١٧٦٠ أن فى نيته أن يستأنف القبض على

ناصية السلطة في غير هوادة ، أما في عهد جورج الأول وجورج الثاني المنحدرين من أسرة «هانوفر» (Hanovre) فإن نفوذ الملك الشخصي قد توارى بعيداً على النحو الذى رأينا ، لأن هذين الأميرين الألمانين قد ساورهما القلق من جراء شئون وطنهم الأسمى أكثر مما ساورهم من جراء شئون إنجلترا ، ولكن هذه الأسرة كانت قد تطورت بحكم الوسطى في عهد جورج الثالث ، فاندجحت في بلادها الجديدة ، ولذلك فإن جورج الثالث صرح بأنه سيحكم ، وأنه لن يكتب في بأن يسود ، وفي الواقع إنه ساد وحكم . فقد عقد الصلح مع فرنسا رغم رأى وزارته ، ثم عدل وزارته ليدخل فيها شخصية كانت تروقه ، ولكن الوزراء الآخرين لم يريدوا قبوله معهم . ثم شطب الملك من قائمة أعضاء المجلس الخاص شخصيات لم ترقه ، ذلك بأنه اعتزم ألا يضم إلى مجلس الوزراء أو إلى المجلس الخاص إلا من وطن نفسه على الطاعة له ، وانتهى به الأمر أن تناولت يده حكم كل شئ حتى استحث موقفه مجلس العموم على أن يقرر في ٦ أبريل سنة ١٧٨٠ أن « نفوذ التاج قد ازداد ، ومن الواجب إنتقاظه » . ولقد اضطر الملك وزيره « پيت » (Pitt) إلى أن يترك الوزارة رغم غالبية النواب التي كانت تؤيده في مجلس العموم ، ثم ذهب جورج الثالث إلى حد أن تدخل بنفسه ليعرقل أعمال وزرائه ، وجعل يرسل رجاله إلى النواب يحملون إليهم خطابات تحضهم على عرقلة أعمال الوزارة ، فقد حدث بمناسبة المناقشة في أحد القوانين أن أرسل إلى اللورد « تيمبل » (Temple) خطاباً قال له فيه انه يعتبر مؤيدى هذا المشروع أعداءه . ولقد حصل أحياناً أن تعارض عمل الملك مع عمل المجلسين .

ولقد بقى نفوذ الملك منتجاً حتى حكم غليوم الرابع (Guillaume IV) حيث أقال في سنة ١٧٨٤ وزارة انجليزية كانت حائزة ثقة البرلمان . ولكن هذا العمل كان آخر أعمال الحكم الشخصي للملك .

على أن زوال الحكم الشخصي ليس معناه زوال النفوذ ، وحكم الملكة « فكتوريا » يدل على أن في وسع ولى الأمر ، ولو كان امرأة ، أن يؤثر بنفوذه الضخم في مصير بلاده إن الملك لا يعمل بنفسه ، ولكنك تجد إلى جانبه مستشارين . فالوزارة هي

التي أصبح بيدها مقاليد السلطة منذ بداية القرن الثامن عشر ، عقب قيام النظام البرلماني ، وإذن يجب أن نحدد معنى مجلس الوزراء (Cabinet) ، وما هي أصوله ، وما هي مهمته ؟ وفيما يختلف مجلس الوزراء عن نظام آخر له أن يتقدم إلى الملك بالنصائح والتأييد ؟

إن هذا النظام الآخر هو المجلس الخاص (Conseil Privé) الذي سبق بوجوده وجود مجلس الوزراء ، وإذن يجب أن نتكلم عن هذا المجلس أولاً حتى نتبين أن مجلس الوزراء الذي هو فرع من المجلس الخاص قد حجب المجلس الخاص عن العمل تماماً في ميدان الحياة السياسية الإنجليزية .

مجالس الملك

٢٥ — يعدد الفقهاء البريطانيون أربعة مجالس عند ما يتكلمون عن مجالس الملك ، وهي : مجلس اللوردات ومجلس العموم ، ومجلس القضاء ، والمجلس الخاص . أما مجلس الوزراء فلا يوجد بين هذه المجالس أيضاً إذ لم يكن له وجود يوم كان هؤلاء الفقهاء قيد الحياة ، بل إن هذا المجلس لا يدخل أيضاً في عداد المجالس التي يذكرها المؤلفون المصريون ، ذلك بأن مجلس الوزراء ليس نظاماً نظرياً من نظام الدستور البريطاني أي ليس نظاماً قانونياً أعد له باب خاص ، وترتيب خاص في هذا الدستور العتيق ، إنه أهم أداة ، ولكنه أداة ليس لها كيان رسمي ، أما الاداة التي لها كيان رسمي فهي المجلس الخاص الذي صدر عنه مجلس الوزراء

أصل المجلس الخاص

٢٥ — فماذا كان أصل المجلس الخاص ؟ كان المجلس الخاص في بادئ الرأي مجموعة الشخصيات الذين أحاطوا بالملك كي يستطلع رأيهم قبل أن يتخذ قرارات هامة ، أو هو مجموعة هؤلاء الشخصيات الذين يسألهم الملك الرأي لإدارة شؤون المملكة لم يكن لهذا المجلس الخاص أي كيان ثابت ، وإنما كان كيانه خاضعاً لشهوة الملك ، ثم اتخذ صورة ثابتة ، وتألف من أمين الخزانة ، وبالك حق القصاص ،

ومفتش الأقاليم ، والمارشال ، والضابط الأول ، ورئيس أساقفة يورك وكانتر بوري
Le Trésorier, le Justicier, L'Intendant, le Maréchal, le Connétable
et les deux archevêques d'York et de Cantorbury

ولقد أضاف الملك الى هذه العناصر الثابتة عددا آخر من الأعضاء ،
ومن اختصاص هذا المجلس أن يعاون الملك في أداء وظائفه ، ولكن الزمن
جعل هذا المجلس يتطور حتى اختلف اختلافاً كلياً مع أصله ، فبعد أن كان
يمحس عن جميع الشؤون ، أصبح يكوّن عدة مصالح إدارية مختلفة . فتخصص كل
ضابط من الضباط العظام في مهمة معينة . وعنى المارشال بالجيش والامين بالمالية الخ .

المجلس الأعظم

Le Grand Conseil

٢٦ - على أن الملك كان يدعو أحياناً بعض الأعيان والنبلاء الى الاجتماع
بدعوة خاصة يرسلها اليهم . وهى دعوة غير تلك التى كانت ترسل إلى أعضاء المجلس
الخاص أو المجلس العادى الذين كانوا يدعون لحضور المجلس الأعظم أيضاً .

مجلس المملكة العام

Le Conseil Commun du royaume

٢٧ - فإذا تضخم عدد أعضاء المجلس أطلق عليه اسم مجلس المملكة
العام ، ولقد تولد عن هذا المجلس النظام البريطانى الذى أمموه برلمان .

فرع المجلس العادى أو الخاص

٢٨ - ولقد انشطر المجلس الخاص أو العادى الى فرعين : (١) المجلس الدائم

(Le Conseil permanent) أو المجلس الخاص (Le Conseil privé)

(٢) المجلس القضائى أو محكمة القوانين العامة (La Cour des lois Commu-
nes ou Common Law)

ولتندع المجلس القضائى جانباً . ولنكتف ببحث المجلس الدائم أو البرلمان .

البرلمان

٢٩ — كان المجلس الدائم أو البرلمان ، يتألف عند نهاية القرن الرابع عشر من اثني عشر عضواً هم : رئيساً أساقفة يورك وكنتربري ، وخمسة أعضاء يعينهم الملك والامراء الخمسة البارزين بين عظماء البيت المالكة .
وما كاد هذا البرلمان يتألف حتى أثر بنفوذه وسلطانه بعض التأثير في اختيار مستشاري الملك ، ولقد كان تعيين هؤلاء المستشارين عادة لسنة ، ولكن تجديد تعيينهم في وظائفهم كان مجرد مسألة شكلية ، وكان الملك يرجع الى رأى مجلس العموم واللوردات لاختيار مستشاريه ولقد ذهب « هنرى الرابع » في هذا السبيل الى حد طلب معه موافقة المجلسين ، حتى لقد رأينا اقرار الاعتمادات المالية مدعماً بالثقة العظيمة التي كانت لمجلس العموم في اللوردات الذين اختارهم الملك وعينهم أعضاء بمجلس الملك بعد موافقة مجلس العموم .

اختصاصات المجلس الخاص

٣٠ — ولقد اختص المجلس الخاص بمختلف الشؤون ، إذ رأيناه أحياناً يوجه للملك توبيخاً ليحضه على الكف التام عن التدخل في ادارة الشؤون العامة ، ورأيناه هذا المجلس أحياناً يأذن بقيام معركة سخيفة بين صانع أسلحة وصاحب المصنع ، ويحكم بغرامة على اللوردات الذين يمتنعون عن الذهاب الى المجلس ، وكان هذا المجلس يستجوب أطباء الملك ويصف للملك العلاج الواجب الاتباع للاستشفاء ويصرح لرجال الاديرة بتغيير قسيس الاعتراف .

لقد أسرف المجلس الخاص — Le conseil privé أو Le conseil étoilé

« المجمع بالانجم » ، نسبة الى الصالة التي كان يجتمع فيها ، حيث انتشرت الانجم) — لقد أسرف هذا المجلس في ارتكاب أغش الاخطاء القضائية ، وتوسع توسعاً عظيماً في هذا الاختصاص ، وأصدر أحكاماً أثارت السخط في أعماق الشعب ، لانها كانت أحكاماً لاغرض منها إلا تدعيم الميول الملكية الاستبدادية

ولقد كان سرف هذا المجلس واضحاً صارخاً في عهد « هنرى الثامن » ، ولكن البرلمان قد استطاع في سنة ١٦٤٠ أن يقرر نهائياً إلغاء هذا المجلس ومحو اختصاصه القضائى .

مجلس شورى الدولة ومصيره

Conseil d'Etat

٣١- وحل مجلس شورى الدولة في عهد « كرومويل » محل المجلس الخاص . وكان مؤلفاً من ٤١ عضواً يعينهم البرلمان . ولكنه لم يعمل غير سنة . ففي ٢ ابريل سنة ١٦٥٣ - أى بعد عام من الاصلاح الذى قام به - أستعاض عنه « كرومويل » بمجلس السكنة (Conseil du caserne) وهو مجلس مؤلف من ستة ماريشالات . وفي نهاية تلك السنة وافق « كرومويل » « حامى انجلترا » على أن يؤلف البرلمان مجلساً من خمسة عشر عضواً ليساعده في الحكم . ولكنه لم يستشر هذا المجلس مطلقاً .

في أيام شارل الثانى

٣٢- ولقد اقترح اللورد « تامبل » (Temple) على الملك شارل الثانى أن يقيم بينه وبين البرلمان سلطة لها أن تتدخل لتذليل الصعوبات وتخفيف وطأة الخلافات . وطلب من الملك أن ينظم المجلس الخاص تنظيمًا جديدًا . وقد تحدّد عدد أعضاء هذا المجلس بثلاثين . نصفهم من الوزراء والقضاة ورجال الدين . والنصف الآخر من الشخصيات البارزة التى لاتعمل في وظائف سياسية ، على أن تعرض جميع الشئون على هذا المجلس ليتخذ فيها قراراً يتحتم على الوزراء تنفيذه . ولكن هذا النظام فشل واستعاد المجلس الخاص اختصاصه القديم .

ثورة سنة ١٦٨٨

٣٣ - كانت ثورة سنة ١٦٨٨ من الحوادث التى مكنت مجلس الوزراء من أن يحل محل المجلس الخاص رغم المقاومات العنيفة التى قام بها هذا المجلس . ومنذ

هذا العام جعل الملك يعمل بمعاونة وزرائه . ولكن هذه الطريقة العملية اصطدمت بمعارضة عنيفة . فمجلس الوزراء ، أى اجتماع الوزراء ، أو الهيئة التى تتداول مع الملك قد نعتها أعضاء مجلس اللوردات بأنها اختراع وزير شرير . ولقد صرح أحد اللوردات بأن النفس لتعاف أن يتخذ الملك أهم القرارات بمساعدة عصابة من المتآمرين ، ولو أقر المجلس الخاص بعدئذ جميع قرارات هذه العصابة .

وكان الوجود العادى لمجلس الوزراء غير مشروع بمقتضى قانون صدر فى عهد « غليوم الثانى » ، ولكن منع ما أسموه سرفاً واعتبروه تجاوزاً للحدود قد أفضى الى النص فى العهد الدستورى لسنة ١٧٠١ على ما يأتى : « يناقش المجلس المذكور جميع الشئون والأشياء الخاصة بمحسن سير حكومة هذه المملكة ، وهى الأشياء والشئون التى يجب عرضها على المجلس الخاص بحكم قوانين وعادات المملكة ، وعلى جميع المستشارين أن يوقعوا على القرارات التى وافقوا عليها وقبلوها كل فيما يخصه » .

ولكن هذا الاجراء الذى ألغى فى عهد الملك التالى ، وكان الغرض منه بيان مسئولية مستشارى الملك ، لم يسلم مع ذلك بالنتيجة المنطقية لهذه المسئولية ، وهى حضور مستشارى الملك فى المجلس الخاص ، واذن فالمجلس الخاص كان فى موقف الدفاع عن كيانه ضد هجمات الهيئة التى هدته فى نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ألا وهى هيئة مجلس الوزراء .

وكانت آخر نقطة اعترت المجلس الخاص فى اللحظة التى ماتت فيها الملكة « حنا » (Anne) ، فعند ما ظهر أن هذه الملكة أشرفت على نهايتها توجه الدوقان « ده سومرس » (Somers) و « دارجيل » (Dargyll) الى سرايها دون دعوة ، ودخلا فى الغرفة التى كان الوزراء يتداولون فيها ، وطلبوا أن توجه الدعوة فوراً الى جميع أعضاء المجلس المقيمين بلندرا وضواحيها ، وقد فعلا ذلك لأن الوزراء كانوا موضع ريبة ، إن صواباً وإن خطأ ، وما كانت هذه الريبة إلا تلك التى حامت حول ارادتهم استدعاء « آل ستيوارت » ، فاجتمع المجلس الخاص كان يمكن أن يؤدى الى احباط هذه المناورة ، إن صححت ، والحيولة دون عودة الأسرة القديمة الى العرش على ما تخيله الدوقان المذكوران .

ومنذ هذه اللحظة لم يتم المجلس الخاص بعمل هام في تاريخ إنجلترا ، ولكنه ظل موجوداً خلال القرن الثامن عشر كما هو شأنه اليوم .

المجلس الخاص منذ القرن الثامن عشر وتكوينه

٣٤ — المجلس الخاص هو ذلك المجلس الذي يضم بين جوانبه هؤلاء الذين يُجسم لهم الملك بلقب المستشارين الخاصين، وهو لقب تشريف أكثر منه لقب تكليف والشرط الوحيد الذي يجب توافره لتعيين عضو في المجلس الخاص هو أن يكون المرشح إنجليزياً ، واذن فلا يجوز تعيين أجنبي في هذا المجلس ، ولقد استوجب الأمر استصدار قوانين خاصة حتى يستطيع أمراء من دم أجنبي أصلاً أن يجلسوا بين أعضاء هذا المجلس ، ولا سيما الأمير «البير» الذي لم يستطيع دخول هذا المجلس إلا بعد موافقة البرلمان على قانون خاص بذلك .

على أن الملك كان مطلق الحرية في تكوين المجلس الخاص ، فله أن يقلل جميع أعضائه دفعة واحدة ، أو يقلل هذا أو ذاك من الأعضاء ، ويسلك في عضوية هذا المجلس عدة مئات من الأشخاص قد يكون عددهم مئتين أو ثلثمائة حسب الأحوال ولهذا المجلس مكتب يتألف من الرئيس والسكترير ، ورئيس المجلس الخاص لورد يختار دائماً من بين أعضاء مجلس اللوردات .

اختصاصات المجلس الخاص

٣٥ — المجلس الخاص هو من الناحية النظرية المجلس المسئول قانوناً عن التاج ، فمن الواجب إذن أن ينجز جميع أعمال السيادة بنفسه ، وهذا ما جعل عمله يشبه عمل مجلس الوزراء ، والوزراء مسئولون باعتبار أنهم متصرفون بأنهم مستشارون خاصون ، فكما تعين شخص وزيراً صار في الوقت نفسه عضواً بالمجلس الخاص .

كيف يعمل المجلس الخاص

٣٦ - يهيئ الوزير المختص الأمر عند ما يكون الموضوع خاصاً بالموافقة على أمر كريم يصدره الملك ، ويرسل النص الى سكرتير المجلس الخاص الذي يتألف منه ومن الرئيس مكتب هذا المجلس ، وعندئذ يفحص السكرتير المشروع الذي أرسل اليه من ناحية المشروع ، فاذا كان البحث مرضياً ، يجمع مستشارين أو ثلاثة ليعرض عليهم الموضوع ، فاذا وافق هؤلاء عليه طلب السكرتير من الملك موافقته عليه شفهاً وأمضى وحده الأمر ، واذا فلاح في المجلس الخاص لبحث المسائل بحثاً جدياً ، ومهمته قاصرة إذن على مجرد مراجعة يقوم بها موظف دائم .

ضرورة عقد المجلس الخاص برئاسة الملك

٣٨ - وهناك أحوال تقضى فيها الضرورة بعقد المجلس الخاص تحت رئاسة الملك ، وعندئذ يدعى للاجتماع عدد قليل من الاعضاء ، هم الوزراء عادة ، ومع ذلك فان هذا الاجتماع لا يتم الا شكلاً ، ولهذا فلا يكون للمجلس الخاص طبيعة الهيئات ذات الرأي القاطع ، لأنه والحالة هذه يكون مناقضاً للدستور باعتبار أن الملك يترأس مجلساً له حق المناقشة والمداولة .

احلال مجلس الوزراء محل المجلس الخاص

٣٩ - ولقد حل مجلس الوزراء محل المجلس الخاص . ولو أنه قد ظل نظرياً مستشار الملك النظامى القانونى الوحيد .

أصل مجلس الوزراء

٤٠ - إن قيام مجلس مؤلف من عدد قليل أو كثير بجانب ولى أمر أو بجانب أى شخص لا يمنع ايثار بعض أعضاء هذا المجلس على البعض الآخر ، كما لا يمنع التفرقة بين الاعضاء من ناحية درجة الثقة الممنوحة لكل منهم شخصياً ،

وهناك عادة تكاد لا تتغير، وهي أن فرداً يعاونه مجلس لا بد من أن يتحدث مع أحد أعضاء هذا المجلس أو مع بعضهم بصدد الاجراءات التي اعتزم عرضها على هيئة مستشاريه جميعاً ، ويلوح أن هذه كانت القاعدة المتبعة منذ النشأة الاولى للمملكة البريطانية ، ولذلك كان الملك يستدعى من يثق بهم أكثر من غيرهم للتشاور معهم قبل انعقاد المجلس أو يستعيز بمشورتهم عن نتيجة عقد المجلس ذاته .

إن هؤلاء المستشارين الاختصاص أسمتهم النصوص القديمة (Sapientes) أى الحكماء - وقد اشتقت هذه الكلمة من (Sapience) اللاتينية ومعناها Sageesse - وهؤلاء الحكماء هم الذين استطاع العلماء أن يتخذوا منهم مصدر المجلس الوزراء ، ورأى أساتذة القانون الدستوري المقارن أن من المستحسن الوقوف عندهم لمعرفة نشأة مجلس الوزراء دون أن نعبث بالزمن في سبيل العثور على أصول خرافية لهذا المجلس . ومن الجائز القول باننا قد رأينا الملوك منذ نشأتهم الاولى محوطين بمجالس ضمت بعض اختصاصهم من الاصدقاء ، ولكننا رأينا التعبير القائل « مجلس الوزراء » قد ظهر في حكم شارل الاول عند بداية القرن السابع عشر .

شارل الثاني يعدل المجلس الخاص

٤١ - ولقد لاحظ شارل الثاني، بعد عودة الملوكية الى انجلترا، أن عدد أعضاء المجلس الخاص قد زاد كثيراً ، ولذلك أراد أولاً أن يفرله حتى يخرج منه العناجر التي لا ترضيه ، ثم ألق عدة لجان من أعضائه تخصصت كل لجنة في فرع معين من الشؤون ، وأخذت على عاتقها ادارة بعض المسائل ، فتكونت لجنة الشؤون الخارجية مثلاً من وزير الحفانية وخمسة أعضاء آخرين كانوا جميعاً من أصدقاء الملك الاختصاص .

ولقد صارت هذه اللجنة فيما بعد مجلس الوزراء بمعناه الصحيح أى المجلس الذى كان الملك يعرض عليه جميع المشاكل الهامة قبل عرضها على المجلس الخاص ، فهذه اللجنة هى اذن بلا نزاع أصل مجلس الوزراء فى العصر الحاضر .

وزارة التأمرو والدس

٤٢ — كانت اجتماعات مجلس الوزراء في بادى الرأى غير منتظمة، ثم جعلت منتظمة، وتلتئم في فترات معينة، فكان مجلس الوزراء ينعقد مرتين في الاسبوع، وفي سنة ١٦٧١ كان للملك مستشارون في هذا المجلس هم اللوردات « كليفورد » Clifford و « ارلينجتون » Arlington و « بوكنجهام » Buckingham « واسكلى » Askley و « لندردال » Landerdale، ولقد تكون من الحروف الأولى لهؤلاء المستشارين كلمة (Cabel) « كابل » ومعناها التأمر أو الدس، ولذلك فان الشعب لم ينظر الى وزارة التأمر والدس بعين الرعاية والحظوة، فسقطت في سنة ١٦٧٤ غير مأسوف على اعضائها.

ولقد عين « دانبي » Danby وزيراً أول في ذلك الحين، ولما اتهم بعدئذ فعدة سنوات ولى الملك وجهه شطر السير « وليم تامل » (William Temple) بنصحه باعادة تكوين المجلس الخاص، ولكن شارل الثانى اعتاد أن يجمع بعض الوزراء فقط.

وكان الملك حتى ثورة سنة ١٦٨٨ هو وحده صاحب الحق في تعيين جميع الوزراء واقالتهم كلهم أو بعضهم وفاق مشيئته، وكان كل وزير مستقل عن الآخر ولذلك تحررت يد الملك من القيود واستطاع أن يختار الوزراء خارج البرلمان، أما مبدأ المسؤولية الوزارية فلم يتنبأ به احد حتى ذلك الحين.

ولما سقط « آل سنيوارت » من الحكم لم يكن لهذا السقوط أثر في بادى الرأى، ولكن المجلسين اتخذا احتياطهم في سنة ١٧٠١ ونصوا في اعلان ذلك العام على مادة أعدت لأضعاف مهمة مجلس الوزراء وردت إلى المجلس الخاص اختصاصاته.

على الملك أن يختار وزراءه

من أعضاء البرلمان

٤٣- أدت ثورة سنة ١٦٨٨ الى تعديل مجلس العموم وحتمت تعديلا دستوريا آخره، فند اللحظة التي أصبح فيها مجلس العموم أقوى هيئة في الدولة كانت النتيجة المحتموة وجوب تبعية مستشارى الملك لهذا المجلس ، واسناد أهم الوظائف العامة الى بعض أعضاء البرلمان، ولقد اختار الملك الوزراء أولا من حزبي البرلمان في وقت واحد حتى يضمن رضاء هذا المجلس ، ولكن وحدة النظر الضرورية لعمل برلمانى حاسم لم تتوافر، لان اختيار جزء من الوزراء من بين المحافظين، وجزء آخر من بين الأحرار يقضى على مجلس العموم بالعجز المترتب على النضال الذى ينشب فيما بين ممثلى الحزبين السياسيين داخل الوزارة ذاتها ، ولذلك كان من الضروري العمل على انشاء وزارة متجانسة .

اول وزارة متجانسة

٤٣- وكانت هذه الوزارة المتجانسة من صنع « سندرلند » (Sunderland) ولقد كانت سمعة هذا الوزير أحط ما يمكن أن تتصوره من الناحية الخلقية ، ولكن ذكاه كان مفرطاً ، ولقد كان أول من أشار على الملك باختيار وزرائه من حزب واحد ، وهكذا ولدت فكرة الوزارة المتجانسة .

زعزعة التجانس الوزارى

٤٤- سقط « سندرلند » في سنة ١٧٢٠ ، وخلفه في الحكم « والپول » (Walpole) الذى ألف حقاً أول وزارة قوية على قاعدة التجانس الوزارى ، وبقى في الوزارة حتى سنة ١٧٤٢ .

ومع ذلك فان مبدأ المسؤولية الوزارية لم يكن قد تجلى تماماً خلال حكم « والپول » فعند ما هدد النواب هذا الوزير في سنة ١٧٤٠ بالاقتراع على توبيخه في صورة بيان

للملك طلبوا فيه ابعاده عن الحكم وعزله ، دافع « والبول » عن نفسه مستنداً على مسؤوليته التامة عن أعماله، وهذا ما اتفق تماماً وفكرة النظام البرلماني، ولكنه صرح في الوقت نفسه بما يتناقض وهذه الفكرة، حيث زعم أن البيان الموجه للملك لا يخرج عن أنه اخطر افتئات على سلطان الناج، ومع ذلك فإن المجلسين قد رفضا هذا الاقتراح، ولكن « والبول » دُحر عقب انتخابات ٢٨ يناير سنة ١٨٤٢ وقرر رفع استقالته للملك ، وبما يجب أن يشار اليه هنا هو أن باقي زملائه لم ينسحبوا معه ، ولذلك أعتبر الأمر مساساً ببدأ التجانس الوزاري ، واعتداء عليه .
ولقد طلب خلف الملك جورج الثاني تحديد تعديل الوزارة ، ولذلك تألفت وزارة ائتلافية من حزبي المحافظين والاحرار .

تدعيم التجانس والتضامن الوزاري

٤٥ — لم يدعم التجانس الوزاري والتضامن في المسؤولية الوزارية تماماً إلا في سنة ١٧٨٢ ، ففي هذه السنة ، انسحبت لأول مرة وزارة بأسرها أمام اقتراح مجلس العموم على الثقة .

فقدت الوزارة ثقة البرلمان ، وقبل الملك الاستقالة دون أن يغضب لها ويرد عليها ، فقد قال : « لقد أرف اليوم الذي لامناص منه ، وهو اليوم الذي يكرهني فيه ويل الا زمان ، وتغير احساسات البرلمان ، على تسريح وزرائي والقيام بتعديل أعم لم يسبق له مثيل فيما تقدم من عصور » ، فانسحاب الوزارة كلها قد لاح للملك عملاً مغايراً للعرف والعادة، بما أنه تمسك ببيان قيمة هذه الظاهرة الجديدة التي تناولت استقالة جميع أعضاء الوزارة .

ومنذ ذلك الحين أصبحت قاعدة التجانس الوزاري واستقالة الوزارة كلها في حالة سقوطها قاعدة لا نزاع فيها ، واذا اندمج بعض الوزراء في الوزارة التالية فما ذلك إلا بناء على تعيين جديد ، بينما الوزراء كانوا فيما سبق هذا العهد يبقون في وظائفهم دون تجديد تعيينهم .

مقاومة الملك

في سبيل النزول عن نفوذه في الوزراء

٤٦ - ولقد آل الأمر بعد سنة ١٧٨٢ إلى أن نزل الملك لمجلس العموم عن نفوذه في الوزارة ، ولكنه كان نزولاً مقترناً بشيء من المقاومة . فقد قاوم الملك مجلس العموم بخصوص تشكيل بعض الوزارات إلى ما قبل سنة ١٧٨٢ ولا سيما في ١٧٦٣ حيث عهد جورج الثالث إلى « بيت » Pitt بإدارة شئون البلاد . ورفض تخويله حق تغيير كل الوزراء . ولما رفض « بيت » هذا الشرط استدعى الملك اللورد « بوت » (Bute) واتفق معه على تشكيل الوزارة .

ولما دعى « بيت » في نهاية ١٧٨٣ لتقلد مسند الحكم اضطرب الملك إلى الخضوع لارادة من استدعاه ليكون وزيره الاول . ولكن الملك استطاع أن يسترد قوته بعد أن اختفى « بيت » من المسرح .

فمجلس الوزراء لم يظهر في الحياة السياسية البريطانية إلا في نهاية القرن السابع عشر . وأوائل القرن الثامن عشر . ولقد تجلت بوجوده بعض قواعد دستورية ولكنها تجلت في صعوبة رغما من أنها سارت مع النظام البرلماني جنباً إلى جنب . خذ مثلاً موضوع التجانس الوزاري والتزام الملك بأن يندلج للوزير الاول حق تشكيل الوزارة كما بهوى .

أصل الاحزاب في انجلترا

٤٧ - لم يتفق المؤلفون على التاريخ الذي ولدت فيه الأحزاب الانجليزية . فالبعض يرد أصل هذه الأحزاب إلى منتصف القرن السادس عشر . والبعض الآخر يردّه إلى نهاية القرن السابع عشر . ولكن الرأي السائد عادة هو أن نشأة الأحزاب جاءت نهائياً عقب ولاية الملك جورج الاول عند ما قامت المعارضة البرلمانية الصحيحة . ففي سنة ١٧٧٩ ظهر النعت الذي اتصف به كل من الحزبين الانجليزيين خلال القرن

الثامن عشر والتاسع عشر ونريد بهذين النعتين كلتي (Whig) و (Tory) أى الاحرار والمحافظون . ولقد كانت هاتان الكلمتان عاميتان عند البداية . ولكنهما شاعتا وذاعتا منذ النشأة الاولى للحزبين . وهكذا نشأ الحزبان اللذان اختير الوزراء منهما دوليك .

ما هو مجلس الوزراء

فى عرف القانون العام البريطانى

٤٨ - مجلس الوزراء فى عرف القانون العام البريطانى هو اجتماع عدة مستشارين يجوز اختيارهم من بين أعضاء البرلمان ، ويكونون تابعين لحزب سياسى واحد ، وبواسطتهم يحكم الملك البلاد وينفذ مشيئة الأمة .

الوزير عضو فى المجلس الخاص حتما

٤٩ - واذا نحن اعتمدنا على منطق هذا التعريف جاز لنا أن نقول إن كل عضو بمجلس الوزراء يجب ضرورة أن يكون عضواً فى المجلس الخاص ، ومن الواجب أن يكونوا جميعاً أعضاء فى البرلمان ، سواء فى مجلس العموم أو فى مجلس اللوردات ، لأن مجلس الوزراء ليس إلا لجنة برلمانية تراول السلطان باسم ولى الأمر ، ولكنها لجنة لا يجوز تأليفها إلا برأى البرلمان .

ضرورة عضوية الوزير فى حزب

٥٠ - ويجب أن يُختار أعضاء مجلس الوزراء من بين أعضاء حزب واحد ، ومن الواجب أن يكون مجلس الوزراء جاداً فى سبيل تنفيذ برنامج حزبه ، وأن يحقق سياسته ، فمجلس الوزراء هو الاداة التنفيذية لما يتخذه الحزب من قرارات ، وأعضاء مجلس الوزراء هم ضرورة رؤساء المصالح الادارية الكبرى ، ولكن اذا لم يكونوا جميعاً رؤساء هذه المصالح الادارية الكبرى فان رؤساء جميع هذه المصالح الكبرى أعضاء بمجلس الوزراء على الدوام .

الدستور مجهل رئيس الوزراء نظريا

٥١ - وعلى رأس الوزارة البريطانية رئيس ، ولكن الدستور مجهل هذا الرئيس نظرياً ، ولقد اعتبر « والبول » (Walpole) أن من الالهانة تسميته رئيس الوزارة ، ذلك بأن مهمة هذا الرئيس كانت تافهة خلال القرن الثامن عشر ، ولقد سقط « والبول » بعد أن كان له نفوذ جسيم في الوزراء ، وتفوق على زملائه عظيم . ولكن هذا السلطان قد انتقل الى يد الاحرار (Whigs) الذين أظهروا عجزاً في الحكم خطيراً . فقد انعدم سلطان رؤساء الوزارات ولم يستبقوا لهم أى نفوذ بالمعنى الصحيح . ولكن « بيت » (Pitt) زاول السلطة عملياً من سنة ١٧٥٦ الى سنة ١٧٦١ رغماً من أن الوزير الاول كان الدوق نيوكاسل Newcastle . ولقد جاء من بعده عديد من رؤساء الوزارات على جانب عظيم من الضعف . ولا سيما الدوق « جرافيتون » Grafton الذى تولى رئاسة الوزارة في سنة ١٧٦٦ دون أن يذكر التاريخ اسمه الى جانب « بيت » رئيس الوزارة الفعلى .

« بيت » الرئيس الفعلى والنظرى

٥٢ - وفي سنة ١٧٨٣ استأنف « بيت » قيادة زمام الحكم بعد عدة وزارات اختفت من المسرح السياسى ولا ذكر لها . ولقد تمكن « بيت » بفضل شخصيته القوية من أن يحرز سلطاناً عميقاً نفذ بعيداً في زملائه الوزراء . ولكن كفاءة « بيت » لم تكن العامل الوحيد الذى مكن رئيس الوزارة من أن يحرز ذلك السلطان والنفوذ . بل كان هناك أيضاً وحدة البرنامج الذى تحدد تحديداً جلياً .

كيف استبعد الملك

من مداولات مجلس الوزراء

٥٣ - كانت الملكة (Anne) «حنا» ترأس فيما مضى جلسات مجلس الوزراء أسبوعياً . ولكن الموقف تغير عند ما جلس جورج الاول على عرش إنجلترا . ذلك بان الملك لم يستطع شهود مجلس الوزراء بسبب استحاله فهمه اللغة الانجليزية أو التكلم بها . ولقد جرى جورج الثانى على سنة سلفه . أما جورج الثالث فانه ترأس أحيانا مجلس الوزراء . ولكن هذه العادة أخذت تضمحل شيئاً فشيئاً الى أن استغشت أدراج الذكريات . وقامت القاعدة الدستورية القاضية بوجوب مداولة مجلس الوزراء فى غيبة الملك .

ولقد تداول الوزراء أولاً بطريقة غير منتظمة . بمعنى أن رئيس الوزارة لم يكن دائماً يجمع جميع زملائه الوزراء . واذا جمعهم فلم يكن ذلك فى أيام محدودة . ثم جاء الزمن الذى أخذ فيه المجلس ينعقد فى فترات دورية وبطريقة منتظمة . وكانت هذه الاجتماعات تضم جميع أعضاء الوزارة . الى أن جاءت نهاية القرن الثامن عشر فوضعت القاعدة . وجعل أعضاء الوزارة يجتمعون جميعاً بناء على دعوة من رئيسهم يذكر فيها ان اجتماع خدام الملك سيكون فى يوم كذا . وفى نهاية المداولة يرسل الوزير الاول خلاصتها الى الملك دون أن يقول له مطلقاً من الذين تكلموا .

الملك عاجز عن الخطأ

٥٤ - من القواعد الاساسية فى الدستور الانجليزى أن « الملك عاجز عن الخطأ » فالملك معتبر فى حكم المعصوم المصون . وبمجرد جلوسه على العرش يفصله من الاحكام التى يمكن أن تكون صدرت ضده . ولقد وضعت هذه القاعدة أيام تولى «هنرى السابع» الحكم . فاذا ماتولى الملك وساد . كان الملك عاجزاً عن الخطأ The King can do no wrong . ولقد تأيدت هذه القاعدة الدستورية فى مواطن كثيرة .

مسئولية الوزراء نتيجة عجز الملك عن الخطأ

٥٥ — إن نتيجة هذه القاعدة هي بلاجدال مسؤولية مستشارى الملك . فكل عمل من أعمال الحكومة معتبر قانونا كأنه قرار أصدره ولى الامر بناء على رأى مستشاريه الذين يتحملون مسؤوليته لزاما . ولقد كتب الامير « ألبير » خطابا الى أميرة روسيا الملكية La Princesse Royale de Russie بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٠ يقول لها فيه « ليس فى إنجلترا قانون عن مسؤولية الوزارة ، والسبب فى ذلك أن ليس فى إنجلترا دستور مكتوب . ولكن هذه المسؤولية تقترب كضرورة منطقية على كرامة التاج والملك . فالملك عاجز عن الخطأ . وإذن فهناك من يتحمل عنه مسؤولية الاعمال التى يرتكبها ، فالوزراء ليسوا مسئولين بصفقتهم وزراء إلا أمام التاج ، ولكنهم مسئولون أمام الشعب بصفقتهم مستشارى الملك . والتزام تقديم حساب للبرلمان لا ينتج عن قسط أدبى فى المسؤولية . ولكنه التزام ينجم عن الضرورة العملية التى تضطرهم لاكتساب موافقة الملك فيما يتعلق باقرار القوانين والضرائب ، أى لاكتساب ثقته الضرورية لتحقيق هذا الغرض .

لقد ظهرت نظرية مسؤولية المستشارين فى القرن الرابع عشر . ولكنها تجلت فى القرن السابع عشر عندنا قدم اللورد « دمبى » Denby للمحاكمة لانه أرسل الى مجلس العموم خطابا كتب عليه الملك « هذا الخطاب قد كتب بناء على أمرى » ولقد اذعم مبدأ مسؤولية مستشارى الملك فى القرن الثامن عشر . ومن هذه اللحظة وهذا المبدأ قد أصبح قاعدة جوهرية سياسية فى النظام السياسى البريطانى وصار الوزراء الذين هم مستشارو الملك اعضاء أيضا فى مجلسى البرلمان . وبهذه الصفة دخلوا هذين المجلسين وصاروا ممثلى الوزارة فى كل منهما .

دخول الوزراء فى البرلمان

٥٦ — إن دخول الوزراء فى البرلمان أمر عصى نسبيا بالنسبة لمجلس العموم البريطانى . وإذا كان أهم موظفى الدولة قد إنتظمهم مجلس العموم أعضاء فيه منذ

القدم ، فانهم مع ذلك لم يشغلوا مكانة خاصة في هذا المجلس . حيث لم يعتبرهم المجلس بمثابة الناطقين باسم الملك رسمياً . ولم يحضروا جلساته إلا باعتبارهم نواب المدن . ولكنهم اغتصبوا حق تمثيل الملك فارتفعت الشكوى المرة من ذلك خلال حكم أسرة « تودور » Tudor

أما حضور الوزراء في مجلس اللوردات فكان أمراً طبيعياً . ولم يظهر أن خدام التاج شغلوا في هذا المجلس مركزاً خاصاً بين زملائهم . ولا كانوا معتبرين كممثلين الملك الرسميين . ومع ذلك فإن الوزراء إذا كانوا قد حضروا المجلسين فإن كلا منهم قد حضر المجلس الذي ينتمى إليه باعتباره عضواً فيه . ولكن ليس لاحد منهم أن يدخل مجلساً أو يشترك في مداولاته إلا إذا كان عضواً فيه .

ولما جعل نفوذ مجلس العموم يزداد في مجلس الوزراء خلع هذا المجلس على الوزراء سلطة جسيمة لإدارة أعمال هذه الهيئة . وما جاء القرن الثامن عشر حتى دخلت في القانون الدستوري اليريطاني تلك العادة التي جعلت الوزراء يديرون دفة الشؤون البرلمانية كلها ، ولكن اتباع هذه القاعدة جاء شيئاً فشيئاً . وانتهى العرف بإقرار هذا الحق للوزراء .

الحكومة البرلمانية

Le gouvernement de Cabinet

كيف قام مبدأ المسؤولية الوزارية السياسية

٥٧ — ليس في وسع الوزارة أن تستقر في الحكم إلا إذا حازت ثقة البرلمان . وللبرلمان ثلاث طرق لاسقاطها . فاما عن طريق اقتراح بلومها أو بعدم الثقة بها . واما برفض مقترح طرحته الوزارة بمناسبة مسألة الثقة . واما برفض مقترح عرضه الوزراء دون أن تطرح الثقة .

ولقد تردد البرلمان كثيراً قبل أن يصل إلى اسقاط الوزارة عقب اقتراح على مسألة عادية . أما « منتسكيو » فانه لم يرق في موضوع المسؤولية الوزارة غير المسؤولية الجنائية . ذلك بان المسؤولية السياسية قد لاحت في زمنه أمراً مناقضاً للعادة والعرف ومن الواجب التردد إزاءها .

ولقد دهش « والبول » من الاجراء الذى اتبعه مجلس العموم فى سنة ١٧٤١ عندما توجه ببيان طالباً فيه تخلى الوزارة عن الحكم دون أن يتهمها . وصرح بان هذا العمل افتئاتاً على حقوق العرش وسلطانه .

وقدّم فى سنة ١٧٨٤ مقترح يماثل ذلك فاعتبر مناقضاً للدستور . ذلك بأن مجلس النواب اقترح على عدم الثقة بوزارة « بيت » أربع عشر مرة بين ١٢ يناير و ٨ مارس سنة ١٧٨٤ بأغلبية وصلت إلى ٢٩ صوتاً .

ولكن « بيت » استمسك بالسلطة ، ورفض أن ينزل عن مسند الحكم . واعتزم البقاء فيه رغماً من موافقة مجلس العموم صراحة على مقترح بانسحاب الوزير الأكبر وتخليه عن الحكم .

فالمسئولية الوزارية لم تتحقق إذن ولم تستقر إلا بعد زمن طويل . ولقد بقيت السوابق الدستورية مزعزعة إلى نهاية القرن الثامن عشر حتى فى إنجلترا . ومن أجل هذا لم يكن فى الوسع اعتبار المسئولية الوزارية قضية مسلماً بها .

كانت حال النظم البريطانية كماقدمنا حتى القرن الثامن عشر فماذا كانت أطوار الدستور البريطانى خلال ذلك القرن ؟

أطوار الدستور البريطانى

على مجرى القرن الثامن عشر

٥٨ — لقد استطاعت إنجلترا على مجرى القرن الثامن عشر أن تحوّر وتعديل بطريقة محسوسة نصوصاً خطية تعتبر أساساً لدستورها ، وقد طرأ هذا التغيير والتعديل بطريقة العادة والعرف ، فالقرن الثامن عشر كان الحقبة الجوهريّة التي تطورت فيها النظم السياسية البريطانية دون أن يلحظ أحد شيئاً ساعاً وقوع هذا التطور .

ولقد شرح المسيو « بوتنى » Boutmy هذه الثورة التي تمت فى القرن الثامن عشر فى كتاب أعماه *Developpement de la Constitution et de la société politique en Angleterre* رقى الدستور والجماعة السياسية فى إنجلترا ، وهو

كتاب صغير ولكنه اشتمل على لباب أعظم مما اشتمل عليه كثير من الكتب الضخمة. أبان المسيو « بوتنى » أن هذا التطور قد تم فى صمت وسكون ، ولا حظ أن ثورتى إنجلترا فى القرن السابع عشر هما بوجه عام العاملان اللذان أحلها المؤلفون محل الشرف والكرامة من التاريخ البريطانى ، ولكنه رأى أن هاتين الثورتين قد مهدتا كل شىء دون أن تهما شيئاً ، فالقرن السابع عشر قد شق الطريق ، ولكن القرن الثامن عشر هو الذى قطع المرحلة . ولقد كشف لنا هذا المؤرخ العالم عن تطورين فى القرن الثامن عشر ، فاقْتِصاد الجماعة ، من جهة ، قد انقلب رأساً على عقب من ناحية الدستور الاجتماعى فى إنجلترا ، والحكومة من جهة أخرى قد تطورت تطوراً عميقاً جداً ، ولقد قال « بوتنى » فى هذا الصدد : « كانت الحكومة قد تأسست فى نهاية القرن الثامن عشر على مبادئ وتطبيقات لم تذكر فى الاداة الدستورية التى خلقتها ثورة سنة ١٦٨٨ ، أما ما جاء فى اعلان الحقوق سنة ١٦٨٨ فلم يكن نافذاً فى القرن الثامن عشر على الاطلاق . »

ولقد دلل « بوتنى » على صحة قوله بموقف الصحافة وحق الاجتماع وسلطات الدولة. أما الصحافة فبقيت خاضعة للرقابة حتى سنة ١٦٩٥. وأما حق الاجتماع فقد قام أولاً على نظام قاس . ولقد سارت هذه القسوة فى ازدياد مطرد خلال السنوات الاخيرة من القرن السابع عشر والسنوات الاولى من القرن الثامن عشر ، فبقيت الاجتماعات السياسية نسبياً مفسياً إلى أن بدأت تعيش فى سنة ١٧٦٩ .

أما إذا نحن نظرنا إلى سلطات الدولة فنجد أن البرلمان لم يعرف علنية الجلسات إلا فى سنة ١٧٧١ حيث أمكن أن يكون للرأى العام إشراف ومراقبة على المداولات البرلمانية وأعمال النواب

لقد تمسك الملك بعد سنة ١٦٨٨ بأن ينفرد بالحكم ، ولم يكتف بالسيادة وحدها ، بل أراد أن يكون التفوق لارادته الخاصة ، واستعاض بنفسه عن وزير الخارجية . ولكنه كفّ عن حضور جلسات مجلس الوزراء خلال القرن الثامن عشر وأصبح الوزراء هم وحدهم الذين يتفاهمون ويناقشون ويقررون بعيداً عن حضرة الملك .

وكان للملك حق الاعتراض على القانون في سنة ١٦٨٨ ثم سقط في سنة ١٧٠٧ حيث استخدمت الملكية هنا هذا الحق اخر مرة . وقد سقط عرفاً لا كتابة .

ولم ينص اعلان سنة ١٦٨٨ على مسؤولية الوزراء . فضلاً عن أن الملك لم يكن مسؤولاً . حتى صار من الواجب أن يقبل الملك اقاتلهم اذا لم يروقوا في أعين الرأي العام . ما دام لم يكن هناك نص يكرهم على التنجى عن الحكم . ولقد تغير هذا الموقف خلال القرن الثامن عشر بادخال المسؤولية الوزارية تدريجياً في مراحل عدة سبق لنا بيانها .

وكذلك لم يتألف من الوزراء ، بداية الرأى، هيئة متجانسة . ولكن الحال تمنت في هذه السبيل رويداً رويداً ، الى أن تم تحقيقها في سنة ١٧٨٢

وقصارى القول : لم يتقرر خلال القرن السابع عشر ساعة وقوع الثورة الثانية غير نقطة واحدة ، هي أن المملكة الانجليزية صارت مملكة برلمانية ، أى أن البرلمان قد تمكن من أن يزاوِل مراقبة ناجزة على أعمال السلطة . فترتب كل شيء على ذلك بلا شك . ولكنه ترتب مع الزمن لمصلحة تطور اقتصادى واجتماعى أامة القرن الثامن عشر

فما هي الخدمة التى ترتبت إذن على ثورات انجلترا في القرن السابع عشر ؟ لقد أجاب المسيو « بوتنى » على هذا السؤال فى صيغة سديدة عند ما قال : « إن هذه الثورات قد ألغت المملكة القائمة على الحق الالهى ، وأحلت محلها مملكة قامت على عقد متبادل بين ولى الأمر والأمة ، إنها مملكة تولدت عن ثورة وكان لها هي والحرية السياسية شهادة ميلا واحدة ، ولم يفرق بينهما بعد ذلك مطلقاً » (ص ١٦٢)

لماذا كان القرن الثامن عشر

عهد التطور الحاسم للنظم البريطانية ؟

٥٩ — لقد دلل المسيو « بوتنى » على أن القرن الثامن عشر كان العهد الحاسم لتطور النظم البريطانية ، فأبان أن الجماعة قد تطورت هي أيضاً فى هذه

اللحظة ، ونظاريته تقول : إن اتجاه الجماعة الانجليزية المطبوع بحكم التفوق العائلي والقائم على جاه العائلات العريقة وسلطانها ، هو وحده الذى طبع الحكومة بطابع السير فى اتجاه التطور الذى كان من نتيجته تكوين النظام البرلماني الذى استخدمه العالم كله . ولقد رأى المسيو « بوتنى » أن الحكومة البرلمانية ما كانت تستطيع أن تولد فى بلد غير إنجلترا ، وبما أن جميع الدول المتمدنة قد استعارت من إنجلترا ما قل أو جل من نقط دساتيرها فى نسبة متفاوتة ، فقد كان من المحتمل أن تتغير مصائر العالم السياسية لو أن التطورات التى طرأت على الجماعة البريطانية أخذت اتجاهاً غير اتجاه حكم كبار العائلات Oligarchie .

ولقد جاءت الديمقراطية الى أحضان النظام البرلماني ، وليست الديمقراطية هى التى تصورت هذا النظام ووضعته ، ذلك بأن الديمقراطية لم تصل الى النظام البرلماني إلا بعد أن تم وضع نماذج كاملة منه بمعرفة أيد غير أيدي الديمقراطية

كان هذا الرأى بمثابة تنبؤ من المسيو « بوتنى » عند ما خط كتابه ، فقد ذكر أن الديمقراطية لم تصنع فتيلاً للنظام البرلماني ، بل إنه صرح بقوله « لم يكن مطلقاً فى وسع الديمقراطية أن تتصور النظام البرلماني ، وأن هذا النظام ما كان ليوجد إلا فى جماعة كبار العائلات » وقد يكون هذا هو السبب المباشر للازمة التى يعانيتها اليوم النظام البرلماني فى العالم كله ، وهى أزمة تتجلى وتستظهر كلما امتعت الديمقراطية فى التجلى والاستظهار بريقها ، وفى هذا التعارض دروس جليمة الشأن .

« بوتنى » يرى الحزبين البريطانيين الكبيرين

سبب قيام الوزارة وتجانسها

٦٠ — ولقد رأى المسيو « بوتنى » أن كون إنجلترا بلداً ذات جماعة سادتها كبار العائلات هو وحده السبب فى نماء النظم البرلمانية فيها ، إذ قال : إن ما مكّر النظام البرلماني من العمل فى إنجلترا هو وجود حزبين كبيرين فى البرلمان ، وهذان الحزبان متناسقان ومنظمان ومدربان ، وقد تبادلا ادارة الحكم ، ولقد لاح هذان الحزبان

بادئ الرأي في صورة حلفين (coalitions) متعارضين تكونا من عائلات شديدة البأس قوية، السلطان والمراس، استولى كل منهما على عدد من الكراسى البرلمانية، وهذا ما أسموه المدن المتعفنة في إنجلترا، أى الدوائر الانتخابية القديمة التى كانت تدل على شيء من واقع العمران هناك خلال القرون الوسطى، ثم أصبحت أمام الرقى الاقتصادى مجرد بيوت أتاها بأس التدمير بيئاتاً نخرت وكأن لم تغن بالامس، ولكنها احتفظت بما كان لها من حق الانتخاب كما لو كانت عامرة مزدهرة .

وفي الوسع أن نتلوفى (صحيفة ٢٨٧) من كتاب « بوتنى » ما يأتى : « تحاكى الحكومة الانجليزية شركة مالية استولى بعض كبار ذوى السلطان المطلق على ما يقرب من جميع سهومها ، وكوّنوا نقابتين خصيمتين ، مثلت كل منهما فى الجمعية العمومية للشركة ، وفى وسع النقابة التى يسود عددها الجمعية العمومية أن تجبل الوزارة عاجزة عن الاستمساك بمركزها اذا هى أرادت ذلك ، ولا يكون الأمر على نقيض ما تقدم إلا اذا كان الوزراء هم أنفسهم زعماء حزب الغالبية فى مجلس العموم ، وهذا ما يفسر لنا قيام الوزارة بمناسبة قيام الاحزاب الذين انقسموا الى عائلتين متعادلتى القوة وعلى رأسها زعماء الأعيان الذين قبضوا بأيديهم على سيادة البلد .

حكم كبار العائلات (L'oligarchie)

مصدر التجانس الوزارى

٦١ — ويشرح لنا المسيو « بوتنى » « تجانس الوزارة » بهذه الطريقة عينها، فعند ما يقبض فريق على أزمة الأمور تكون مصلحته فى التصرف فى جميع المراكز الممدة لأن يشغلها أصدقاؤه ، واذن كان من الواجب أن تكون الوزارة على لون واحد . على أن التهديد المتوالى الذى يوجهه دوماً عدو يتحين الفرص للقبض على زمام الحكم بدلا من الوزارة الساقطة هو تهديد يساعد على أن تكون جميع قوات الحزب خاضعة تمام الخضوع للجنة الادارية، ولكى يبرهن المسيو « بوتنى » على أن هذا الخضوع أو التدريب البرلماني كان قائماً فى إنجلترا عندئذ على قاعدة تكوين الاحزاب من الارستقراطيين ذكر لنا جملة قالها الوزير « دزرائيلى » فى إحدى رواياته على لسان

أحد اللوردات وهو يتوجه بها الى حفيده الذى أعلن عن نيته فى أن يصوت فى البرلمان وفاق وحى ضميره ، وهذه الجملة هى : « ليس لك أن تحكم على آرائك كما يحكم الفيلسوف أو المغامر على آرائه » .

وخلاصة قول « بوتنى » إن فى انجلترا حزين كبيرين كلاهما جد متجانس ، وجد مدرب ، والى جانبهما الملك ، حفيظ على السلطة محترم ، ولكنه حفيظ ليس له عمل كبير فى مجرى الشؤون ، ولعمرك إن هذا الموقف استثنائى محض ، وتعليه مصطنع ، لأن نظام حكم كبار العائلات كان ضرورياً لسير العمل البرلمانى ونجاحه فى القرن الثامن عشر ، وما كان هناك معدى عن أن يحقق الفشل بالديموقراطية لو وجدت عندئذ فى انجلترا . دون أن نجد دعاهما فى حكم كبار العائلات

حكم كبار العائلات مصدر المسئولية الوزارية

٦٢ - ولقد أبان المسيو « بوتنى » أن قاعدة المسئولية الوزارية قد ترتبت أيضاً على حكم كبار العائلات (Oligarchie) ، فإذا كان من الواجب على الوزارة التى لم تحز الأغلبية أن تنسحب من الحكم لعدم الثقة بها ، فما ذلك إلا لأن فيما وراء المسرح السياسى وزارة أخرى متكونة من قبل ، وعلى استعداد للقبض على زمام الحكم فوراً ، بحيث لا يخشى أن تمر فترة من الزمن يمكن أن تسمى غيبة الحكم (Interrègne)

فالمسيو « بوتنى » يرى أن تكوين مخلوق معقد كالوزارة لا يمكن أن يستمر دواماً على قيد الحياة اذا زعم أن المجلس القائم فى انجلترا يمثل مختلف الآراء ومتشعب المصالح جميعاً أو سيعتبر تمثيل ، ففكرته الاساسية تقوم على القول بأن النظام البرلمانى تولد فى انجلترا عن برلمان لا يمثل من الارستوقراطية إلا أجزاء ، لأن برلمانا يمثل كتلة الشعب بأسرها لا يستطيع أن يؤدى الى قيام نظام على هذا النمط .

خلاصة نظرية بوتنى

٦٣ — قال « بوتنى فى كتابه ص ٢٩٣ و ٢٩٤ ما يأتى .

« تجريد الملكية من حقوقها بتسوية نفوذ العرش فى حذر ، والاكتفاء عمليا بحزبين فى مجلس كثير العدد ، وجعل هذين الحزبين أكفاء لان يتحملوا قيام الحكم على عوائقهم بضمان تجانسهم ورسوخ أقدامهم وتدريبهم هذا هو الغرض المراد تحقيقه فى ظروف عصيبة ، وفى بعض أحوال متناقضة ، وهو غرض من المستحيل أن يحققه برلمان دفعة واحدة حتى وإن كان جمعية وطنية بمعناها الصحيح ، ولكن البرلمان لم يكن فى ذلك الحين الامكانا يتقابل فيه ممثلو فريقين محصورى العدد ، هم نواب العائلات الكبيرة ، ولقد كان من الواجب على برلمان هذه طبيعته أن يتمكن من الوصول الى بر السلامة بعمله الذى ترتب على الصبر والثبات والقناعة ، وما عمله هذا غير النظم البرلمانية العصرية التى خلقها خلقا ، ولو أن حكم كبار العائلات لم يكن له وجود فى القرن الثامن عشر بانجلترا لما استطاع ذلك الطراز السامى من الحكم الذى يسمونه النظم البرلمانى أن يقوم على قدميه . وأن يتدرج فى مراقى النمو والاستظهار . ولبقى مجهولا من العالم حتى الآن . »

النظم البريطانية محلية

ولست عالمية تطبق على كل أمة

٦٤ — كان هذا هو موقف الحكومة البريطانية حتى نهاية القرن الثامن عشر ، فهل قيمة هذه النظم البريطانية محلية أم عالمية ؟ وبعبارة أخرى هل يكفى أن ننقل نظما كذلك التى نراها تعمل فى انجلترا حتى نطبقها فى بلد أخرى كي يتمتع على الفور من تطبيقها بثمارها الجليلة ؟ وهل فى وسع أى بلد أن يصل الى تحقيق الحرية السياسية لمجرد أنه نقل صورة من النظم الانجليزية ؟ إن الرد على هذا السؤال هو بلا شك سلبى ، ذلك بان هذا الرد يتعلق فى الواقع بمعرفة ما اذا كان لاصول هذه

النظم البريطانية أسباب خاصة بالشعب البريطانى أو أنها مستقلة تمام الاستقلال عن الوسط الذى تكونت فيه (راجع جز أول من علم السياسة ص ٩٧ - ١١٤) ولقد أصبح من المقرر اليوم، ولا سيما منذ قامت المدرسة التاريخية بعملها ، أن الحقيقة التى لا يتسرب إليها الشك هى أن النظم ليست من الاشياء التى تتم عنتا واستبدادا، ولكنها تشق طبيعة من المواقف الجغرافية والتاريخية التى تعمل هذه النظم فيها، ولقد ذاعت اليوم هذه الحقيقة الى حد أن صارت مبتذلة، ولكنها لم تكن كذلك فى القرن الثامن عشر، فتخيّل البعض عندئذ أن ما ينطبق على إنجلترا ينطبق على فرنسا أو غيرها من الامم اللاتينية .

عهد الاقطاع فى إنجلترا

٦٥ — كان للاقطاع فى إنجلترا طبيعة خاصة تختلف تمام الاختلاف عنها فى أى بلد آخر . فمئذ ما نزل غليوم الفاتح الى بريطانيا مع باروناته (Barons) عُنى العناية كلها بقل كل مقاومة يمكن احتمال وقوعها من جانب تابعيه الذين حق عليه أن يحزل لهم الثواب رغما من أنه قد خشيهم ، ولكى يثيبهم على ما أدوا من خدمات أقطع كلا منهم أراضى مبعثرة مشتتة نأى بعضها عن البعض الآخر، ولذلك كان الاقطاع البريطانى اقطاعا تبعيضا (Parcellaire) كما قال المسيو « بوتى » ، فكانت أملاك عظماء البارونات بإنجلترا فى الجنوب والشمال والشرق والغرب ، وهى أملاك نزل عنها ملك إنجلترا صراحة للنبل ، بينما كانت أملاك عظماء بارونات فرنسا قطعة واحدة وهذا ما مكّن هؤلاء البارونات من قوة عظمى استطاعوا استخدامها ضد الملك وهذا ما جعل المملكة الانجليزية على الفور من فتح النورمانيين مملكة قوية للغاية ، بينما المملكة التى تأسست فى الاراضى الفرنسية كانت مملكة موضع نزاع ومناقشة حتى أن الصعوبات الشديدة قد قامت فى سبيل خضوع البارونات لها ولقد كان الموقف الاقطاعى البريطانى السبب فى وجود الحرية السياسية ، ذلك بأن الملك قد أسرف فى سلطته الواسعة لدرجة جعلت تخطى حدوده إلى ابعاد سحيقة

تبعت على مقاومات عنيفة أدت في سنة ١٢٩٢ الى أن يقوم برلمان لتمثيل الامة على بكرة أبيها ضد ملكها ، وهكذا سبقت انجلترا الدول الاخرى في هذا الميدان بعدة قرون .

تفوق مجلس العموم سرعاً

٦٦ — لقد كان البرلمان البريطاني متكوناً في نهاية القرن الثالث عشر من ثلاث سلطات ، فكانت تجتمع فيه الملك ومجلس العموم ومجلس اللوردات ، ولكن أعضاء مجلس العموم صاروا في لمح بالبصر سرعان النواب ، وأوائل القابضين على السلطة العامة ، إذ تفوقوا في النفوذ تفوقاً بالغاً ، لأن أرستوقراطية البارونات تمزقت وعفت ، ذلك بأن نضالاً ساحقاً قام بين عظماء البارونات في انجلترا وأدى إلى حرب « الوردتين » التي تنسأحت الى ذوبان الارستوقراطية الانجليزية العتيقة ذوباناً كاد يكون تاماً ، أما الارستوقراطية التي تأسست على الانقراض فانها أرستوقراطية اصطنعها الملك ، واستمدت شطراً من سلطانه ، ولقد شبه المسيو « بوتني » مجلس لوردات « هنري الثامن » بمجلس شيوخ نابليون الأول من حيث الموضوع ، قصداً الى أن يثبت بذلك أن الأرستوقراطية القديمة اختفت من الوجود ، وأن الأرستوقراطية القائمة ليست إلا من صنع الملك ، إذ صرح أن انجلترا قد عرفت في عهد « آل تودور » ما أسماه نابوليون « تمغن الأعيان » ، فاستئصال النبلاء الذي بدأته الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ كان قد تم في انجلترا منذ القرن السادس عشر .

لقد أتمت انجلترا انماها السياسي

في القرن السادس عشر

٦٧ — والخلاصة : إننا قد استطعنا أن نجد في انجلترا منذ القرن السادس عشر ما نقص فرنسا في سنة ١٧٨٩ ، فقد وجد هناك تمثيل قومي الى جانب أرستوقراطية لم يكن لها جذوع متغلغلة في البلاد ، ولذلك عجزت هذه الأرستوقراطية عن أن تقاوم

العمل الديمقراطي الحر الذي أداه مجلس العموم ، وإذن فأنجلترا قد استكملت نماءها السياسي قبل أي شعب آخر وتخلصت كذلك من القوات التي كان في وسعها أن تقاوم في البلاد الأخرى كل إصلاح سياسي ، ولذلك لم يكن في الطوق التفكير في أن تلجأ فرنسا سنة ١٧٨٩ الى احتذاء مثل إنجلترا فيما له مساس بوضع نظمها .

الموقف في فرنسا أمسية الثورة

حول الملك

٦٨ — الرأي الأول — كان حول ملك فرنسا أمسية الثورة الكبرى حزب يعارض في العمل بالطراز النظامي الساري في إنجلترا ، ذلك بأن هذا النظام كان أصلياً نظاماً يرمي الى تحديد السلطة الملكية عن طريق إيجاد سلطة نيابية ، هي البرلمان ، فتمثيل كهذا لاح الملك من المستحيلات ، على اعتباره متعارضاً والمبدأ القائم عليه نظام الحكم في فرنسا .

لقد كانت السيادة في فرنسا شخصية خلال النظام القديم ، وقد أبنا ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٠٤ الى ٣١٢) ، فهي إذن لا تنتقل الى غير الشخص المتمتع بها ، وهذه هي النظرية التي أيدها لويس الخامس عشر في المرسوم الشهير الصادر سنة ١٧٧٠ (Edit de 1770 — Isambert XXII — 506)

وهو مرسوم قضى به على المزاغم السياسية التي زعمها البرلمان ، وإذن فلم يكن في وسع ملك فرنسا أن يقيم نظاماً ملكياً كالمعمول به في إنجلترا إلا إذا خان المبادئ الأساسية التي قامت عليها المملكة الفرنسية ، وكل ما كان في مقدور الملك تشريعاً هو أن يتم بنفسه إصلاح النظم ، بشرط ألا يكون هذا الإصلاح أنها كالقوانين الأساسية للمملكة ، والقوانين الإلهية والقوانين الطبيعية .

ولقد كتب الوزير « لامواينيون » (Lamoignon) في ١٧ نوفمبر سنة ١٧٨٧ يقول : « للملك وحده السلطة العليا في المملكة ، فهو شخصياً مصدر السلطة التشريعية بلا حد ولا شريك » ، ولكن هذه السلطة التشريعية لا تستقر في شخص الملك خاصة ولكنها تستقر في البرلمان .

الرأى العام

٦٩ — الرأى الثانى — لقد انشطر الجمهور إلى مذهبين مثلاًه فى الجمعية التأسيسية، ويسمى أحدهما بالمذهب النظرى وزعيمه «سييس» (Siéyès) وأما الآخر فالمدرسة الانجليزية وأهم رجالها Mounier مونييه . و Lally - Tollendal « ولالى تولندال » الخ ...

المدرسة النظرية Ecole Théorique

٧٠ — لقد رأت المدرسة النظرية إن التجربة الانجليزية لا يمكن أن تصلح مطلقاً فى فرنسا، لأن المسألة مسألة أسلوب علمى قبل كل شىء آخر. ولقد أغفلت هذه المدرسة جميع الدروس المستخلصة من التجارب سواء أ كانت تجارب انجليزية أم أية تجارب أخرى . ثم زعمت أن ماتبيديه من رأى أساسه المنطق . لأن الناس قد بدأوا حياتهم بتشيد الاكواخ قبل تشيد القصور . ولما كان المهندس الاجتماعى قد أضطر الى أن يقطع مراحل عدة فى سبيل الرقى أبعد من تلك التى قطعها المهندس المعارى المدني ، فقد وجب على الانسان أن يرتفع الى الوطن الصحيح لطراز الحقيقة والجمال عوضاً عن أن يضع صورة منه . وإذن فليس من واجبننا أن نناقش الآثار المترتبة على الاعمال أو نستشبرها . ولكن من الواجب أن نناقش الاسباب . وأن نؤسس الاداة السياسية على المنطق، حتى تكفل لنا دقة وضعها وأحكام بنائها أطول حياة تتمتع فيها بها .

سييس Siéyès

٧١ — ازدرى «ييس» الواقع فى انجلترا زراية عميقة رغما من أنه بذل مجهوداً عظيماً فى وصف جميع النظم البريطانية وصفاً دقيقاً . ولذلك فانه عارض كل فكرة رمت إلى اقتفاء هذه النظم وتطبيقها فى فرنسا .

كوندورسيه Condorcet

٧٢ - أما « كوندورسيه » فان نفوذه قد عظم واشتد في الايام الاخيرة من

انعقاد الجمعية التأسيسية ولا سيما في الجمعية التشريعية *Assemblée législative* وجمعية الكونفيسيون *La Convention* وقد ساعد بسط هذا النفوذ الفكري على اشتداد العداء للدستور البريطاني. ولا سيما بعد أن انتقده كوندورسيه انتقاداً مرافهاً أسماء *Lettre d'un bourgeois de Newhaven à un Citoyen de Virginie* لقد صرح « كوندورسيه » في هذا الكتاب بأن الدستور البريطاني لم يأت ثمرة نظرية معقولة ، وإنما جاء نتيجة خاصة لاحوال سياسية واجتماعية معينة ومشارطات واتفاقات أبرمت لحل مشاكل محدودة . وإذن فمن اللائق ألا يقتصر الامر على الاعجاب بالدستور البريطاني . وألا نكتفي ببعض حكم وقواعد جاءت في كتاب « روح القوانين » لمتسكيو، لأنها قد جاءت جميعها حكماً وقواعد محكمة الوضع أكثر مما هي متينة .

أما الطريقة التي رأى « كوندورسيه » وجوب اتباعها لتحقيق الحرية فليست في فصل السلطات أو قيام نظام برلماني، ولكنها في تدعيم المساواة في الحقوق وكفالة هذه المساواة . وإذن كان تحقيق الحرية منوطاً بقيام المساواة السياسية . وهذا مادعا الى اعتبار « كوندورسيه » تلميذاً للفيلسوف « جان چاك روسو »

وأما أعمال « كوندورسيه » الى ما قبل سنة ١٧٨٩ فقد انطوت على غرض سام انحصر في قيام الجمهورية التي فرضت نفسها على الحزب الديمقراطي خلال الثورة الفرنسية . ولذلك اعتبر « كوندورسيه » انجلترا بلاداً سادها استبداد كبار العائلات . وهذا أخطر أنواع الاستبداد، ذلك بأن استبداد الفرد لا يقوم الا لان الملك يعتز بفريق من الناس يشاطرونه السلطة .

وإذن كان في انجلترا نوعان من الاستبداد، هما الاستبداد المباشر، والاستبداد الغير المباشر . أما الاستبداد المباشر فيراه « كوندورسيه » في ان حقوق الملك ومجلس الاعيان لا تندع للامة وسيلة مشروعة لالغاء القوانين النعسة السيئة . وأما الاستبداد الغير المباشر فيراه في أن مجلس العموم الذي يجب أن يمثل الامة تمثيلاً صحيحاً لا يمثلها في

الواقع . لانه هيئة ارسنوقراطية ، بما أن فيه أربعين او خمسين وزيرا او عينا من الاعيان
يُملون القرارات على المجلس (راجع آراء في الاستبداد جزء ١٢ من أعمال كوندورسيه

Idées sur le despotisme - XII des œuvres de Condorcet

المدرسة الانجليزية

٧٣ - أما المدرسة الانجليزية فقد تألفت من المعجبين بانجلترا ، وهم هؤلاء الذين
درسوا كتاب « ده لولم » (De Lolme) « دستور إنجلترا » ، وهو كتاب صدر في
سنة ١٧٧١ وطبع طبعة ثمانية في سنة ١٧٨٥ ، وانتشر أمسية الثورة الفرنسية الكبرى
انتشارا عظيما .

ديديرو Diderot

٧٤ - حض « ديديرو » هو الآخر على تقليد الدستور البريطاني ، ولما كان من
الواجب أن تكفل الحرية السياسية والحرية المدنية ، فقد رأى « ديديرو » أن الواجب
يقضى بان يقوم دستور على مبدأ انفصال السلطات ، فأى دستور يجب نقله او تقليده ؟
إن الدستور البريطاني كما يرى « ديديرو » هو افضل دستور من ناحية الضمانات ،
ومع ذلك فان هذا الكاتب قد وقف على نقائص هذا النظام وعيوبه ولا سيما الرشوة
المتفشية في إنجلترا .

المركيز د شاتيلو

Le Marquis de Chatellux

٧٥ - ولقد ذكر اسم المركيز « ده شاتيلو » كثيرا أمسية الثورة الفرنسية
إذ وضع كتابا اسماء « السعادة العامة » (La Félicité publique) ،
ولقد طبع هذا الكتاب مرتين في سرعة ، احداها في سنة ١٧٧٢ والثانية في
سنة ١٧٧٦ ، ولقد شاد فيه المؤلف بفضل النظرية النيابية والنظم السياسية في إنجلترا .
وهذه الافكار هي التي اسلمتها « مونييه » (Mounier) « ولالي تولندال »
« وبرجاس » (Bergasse) « ومالويه » (Malouet) « وكليرون تونير »
(Clermont-Tonnerre)

وترى المديسة الانجليزية أن من الواجب أن يكون للتجاريب شأن في وضع الدستور كشأن المنطق ، ولما كانت انجلترا قد لاحت أنها طراز البلد الذى تحققت فيه الحرية السياسية الى حد واسع ، فقد وجب استلهاً نظمها مع تحويلها وفاق ما يطابق البلد المراد تطبيق هذه النظم عليه .

مونييه Mounier

٧٦ — قال « مونييه » في ١٢ أغسطس سنة ١٧٨٩ : « أعرف عيوب الدستور البريطاني ولا سيما شذوذ التمثيل في مجلس العموم ، ولكنني مقتنع تماماً بأن ليس في الوسع الوصول الى استكمال نظام الحكم الملكى دون أن نستلهم الافكار التى تأسست عليها الحكومة الانجليزية ، وانى لا كركر قوله الصديق اذا أنا صارحت الملاء بأن انجلترا قد أصبحت البلد الوحيد الذى يتمتع فيه الناس بأ كبر قسط من الحرية في أوروبا .

الرشوة عيب الدستور البريطاني

٧٧ — ولقد عرف رجال الثورة في سنة ١٧٨٩ كما عرف « مونييه » من قبل أن الرشوة هى العيب الجوهرى الذى امتاز به الدستور البريطانى ، ولقد رأينا نواب فرنسا في الجمعية الوطنية (Assemblée nationale) والجمعية التأسيسية La constitutionnelle يعيبون على الدستور البريطانى خلال المناقشات والمداولات أنه واسطة نفشى داء الرشوة ، وفي الحق إن الدستور البريطانى كان مدعاة لذبوع هذا الوباء الفتاك الذى عم في صورتين ، رشوة النواب بواسطة التاج ، ورشوة الناخبين بواسطة المرشحين .

أ - رشوة النواب بواسطة التاج

٧٨ — كان « شارل الثانى » أول من حاول رشوة النواب دواماً ، حتى لقد أطلق في أيامه على البرلمان البغيض الذى عمر سبع عشرة سنة اسم برلمان العفاة (١) Le Parlement pensionnaire

(١) عفاة جمع عاف وهو كل طالب فضل أو رزق ، وهذه ترجمة حسرة صاحب المال محمد توفيق رفعت باشا وقد ترجم حسرة الدكتور على العناني هذا التعبير بكلمة المرتزة أما حسرة الاستاذ الاديب حسين افندي السندوي فترجمه بقوله « برلمان الكفاة » جمع كاف ، فاعل بمعنى مقبول ، وترجمه حسرة الاستاذ الشاعر الكبير احمد نسيم بكلمة برلمان القوتين جمع قوتي نسبة الى قوت . وقد فضانا كلمة عفاة لانها أقرب الى الانطباق على التعبير الفرنسى

وفي الحق إن هذا البرلمان كان الشين بعينه ، فقد ضم عدداً من النواب الفقراء الذين باعوا أصواتهم بأجر معلوم ، وثمن مرقوم ، حيث كانت هناك مبالغ مرصودة على تمكين هذا الداء الوبيء من الفتك بالضمائر ، ولا سيما أيام اللورد « كليفورد » (Clifford) الذي رصد في وقت ما ٢٥٠ ألف جنيه في الميزانية ليضمن موافقة البرلمان على مشروعاته ، حتى لقد اسندوا إليه أن ورد على لسانه قوله : « بما أننا نضع في « الطلبة » قليلاً من الماء إذا نض ماؤها أو غاض ، حتى تكون نضاحة فوارة فإن الأمر يكون كذلك إذا مازاغ بصر البرلمان عند مناقشة الميزانية ، وأرى أن عشرة آلاف جنيه تكفي في هذه الحالة للموافقة على اعتماد بليون جنيه إذا هي وزعت على النواب في حكمة » .

لقد أتلفت ثورة سنة ١٦٨٨ مهمة الملكية ، ذلك بأن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بالسلطان الناجز كانت في إيجاد وزراء خاضعين ونواب طائعين ، وللوصول الى نواب طائعين كان للملك الحق في رفعهم الى مستوى الاعيان ، وتجميل صدورهم بالوسمة ، وكذلك كانت وسيلة التعيين في الوظائف المدنية العامة واسطة للتوفيق بين النواب والتاج ، وجاء في النهاية دور النقود ، ولقد استعمل الوزير « والبول » هذه الوسائط المختلفة على الدوام ، ونفذ أسوأ التقاليد التي عاشت في عهد « شارل الثاني » ، حتى أن نواب الجمعيات التأسيسية الفرنسية كانوا يذكرون اسم « والبول » إذا مادعا الخطب الى مهاجمة النظم الانجليزية الفاسدة .

ب - رشوة الناخبين

٧٩ - وكذلك كان الناخبون موضع رشوة المرشحين للنيابة . ولقد صدر في سنة ١٦٩٦ أول قانون عن حرية الانتخاب ، وهو قانون حاول أن يعالج الاكراه الواقع على الناخبين من جهة ، ويقضى على الرشوة المتفشية في ميادين الانتخاب من جهة أخرى .

ولقد طلب مجلس العموم أن يكون كل نائب عن مقاطعة مالكا من الأرض

ما يرمى غلة قوامها ١٢ر٥٠٠ جنيه سنوياً، وأن يكون لكل نائب عن مدينة أملاك عقارية إيرادها السنوى خمسة آلاف جنيه ، وكانت حكمة هذا القانون هى القضاء على نواب كانوا على جانب ضخم من الثروة جعلوا يعيشون بدم ناخبهم ويشترونها دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة زيارة هؤلاء الناخبين .

وفى سنة ١٧٦١ تخطت الفضائح كل حد معقول ، ولذلك صدر قانون يعاقب الرشوة بالغرامة، ولكن هذا القانون كان ضرباً من العيب، لأن انتخابات سنة ١٧٦٨ كانت من ناحية تفشى الرشوة أقبح من أى انتخابات سابقة ، ولقد كتب اللورد « شستر فيلد » (Chesterfield) الى ابنه بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٧٦٧ يقول « لقد تحدثت مع أحد تجار المدن (أى أحد الذين اشتغلوا ببيع الدوائر الانتخابية) وعرضت عليه ٦٣ ألف فرنك كى يضمن لك مقعداً فى البرلمان ، ولكن هذا الرجل سخر مما عرضت ، وصرح لى بأن ليس فى الوسم أن نجد الآن مدينة خالية ، لأن أغنياء الهند قد احتفظوا بها جميعاً ولا اكتمك فى النهاية أن هذا الأمر قد أزعجني كثيراً »

ولقد صدر فى سنة ١٧٦٩ قانون اعتبر جناية خطيرة ، استخدام الوزير أو أى موظف عمومى آخر نفوذه لمصلحة انتخاب عضو فى البرلمان ، ولكن هذا القانون قد بقى حبراً على ورق ، وتناهى الأمر الى اكره كل شريف كريم على أن يشتري مقعده البرلمانى ، وهذا ما حدا السير « صمويل روميللى » (Samuel Romilly) الى أن يقول : « عادة شراء المقاعد البرلمانية بغيضة ، ولكنها مع ذلك الوسيلة الوحيدة التى يتمكن بها رجل مثلى ، يشغل مركزاً مركزى ، من الانسلاخ فى عضوية البرلمان ، لأن من المستحيل أن يحصل الانسان على هذه العضوية بانتخاب قانونى ، ذلك بأن الواجب الوحيد فى هذا الموقف هو أن يضحى المرء بشطر من ثروته حتى يحصل على كرسيه »

ولقد وصلت الحال الى أتعس من ذلك ، إذ أقدم عدد كبير ممن يشترى مقاعدهم البرلمانية على اعتبار هذه العملية مضاربة مالية ، ووسيلة مجدية لاستخدام نفوذهم ، وجعلوا يشترى مقاعدهم فى أسواق الانتخابات ويبيعون أصواتهم فى البرلمان ،

فصنف التاريخ البرلماني قد سجلت إذن أن الرشوة قد قطعت في إنجلترا شوطاً بعيداً جداً في افساد الضمائر والعقائد العامة ، ولما كان هذا التحلل قد حث أكثر رجال الثورة الفرنسية الحسنى الارادة والنية على أن يحذروا الأخذ بالنظام السيامي البريطاني فقد حق علينا أن نقول كلمة في القوانين البريطانية الانتخابية ، حتى نعلم الى أي حد امتد سلطان الشعب في هذه الانتخابات .

كلمة اجمالية عن قانون الانتخاب

في بريطانيا قديماً وحديثاً

٨٠ — تأسس قانون الانتخاب في إنجلترا منذ القدم على حق الاقتراع العام (suffrage universel) ويرجع تطبيق هذا المبدأ إلى عامل الغريزة ، فجميع أهالي كل « كونتية » (Conté) كانوا يشتركون بلا استثناء في انتخاب الاربعة نواب ، ولكن هذا الانتخاب كان يتم بأحد أمرين : فاما بالهتاف والتصفيق للمرشح واما بالسكوت والصمت المعتبر بمثابة قبول ، فالرجال ذوو النفوذ كانوا يعتبرون نواباً عند ما لا تقوم احتجاجات قوية أثناء الاجتماع لاجراء العملية الانتخابية ، وبهذه الطريقة يكون من المفروض أن الاجماع على انتخاب المرشح قد انعقد ، مع أن الواقع أن هذه الطريقة كانت تمثيلية أكثر منها جدية ، حتى أن القوانين التي سنت في القرن الخامس عشر لتقييد حق الاقتراع العام في « السكتيات » قد لاحت في الوقت نفسه كأجراءات ترمي الى تدعيم الحرية السياسية ، وجعل حق الانتخاب منتجاً .

لم يكن لجميع الأهالي بموجب هذه القوانين حق في الانتخابات ، ولكن الذين خولوا هذا الحق كان لهم صوت جدى حاسم فيها ، فقد كان في الامكان عد الاصوات لمعرفة أي المرشحين حاز الأغلبية .

وفي سنة ١٤٣٠ و ١٤٣٢ نصت لوائح الملك « هنري السادس » على أن لا يكون حق الانتخاب إلا لمن في حيازته بطريق الملكية أرض حرة ايرادها السنوي الصافي

لا يقل عن أربعين شلناً، وصار هذا الشرط مع الزمن أساسياً بل طبيعياً للتمتع بالحقوق السياسية في إنجلترا، فمن لم يتوفر فيه هذا الشرط أعتبران لا مصلحة له في الشؤون العامة تحمله على أن يحسن الاختيار، (راجع اسمين جزء أول ص ٣٧١ وماتلاها)

A . Esmein - Droit constitutionnel - T - 1 p 371

وقد استمر هذا الشرط معمولاً به طويلاً . الى أن جاء الوقت الذي عمل الانجائز فيه بنظرية الحياة من سنة ١٨٦٧ حتى سنة ١٩١٨
لقد أدخلت هذه النظرية سنة ١٨٦٧ على حق الانتخاب في المدن الكبرى ثم تناولت الانتخاب في « الكنتيات » بمقتضى قانون تمثيل الشعب الصادر في سنة ١٨٨٤

إن قانون سنة ١٨٦٧ الذي أبان أوجه الحرمان من حق الانتخاب قد خول كل إنجليزى هذا الحق بالشروط الآتية :

١ - أن يكون الناخب بالغاً من العمر ٢١ سنة

٢ - أن لا يكون عديم الاهلية قانوناً

٣ - أن يكون مقيماً في المدن الكبرى على اعتباره :

(١) Householder شاغلاً بصفته مالِكاً أو مستأجراً منزلاً معداً للسكنى مهما كانت قيمته . أو جزءاً من منزل يكون مستقلاً كأنه منزل خاص ، بأن يكون قد سكن فيه منذ سنة على الأقل . أما السكنى على المشاع فلا قيمة لها ولا اعتبار ، مادام التمتع يجب أن يكون خاصاً . وفوق هذا يجب على هذا الحائز أو المستأجر أن يكون قد دفع ضريبة الاحسان للفقراء وفاق ما ربطته الحكومة على المنزل الذى يشغله .

(ب) أو على اعتباره شاغلاً بصفته مستأجراً (Lodger) بنفسه وبطريقة صريحة ثابتة ، منذ سنة على الأقل ، مسكناً أو عدة مساكن في منزل واحد (سواء أكان مفروشاً أم غير مفروش) بحيث يدفع إيجاراً سنوياً قدره عشرة جنيهات على الأقل ، ومع ذلك فيجوز لمستأجرى منزل أن ينتخباً اذا سكنا منزلاً واحداً ودفع كلاهما نصف إيجاره السنوى (عشرة جنيهات على الأقل)

أما في « الكنتيات » فيجب أن يكون الناخب : —
(١) من الذين يملكون عقاراً منذ ستة أشهر على الأقل ، ولدة غير محدودة
أو من الذين يتمتعون بإيجار هذا العقار أو غلته ، أو من الذين يحوزون عقارات
ويدفعون عنها إيجارات ، اذا كان صافي إيرادات هذه العقارات سنوياً هو خمسة
جنيهاً خلاف الضرائب .

(ب) من الذين يحوزون عقاراً منذ سنة سواء بطريق الإيجار أو المنفعة بشرط
أن تكون المدة الباقية من عقودهم لا تقل عن ستين سنة ، أو من الذين يتمتعون بإيراد
هذه العقارات أو غلاتها ، بشرط أن لا يقل الدخل السنوي عن خمسة جنيهاً
خلاف الضرائب .

(ج) من الذين في حياتهم منذ سنة على الأقل عقارات مستأجرة أو ملك ،
بشرط أن تكون الضريبة السنوية لا تقل عن ١٢ جنيهاً وأن يكونوا قد دفعوا
ضريبة الاحسان للفقراء ، (راجع الدساتير الاوروپية جزء أول ص ١٥ الى ١٩
للمسيو « ديمومبين » المحامي أمام محكمة استئناف باريس) (G. Demombines

Les Constitutions Européennes

ولقد علق المسيو « اسمين » مدرس القانون الدستوري في كتابه (ص ٣٩٦
جزء أول) على ذلك القانون بقوله : « فالنظرية تلوح أنها حرة واسمه النطاق ، وبما أن
قيمة الإيجار المشترط دفعه ضئيلة فانها لا تحرم من حق الانتخاب الا الرجل الجوايين
في الآفاق . ولكنها تتناقض مع هذه الحرية عند التطبيق ، فالعدد العديد ممن لهم
حق الانتخاب نظرياً لا يستطيعون الاستفادة عملياً . وهذا يرجع إلى الاجراءات
الصعبة المعقدة التي تتبع في تدوين اسماء الناخبين ضمن قائمة الانتخاب وعلى الخصوص
بالنسبة للوثائق المؤيدة لدفع الضرائب »

وقال هذا الفقيه المدقق بصدد من هذه النظرية أيضاً : « إنها تؤدي الى تحويل البعض
حق انتخاب في جملة دوائر انتخابية . وهذا ما أثار حركة قوية للقضاء على هذا
الشذوذ . ولقد كان محور هذه الحركة قاعدة الاقتراع العام القائمة بالمساواة في التصويت ،
أي أن يكون لكل انسان صوت واحد ولا يجوز أن يكون له أكثر من صوت واحد

وانتهى أمر هذه الحركة الى حمل الحكومة الانجليزية على أن تقترح في سنة ١٨٩٤ ثم في سنة ١٨٩٥ وسيلة للقضاء على التصويت المتكرر ابان الانتخابات العامة على الاقل . فقد قدمت مشروعا بخصوص جعل الانتخابات العامة في يوم واحد حتى لا يتمكن أى ناخب من تكرار انتخابه باعتباره مالكا في جهة ومستأجرا في جهة أخرى أو تاجراً في جهة ثالثة الخ . وقد وافق مجلس العموم على هذا المشروع في سنة ١٩٠٦ ولكن مجلس اللوردات رفضه ، وفي ١٧ يونيو سنة ١٩١١ وافق مجلس العموم على القراءة الاولى لاقتراح مشروع قانون وضعه المستر « اسكويث » ورمى به الى الغاء تكرار حق التصويت ، وقصره على دائرة واحدة مع تحويله لكل انجليزى يقيم ستة أشهر في الدائرة الانتخابية . وفي ١٢ يوليو سنة ١٩١٢ ثارت مناقشة عنيفة في مجلس العموم حول هذا القانون ، وهي مناقشة يجد القارئ تفاصيلها في صحيفة التيمس الصادرة بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩١٣ ص ٨ . ولقد وقف الامل عند هذا الحد بمناسبة الحرب العظمى ولكن هذا الاصلاح الانتخابى قد تم في ٦ فبراير سنة ١٩١٨ اذ حدث أن تألفت في أوائل سنة ١٩١٧ لجنة فوق العادة برئاسة رئيس مجلس العموم ، اختير أعضاؤها من مجلس اللوردات ومجلس العموم (٥ لوردات و ٢٧ نائبا) ممن لا يشغلون مناصب وزارية ، لوضع مشروع يكفل تمثيل كل حزب بنسبة قوته كما قال رئيس مجلس العموم في تقريره القيم ٣٠ يناير سنة ١٩١٧ ، وقد أتمت اللجنة بالايجاع عملها الذى أقره الاحزاب جميعا . وفي ٢٣ مارس سنة ١ٹ١٧ طلب مجلس العموم من الحكومة أن تضع مشروع قانون وفاق هذه « التوصيات » فتم الامر في ١٥ مايو . وبعد خلاف قام بين مجلس العموم ومجلس اللوردات بخصوص مبدأ التمثيل النسبى الذى حاول المجلس الاخير ادخاله على المشروع ورفضه مجلس العموم تمت الموافقة على القانون الذى قال فيه اللورد كرزون في مجلس اللوردات بجملة ٦ فبراير سنة ١٩١٨ « أنه أعظم ثورة سياسية وقعت في انجلترا منذ سنة ١٨٣١ » أما التعديلات التى تناولها هذا القانون الجديد فهى تحويل حق الانتخاب لكل انجليزى من الطبقات الآتية :

(أ) الرجال الذين بلغوا سن الواحدة والعشرين سنة ، ولهم محل إقامة ، أو يشغلون في الدائرة الانتخابية محلا تجاريا منذ ستة أشهر ، وهذا كل ما بقى من قانون سنة ١٨٦٧ .

(ب) النساء اللواتى بلغن سن الثلاثين ولهن الحق في الانتخابات المحلية . أو كن زوجات لمن لهن حق الانتخاب للإدارات المحلية

(ج) ناخبو الجامعات

(د) الجنود البريين والبحريين الذين لا يشغلون خدمة عمومية وقت الانتخاب

إذا كان سنهم ١٩ سنة فما فوق

وبوجب هذا القانون زاد عدد الناخبين مليونين اثنين من الرجال و٦ ملايين من النساء وأصبح عددهم جميعاً ١٦ مليوناً أى بنسبة ناخب لكل ثلاثة سكان .

فالذى يستنتج مما تقدم هو أن شرط الضريبة أو الملكية بالنسبة للناخب بقى معمولاً به في إنجلترا حتى ٦ فبراير سنة ١٩١٨ ، مع أن أساس الانتخاب هو الاقتراع العام .

هذا ما وقع في إنجلترا فإذا كان الواقع في فرنسا ؟

قانون الانتخاب في فرنسا

٨١ — اننا اذا محصنا جميع مظاهر الروح الفرنسية ، أى اذا نحن فحصنا في دقة عن جميع النظم السياسية الفرنسية ، في مختلف العصور ، عصور الاستبداد وعصور الحرية وعصور الثورات ، من الوجهة الخلقية ، لاحظنا أنها نظام متماثلة تماماً لا تختلف إلا أسماء ، فالرد يكاليون والمليكيون والاشتراكيون ، وقصارى القول جميع الذين يدافعون عن النظريات المتعارضة في ظاهرها ، لا يعملون إلا لتحقيق غرض واحد تحت أبواب مختلفة الألوان ، وما هذا الغرض إلا أن تبتم الدولة شخصية كل فرد وتجيها .

فكل ما يريده الفرنسي في حماس وغيره لاحد لها هو النظام القيصري العتيق القائم على أن تدبر الدولة كل شىء ، وتعمل كل شىء ، جل أو قل ، فسواء أ كان رمز

السلطة العامة ملكاً أم امبراطوراً أم رئيس جمهورية أم قنصلاً الخ — فانه يمثل غرضاً واحداً هو منطق الروح الشعبية الفرنسية ، روح الجنس اللاتينى ، فهما ثار الشعب ، ومهما غضب ، ومهما حقد على الحقائق الواقعة ، ومهما جد في سبيل العمل على قيام حكومة تؤدي الى اسعاده ورفاهته ، فان ارادة الموتى ، ارادة السلف ، و ارادة الاجيال العريقة في بطون التاريخ تفرض على الشعب الفرنسى أن لا يغير ولا يبدل الا كلمات ومظاهر ، وتفرض هذا الفرض بحكم القوة القاهرة السامنة في الذرات الروحية التى انحدرت من الجنس الى السلالة كي تقودها كالقاطرة نجر العربات فوق السكك الحديدية ، بل في انقياد أسلس ، وعجز عن التحول أشد ، مهما كانت قدرة الاوهام المغرية على الخروج على الطبيعة ، ما دام الزمن لم يحدث أثره بتكوين خلق سياسى جديد .

فاذا نحن بحثنا الانقلابات الخطيرة التى طرأت على النظم الفرنسية في عهد الثورة الكبرى ، بغض النظر عن المظاهر والاقوال والكلمات ، علمنا أن هذه النظم الشورية لم تتغير في أيام الثورة عنها في عهد الاستبداد ، فهى في الواقع كما قال «جوستاف لبون» في كتابه (Les lois psychologiques et l'évolution des peuples)

(القوانين النفسية وتطورات الشعوب الطبعة السابعة عشر سنة ١٩٢٢ ص ١١٧) « لم تعمل وهى تدعم المركزية التى بدأتها الملكية منذ قرون إلا على استمرار التقاليد الملكية فاذا بعث لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر من قبرها ليصدرا حكماً على أعمال الثورة فانهما سيولمان بلا شك بعض ضروب العنف والقسوة التى اقترن بها تدعيم المركزية ، ولكنهما سيقبران أنها جاءت منطبقة تمام الانطباق على تقاليدهما وبرنامجهما ، وأنهما لوناظاً بأحد وزرائهما القيام بهذا البرنامج لما أتمه على وجه أصح من الوجه الذى تم عليه بواسطة رجال الثورة في سبيل الحرية ، ولأقاما الدليل على أن حكومات الثورة الكبرى كانت أقل الحكومات التى عرفت فرنسا ثورة على النظام من أجل الحرية ، وللاحظاً فضلاً عن هذا أن جميع النظم التى تعاقبت على فرنسا منذ قرن لم تستطع ، بلا استثناء ، محاولة أى مساس بهذه المركزية ، ذلك بأن هذه المركزية كانت الثمرة التى أخرجها التطور المنتظم ، والاستمرار الصحيح للغرض الاسمى

الملكي والمنطوق الصادق للعبقريّة الجنسية ، على أنه لاشك في أن تجارب هذين العظميين كانت تدعوها الى توجيه بعض النقد ، فقد كان من المحتمل أن يلاحظا أن الاستماعة عن طبقة الارستوقراطية بطبقة ادارية ماهية الا انشاء سلطة غير فردية في الدولة ، وهي سلطة أشد خطراً من سلطة النبلاء الاقدمين ، ذلك بانها طبقة لا تتأثر بالتطورات السياسية ، ولها تقاليد خاصة ، وروح جامدة خاصة ، فوق أنها لا تقدر معنى المسؤولية ، فكل هذه القيود المتسلسلة تكرهها حتماً على أن تكون سيدة البلاد بلا منازع ، ولو كننى أظن أن هذين العظميين لن يتمسكا بهذا الاعتراض تمسكاً شديداً ، لانهما يعلمان تمام العلم أن الشعوب اللاتينية قليلة الاهتمام جداً بالخزيرة ، بقدر ما هي طموحة الى المساواة ، ولهذا فانها تتحمل الاستبداد في سهولة مادام مصدره الجماعة لا الفرد .

فالنظام الادارى قام اذن في عهد الثورة على نفس المبادئ الروحية التي قام عليها في عصر الاستبداد ، فماذا كان الشأن إذن بالنسبة للدستور وقانون الانتخاب؟ هل استطاع المشرع الثورى أن يغير هذا الروح بنظمه وقوانينه ، أم أنه اكره على الانصياع للجزيرة الفرنسية وقوانين الوراثة والوسط وسلم بأن لامناص من الخضوع لها؟ عملت فرنسا في القرون الوسطى بمبدأ حق الانتخاب المباشر المطلق من أى ، قيد ، ولكن هذه الحرية المطلقة لم تلبث أن قيدت بقيدتين ، قيد الانتساب للطبقات وقيد النصاب المالى ، إلا أن هذه الحال لم تدم طويلاً ، حيث أسلاف « لويس السادس عشر » كانوا قد فرضوا على الامة الفرنسية السكوت البليغ ، ولذلك رأينا منذ سنة ١٦١٤ وهى آخر سنة أجمع فيها نواب الدولة — أن معالم وتقاليدها الانتخاب قد ضاعت لدرجة أن صدر قرار من مجلس شورى الدولة بتاريخ ٥ يوليه سنة ١٧٨٨ يكلف مأمورى البلديات والمراكز بالبحث في محفوظات دورهم عن الوثائق الخاصة بدعوة النواب ، فتقدمت من هؤلاء مذكرات بهذا الخصوص ، ولكنها مذكرات ما كانت تفي بالغرض ، ولذلك أصدر الملك لأئحة جديدة خاصة بانتخاب رجال الكنيسة والنبلاء ونواب الشعب ، ولما وضع دستور ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١ جرى على هذه القاعدة .

ولما جاء دور تأليف جماعة « الكونفسيون » صدر ذكرى ١١ أغسطس سنة ١٧٩٢

بالغاء الشرط المالى، ولما جاء دستور ١٤ يونيه سنة ١٧٩٣ غير طريقة الانتخاب وجعله مباشراً، ولكن هذا القانون لم يسر مطلقاً، فقد جاء دستور السنة الثالثة للثورة وأعاد الاقتراع العام ذا الدرجتين، ومن ذلك يستنتج أن الثورة الفرنسية الكبرى لم تحقق تحرير حق الاقتراع العام من القيود المالية والقيود الأخرى، وإنما زادت في هذه القيود واشترطت للتصويت شروطاً أقسى من تلك التى جرى الانتخاب على مقتضاها في أيام الاستبداد المطلق، فإذا كانت مراحل هذا التطور؟

تطور قانون الانتخاب

في فرنسا

٨٢ — كان الاقتراع العام حراً مطلقاً من أى قيد فى إنجلترا منذ عرفت كلمة برلمان لأول مرة حول سنة ١١٧٧ أو سنة ١٢٤٦، ذلك بأن ذوى النفوذ كانوا يرشحون أنصارهم، فإذا ماصق لهم الحاضرون بحلقة الانتخاب، أعتبر هذا التصفيق اجماعاً على الانتخاب، أما إذا رفعوا أيديهم فقد وجب احصاء الأيدي لمعرفة الأغلبية، ثم دار الزمن وتقيّد هذا الحق أدبياً، إذ كان الناخبون يعهدون بشأنهم الى لجنة من الزعماء محصورة العدد، بصفتهم مندوبين ناخبين، ولكن هذه اللجنة قد انتهى بها الأمر الى أن تحتكر لنفسها التصويت والانتخاب.

استمر الانتخاب فى إنجلترا على هذه الحال زهاء مائتى سنة أو يزيد، حيث صدرت فى سنة ١٤٣٠ وسنة ١٤٣٢ لوائح الملك « هنرى » السادس مشترطة فى الناخب أن يكون مالكا لقطعة من الأرض ايرادها الصافى سنوياً ٤٠ شلناً بعد دفع الضرائب، واستمر هذا القيد ٤٣٥ سنة، ولكنه لم يخف بل زاد شدة بموجب قانون سنة ١٨٦٧، وقانون سنة ١٨٨٤، واستمرت قيود هذين القانونين الى سنة ١٩١٨ حيث اقتصر القانون الجديد الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩١٨ على اشتراط الإقامة، أو ايجار محلات تجارية فى دائرة الانتخاب. على ما أبناه فيما تقدم.

أما فى أمريكا فكان هذا الحق مطلقاً من أى قيد فى بادى الأمر، ثم قيد بالشرط المالى الى أن استقلت الولايات المتحدة وأعلنت الجمهورية فبقيت القيود

المالية والقيد الفكرى وفاق ما سنبينه فى الجزء الرابع من « علم الدولة » عند الكلام عن حق الاقتراع العام فى الولايات المتحدة
فماذا كانت الحال فى فرنسا أم الحرية كما يقولون، ومصدر النور كما يزعمون ؟ هل تحرر فيها حق الانتخاب العام ثم قيد ثم أطلق ؟ ليس فى العالم دولة حار فيها حق الاقتراع العام كما حار فى فرنسا ، وليس فى الوجود أمة تذبذب فيها هذا الحق بقدر ماتذبذب فى فرنسا !

فعند ما أصبح التمثيل فى مجلس (الطبقات الثلاث) انتخابياً فى القرن الخامس عشر كانت طريقة الانتخاب من أبسط الطرق ، فجميع الأهالى كانوا يدعون لانتخاب نوابهم دون قيد أو شرط أو تمييز ، فمن أراد من السكان أن يحضر فله حق التصويت ، ولكن من المؤكد أن هذه الطريقة لم تدم طويلا ، فلقد تغير هذا الانتخاب العام المباشر الى انتخاب غير مباشر ، أى على درجتين ، وذلك بالنسبة لانتخاب « أعضاء مجلس الطبقات الثلاث » Les Etats généraux فى القرن السادس عشر .

ولما التأم عقد الجمعية التأسيسية فى سنة ١٧٩١ ، إبان الثورة الفرنسية الكبرى ، رأت هذه الجمعية أن حق الانتخاب العام ما هو إلا وظيفة عمومية ، ولذلك فانها لم تقبل النص فى دستورها على الاقتراع العام ، ولا على الاقتراع المباشر ، وقسمت الرعايا الفرنسيين الى قسمين : قسم أطلق عليه اسم : « الرعايا العاملين » ولهم وحدهم حق التمتع بالحقوق السياسية (دستور سنة ١٧٩١ مادة ١ و ٢ من الباب الثانى من الفصل الأول للكتاب الثالث) ، أما الآخرون فأسمتهم « الرعايا الغير العاملين » ولهم فقط التمتع بالحقوق المدنية ، ولكى ما يكون الرعية عاملا ، أى له التمتع بالحقوق السياسية ، يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية : (١) أن يولد فرنسياً أو يكون متجنساً بالجنسية الفرنسية ، (٢) أن يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة ، (٣) أن يكون قد أقام فى الدائرة الانتخابية المدة المقررة قانوناً ، (٤) أن لا يكون فى حالة تبعية ، أى خادماً بأجر ، (٥) أن يدفع ضريبة فى أى مكان من الدولة تعادل على الأقل أجره عمله فى ثلاثة أيام مع تقديم ايصال بالدفع (٦) أن يكون اسمه مسجلاً فى بلدية محل إقامته على أنه من الحرس القومى ، (٧) أن يقسم اليمين القانونية . ويلي ذلك أسباب الحرمان من هذا الحق .

كان الرعايا العاملون هم ناخبو الدرجة الأولى الذين يجتمعون بداءة ذى بدء بالدائرة الانتخابية لانتخاب مندوبى الدرجة الثانية فى نسبة معينة ، وقد رمت الجمعية التأسيسية الثورية بذلك الى أن تعتمد حصر وظائف ناخبى الدرجة الثانية فى أيدي الطبقة المتوسطة ذات اليسر ، إذ اشترطت فى المندوب الناخب أن يكون مالكا أو منتفعا أو مستأجرا دارا أو أرضا ريعها الصافي يعادل أجرة مائة أو مائة وخمسين أو مئتي أو أر بمائة يوم تبعا للأحوال ، أما شرط الترشيح للنياحة فيكفى فيه أن يكون المرشح حائرا لشرائط الرعايا العاملين .

وعلى مقتضى هذا الدستور انتخبت الجمعية التشريعية الثورية ، ولكن عند مادعت الجمعية التشريعية لانتخاب جمعية الكونفديسيون أصدرت مرسوم ١٠-١١ اغسطس سنة ١٧٩٢ (مادة ١) ولكنها ألغت تمييز الفرنسيين على بعضهم ، واشترطت للتصويت فى الدرجة الأولى أن يكون الناخب فرنسياً عمره ٢١ سنة ومقيما منذ سنة فى الدائرة ، ويعيش من إيراده أو أجر عمله اليومي وليس فى حالة التبعية ، ويكفى فى المرشح للنياحة أن يكون عمره ٢٦ سنة مع توافر باقى شروط الناخب فيه . ولما جاءت جمعية الكونفديسيون وضعت دستورها الرقيم ٢٤ يونيه سنة ١٧٩٣ ونصت فيه على الاقتراع العام المباشر فحوت حق الانتخاب لكل فرنسى بلغ من العمر ٢١ سنة ، وقيدته بوجود الإقامة فى الدائرة زهاء ستة أشهر ، ولكن هذا الدستور لم يطبق مطلقاً ، فقد أوقفه مرسوم ١٩ فاندماير ومرسوم ١٤ فريمير من السنة الثانية للثورة ، وهما المرسومان اللذان أسسا الحكومة الثورية ، ولما انتهت الثورة وضع دستور ٥ فركتودور سنة ٣ من الثورة .

تراجع هذا الدستور ، واعتنق مبادئ دستور سنة ١٧٩١ حيث نص على الاقتراع المقيد الغير المباشر بالنسبة لانتخاب مجلس التسمية ، ومجلس الأقدمين ، ولكن قيود الدستور الجديد كانت أخف منها فى دستور سنة ١٧٩١ حيث نص فى المادة ٨ على أن الرعية العامل هو « كل رجل يولد ، أو يقيم فى فرنسا ، وله من العمر ٢١ سنة ، وقيد اسمه فى سجل الانتخاب ، وأقام بعد ذلك مدة سنة فى الأرضى الفرنسية ، مع دفع ضريبة مباشرة عقارية ، أو شخصية » وقد استثنى الخدم والاجراء لخدمة

خاصة ، أما المندوب الناخب فيجب أن تتوافر فيه الشروط التي قيدها دستور سنة ١٧٩١ ، ومن هذا يتضح أن عهد الثورة كان عهد تضيق على الانتخاب العام ، ثم جاء عهد « برومير » والقنصلية .

سبب تقييد حق الانتخاب

٨٣ — قيدت الهيئات النيابية التي قامت في فرنسا إبان الثورة الفرنسية الكبرى حق الاقتراع العام بعد أن كان حراً من أى قيد ، رغماً من المناذاة بالحرية والأخاء والمساواة ، ولكنهما لم تقيده عبثاً ، بل لتتغادى التضارب بين نصوص حقوق الانسان المقدسة .

لقد نظرت جميع الهيئات النيابية الثورية الى حق الانتخاب العام على أنه (Fonction publique) وظيفة عمومية ، ولما كانت حقوق الانسان قد نصت على المساواة المدنية ، أى على (١) المساواة أمام القانون ، (٢) والمساواة أمام العدل ، (٣) والمساواة فى القبول بالوظائف العمومية والخدمات العامة بين جميع الرعايا الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية ، (٤) والمساواة فى الضرائب ، فان هذه الجمعيات قد ارتأت أن تحقيق المساواة فى الوظائف العمومية ، ومنها أداء ما يتطلبه حق الانتخاب العام من واجب ، لا يمكن أن يكون باطلاق هذا الحق ، بل لابد له من قيود وشروط تحول دون العبث بنص المساواة الدستورية وهى قيود تراعى الأهلية والكفاءة .

فى دستور السنة الثامنة

٨٤ — ولما انتهت الثورة وجاءت السنة الثامنة وضع دستور ٢٢ « فرمير » ، وقد نص هذا فى مادته الثانية على أن الرعية العامل ، أى من له التمتع بالحقوق السياسية ، هو كل رجل ولد وأقام فى فرنسا ، وبلغ من العمر ٢١ سنة ، وقيد اسمه فى دفاتر الانتخاب بدائرته ، ولم يباح الأراضى الفرنسية منذ سنة ، وبهذا ألغى النص على الشرط المالى والأهلية ، أما فيما يتعلق بأوجه عدم الأهلية أو سقوط الكرامة ، وهى الأوجه

التي تُفقد حق الانتخاب أو تُعلّق التمتع به (مادة ٤ و ٥) فإنها قد نقلت حرفياً من دستور السنة الثالثة للثورة، (الخدم و من في حكمهم) .

ولكن هذا التوسع في حق الانتخاب العام لم يكن في الحقيقة والواقع الاخيالا، لان هؤلاء الناخبين ماكانوا يختارون النواب أو الممثلين ، بل لم يكونوا بقادرين على اختيار مندوبين ناخبين، ذلك بأنهم كانوا مختصين بأن يقترحوا قائمة مرشحين حتى يختار منها مجلس الشيوخ أو القنصل الاول من يشاء اختياراً نهائياً، وهذا الاقتراح كان أيضاً غير مباشر، وعلى درجات عديدة، فلقد نص هذا الدستور في المادة (١٨) « يعين أهالى كل خط من بينهم، بطريق الاقتراع، من يرونهم أصح لادارة شئونهم العامة، وينتج عن هذا الاقتراع قائمة تحوى أسماء تعادل عشر عدد الاهالى الذين لهم حق التصويت، ومن بين هذه القائمة يعين الموظفون العموميون الصالحون لادارة الخط . والرعايا الذين أدرج اسمائهم في هذه القوائم المحررة بجميع اخطاط المديرية يختارون عشرهم، فتكون هناك قائمة ثانية تسمى قائمة المديرية. يعين منها الموظفون العموميون للمديرية. والرعايا الذين دونت اسمائهم في هذه القائمة الثانية يختارون عشرهم، فتكون قائمة ثالثة تحوى أسماء المرشحين للنيابة الذين يختار منهم من يشغلون الوظائف العمومية (أى النيابة) » وترسل جميع قوائم المديريات لمجلس الشيوخ (مادة ١٩) لاختار منها المرشحين (٢٠) وتصحيح هذه القوائم كل ثلاث سنوات بمعرفة من لهم حق الانتخاب، (مادة ١٠ وما بعدها) وليس لهؤلاء الحق فى أن يضيفوا الى هذه القوائم أسماء جديدة فحسب، بل لهم أيضاً أن يحدفوا منها أسماء المرشحين، بشرط توافر الاغلبية المطلقة، وبهذه الطريقة سقط الاقتراع العام الى أحط درك .

عهد القنصلية

٨٥ — ولما جاءت القنصلية أصدرنا بليون مرسوم فروكتودور سنة ١٠ للثورة، واحتفظ بحق مجلس الشيوخ في تعيين النواب، ولكنه ألغى قوائم الانتخاب والترشيح فاستعاض عنها بثلاثة أنواع من الاجتماعات الانتخابية .

فلا اجتماع الاول يكون لناخبي الخط، ويتألف من جميع الناخبين المقيمين في الخط دون أى قيد مالى . وهؤلاء الناخبون ينتخبون المندوبين الناخبين للمركز والمديرية، وهؤلاء هم المرشحون الذين يختار منهم مجلس الشيوخ أعضاء المجالس النيابية كان هذا هو الانتخاب ذا الدرجتين في الظاهر . ولكنه لم يكن في الواقع إلا طريقة تسهل الترشيح وتقيّد حرية الانتخاب تقييداً كلياً ، ذلك بأن المندوبين كانوا منتخبين طول حياتهم (مادة ٢٠) ، ولا يمكن عزلهم الا نادرا وبشرط أن يتقرر ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع ناخبي الدرجة الاولى (مادة ٢١) ، على أن في وسع القنصل الاول أن يضم اليهم عشرة أو عشرين شخصاً حسب ما يترامى له (مادة ٢٧) بعد أن يختارهم وحده من بين طبقة معينة من الاهالى . وفصلاً عن هذا فان المادة (٢٥) اشترطت أن لا يختار ناخبو الدرجة الاولى مرشحين الا من بين الستمائة الاول الذين يمتازون بدفع أكبر ضريبة في المديرية . ولما أعلنت الامبراطورية الاولى احتفظ نابليون بهذا النظام مع تحويلات طفيفة أهمها أن حملة نياشين جوقه الشرف يكونون مندوبين ناخبين بموجب القانون ، أما مجلس الشيوخ الذى له الحق في اختيار أعضاء مجلس النواب فكان انتخابه لهم بطريقة جديدة ، إذ كان يشمل جميع أمراء فرنسا وكبار رجالها بحكم القانون ، كما كان يشمل ثمانين عضواً يختارهم مجلس الشيوخ نفسه من بين قائمة الترشيح التى يحررها الامبراطور بعد أن يختار أسماءها من بين قوائم المرشحين في كل مديرية، كما كان يشمل جميع الرعايا الذين يرى الامبراطور أن من اللائق رفعهم الى مرتبة الشيوخ .

ولما عاد « آل البربون » الى فرنسا بعد سقوط نابليون أعلنوا دستور سنة ١٨١٤ بصفة منحة ، قتم بذلك تطوران ، فمن جهة كنت ترى حق الانتخاب السيامى مقيدا ، ولكنه كان منتجا من جهة أخرى

فلكي يكون الفرنسى ناخبا (مادة ٤٠) يجب أن يدفع ضريبة قوامها ثلثائة فرنك (١٢ جنيه) وأن يكون قد بلغ الثلاثين من العمر ، ولقد كانت فكرة الشارع في بادى الأمر قصر هذه الضريبة على ما كان منها عقاريا ، إلا أن روح الاعتدال ، كما قالوا ، مالت الى جعل هذا الشرط المالى يتناول جميع أنواع الضرائب ، ثم طبق

مبدأ تعدد الاصوات في نسبة تتعادل مع ارتفاع ضريبة الناخب، وذلك لأول مرة في فرنسا
ولمجاجات ثورة سنة ١٨٣٠ استبقت القيد المالى حيث صدر قانون في ١٩ ابريل
سنة ١٨٣١ جعل قيمة الضريبة مائتى فرنك للناخبين العاديين ومائة فرنك لمن
امتازوا بميزات خاصة ، والى تعدد الاصوات ، تخف بذلك حمل التضيق على حق
الاقتخاب العام قليلا .

ولما أعلنت ثورة سنة ١٨٤٨ جاء دور الاقتراع العام المباشر ونص عليه في
الدستور ، ولذلك أخفقت محاولة سنة ١٨٥٠ التى رمت الى تضيقه تضيقا مباشرا ،
والتجأ المشرع الثورى الى حيلة ماهرة إذ قال بان الدستور لم يعين مدة الاقامة في
الدائرة الانتخابية وانما ترك تقديرها للقانون . وقانون سنة ١٨٤٩ قدرها بستة أشهر ،
ولكن الواجب يقضى الآن بأن تكون مدة الاقامة ثلاث سنوات لا يجوز اثباتها
للابشادات دفع الضرائب العقارية أو الشخصية .

ولما وقع انقلاب ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ ألغى نابليون الثالث ذلك القانون وجرى
العمل بالاقتراع المباشر حتى الآن دون أن يمس أو يقيد بأى قيد ، ولكن ما هي
العلة التى جعلت الثورة الفرنسية لا تحور حق الانتخاب من القيود الاستبدادية ؟
كانت العلة هي الروح اللاتينية التى لا تقبل التحرر من القيود الانتخابية ، وإلا
تمردت وأسالت الدماء أنهارا . وأضرمت النار في كل مكان .

العلة هي أن الشعب الفرنسى اذا ساد وحكم أقام حكمه في الشوارع والميادين ،
ونقل مكاتب أعماله في غرف الجيوتين . كما حصل في مختلف الثورات الفرنسية
العلة هي جعل الشعب هو الحكم في كل شيء ، وتقرير كل شيء ، واتمام أى شيء ،
والشعوب اللاتينية لم تؤت قوة الارادة وقوة الابتكار والنشاط والحيوية التى أوتيتها
الشعوب الانجلوسكسونية التى أرادت الثورة الفرنسية تقليدها ، فانقلب التقليد الى
عبث بالنظم والقوانين والوقت والارواح والاموال .

العلة هي الروح الشعبى الاستبدادى الذى أملى الصلات التى ربطت بين السلطة
التنفيذية والسلطة التشريعية . وهذا هو الموضوع الذى يتطلب اسبابا ، حتى نتبين
حقيقة تطور فكرة الدولة وتدهورها في عهد المساواة والحرية :

الفصل الرابع

دستور سنة ١٧٩١

علاقات ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

في هذا الدستور

١ - انتخب نواب « مجلس الطبقات الثلاث » (Les Etats Généraux)
و بيدهم تعليمات موكلهم ، وهؤلاء النواب أنفسهم هم الذين كان عليهم أن يضعوا
دستور فرنسا بعد تحويل « مجلس الطبقات الثلاث » الى جمعية تأسيسية ، ولذلك كان
من الطبيعي أن نقسّم على ما إذا كان هؤلاء النواب قد استمدوا من تعليمات ناخبهم
مبادئ يمكن أن تكون أساساً لدستور فرنسا .

لقد اشتملت سجلات الظلمات والشكايات في سنة ١٧٨٩ على إيضاحات
خاصة بمسئولية الوزراء ، ولكن هذه الايضاحات لم تتناول الوجهات النظرية
للمسئولية الوزارية ، ولكنها اقتصرّت على اعتبارات تطبيقية محدّدة ، ولذلك فإنها
لم تساعد نواب « مجلس الطبقات الثلاث » في بيان الوسيلة التي ينظمون بها هذه المسئولية .
على أن هذه السجلات قد تكلمت في صور متعددة عن المسئولية الوزارية ،
فبعضها قد طالب بتحقيق هذا المبدأ في صورة عامة ، والبعض الآخر قد طالب بها
في المسائل المالية خاصة ، لأن المشاكل المالية كانت قد بلغت أشدها في ذلك الحين ،
وهناك سجلات طالبت بهذه المسئولية فيما يتعلق بأوامر الحبس لأن الافتئاتات على
الحريات الشخصية كانت عديدة ، والوزراء كانوا في الواقع أدوات هذه الاعمال
الاستبدادية ، بل إن هناك بعض سجلات طالبت بالمسئولية الناجزة ضد الموظفين
الذين ينفذون أوامر الحبس أو يصدرونها .

سجلات الشكايات والمسئولية الوزارية

٢ - كان رأى هذه السجلات فى المسئولية الوزارية أن يحاكم الوزراء جنائياً قبل أى إجراء آخر ، على أن تكون هذه المحاكمة أمام المحاكم العادية ، أما اذا كان موضوع المسئولية مالياً فنكون المحاكمة أمام « مجلس الطبقات الثلاث » ، ولكن هذا المجلس كان يقتصر على الاحتجاج أمام الملك على التصرفات المالية التى حركت مسئولية الوزراء ، كما يستفاد ذلك من هذه السجلات ، ويلوح أنه لم يكن هناك إجراءات غير تلك .

فالسجلات لم تنظر الى المسئولية الوزارية إلا على أنها جنائية محضة ، وليس من داع الى أن ندهش من اقتصارها على ذلك ، لأن « مجلس الطبقات الثلاث » لم يكن إلا هيئة تجتمع بغير انتظام ، ولم تطلب هذه السجلات اجتماع هذا المجلس فى فترات دورية وبانتظام خلال دورة من خمس أو ثلاث سنوات إلا فى سنة ١٧٨٩ ، وهذا ما كان سبباً فى أن المسئولية الوزارية السياسية كانت بعيدة عن أقطار التفكير الجدى .

ومع ذلك فإذا كانت هذه السجلات لم تشر صراحة الى المسئولية الوزارية السياسية فإن بعض هذه السجلات كان قد بدأ يلح إليها ، حيث رأت عدم جواز اعتبار الملك مسئولاً بأى حال .

لم تذهب هذه السجلات بعيداً فى تقدير المسئولية ، ولكن ما تقدم فيه الكفاية للتدليل على أن الفكرة كانت قد بدأت تختمر ، لأن أصل المسئولية الوزارية فى إنجلترا يرجع الى عدم مسئولية ، الملك ولذلك فإن مجرد سن عدم مسئولية الملك فى فرنسا كان لا مناص من أن يؤدى الى مسئولية الوزراء .

ولكن بعض هذه السجلات قد أظهرت ميولاً متعارضة مع الحكومة البرلمانية ، إذ اتضح أن بعض هذه السجلات قد خشى رشوة الوزراء ، حتى لقد جاء فى سجل النبلاء فى « ألانسون » (Alenson) وسجل رجال الكنيسة فى مقاطعة « بورش » (Porche) : « لا يجوز أن يكون نائباً كل من يشغل عملاً أو وظيفة فى البلاط » ،

وفضلاً عن هذا فإن بعض السجلات لم تقتصر على القول بعدم جواز اختصار الوزراء من بين النواب، إذ هناك سجلات قررت أيضاً حرمان الوزراء من حضور اجتماع المجلس، إلا إذا دعاهم النواب الى الكلام أو اقتضت الضرورة حضورهم، وهذا مانص عليه في سجل « كاركاسون » (Carcassonne) .
ولكن ماذا صنعت الجمعية التأسيسية ؟

في الجمعية التأسيسية

٣ — أبنا أن الخُلُق القوي هو صاحب الكلمة الفاصلة في املاء القوانين والنظم، وأن النظم والقوانين مهما كانت حرة أو مستبدة فلن تستطيع أن تحدث أى تغيير في الروح الشعبى، إلا اذا أصبحت 'خلقاً'، وقد وصلنا بالقارىء الى بيان أن الروح الشعبى الفرنسى لم يتبدل في عهد الثورة الفرنسية، رغمًا من الطموح الشديد الى فك اغلال الاستبداد، ذلك بأنه عمد من تلقاء نفسه وتحت تأثير الوراثة الى تقييد قانون الاقتراع العام، وجعل الحكومة مركزية الى درجة فاقت حد عهدها في أيام الاستبداد الملكى، رغمًا من المظاهر والأقوال كما قال كبار العلماء، ولا سيما الفرنسيين منهم، فماذا كان شأن هذا الروح بالنسبة للنظم الدستورية ؟

قامت الوزارة الفرنسية على نظرية فصل السلطات، فهل أدت الثورة الفرنسية الكبرى الى تحقيق هذه النظرية ؟ أم هل، على النقيض من ذلك، قد ربطت بين السلطات برباط وثيق ثم أدبجتها في بعضها بدافع مطبعت عليه من جنوح الى الاستبداد بحكم قانون الوراثة والجنس ؟

دستور سنة ١٧٩١

٤ — بحثت الجمعية التأسيسية ثلاث مسائل مختلفة اختلافاً كلياً من الناحية النظرية، ولكنها مرتبطة ارتباطاً عملياً وثيقاً وهى : (١) المسئولية الوزارية و(٢) حق حضور الوزراء جلسات الجمعية، (٣) حق اختيار الوزراء من أعضاء الجمعية، أى أنها بحثت نظرية الجمع وعدم الجمع بين وظيفة الوزير والنيابة عن الأمة .

أخطأت هذه الجمعية بوجه عام فهم المهمة التي يجب أن يقوم بها الوزراء فيما يتعلق بالصلوات التي تربط السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما أثر تأثيراً سيئاً في الحلول التي اتبعت، وجعل بعض هذه الحلول يناقض البعض الآخر، ذلك بأن الجمعية التأسيسية لم ترد أن تسترشد بما تلقاه رجالها عن النظام البريطاني البرلماني، ورغبت في تعديل وإصلاحه فأفسدته، وما كان ذلك إلا بحكم العقلية اللاتينية، أي بحكم الخلق الفرنسي السياسي الذي اقتاد الثوار في كل أعمالهم، وحبسهم عن السير في سبيل التحرير سيراً عملياً.

مسئولية الوزارة

٥ - طرحت المسؤولية الوزارية منذ الساعة الأولى لتأليف الجمعية التأسيسية، ففي ١٣ يولييه سنة ١٧٨٩، أمسية الاستيلاء على سجن الباستيل، اتصل بالجمعية التأسيسية أن الملك عزل الوزير « نيكير » وزملاءه، ولقد كانت هذه الجمعية قررت بناء على نظرية فصل السلطات، أن للملك الحق في أن يولي ويعزل الوزراء، لأنهم عمال السلطة التنفيذية وللملك، رئيس هذه السلطة، أن يعينهم ويعزلهم، ولكن هذه الوجهة النظرية لم ترق في أعين الجمعية، بالنظر إلى الظروف الملائمة للحالة، ورأت أنها إذا هي فقدت كل نفوذ بالنسبة لاختيار الوزراء وموافقهم كان هذا بمثابة التنازل التام للسلطة التنفيذية عن جميع السلطات، وتمكينها من توجيه السياسة العامة للبلاد في سبيل تناقض وجهة نظر الجمعية، ولهذا رأينا منذ الناشئة الأولى للجمعية التأسيسية تياراً يرمى إلى أن يكون لهذه الجمعية كل النفوذ الناجز في تصريف الحوادث، فهل نجحت؟

إن مناقشات الجمعية التأسيسية في هذا الصدد تبين لنا التعارض بين الرغبة في الحصول على نفوذ يؤدي إلى تسيير الحوادث وفاق رأى المجلس النيابي وبين نظرية واضحة صريحة هي حق الملك في تعيين الوزراء وعزلهم.

« فمونييه » (Mounier)، المدافع الماهر عن حق الملك في تعيين وعزل الوزراء، قد اقترح أن توجه الجمعية إلى الملك بياناً تطلب إليه فيه أن يعيد « نيكير » إلى

وظيفته ، كذلك نرى هذا التعارض في خطبة « تارجيه » (Tarjet) الذي قال « إن لممثل السلطة التنفيذية تعيين الوزراء وعزلهم ، ولكن للسلطة التشريعية الحق في الافصاح عن رأيها » ، أما « لوشابلييه » (Le Chapelier) فقد رأى وجوب قيام المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، وأن لهذا المجلس وحده تقدير سياسة « نيكير » وعلى ذلك فلا يمكن أن يعزله الملك دون أن يظلمه .

قوة البيان adresse المر فوع للملك

وافقت الجمعية على اقتراح مونييه في ١٣ يوليه سنة ١٧٨٩ وتوجه رئيسها على رأس فريق من النواب الى الملك ومعه بيان أقرت فيه الجمعية التأسيسية حق الملك في تأليف الوزارة ، ولكنها لاحظت أنه ليس في وسع الجمعية أن تخفى أن تبديل الوزارة كان السبب في الكوارث الواقعة وأن الوزير « نيكير » (Necker) يذهب ومعه أسف الجمعية ، وأن الوزراء الحاليين مسؤولون عن المصائب الحالية بالبلاد ، وما يجوز أن ينزل بها من كوارث في المستقبل ، ومع ذلك فإن الجمعية التأسيسية لم تنص في بيانها على قاعدة دستورية عامة للمسؤولية الوزارية أمامها ، وتابعت القول بأن للملك حق تعيين الوزراء وعزلهم ، إلا أن الظروف الاستثنائية تحتم اتخاذ حلول استثنائية .

بيان برناف Barnave ومناقشته

وفي ١٥ يوليه سنة ١٧٨٩ حضر الملك جلسة الجمعية ، فاعيد أمامه الطلب ، ولما بارح المكان ، اقترح « برنات » رفع بيان آخر أكثر جلاء ووضوحا من السابق ، فأيد « ميرابو » (Mirabeau) الاقتراح ، وطلب « كليرمون تونير » (Clermont-Tonnerre) ارجاءه ، لأن كرامة الجمعية لا تبيح لها أن تناقش موضوعا ساقطاً كهذا في مثل هذا اليوم الجميل ، وفي ١٦ يوليه قدم « ميرابو » مشروع بيان طلب فيه عزل الوزارة ، وختم هذه البيان بقوله : « إن الامة ترى أنها ليست على اتفاق مع الملك اذا لم تحز الوزارة ثقة الجمعية » ولكنه ، رغم ذلك ، لم يتجاهل أن الملك حق تعيين

الوزراء وعزلهم . ثم أراد « برناث » أن يحلّ الموضوع ويحدده ، ولذلك حاول أن يبين الى أى حد يمكن أن يؤثر سلطان الجمعية فى اختيار الملك لوزرائه . فقال إن للجمعية أن تحصل على عزل وزير ، لأنه عندما لا يجوز الوزير ثقة نوابها ، يكون للجمعية أن تعلن أنها لا تستطيع التخاطب مع الوزير ، ولذلك يتحتم عزله ، وكذلك ليس للجمعية أن تحصل على عودة وزير عزله الملك — كما هو الشأن بالنسبة لنيكر — لنفس السبب ، فإذا كان من غير الميسور إكراه الجمعية على التخاطب مع مستشار الملك الذى لا ثقة لها به ، فلا يجوز كذلك إكراه الملك على إعادة موظف لا يرغب فى العمل معه ، ولا يروقه أن يتصل به .

ولقد كانت جلسة ١٦ يولية سنة ١٧٨٩ سببا فى أن يلقي « ميرابو » خطبة مستفيضة . دافع فيها عن حق الجمعية التأسيسية فى اظهار حذرهما ور بيتها نحو الوزراء الذين يُسند اليهم أمر انتهاك المبدأ القائل بانفصال السلطات ، ولكنه اخفق فى وضع بيانه الذى حرره ليرفع الملك ، وكان اخفاقه أمام « حملات » مونييه « الذى صرح بان مبدأ انفصال السلطات يكون منتهكا اذا تمكنت الجمعية التأسيسية من التأثير فى إقالة الوزراء . فقد جهر هذا النائب بقوله : « إن الواجب يقضى بالحيلولة دون الجمع بين السلطات . إن الواجب يقضى على الجمعية الوطنية أن لا تجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . »

ولقد دافع « ميرابو » عن مشروع بيانه أمام الجمعية منتقدا اعتراض « مونييه » القائم مباشرة على نظرية انفصال السلطات ، ثم فرق بعدئذ بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الجنائية قائلا : « اتى وأنا أقدم صرح المسؤولية السياسية أعد للحكومة مصيرا يفضل ذلك الذى تعده لها وأنت لا تتكلم الا عن المسؤولية الجنائية ، انى أكثر اعتدالا منك ، لانى أنذر قبل أن أتهم . وأفسح طريق الانسحاب أمام العجز وانعدام الاهلية قبل ان اعتبر ذلك جريمة ، فأينأشد إنصافا وأحكم تصرفا من الآخر ؟ » وبعد الادلاء بعدة ملاحظات قررت الجمعية الوطنية توجيه بيان آخر للملك طالبت فيه بعزل الوزارة وعودة « نيكر » فأجاب الملك هذا الطلب حتى لا يخلق سابقة . مؤثرا أن يمنح على أن يكره على الاذعان . وبهذه الطريقة اعترف بنظرية

المسئولية الوزارية السياسية امام المجلس دون النص عليها :

طرح المسئولية الوزارية

على الجمعية الوطنية مرة أخرى

٦ — ولكن ليست هذه هي المرة الاولى والاخيرة التي عرضت فيها مسألة المسئولية الوزارية على الجمعية الوطنية ، فقد حدث في اكتوبر سنة ١٧٩٠ هياج في الاسطول بنجر « برست » أدى الى وقوع قلاقل في المدينة ، فألفت لجنة برلمانية للتحقيق بناء على تقرير رفعه النائب « مينو » (Menou) الى هيئة الجمعية الوطنية باسم اللجان الدبلوماسية والاستعمارية والبحرية ، فقررت هذه اللجنة مسئولية الوزارة عما وقع ، وعرضت مشروع مرسوم جاء فيه على الخصوص . « بعد أن وجهت الجمعية أنظارها الى الحالة الواقعة في الدولة ، وبعد أن اعتقدت بأن عدم ثقة الشعب بالوزارة قد سبب ضعف قوة الجمعية ، قررت أن تسمى لدى الملك كي توقعه على كل ذلك » .

ولكن مشروع هذا المرسوم الذي أدمم المسئولية الوزارية السياسية وحق الجمعية الوطنية في مراقبة أعمال الوزراء قد قاومه النواب مقاومة عنيفة . فيرابو الذي كان قد تقرب من الملك والبلاط . وكان يستمد العون المالى منه . قد فقد حريته ولم يجزأ على تأييد حق الجمعية في أن تقول للملك إن وزراءه قد فقدوا ثقة المجلس ، وأما أعضاء الحزب الدستوري فقد فزعوا من هذه الاوامر التي يصدرها المجلس للسلطة التنفيذية حتى لقد تدخل « مالويه » (Malouet) سائلا هل في مقدورنا مضايقة الملك عند ما يفصح عن ثقته ؟ وهل في مقدورنا أن نجتمع جميع السلطات في أيدي لجاننا ؟

استمرت المناقشة يومين كاملين ، وتجدد جدل سنة ١٧٨٩ تأييداً للمسئولية الوزارية أو هدمها لها ، فمن جهة رأينا العدد الوفير من النواب الثوار يصرح بأنه اذا استطاعت الجمعية أن تواجه الملك بقولها إن الوزارة فقدت الثقة بها ، كان ذلك خلطاً بين السلطات وافتئاتا على نص المادة ١٦ من تصريح حقوق الانسان (الفصل

بين السلطات) ومن أهم النواب الذين أيدوا هذه النظرية Cazalès « كازاليس »
« ومالويه » Malouet و « كليرمون توفير » وهناك نواب آخرون أيدوا حرمان
الجمعية التأسيسية حقها في أن تصارح الملك بأن وزراءه فقدوا ثقة الأمة وأن عليها
أيضا واجب اخطار الملك بذلك ، ولقد صرح « بارناف » على الخصوص بأن
الواجب يقضى على الجمعية أن تجعل مصلحة الشعب هدفها . ولا مصلحة للشعب اذا
لم يثق نوابه بالوزراء .

وتم الاقتراع في ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٠ ، فرفض الاقتراح الخاص بتبليغ الملك
عدم الثقة بالوزارة بأغلبية ضئيلة ، هي ٤٣٤ صوتاً ضد ٤٠٣ ، ولذلك لاح أن الجمعية
لم تستطع في سنة ١٧٩٠ أن تقوم بما أدته في سنة ١٧٨٩ ، ولكن رفض الاقتراح
كان نتيجة ظروف خاصة على ما يظهر ، ولو أن المناقشة دارت حول المبدأ ذاته وهو
معرفة تأثير انفصال السلطات بالعمل السياسى للجمعية وبقاء الوزارة من عدمه ،
لكانت النتيجة خلاف ماتقدم ، ولكم رأينا اقترحات ترجع نتائجها الى الكراهية
الذاتية أو العطف الخاص .

رأى « ميرابو » فى المسئولية الوزارية

سنة ١٧٩٠

٧ - ومن المهم الآن أن نذكر أن « ميرابو » قد دَوّن رأيه فى المسئولية
الوزارية فى مذكرة رفعها الى البلاط فى اللحظة التى كانت الجمعية الوطنية تناقش
فيها اقتراح « مينو » Menou - ١٨ أكتوبر سنة ١٧٩٠ - ولقد اعترف
« ميرابو » فى هذه المذكرة بأن حق البرلمان فى التصريح بأن الوزراء غير حائزين
ثقة الشعب هو حق يزاوله برلمان انجلترا دون أى خطر ، ثم قال : وليس ثمة ضرر من
ذلك فى مملكة أدم فيها الدستور ، وقامت فيها سلطة الملك على أساس وطيّد
لا يتزعزع ، وللسلطة التنفيذية فيها وسائل عظيمة تمكّنها من ترسيخ نفوذها وسلطانها
لأن طلب إقالة الوزراء من حق السلطة التشريعية كما هو من حق الملك « ولكن بعد
أن سلم « ميرابو » بهذه النظرية ، عاد ونصح الملك بأن يكون على درجة من المهارة تمكّنه

من أن يتبقى مزاولة الجمعية لما يعتبره حقاً أكيداً لها ، وأشار عليه بأن يتخذ من فوره موقفاً أكثر ملاءمة لمصلحته ، وأن يحول دون صدور المراسيم التي تطلب إقالة الوزراء حتى يحتفظ بحقوقه كاملة ، وقد استند في الادلاء بهذا الرأي على التفرقة بين فترة الثورة وزمن الهدوء العادي ، حيث رأى أن الواجب يقضى في الزمن العادي باعتبار المسؤولية السياسية الوزارية من النظم الجهورية لحكومة حرة ، ولكنه رأى في زمن الثورة ، عند ما تكون العقول مستعرة ، متحمسة ، والنفوس منقسمة الى عصابات متناحرة متناحزة ، أن لاداعي لتحويل الجمعية هذا الحق الذي يكون والحالة هذه ضد مصلحة المملكة ، ولكن التفرقة التي اصطنعها « ميرابو » بين زمن الثورة والهدوء كانت على الراجح مبتكرة قصداً إلى التوفيق بين موقفه في سنة ١٧٨٩ عند ما كان حراً طليقاً من اصفاد الأسر التي كبله بها البلاط ، وبين موقفه سنة ١٧٩٠ حيث كان يعيش على حساب الملك .

المسؤولية الوزارية في سنة ١٧٩١

٨ — طرح هذا الموضوع من جديد خلال البحث في مشروع قانون لتشكيل الوزارات ومسئوليتها في سنة ١٧٩١ ، ففي ١٧ مارس تليت المادة الخاصة بذلك ، وكانت تقول : « للهيئة التشريعية أن توجه للملك أى ملاحظة تراها بخصوص مسلك الوزراء » فرفضت الجمعية الموافقة عليه بناء على اقتراح من « بارير » يقول : « هذا أمر مسلم به » ولكن لم يمض شهر حتى طلب « بريسو » (Brisset) إعادة المادة السابقة ، وقد أيدته بعض زملائه زاعمين أن الزمن الكافي لتشبع العقل الفرنسي بفكرة المسؤولية الوزارية قد انقضى ، وفي ٦ ابريل سنة ١٧٩١ وافق المجلس على النص الآتي : « يجوز للهيئة التشريعية أن ترفع الى الملك ما تراه من تصريح عن مسلك وزرائه » ، وهذا هو الاقتراح السابق ، إلا فيما يتعلق بتلطيفه عن طريق الاستعاضة بكلمة تصريح عن كلمة ملاحظة ، إلا أنهم أضافوا اليه نصاً آخر جعله أشد من سابقه حيث قيل « ولها أيضاً أن تذهب الى حد التصريح للملك بأن وزراءه قد فقدوا ثقة الأمة » فكان هذا هو نص المادة ٢٨ من قانون ٢٧ ابريل

و ٢٩ مايو سنة ١٧٩١ اخلص بتشكيل الوزارات ومسئوليتها في فرنسا .

قيمة هذا القرار

٩ — فماذا كانت قيمة موافقة الجمعية الوطنية على تعديل « بريسو » ؟ إننا نستطيع أن نجتلي إحساس الجمعية التأسيسية إزاء رأيها في المسؤولية الوزارية من المناقشة التي دارت بعدئذ في يومي ١٣ و ١٤ أغسطس سنة ١٧٩١ حول إدخال النص السابق ببيانه في الدستور من عدمه ، فقد صرح « برناف » ، في اليوم الأول من المناقشة ، بأن لا داعي لادماج هذا النص في الدستور لأنه غير محدود ، أما « توريه » (Thouret) فقد عبر بما يأتي : « لقد ظهر لنا أنه نص لا يستحق الوجود في الدستور ، لأن نص المرسوم يتيح الملك أن يحتفظ بوزرائه رغماً من تصويت المجلس بعدم الثقة بهم ، لذلك فأننا نرى أن ليس من الضروري أن نذكر في الدستور نصاً كهذا لا يؤدي الى نتيجة حاسمة » ، وبناء على ذلك لم يخرج هذا النص عن كونه مظهراً أفلاطونياً تتمكن به الهيئة التشريعية من أن تصرح على مقتضاه بأن الوزراء غير حائزين لثقتها ، ولا يمنع الملك من استبقاء الوزراء في مناصبهم رغماً من التصويت ضدهم .

أسباب هذا التقهقر

١٠ — كان عمل الجمعية الوطنية ينحصر اذن في أن تضع النظرية ، ثم ترغبها الحوادث على أن تفتت عليها ، فماذا كان سبب ذلك ؟ لم يكن السبب في أن « ميرابو » أو غير « ميرابو » قد استطاعوا أن يفتنوا ويدفعوا ديونهم ويستردوا مراكزهم الأرسوقراطية بالتسليم في حقوق البلد للملك ، وإنما كان السبب أن الخلق الفرنسي كان مضطرباً ، إذ كان يميل الى التحرر ولكن القوة الوراثية الخلقية كانت تغله وتجذبه الى عاداتها ونواميسها العتيقة فتحول دون تقدمه ، وتحطيم قيوده .

كان النواب في ذلك الحين لا يعززون بين سلطانهم وبين مسئوليتهم ، فكانوا آراء يثرون ويشعرون بكبرياء قومية جارفة ، وطوراً يرغبون أنفسهم على الاستكانة

والخضوع الذليلين ، فالتطرف كان في كلتا الناحيتين ، ناحية إنصاف الأمة ، وناحية الخط من قدرها ، دون وسط بين الحالتين ، واليك ما دونه المسيو « كامب » في مذكراته عن فرنسا بسبب مشروع البيان السابق الذي اقترح « تارجيه » مشروعه في سنة ١٧٩٠ (راجع ص ١٢٩ من « النفسية السياسية » (Psychologie Politique) لجوستاف ليون) .

قال : « لقد قال « تارجيه » وهو يقرأ البيان : مولاي ! إن الجمعية الوطنية تتشرف . صياح وديب بالأقدام ! لا شرف ! لا شرف ! أمح هذه الكلمة .

— ... بأن تضع تحت أقدام جلالكم ...

صخب وصياح مصم ، حتى ارتجفت الشبايبك .

— لتسقط الأقدام ! لتسقط الأقدام ! إن الجمعية الوطنية لا تضع شيئاً تحت أقدام كائن من كان ! .

ولما يؤس « تارجيه » عاد فقال في تأثر :

— مولاي ! ترفع الجمعية الوطنية لجلالتكم ..

— برافو !

« ثم استمرت الحال على هذا المنوال إلى آخر الجلسة . وقد تمكن المسيو « كامب » في اليوم التالي من الدخول في سراى فرساي ساعة تقديم العريضة للملك . ولكنه لم يفضب عندما رأى تبدل تلك الملامح التي فاضت بالأمس عزة وكبرياء . وغيره وحماسة للكرامة ، وقت أن لاح الملك لويس السادس عشر في الأفق ، إذ تدفق الحماس الجنوني بمجرد ظهوره حتى لقد وثب هؤلاء المشرعون الذين طفحوا بالأمس عجرفة وخيلاء من فوق مقاعدهم ليروا سيدهم عن قرب . ودوت في المكان صيحة « ليحي الملك » تدوية زعزعت أركان السراى ، وسارت الهيئة التشريعية في خشوع خلف مولاهما لمراقفته إلى الكنيسة »

فلماذا كل ذلك ؟ لأن الخلق الفرنسي قد أنصب في قالب الطاعة والخضوع للنظام العتيق . ولم يفده أن قام « مونتسكيو » يقول بوجوب انفصال السلطات ، ولم يجده المدوي التي انتقلت إلى بعض الافراد من انجلترا . لأن الشعب لم يكن على استعداد

للحرية بمعناها الصحيح، أى أنه لم يكن على خلق سياسى حر، يملى عليه نظاما حرة وقوانين حرة تثبت وتستقر بمجرد الأملاء، ولا تحتاج لقوة قومية تدعمها ضرورة.

حضور الوزراء

جلسات الهيئات التشريعية

١٠ - وكان حضور الوزراء جلسات الهيئة التشريعية موضوع بحث أيضاً أمام الجمعية التأسيسية.

ولقد شرح «ميرابو» الموضوع فى صحيفة Le Courrier de Provence، ودال على ضرورة احتذاء المثل البريطانى والتسليم بحضور الوزراء فى الجمعية، وكان المثل البريطانى فى ذلك الحين موضع هجوم «سيييس». ولكن «ميرابو» كان يقول بهذه المناسبة: «وسيرى العقلاء دائماً أن مثل إنجلترا أفضل من الأفكار التى يذيعها خيالينا حتى يتم ابتلاء الزمن» ثم أضاف إلى ذلك قوله: «إن الوزراء وطنيون كغيرهم من الفرنسيين. وإذا كان لهم أن يطمعوا فى رئاسة القضاء فلماذا لا يكون لهم الحق فى حضور جلسات الهيئات التشريعية»

ثم فنّد «ميرابو» العيوب التى رتبها البعض على حضور الوزراء لجلسات التشريعية، وهى عيوب ترجع إلى أمرين: أولاً إلى نفوذ الملك. وثانياً إلى نفوذ الوزراء أنفسهم، ولقد أبان «ميرابو» ألا محل البتة للخوف من هذا النفوذ بنوعيه، إلا إذا عمل فى الخفاء، أما تحديد علاقات ما بين الجمعية والوزراء تحت الشمس فأمر يقضى على هذا النفوذ ويجعل أثره هباءاً.

ولقد تناول «ميرابو» موضوع حضور الوزراء لجلسات الهيئات التشريعية أمام الجمعية الوطنية بجلسته ٢٩ سبتمبر سنة ١٧٨٩، وكرر ما شرحه فى صحيفة «الكوربيه» ده بروفانس قبل ذلك بعدة أيام. وأبان أن تأثير الملك فى الوزراء يكون عظيماً متى بعد الوزراء عن الجلسات العلنية. وأن منشأ سوء التفاهم القائم بين الملك والنواب فيرجع الى عدم حضور الوزراء لجلسات الجمعية، ولكن هذه الجمعية لم تتخذ أى قرار فى هذا الصدد خلال ذلك اليوم

تم طرح موضوع حضور الوزراء جلسات الهيئة التشريعية في نوفمبر سنة ١٧٨٩ بالتبعية لقانون مالي . بناء على الحاح « ميرابو » الذي كان ينتهز الفرص جميعا ليثير الكلام في هذا الموضوع الذي اهتم له كثيراً لاسباب ترجع إلى مطامع شخصية بقدر ما ترجع الى عقيدة . وفي الحق إن نظرية « ميرابو » كانت النظرية الوجهية التي يمكن تبريرها .

ولقد قدم « ميرابو » اقتراحاً بهذا الصدد قال فيه : « ترسم الجمعية بدعوة وزراء صاحب الجلالة الى حضور جلسات الجمعية ، على أن يكون لهم صوت استشاري ريثما يحدد الدستور القواعد التي تسرى عليهم »

وقال « ميرابو » في خطبته التي القاها في الجمعية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٧٨٩ نفس الاقوال والادلة التي اشتملت عليها خطبته في سبتمبر سنة ١٨٧٩ . معتمداً كل الاعتماد في تدعيم حجته على المثل البريطاني . ولقد لاحت هذه الخطبة أنها حازت القبول العام في الجمعية . فقد كان هناك عدد من النواب ذهب بهم الحماسة الى تأييد النظرية التي أيدها خطيب الثورة الفرنسية . ومع ذلك فان بعض النواب قد طلبوا تأجيل الاقتراع على الموضوع . ولقد كان المظنون رغم ذلك ان توافق الجمعية على الاقتراح في الغد بما يشبه الاجتماع .

لأنجينييه يقاوم حضور الوزراء في الجمعية

ويحبط اقتراح « ميرابو » ويطلب عدم الجمع بين الوزارة والنيابة

انقضت الأربع والعشرون ساعة في بذل جهد عنيف لمقاومة اقتراح « ميرابو » حتى لقد رأينا الاجماع على رأي ميرابو يتحول إلى نقيضه . فقد وقف « لأنجينييه » (Lanjuinais) معترضاً عليه في شدة، وتذرع أولاً بذريعة قائمة على نظرية انفصال السلطات حيث قال :

« فكيف ونحن نريد انفصال السلطات يقترحون علينا اليوم أن نجتمع في

شخص الوزراء سلطتي التشريع والتنفيذ؟ ثم ما هي الفائدة السياسية التي تمتنع عن حضور الوزراء باستمرار في الجمعية مادامنا نستطيع استدعاءهم عند الحاجة اليهم؟» لم يكتف «لانچينيه» بأن يطلب من الجمعية رفض اقتراح «ميرابو» فحسب. بل طلب علاوة على ذلك أن لا يعين أى نائب من نواب الأمة في وزارة أو وظيفة. وأن لا يمنح أى مكافأة كانت خلال التشريعية البرلمانية والثلاث السنوات التي تليها. وبذلك نقل المناقشة من موضوع حضور الوزراء جلسات الهيئات التشريعية إلى موضوع عدم الجمع بين وظيفة الوزارة ووظيفة النيابة (Incompatibilité) أثار اقتراح «لانچينيه» عاصفة من الحماسة في الجمعية الوطنية. فرفضت اقتراح ميرابو رفضاً يكاد يكون إجماعياً. وعدلت اقتراح «لانچينيه» إلى النص الآتي «لا يجوز تعيين أحد النواب وزيراً خلال الدورة الحاضرة»

العودة الى اقتراح ميرابو

١١ - في ١٥ أغسطس سنة ١٧٩١. عند ما كادت الجمعية الوطنية تنتهي من عملها الدستوري تناول النائب «توريه» Thouret بمبحث اقتراح «ميرابو» باسم لجنة إعادة النظر، واقترح على الجمعية النص الآتي: «لوزراء الملك أن يحضروا جلسات الهيئة التشريعية، ولهم مكان ممتاز، وأقوالهم تسمع كلما طلبوا ذلك، أو طلب المجلس منهم إيضاحاً وبياناً»

ولكن هذا الاقتراح الذي لم يكن غير خلاصة الفكرة الصالحة التي شرحها «ميرابو» قد أثار في هذه المرة أشد الاحتجاجات التي كان أساسها وجوب احترام مبدأ انفصال السلطات.

ولقد تكلم «روبيبير» في هذه الجلسة ليقول إن هذا الاقتراح ضار بالدستور وهادم له. ومن المستحيل قبوله دون القضاء على أسس الحرية والدستور.

الموافقة على اقتراح

« شارل لاميث » Charles Lameth

١٢ - وانتهى الأمر بأن عرض « شارل لاميث » اقتراحا وسطا كان نصيبه موافقة الجمعية التأسيسية عليه . وهذا نصه : « لوزراء الملك حق حضور جلسات الهيئة التشريعية . ولهم أما كنهم الممتازة ، وتسمع أقوالهم كلما طلبوا ذلك بالنسبة للشئون الخاصة بإدارتهم ، وكلما طلبت منهم الجمعية إيضاحا أو بيانا . كذلك تسمع أقوالهم بخصوص الشئون الخارجية عن إدارتهم إذا سمحت لهم الجمعية بذلك » فيكون إذن للوزراء حق الكلام بموجب القانون إذا كان الأمر خاصا بوزارتهم ، ولا يكون لهم إلا بإجازة الجمعية إذا كان الأمر متعلقا بما هو خارج عن وزاراتهم ، على أن الجمعية التأسيسية قد انتهت بها الأمر في هذا الصدد إلى أن قبلت حضور الوزراء في جلسات المجلس ، ولكن بطريقة جعلت حضورهم لا يؤدي إلى سبب الأعمال على الوجه الحسن الذي يتم باتصال السلطة التنفيذية الماثلة في الوزراء بالسلطة التشريعية اتصالا مستمرا عن طريق حضور الجلسات على الدوام .

اختيار الوزراء من أعضاء الهيئة التشريعية

الجمع وعدم الجمع بين الوزراء والنيابة

اقتراح « ميرابو »

١٣ - منذ سنة ١٧٨٩ وميرابو يحاول حمل الجمعية الوطنية على وجوب العمل على تقرير المبدأ القاضى بحضور الوزراء جلساتها . وبينما هو يحاول ذلك كنا نراه يتناول أيضا موضوع الجمع بين صفة الوزير وعضوية الهيئة التشريعية . ولقد قدم اقتراحا منظويا على النقطتين التاليتين وطلب إقرارها وهما :

(١) سقوط النيابة عن النائب إذا تعين وزيرا

(٢) حاجة النائب الذى يتمين وزيراً الى التوجه لناخبيه حتى يختاروه فيعود عضواً فى الهيئة التشريعية
ولقد لاح أيضاً أن هذا الاقتراح حاز قبول الجمعية الوطنية . ولكنها لم توافق عليه وقتئذ . وارجى حتى يحىء الوقت الذى تناقش فيه الجمعية موضوع الانتخاب ، ولما كان اقتراح « لانجوينيه » قد نقل البحث فى ٧ نوفمبر سنة ١٧٨٩ من موضوع حضور الوزراء جلسات الهيئة التشريعية الى موضوع الجمع بين الوظيفة والنيابة فقد تقرر فى النهاية أنه لا يجوز خلال الدورة تعيين أى نائب فى وظيفة الوزارة

اقتراح لانجوينيه Lanjuinais

إن اقتراح ٧ نوفمبر المسمى اقتراح « لانجوينيه » قد أدخل على نظام تشكيل الوزارة الفرنسية تغييراً كبيراً . ففى هذا التاريخ كان الملك أن يختار وزراءه من أعضاء الجمعية التشريعية . وإذا ما عينوا كفوا عن الاشتراك فى التصويت ، ولكن منذ ٧ نوفمبر لم يصبح فى مقدور الوزير أن يكون عضواً فى الهيئة التشريعية فحسب بل أصبح من المستحيل تعيين عضو من أعضاء هذه الجمعية فى الوزارة ، حتى وإن تنازل عن نيابته . وبهذه الطريقة حدث شقاق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

اقتراح جوربيل جوربيلن

Gourpil de Préfelne

١٤ - وقد اتسعت الفجوة بين السلطين فى أوائل سنة ١٧٩٠ ، وفى ٢٦ يناير سنة ١٧٩٠ قررت الجمعية التأسيسية بناء على اقتراح النائب « جوربيل » أنه بناء على مرسوم ٧ نوفمبر لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجمعية التأسيسية الحاضرة حتى ولو استقال من العضوية أن يقبل خلال الدورة أية وظيفة أو مرتب أو معاش أو عمل حكومى . وقد اقترح الدوق « لاروشفوكو » اتباع النظرية البريطانية التى تقضى بإعادة انتخاب النواب عند ما يعينون فى وظيفة عمومية ، فرفض هذا الاقتراح .

مذكرات ميرابو للبلاط

١٥ - ولما كان ميرابو قد أبان في تقاريره السرية للبلاط خطر هذا الروح ، والبلاء الذى ينجم عن اتساع الهوة بين الوزراء والسلطة التشريعية من جراء إبعادهم عن النيابة فان الملك وأنصاره قد هاجموا مرسوم ٧ نوفمبر هجوماً عنيفاً انقاداً للملكية والحكم الملكى .

اقترح روبسبير Robespierre

عن الجمع بين الوزارة والنيابة

١٦ - وأخيراً جاء دور اقتراح « روبسبير » عن الجمع بين وظيفة وزير ووظيفة نائب ، وكان ذلك فى ٧ ابريل سنة ١٧٩١ بينما النواب يتناقشون فى الموضوع الخاص بالنظام الوزارى .

لقد رأى « روبسبير » بوجه عام أن ليس لأى عضو فى الجمعية التشريعية أن يعين وزيراً خلال الأربع السنوات التالية لمدة الدورة التشريعية ، فضلاً عن أنه تقرر فى ٧ نوفمبر سنة ١٧٨٩ أن لا يعين النائب وزيراً خلال الدورة .

وعندئذ رأينا مراداً علنياً صحيحاً ، وانما فى الاقتراحات الخاصة بعدم الجمع بين الوزارة والنيابة ، فقد طلب النائب « بوش » (Bouche) حرمان كل نائب من الحصول على مرتب أو معاش خلال دورة انعقاد الجمعية والدورة التالية لها ، ولكن أمر المزايدة لم يقف عند هذا الحد ، بل إن هناك نائباً أيد الاقتراح السابق ثم دفع به الحاس إلى أن يطلب من أعضاء الجمعية أن يتعهدوا بأن لا يطلبوا وظيفة أو عملاً لأى كان ، غير أن المعجيب الذى يثير الدهش حقاً هو أن النائب « جورا » (Gorat) قد ألح فى أن لا ينصب هذا المنع على النواب وحدهم بل ناشد الجمعية أن تلزم بسلفهم وخلفهم وأقاربهم واصهارهم .

ولقد كان سخف هذه الاقتراحات هو الذى جَنَّبَ الجمعية تمحيصها وقرارها ،

فقد وقف نائب جرىء ولاحظ بأن فى هذه المقترحات شىء من الحق والسخف وطلب رفضها جميعاً حتى يفكر فيها أربابها تفكيراً ناضجاً ، وهكذا دفن الموضوع غير مأسوف عليه .

حق اقتراح القوانين

١٧ — ولقد ارتبط موضوع اختيار الوزراء من بين أعضاء الهيئة التشريعية بمسائل أخرى نخص بالذكر منها موضوع حق اقتراح القوانين .
رأت الجمعية التأسيسية بالاجماع أن حق اقتراح القوانين حق من حقوق الهيئة التشريعية دون سواها ، واذن فلاجواز لشيوع هذا الحق بين هذه السلطة والسلطة التنفيذية ، أو تجزئته فيما بينهما ، أما السبب فبدأ انفصال السلطات بلانزاع .
رأت الجمعية أن اقتراح القوانين من الاعمال التشريعية ، لأنه أول وجه لسن القانون ، وهذا على نقيض ما يراه مشرع اليوم ، إذ رأى هذا المشرع العصري ، بعد تحليل عميق تناول به العملية التشريعية ، أن الواجب يقضى بأن لانتبر اقتراح القوانين جزءاً من العمل التشريعى بمعناه الصحيح ، لانه محض عمل تبدأ به العملية التشريعية ، إنه فاتحة التشريع ، فهو الذى يضع شرائط التشريع ويكيفه دون أن يكون جزءاً منه منطقياً ، أما فى عهد الثورة الفرنسية فقد رأى المشرع أن اقتراح قانون بهدد موضوع معين هو اشتراك فى وضعها ولذلك حرم السلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين .

حرمان الملك من حق اقتراح القوانين

يفضى حتما الى اختيار الوزراء من الهيئة التشريعية

١٨ — ولقد كان من الواجب أن يفضى حرمان الملك من حق اقتراح القوانين الى اختيار الوزراء من بين أعضاء الهيئة التشريعية ، فلاك أنجلترا ليس له حق اقتراح القوانين ، ولذلك فان لوزرائه هذا الحق باعتبارهم أعضاء فى المجلس التابعين له ، واذن فلذلك حق اقتراح القوانين عملياً دون أن يكون له هذا الحق نظرياً .

ولكن الجمعية التأسيسية لم تستطع أن تنحو هذا النحو بما أنها رفضت أن تخول الوزراء حق حضور جلسات الهيئة التشريعية ، فبرفضها حق اقتراح القوانين بالنسبة للملك ، وبتجريد الوزراء من هذا الحق باعتبارهم وزراء وتخويلهم باعتبارهم أعضاء في الهيئة التشريعية قد حرمت السلطة التنفيذية حرماناً تاماً من أن تسن قوانين خاصة بمواضيع معينة ، ولعمرك إن هذا الموقف معيب وشاذ في آن واحد ، إذ للسلطة التنفيذية بطبيعتها صفة تؤهلها لمعرفة الظروف المناسب للتشريع في مادة خاصة وعدم التشريع في مادة أخرى .

الآخذ بالطريقة الأمريكية

لتخويل السلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين

١٩ — ولما لوحظ هذا الموقف الشاذ التجأت الجمعية التأسيسية الى الدستور الأمريكي لتجد فيه حلاً وسطاً يقضى بأن يلفت رئيس السلطة التنفيذية نظر الهيئة التشريعية الى مناسبة تقضى وضع تشريع معين دون أن يكون له حق الاقتراح بالمعنى القانوني ، كما هو شأن رئيس جمهورية الولايات المتحدة في بياناته ، قم الاتفاق على ذلك .

حق حل الهيئة التشريعية

٢٠ — ولقد أشار بعض الخطباء منذ الساعة الاولى لانعقاد الجمعية التأسيسية الى موضوع حل الهيئة التشريعية ، على اعتباره نتيجة ضرورية مترتبة على المسؤولية السياسية الوزارية ، اذ من الواجب في النهاية أن يقول الشعب كلمة لمصلحة الوزارة أو ضدها اذا ما اشتبك في نزاع مع السلطة التشريعية .

فكنت تجد إذن انصار حل الهيئة التشريعية منذ ذلك الحين . كما كنت تجد لهذا المبدأ خصوصاً أشداء رأوا في هذا الحق سلاحاً خطراً في يد الملك ، وكانت هذه وجهة « شابلية » (Le Chapelier) على الخصوص ، وهو ذلك النائب الذي صرح بأن حق الحل يكون مفيداً عند ما يكون وضع الدستور قد تم

وعمل به منذ عدة سنوات. فاستتب له الأمر، وتدعم أساسه تدعيم مرغوبا فيه، ولكن من الخطر تخويل الملك حق الحل أثناء وضع الدستور وفي السنوات التالية لتطبيقه . وانتهى أمر الجمعية الوطنية بأن عدلت عن البت في هذا الموضوع لسببين ، (أولا) السبب الذي أدلى به « له شاپلييه » و (ثانيا) لى يمكن ربط حق الحل بالمسئولية السياسية الوزارية .

فما دام الوزراء غير مسئولين أمام الهيئة التشريعية فلا محل اذن للاهتمام بحق الحل على أنه عدل المسئولية .

حق الاعتراض على القوانين وتنفيذها

٢١ — أما حق اعتراض (Le veto) الملك على القوانين فهو الموضوع الذى احتاج الجمعية التأسيسية . فالبعض كان يقاومه مقاومة مطلقة . والبعض الآخر كان يقول بإيجاد هذا الحق، وجعله معلقا لنفاذ القوانين فى الظاهر، ولكنه كان فى الواقع حقا يمكن الملك من أن يكون له قسط كبير فى التشريع وفى شل العمل بالقوانين شلانا .

مقاومة حق الاعتراض على القوانين

٢٢ — ولقد كان المدافعون عن وجهة النظر الاولى هم المتعلقون بنظرية انفصال السلطات على اطلاقها وفى مقدمتهم « سييس » (Siéyès) الذى قال « أعرف القانون بأنه إرادة الحكم . وبناء عليه فليس للحكومات أن تشترك أى اشتراك فى وضع القانون ، وليس للملك ان يختص بوظيفة المشرع ، لأن إرادة الملك لا يمكن ان تعادل إرادة ٢٥ مليوناً من الأفراد »

انصار الحل الوسط

٢٣ — وهناك من النواب من وقف موقفا وسطا ، وسلم بأن يكون للملك حق

الاعتراض على القوانين، بشرط اعتبار حق الاعتراض كأنه خلاف واقع بين الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية، وأن يدعى الشعب للفصل نهائياً في هذا الخلاف، وكان هذا الرأي هو على الخصوص رأى « رابوسانت اتيين »

(Rabau Saint Etienne)

رأى مؤيدى حق الاعتراض على القوانين

٢٤ - أما الذين قالوا بتأييد حق الاعتراض على القوانين فقد اعتبروا الملك ممثلاً للامة، إذ في الدستور ممثلان لها . أحدهما الهيئة التشريعية . والآخر الملك . فإرادة الامة الواحدة تندعم . وإنما تندعم بوسيلتين مختلفتين . وإذن فلا يجوز أن تعتبر إرادة الامة محقة نهائياً إلا إذا استطاع الممثلان المنوط بهما الافصاح عن هذه الارادة أن يقولوا كلمتهما تلقاء الموضوع الواحد، وإذن وجب تخويل الملك حق الاعتراض على القوانين حتى يعبر عن رأيه في الموضوع الذى سبق للهيئة التشريعية أن أصدرت فصالتها فيه، ما دام رأى الملك هو في الوقت نفسه رأى الامة . ولقد قال أنصار هذا الرأي إن الملك يفصح عن الارادة الدائمة للامة عند ما يزاول حق الاعتراض على القانون، وهى إرادة توجب إرادتها الوقتية عن العمل باعتبار أن إرادة النواب تتغير تبعاً للانتخاب .

تنظيم حق الاعتراض على القوانين

وهل هو مطلق أو معلق للقانون Suspensif

٢٥ - جنحت الجمعية الدستورية بصفة عامة إلى تأييد حق الاعتراض على القوانين، ولكن الخلاف قد قام حول هل يكون هذا الحق مطلقاً أم معلقاً، ولقد أشار بعض الخطباء إلى وجوب التفرقة بين الموضوع من ناحية تعلقه بالواقع ومن ناحية اتصاله بالقانون .

أما فيما له اتصال بالواقع فإن حق الاعتراض يكون دائماً معلقاً لسريان القانون،

ذلك بأن الهيئة التشريعية تستطيع بعد مرور زمن ، أن ترغم الملك على التقهقر والتسليم برأيها . وتستطيع ذلك بوسيلة قانونية هي رفض الموافقة على الضرائب . وعندئذ يتجتم على الملك أن يسلك واحداً من سبيلين . فاما أن يخضع لإرادة الهيئة التشريعية واما أن ياجأ إلى دعوة الشعب كي يقول قولته في موضوع الخلاف بعد حل الهيئة التشريعية . ولكن الواجب معرفته هو أن الملك لا يستطيع أن يتعنن بسبب حق الاعتراض على القوانين دون أن يحل الهيئة التشريعية . ولا يستطيع أن يحل الهيئة التشريعية دون أن يجري انتخابات جديدة من فوره ، حتى تجتمع هيئة جديدة لنقول قولتها في القانون المعارض عليه . وإذن فحق الاعتراض ليس من ناحية الواقع غير إجراء معلق لسريان القوانين

ولكن هل في الوسع أن نصف حق الاعتراض بأنه معلق أيضا من الناحية القانونية ؟ إننا لو وصفنا حق الاعتراض بهذا الوصف لجأز أن تفقد إرادة الملك في لحظة ما لها من أثر قانوني . ذلك بأن انقضاء المدة المحددة لجواز الاعتراض وصحته تجعل إرادة الملك عاجزة عن العمل . وإذن تنعدم قيمة هذه الإرادة قانوناً . وتكون الهيئة التشريعية هي صاحبة الرأي الأعلى في تصريف التشريع وسنه . بينما نرى كلمة الملك في حالة عجز تلقاء هذه الهيئة . والأفضل في رأي أنصار حق الاعتراض أن يكون وصف هذا الحق بأنه مطلق . لانه يكون في الواقع معلقاً لسريان القوانين ويترك سلطة الملكية تامة من الناحية القانونية . لانه سيكره على الطاعة لأى الهيئة التشريعية عملياً بسبب رفض تقرير الضرائب ، واتهام الوزراء الخ . . . وتبقى إرادته تامة نظرياً .

كانت هذه أهم الملاحظات التي أدلى بها بعض النواب في الجمعية التأسيسية ولا سيما « ميرابو » .

الظروف التي أحاطت بتقرير الاعتراض المؤقت

٢٦ — طالت المناقشات في حق الاعتراض دون أن تتقدم . وبينما الجمعية على هذه الحال أعلن الملك أنه سيتقدم بمذكرة عن هذا الموضوع . ولقد أيدت هذه

المذكورة وجهة النظر الخاصة باعتبار حق الاعتراض معلقاً لسريان القوانين. فدهش جميع النواب . وتقرر بالاجماع أن لاتقرأ المذكورة . ووافقت الهيئة على حق الاعتراض المعلق لسريان القوانين بأغلبية ٦٧٨ صوتاً ضد ٣٢٨ . فكان للملك أن يعترض على القوانين ليعلق سريانها خلال تشريعتين (2 Législatures) أما إذا انقضت هذه المدة فإن أهلية الملك للتشريع في مادة معينة تسقط ولا تبقى إلا أهلية الهيئة التشريعية .

المشاكل المترتبة على هذا الحل

٢٧ - لقد أدت النصوص الخاصة بحق الاعتراض على القوانين الى مشاكل عديدة خطيرة على الفور من تطبيقها ، ولا سيما فيما يتعلق بمراسيم المهاجرين ، ومرسوم القسوس الذين رفضوا أن يقسموا بيمين الطاعة لدستورهم المدني ، وكان هذا في خريف سنة ١٧٩١ ، فبعد انقضاء زمن وجيز على إقرار الدستور ، أخذ عدد من المهاجرين يتسلحون علناً ، وجعلت الصحف الملكية تنشر بلاغات رسمية عن استعداداتهم ، ولكنها نشرت ذلك في صورة بغيضة مثيرة للخواطر حضت الهيئة التشريعية على أن تصدر مرسوماً في ٩ نوفمبر سنة ١٧٩١ يقضى باعتبار الفرنسيين الذين احتشدوا على الحدود موضع ريبة وهددتهم بالاعدام جزاء وفقاً على خيانتهم الوطن .
وصدر في الوقت نفسه مرسوم فرض على القسوس اليمين المدنية إذا لم يكونوا قد أقسموها وفق الدستور ، ولقد نص هذا المرسوم على حرمان من يأبى أن يقسم هذه اليمين من أى مرتب أو معاش ، وأباح للادارة إبعادهم عن موطنهم .

كيف كان حق التصديق على القوانين

Droit de Sanction

واسطة بين الملك والهيئة التشريعية

٢٨ - كان في وسع الملك أن يعترض على هذين المرسومين بما له من حق الاعتراض على القوانين ، وما كان هذا المسلك يتنافى بحال والدستور ، ولقد اتخذ

الملك هذه السبيل واعترض على المرسومين ، وعندئذ رأت الهيئة التشريعية أن تفكر في وضع تفرقة لم تجل بخاطرها ساعة المناقشة في حق الاعتراض على القوانين. وفي الحق إن الجمعية الوطنية قد فاتها أن هناك نوعين من القوانين يقابلهما نوعان من الاجراءات ، فكما أن هناك قوانين عادية مستديمة يسرى مفعولها لأجل طويل ، وقوانين مستعجلة توضع للطوارئ والظروف ، فيكون الأولى إجراءات طويلة الأجل ويكون للثانية إجراءات تشريعية ، ولكن لا ضرر في حق الاعتراض المؤقت إذا كان الأمر خاصاً بقانون لأجل طويل ، بل إن أضرار حق الاعتراض على القوانين المستديمة لا تجرح على الراجح عزة الرأي العام في شدة ، ولكن الأمر على عكس ذلك إذا كان خاصاً بقوانين توضع للطوارئ والظروف ، لأن حق الاعتراض المعلق للقانون يكون بمثابة إلغاء تام للاجراءات المؤقتة ، والجمعية الوطنية قد رأت عندما وافقت على حق الاعتراض المعلق للقانون أنها ستبقى قابضة على ناصية الحال ، بينما الأمر أصبح على النقيض ، لأن الملك صار وحده صاحب الكلمة النهائية والرأي القاطع ، والدليل على ذلك موقفه إزاء هذين المرسومين الخاصين بالمهاجرين والقسوس ، وإذن فحق التصديق على القانون قد جعل إرادتي الملك والسلطة التشريعية تتطاحنان عوضاً عن أن توفق فيما بينهما .

النظام البرلماني لا يحل هذا الخلاف

٢٩ — ولقد روي أن تعذر حل هذا الخلاف راجع الى غيبة النظام البرلماني عن فرنسا ، فانت تجد في النظام البرلماني بيعض الدول ما يسمى حق التصديق (droit de sanction) وهو من حقوق الملك الخاصة ، وهذا الحق لا يوجد في انجلترا منذ سنة ١٧٠٧ نظراً لأن الملك لا يزال حق الاعتراض على القوانين ، ولكنه وجد في فرنسا لمصلحة الملك من سنة ١٨١٤ الى ١٨٤٨ ، ولكن هذا الحق لم يثر المقلومة بين الملك والسلطة التشريعية على النحو الذي وقع سنة ١٧٩١ ، ذلك بان النظام البرلماني كان معمولاً به في فرنسا خلال الفترة التي أسموها عودة الملكية وفترة ملكية يوليو .

ولقد كان حق الاعتراض على القانون في حاجة لاشتراك أحد الوزراء المسؤولين حتى يستطيع الملك مزاولته ، وهذا الوزير نفسه كان في حاجة الى ثقة غالبية المجلس به حتى يزاول هذا الحق ، وهذا ما أدى بطبيعة الحال الى التوفيق بين الملك والهيئة التشريعية اذا مازاول الملك حق الاصدار .

ولكن عند ما لا يكون للنظام البرلماني وجود ، أى عند ما يكون حق الاصدار مجرد حق خاص بالملك ، فلا احتمال للتوفيق بين الملك وبين ارادة السلطة التشريعية التي أدعها القرار الذي اعترضت عليه السلطة التنفيذية .

ولقد طرح موضوع حق الاعتراض على القوانين مرة أخرى في سنة ١٧٩٢ وكان ذلك بمناسبة المرسوم الصادر بدعوة جيش من عشرين الف متطوع وطني الى باريس ، كما طرح أيضا بمناسبة المرسوم الخاص بالقساوسة المنتقذين على النظام الجديد ، وهو مرسوم ضاعف خطر الاجراءات التي نص عليها مرسوم سنة ١٧٩١ ، لكن تذليل الصعوبة الخاصة بحلف القساوسة اليمين المدنية كان أمراً في غير الوسع ، لذلك فان الخلاف اشتد والعراك احتد في ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ .

كيف سويت علاقات ما بين السلطتين

أمام الجمعية الوطنية

٣٠- كان المبدأ الذي قام عليه دستور سنة ١٧٩٢ هو استقلال السلطات العامة ، بمعنى انفصال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية والسلطة القضائية (راجع مجموعة الدساتير في فرنسا لدوجي ومونييه) (Recueil des Constitutions de la France de)

Duguy et Mounier)

فالوزراء لم يكونوا بموجب دستور سنة ١٧٩١ غير وكلاء السلطة التنفيذية ، وللملك وحده حق تعيينهم ، وقد نصت المادة الثانية من الجزء الرابع على مبدأ عدم الجمع بين الوزارة والنياية ، ونصت المادة الخامسة على مسؤولية الوزراء ، ولكنها مسؤولية جنائية ، فلم يكن اذن للهيئة التشريعية أن تفرض على الملك إقالة وزرائه

ويوجد النص على اختصاص الهيئة التشريعية مدونا في الجزء الاول من الفصل الثالث مادة أولى فقرة (١٠) اذ تقول : للجمعية الحق في أن تحرك مسؤولية الوزراء وأهم وكلاء السلطة التنفيذية أمام المحكمة العليا الوطنية ، وليس للملك أن يخلى الوزير من مسؤولية قضى بها . أما النصوص الخاصة بتنفيذ القوانين فتقول : « تعرض المراسيم التي تقرها الهيئة التشريعية على الملك الذي له أن يرفض قبولها ، ولكن هذا الرفض لا أثر له الا تعليق سريان القوانين ، فاذا وافقت تشريعتان متواليتان على نص واحد لقانون واحد فيكون مفروضاً في الملك أنه أقر القانون فينفذ »

كيف يزول الملك حق الاعتراض علي القانون

٣١ - واذا وافق الملك على القانون كتب الصيغة الآتية : « يقبل الملك ويأمر بالتنفيذ » . أما إذا أراد الملك أن يزول حقه في رفض القانون رفضاً معلقاً لسريانه فيكتب : « الملك يفحص عنه » Le roi examinera

محاولات في سبيل النظام البرلماني

٣٢ - وقصارى القول : إن الجمعية الوطنية قد أرادت أن تضع الدستور الفرنسي على قاعدة انفصال السلطات انفصالا مطلقاً . ولكن الوقائع التي حدثت خلال السنوات التي انقضت في وضع الدستور قد دلت على أن هذا الانفصال المطلق يؤدي لزماً إلى أخش الاضرار . ولذلك فان قوة الواقع قد ألجأت إلى محاولة العمل بنظام الحكومة البرلمانية .

محاولة المسيو نار بون Narbonne

٣٣ - لقد كان المسيو « نار بون » وزير الحربية أول من حاول أن يوثق الصلة بين الملك والهيئة التشريعية . ولذلك فانه قد أراد منذ تعيينه في ٧ ديسمبر سنة ١٧٩١ إلى أوائل سنة ١٧٩٢ أن يحكم بالاشتراك مع غالبية الجمعية . ولقد عمرت محاولة المسيو « نار بون » خلال ثلاثة أشهر تقريباً . ولكنه أقيل فجأة بعد أن

١ اكتسب عطف الحزب الدستوري الذي بذل جهوداً عنيفة لتحقيق النظام البرلماني .

محاولة الحزب الدستوري

٣٤ — ولكن المحاولة الثانية كانت ذات طبيعة مختلفة عن طبيعة المحاولة الاولى .

شغل مسند الحكم عدد من الوزراء بعد اقالة المسيو « ناربون » ، ولقد كانت كراهية الهيئة التشريعية لهؤلاء الوزراء تعدل عطفها على « ناربون » ، فقد اتهم المسيو « ليسار » (Lessart) ، واذا كانت الجمعية لم توافق على مرسوم الاتهام ، فانها قررت أن تدلى الى الملك بملاحظات عن سير هذا الوزير ، ولقد حصلت الجمعية على اقالة الوزراء الذين كانوا موضع ريبتها ، ثم استدعى الملك المسيو « دومورييه » (Dumourier) و « رولان » (Rolland) و « كلاشير » (Clavière) و « سرفان » (Servant) لتولى الوزارة بناء على ايعاز الحزب الدستوري ، ولقد تكلم النواب في ذلك الحين عن اتساق السلطات واتفاقها ، وقامت بالفعل حكومة حازت ثقة الملك والهيئة التشريعية خلال بعض أشهر ، ولكن هذه المحاولة لم تلبث أن أخفقت لان « سرفان » قد نقصته الصراحة ، فقد اتخذ بعض اجراءات خطيرة دون أن يطلع عليها الملك أو زملاءه الوزراء ، فتعقد الموقف ، ولم يتسن استمراره طويلاً على هذه الحال ، وأقيل الوزراء الثلاثة « الجيرونديين » أما « دومورييه » فقدم استقالته .

تطبيق انفصال السلطات

أدى الى الجمع بين السلطات

٣٥ — إن الفكرة الجمهورية التي كانت محور دستور سنة ١٧٩١ ، وهي فكرة انفصال السلطات المطلق ، قد أظهرت عجزها عن حل مشاكل الحكومة الدستورية ، ولذلك فانها أدت في الواقع الى الجمع بين السلطات ، وفي الحق إن تطبيق مبدأ انفصال السلطات المطلق لا معني له إلا قيام الحصومة بين هذه السلطات جميعاً ، فعند ما تعمل كل من السلطتين في اتجاه مقابل لاتجاه الأخرى ، ينعدم الوفاق

والانفاق ، ويؤدى الموقف لزماً الى المشاحنة والمناجزة ، وتكون النتيجة التى تفرضها الضرورة هى أن تجب إحدى السلطتين السلطة الأخرى ، وهذا ماسئرى تحقيقه ابتداء من سنة ١٧٩٢ حيث يتم قيام الحكم على الجمع بين السلطات فعلياً ، رغمًا من القول بانفصال السلطات نظرياً .

الحكومة الثورية والجمع بين السلطات

٣٦ - اقتبست الجمعية الوطنية الفرنسية من الدستور الأمريكى نظام انفصال السلطات ، ولكن هذا النظام لم يعمر طويلاً ، بل لم يطبق لأن دستور سنة ١٧٩١ ما كاد يتم حتى جاءت ظروف داخلية وأخرى خارجية أكرهت الخلق السياسى الفرنسى على أن يقيم فى بلاده حكومة قوية ، والحكومة القوية لا يمكن بطبيعتها أن تكون فى نظام قائم على انفصال السلطات انفصالاً مطلقاً ، لاسيما إذا كان حديث العهد وليس له تقاليد مركزة فى النفوس ، وإنما تكون هذه الحكومة القوية فى نظام قائم على اتحاد السلطات وتوحيد قيادتها .

فنظام الجمع بين السلطات كان إذن النظام الذى يجب أن يحل محل نظام انفصال السلطات المطبق رغمًا من أن نظام الانفصال كان لا يزال متمتعاً بشئ من النفوذ ، وكان القائمون بالأمر لا يزالون يعملون على تهيمته الأذهان له ظاهراً ، حتى لقد اعتبره المؤسسون القاعدة الصحيحة لكل حكومة نظامية .

يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢

٣٧ - لقد بدأ العمل بنظام الجمع بين السلطات ابتداء من يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ . إذ حدث فى ذلك اليوم أن هاج الشعب فى باريس واستولى على سراى «التويلرى» (Tuileries) وأكره الملك على الالتجاء إلى دارالهيئة التشريعية فكانت أول حركة من جانب الجمعية أن عاملت الملك كضيف . ولم تعامله كأسير ،

ذلك بأنه لم يكن هناك ما يخشى منه . ولقد أصدرت الجمعية مرسومين عند وصول الملك إليها . واليك نصين من نصوص هذين المرسومين وهى المادة السابعة والمادة الثامنة (راجع مجموعة القوانين لدوفرجييه جزء ٤ ص ٢٩١)

(Cf. Collection des Lois de Duvergier — IV. p. 291)

« يقيم الملك وأسرته فى حرم الهيئة التشريعية إلى أن تعود السكينة إلى نصابها فى باريس . وتصدر الحكومة الأوامر حتى تكون سراى « لو كسمبور » Luxembourg أو أى سراى أخرى على استعداد للزول الملك فيها بعد .

الجمعية التشريعية

تقرر عقد جمعية تأسيسية Convention

٣٨ — كانت الجمعية التشريعية هى التى اتخذت الاجراءات السابقة ، ولكن السلطة الثورية فى باريس (La commune de Paris) هى التى قامت بحركة العصيان ونجحت ، ولذلك ألحّت فى ارسال الملك الى سجن « المعبد » (Temple) واضطرت الجمعية التشريعية الى الاذعان ، فكان النظام الملكى موجوداً قانوناً ، ولكن الجمهورية قامت عملياً ، ومنذ عشرة أغسطس سنة ١٧٩٢ أعلنت الجمعية التشريعية وقف لويس السادس عشر عن وظيفته مؤقتاً ودعت الى عقد جمعية تأسيسية (convention) ، فكيف كان انفصال السلطات طريقاً الى توحيدها ؟ لقد لاح شبح اتحاد السلطات عند ما نظمت الجمعية التشريعية لأول مرة بكلمة « كونفيسيون » فى ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ ، وهى كلمة كان معناها فى ذلك الحين دقة محدودة لا غرض منه إلا أن تنعقد جمعية لتعديل الدستور أو لوضع دستور ، قصداً الى تغيير نظام الحكم من ملكى الى جمهورى ، فإدام الامر كان تعديل الدستور أو وضع دستور جديد غير ذلك الذى قام على مبدأ انفصال السلطات ، فلا مناص اذن على الاقل من تضيق هذا المبدأ ، فماذا حدث ؟

الحكومة المؤقتة

٣٩- ألفت الجمعية التشريعية - بعد انتصار الشعب عليها وعلى الملك في ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ - حكومة أسمتها الحكومة المؤقتة . ولكن هذه التسمية كانت إسمية . أما في الواقع فإن هذه الحكومة قد ضمن لها البقاء والاستقرار كما يفهم من مرسوم تشكيلها الذي قال « تعين الجمعية التشريعية الوزراء مؤقتا بالانتخاب الشخصي ولا يجوز اختيارهم من أعضائها . . . الخ » (راجع الجزء الرابع ص ٢٩٢ من مجموعة القوانين الفرنسية لدوقرجية) .

المجلس التنفيذي المؤقت

٤٠- وفي ١٥ أغسطس سنة ١٧٩٢، وضعت الجمعية التشريعية الاجراءات الداخلية للحكومة المؤقتة . وقد تألفت السلطة التنفيذية من ستة وزراء يجتمعون بهيئة مجلس برئاسة كل واحد منهم بدوره أسبوعا (مادة ٥ دكرتو ١٥ أغسطس) وذلك اجتنابا لزيادة النفوذ وتمكن البعض من القبض على ناصية الحال، إلا أن هذا المرسوم لم يشر إلى علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية التي اعتبرت نفسها سيدة البلاد ولها أن تعزل الوزراء الذين أولتهم الحكم . فكانت هذه أول خطوة في سبيل وضع يد السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية . على أن تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية لم تظهر جليا بادی الأمر . لان الرجال الذين كانوا على رأس السلطة التنفيذية استمدوا قوة كبيرة من شخصيتهم ومكانتهم الشعبية وفي مقدمتهم « دانتون » الرجل السياسي الكبير والزعيم الشعبي الذي انتصر اتباعه على الملك ثم على أعضاء الجمعية التشريعية الذين كانوا على جانب كبير من الاعتدال والمرونة .

لقد اختارت الجمعية التشريعية « دانتون » Danton بأغلبية ٢٢٢ صوتا من ٢٨٤ . أما الذي تلاه في الانتخاب وهو Monge « منج » فقد نال ١٥٤ من ٢٨٤ فدانتون والشعب كانوا إذن السادة الحاكمين .

ولكن المحكون المؤقتة التي عينتها الجمعية التشريعية لم تكن حتى زوال هذه الجمعية — حكومة جمعية بالمعنى القانوني الفني، لأن حكومة الجمعية يجب أن تستمد وجودها من الجمعية ذاتها، وأن تكون خاضعة تمام الخضوع للجمعية بحيث تستطيع أن تسقطها دون بيان الأسباب، الأمر الذي لم يحدث إلا بعد التئام حكومة الكونفنسيون .

الغاء النظام الملكي

٤١ — تمت انتخابات هذه الجمعية وفاق قانون الانتخاب الصادر بمرسوم (١٠ — ١١) أغسطس سنة ١٧٩٢، وهو المعدل لقانون انتخاب سنة ١٧٩١ الذي وضعته الجمعية التأسيسية . فانتخاب جمعية « الكونفنسيون » كان إذن بموجب القانون الذي حرر الانتخاب من بعض القيود . واحتفظ بالاقتراع غير المباشر ذي الدرجتين مع إلغاء التمييز بين الفرنسي العامل وغير العامل وجعل سن الناخب ٢١ سنة على شرط أن يعيش من إرادته أو أجر عمله اليومي، وأن لا يكون في حالة التبعية، وأن يقيم في الدائرة سنة . وما كادت جمعية « الكونفنسيون » تجتمع في ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٩٢ . حتى ظهرت آيات عدم تسامحها وشدتها، إذ رسمت بالغاء الملكية وقررت أن يبقى مجلس الوزراء ممتعاً بسلطته حتى تضع دستوراً جديداً لفرنسا . وهو دستور ٢٤ يونيو سنة ١٧٩٣ الذي لم ينفذ كسابقه .

حكومة الكونفنسيون

هي حكومة جمعية وحكومة ثورية

٤٢ — كانت هذه السلطة التنفيذية حكومة جمعية حقاً، لأنها استمدت وجودها من « الكونفنسيون » وخضعت لأوامرها ومراقبتها وأقرت أعمالها . ولاغربة في ذلك لأن التاريخ قد أممى هذه الجمعية بالحكومة الثورية . وهي تلك التي تضع

دستور البلاد ونظمها وفاق الضرورة ، ثم تنسحب بعد إتمام عملها . ولكن جمعية « الكونفديسيون » لم تنسحب رغمًا من أنها قد وضعت الدستور في ٢٤ يونيو سنة ١٧٩٣ لأنها رأت أن تبقى درأً للأخطار التي تلازم حتماً تغيير الجمعيات النيابية بأخرى في ظروف خطيرة كتلك التي اجتازتها فرنسا وقتئذ . وهذا ما أشار إليه مرسوم ١٠ أكتوبر سنة ١٧٩٣ عندما قال : « تبقى حكومة فرنسا حكومة ثورية حتى يتم الصلح » ، أى حكومة لوضع نظم حسب الظروف ، والضروورات التي تبيح المحظورات ، وتهلك الحرث والنسل إن لم يتلطف قضاء الله وقدره . لأن كلمة « ثورية » تفيد عدم التقيد بانفصال السلطات ووجوب اتحاد هذه السلطات في يد واحدة .

فحكومة الثورة أو الحكومة الثورية . أى حكومة اتحاد السلطات مع توحيد القيادة ، لم تكن نتيجة خطة مرسومة ولا نظرية موضوعة . وإنما كانت وحي خلق سياسي بعثته الظروف إختباراً وامتحاناً ، ولا محيص عن أن تكون نتيجة الشدوذ شذوذاً . وقد ساعد على بقاء هذا الشدوذ استمداد الشعب لتقبل حكم العتو والجبروت الذي لم يعض عليه الزمن الكافي لنسيانه وتقلصه بعيداً عن النفس .

مختلف مراحل الحكومة الثورية

وأطوارها الضرورية

٤٣ - لقد نُظِّمَت الحكومة الثورية حتي ٩ ترميدور (Thermidore) من السنة الثانية في اتجاه جمع السلطات بين أيدي الجمعية ، أو أيدي نظم أخرى متفرعة عنها . ولكنها منذ الحين الذي سقط فيه « روبسبير » جمعت لتحلل وتمزق ، ويلوح أننا نستطيع أن نبين المراحل التي قطعتها هذه الحكومة فيما يلي

شعرت جمعية « الكونفديسيون » منذ انعقادها لأول مرة أن المجلس التنفيذي المؤقت ليس في قبضة يدها تماماً . ولذلك وضعت نصب عينها أن تجعل الحكم خارجاً عن إختصاص الوزراء . وقد نجحت في ذلك بالتضييق على الوزراء تضييقاً كانت

ظاهراته الواضحة في إيفاد مندوبين عنها لتحرّى أحوال الجيوش في المناطق المقيمة بها . ثم خطت بعد ذلك خطوة أخرى بوضع يدها على إدارة البوليس السياسى بواسطة لجنة « الأمن العام » ، واردقتها بخطوة ثالثة عندما وضعت يدها على جميع وسائل الدفاع عن البلاد بأنشائها لجنة اسمتها لجنة « الدفاع العام » التى كان لها أن تتخذ كل ما تراه من إجراءات ملائمة للحالة ، وأن تتوسع في إختصاصها كلما اقتضت مشيئتها ذلك . ولما كانت وسائل الدفاع لا تؤدى الى الغاية المنشودة فقد أنشأت جمعية « الكونفيسيون » « لجنة الانفاذ العام » لتحل محل « لجنة الدفاع » ، ونيط بهذه اللجنة اتخاذ الاجراءات الخطيرة ، وصار في وسع اختصاصها أن يتناول كل شىء . ولا سيما إستخدام الوسائل التى تؤدى عملا حاميا ينقذ الوطن من الاخطار المحدقة به من الخارج والداخل .

حكومة الجمعية منذ ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢

حتى وضع دستور السنة الثالثة

٤٤ — يمتاز تاريخ الحكومة الموقته بطورين متعارضين . فمن ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ حتى يناير سنة ١٧٩٣ كان مجلس الوزراء يحكم حكما ناجزاً ، ولما تألفت لجنة « الدفاع العام » في يناير المذكور حكم هذا المجلس المؤقت بالاشتراك مع هذه اللجنة حتى ابريل سنة ١٧٩٤ ، ولم تقتصر المناقشات على أعضاء لجنة الدفاع والوزراء ، بل كان يحضر الجلسات كل من أراد الحضور من نواب « الكونفيسيون » حتى كان عدد الحاضرين يتراوح بين ١٥٩ و ٢٩٩ في كل انعقاد لمجلس الوزراء .

وتألفت « لجنة الانفاذ العام » في ٦ ابريل سنة ١٧٩٤ . فتضاءل سلطان الوزراء وازدادت سطوة الجمعية . ومن الممكن القول بأن الحكومة الثورية قامت ابتداء من هذا التاريخ . وقامت على الرغبة في الحكم بنفسها . رغم بقاء مجلس الوزراء امما

وشبها ، حيث استقال منه الرجال الأكفاء ، والشخصيات الممتازة ، أمثال «سرقان» وزير الحربية و «دانتون» الذي استقال في ١٩ أكتوبر سنة ١٧٩٢ بسبب قانوني هو أنه انتخب عضوا في «الكونفنسيون» في شهر سبتمبر وتعين وزيراً في أغسطس، ومن المعلوم أن مرسوم ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ كان يحرم الجمع بين الوظيفة والنيابة. وإذا كان قد خلفه «رولان» Roland في الزعامة فإن هذا الرجل قد استقال في يناير، ولم يبق في سلك الوزارة إلا كل ضعيف عقيم من الناحية السياسية . وهذا ما أدى الى تحكم الجمعية في الوزراء واصدارها الاوامر لهم بالخضوع والطاعة لكل من تنتدبه من النواب للقيام بالاعمال العامة . فكانت النتيجة ضعف المجلس التنفيذي المؤقت وخضوعه لرأى الجمعية في سهولة .

اعمال جمعية الكونفنسيون

٤٥ — بدأت جمعية «الكونفنسيون» منذ ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٩٢ بإيقاد مندوبها الى الجيش، ثم الى الاقاليم التي سادها الاضطراب من جراء المجاعة والنهب والسلب . ولكن تدخل الجمعية لم يقف عند هذا الحد، بل انها عمدت الى تأليف لجان من أعضائها . ولم تكن هذه بدعة . لان كل برلمان له أن يؤلف لجانا لاتمام أعماله على أحسن وجه ممكن . ولقد سبق أن عملت الجمعيتان التشريعية والتأسيسية على هذه الوتيرة، ولكن البدعة كانت في مدة العضوية واختصاص العضو وطريقة تعيينه، فقد تكونت لجان «الكونفنسيون» من أعضاء هذه الجمعية و «بطريقة القائمة» حيث دون اسم كل نائب حسب اختصاصه وميوله . ولكن من الواجب أن نستثنى أعضاء لجنة «الانقاذ العام» التي استمرت دون تغيير أو تعديل حتى شهر «ترميدور» من السنة الثانية للثورة مع أن مدة العضوية فيها كانت شهراً واحداً .

أسماء لجان الكونفنسيون

حتى السنة الثانية من الثورة

٤٦ — كان عدد هذه اللجان يتغير من وقت لآخر، كما هو الحال بالنسبة للجان بمجالس النواب والشيوخ في الوقت الحاضر . ولقد كان عدد هذه اللجان في السنة

الثانية من الثورة ٢١ لجنة وهي: لجنة المحفوظات . ولجنة الانقاذ العام . ولجنة الأمن العام . ولجنة المراسيم والمضابط مجتمعتين . ولجنة الاعمال المركزية السريعة Comité des dépêches centrales التي كانت تحضر جدول أعمال الجلسات . ولجنة الاسواق . ولجنة الجيش . ولجنة العملة . ولجنة المراسلات التي نيظ بها تحرير صحيفة «الكونفئسيون» . ولجنة العرائض . ولجنة الحرب . ولجنة المالية . ولجنة التشريع . ولجنة «دكتاتورية الجلسة» (يقابل عملها عمل المراقبين) ، ولجنة المعارف العمومية . ولجنة المعاونة التي أسسوها أولا لجنة الاسعاف العام . ولجنة القسمة (وتعنى بالمسائل الخاصة بتقسيم فرنسا إلى مديريات ومراكز وأخطاط) ، ولجنة التصفية وبمبحث الحسابات ، ولجنة نقل الملكية وأمالك الدولة . ولجنة الزراعة . ولجنة التجارة . ولجنة الملاحة والتجارة الداخلية . ولجنة البحرية والمستعمرات .

لجان مؤقتة ذات سلطة خاصة

٤٧ — وكانت جمعية «الكونفئسيون» تعين أحيانا لجانا مؤقتة ذات سلطة خاصة كلجنة التربية القومية التي تعينت في ٦ يولييه سنة ١٧٩٣ لوضع خطة عن التعليم العام ، ولقد آل أمر هذه اللجنة الى أن اندمجت في لجنة المعارف العمومية .

سلطان اللجان الثورية

٤٨ — كانت هذه اللجان على جانب عظيم من القوة المستمدة من تخصصها في مواد معينة ، ودوام عملها في الواقع دون القانون ، فلقد كانت كل لجنة من هذه اللجان تراقب الوزراء الذين تقع وزاراتهم في دائرة اختصاصها مراقبة دقيقة مستمرة . لقد تعدل نظام اللجان في فرنسا سنة ١٩١٠ أي في الفترة التي رأى فيها البرلمان أن يقضى نهائيا على التوازن القائم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حتى يكون له كل الاشراف وكل المراقبة على الفتيل والقطمير ، ولذلك فان اللجان البرلمانية التي كانت خاصة ومؤقتة أصبحت لجانا عامة ودائمة ، ولقد كان هناك لجنة واحدة دائمة في مجلس النواب حتى سنة ١٩١٠ وهي لجنة الميزانية ، ولقد خُلصت على هذه اللجنة طبيعة الدوام ، لأن سلطان المال كان ولا يزال الوسيلة العملية المنتجة التي يستطيع بها

البرلمان أن يؤثر في كل حكومة ، واللجان الدائمة قد تطلبت في جميع الازمان سلطانا قوياً تؤثر به الهيئات التشريعية في الوزراء .

سلب اختصاص الوزراء شيئاً فشيئاً

٤٩ — إن لجان « الكونفسيون » التي كانت كل لجنة منها تقابل وزارة معينة قد أثرت تأثيراً عميقاً في الوزراء ، واكتسبت اختصاصهم شيئاً فشيئاً .

لجنة الامن العام

Commission de Sureté générale

٥٠ — تألفت « لجنة الأمن العام » في ١٧ أكتوبر سنة ١٧٩٢ ، وكانت مهمتها إلقاء القبض على المتهمين بالتآمر أو بالاشتراك مع الملكيين أو الاجنبي ، أو مع كائن من كان يعمل على إثارة الخواطر ، فكان سلطانها واسع النطاق للدرجة جعلت الاحزاب تتنازع الغالبية في هذه اللجنة الجهنمية ، فمند ما تألفت كانت غالبيتها للجبليين ، ولما تجدد انتخاب نصفها في ٩ يناير سنة ١٧٩٣ كانت هذه الغالبية للچيرونديين ، ولكن جمعية « الكونفسيون » أعلنت في ٢١ يناير أن هذه اللجنة لا تحوز ثقة الشعب ، ومن الواجب اختيار غيرها وجعل عددها قاصراً على ١٢ عضواً ، فكان لها الأمر ، وانتخب ١١ جبلياً وواحد من الجيرونديين ، ثم رفع عددها الى ٤٤ كانوا جميعاً من الجبليين ، ولكن هؤلاء خشوا الجيرونديين ، وأرادوا أن يحتفظوا بهذه اللجنة في أيديهم ، فقررروا في سبتمبر سنة ١٧٩٣ أن يكون اختيارها بمعرفة لجنة الانقاذ (comité du salut public) التي كان لهم فيها الغالبية .

الاختصاص القضائي للجنة الامن العام

٥١ — كان من الواجب نظرياً أن يقتصر اختصاص لجنة الامن العام على الشؤون الادارية ، بما أن لها أن تفتت على اختصاص الوزراء في هذا الميدان ، ولكنها استطاعت في الواقع أن تتخذ اجراءات قضائية ، أو على الأقل اجراءات تدخل

ضمن اختصاص السلطة القضائية في كل بلد نظامي ، وفي الحق إن السلطة القضائية وحدها هي التي تستطيع أن تفسر الحريات الشخصية ، وإذا كانت المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي لا تزال تحول مديري البوليس حق اصدار أوامر القبض في حدود دائرة عملهم ، فإن هذه المادة موضع انتقاد شديد وحملات قاسية ، وفي الواقع إن وجود المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي يدعو الى الاسف الشديد رغم أن مديري البوليس ليس لهم هذا الحق إلا في الحدود التي رسمها قانون تحقيق الجنايات ، ولكن هذا السلطان المرعب ، سلطان اصدار أوامر القبض ، كان بأمله في يد لجنة الأمن العام منذ انشائها ، وهذا ما يفسر لنا سبب النضال الذي قام بين الاحزاب في سبيل تفوق بعضها على البعض الآخر داخل هذه اللجنة .

الاختصاص الإداري للجنة الأمن العام

٥٢ — وفصلاً عن هذا السلطان القضائي ، فإن لجنة الأمن العام كانت قد اختصت في أكثر من ناحية باختصاصات القضاء والإدارة فقد وجهت في ٥ يناير سنة ١٧٩٤ الى مأموري الإدارة قائمة احتوت ٢٦ سؤالاً (راجع الطبعة الثانية من الجريدة الرسمية جزء ١٩ ص ١٤٧ و ١٤٨ . Cf. Reimpression du Moniteur T. XIX p 147 — 148) ومن المسلم به أن العرف لم يجز بان توجه لجنة من السلطة التشريعية أسئلة الى الموظفين بصفة مباشرة دون أن تمر هذه الاسئلة بالوزراء الذين هم الرؤساء الإداريون لهؤلاء الموظفين ، ولا سيما ما كان خاصاً منها بما جرى من تزوير وغش في تطبيق قانون ١٧ سبتمبر سنة ١٧٩٣ ، وبما تعلق ببيع أموال المهاجرين وتداول العملة .

تأليف لجنة الأمن العام

٥٣ — كانت لجنة الأمن العام نوعاً من الوزارات ، أو هيئة أركان حرب ، تألفت من ١٢ عضواً وأحياناً من ١٨ ، ثم وصل عددها الى ٣٠ عضواً ، الى جانبهم عدد وفير من الموظفين الذين بلغت نفقاتهم في وقت ما ٣٨٠ ألف فرنك ، وهو مبلغ طائل بالنسبة لظروفه .

لجنة الدفاع العام

Comité de défense générale

٥٤ - لم يكن للجنة الأمن العام غير سلطات البوليس ، فالسياسة العامة والحرب ، والدبلوماسية أو الكياسة ، كانت جميعاً من اختصاص المجلس التنفيذي ولما أصبحت الحالة الخارجية من الخطورة بمكان بعيد ، لاح المجلس التنفيذي للجميع جد ضعيف ، فتقرر انشاء هيئة خاصة بالدفاع هي « لجنة الدفاع العام » نطقت « الكونفدسيون » خطوة في سبيل الجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، ولقد قدم هذا الاقتراح النائب الجيروندى « كرسن » (Quercin) في أول يناير سنة ١٧٩٣ .

على أن هذا الاقتراح قد لاح جريئاً ، ولذلك فان الزعيم « مارا » (Marat) سأل الجمعية أن تتمهل وأن تفكر في الامر ملياً ، وهو يقول : « اذا نحن الزمنا الوزراء الخضوع الى لجنة من أعضاء « الكونفدسيون » فلن يكونوا بعد ذلك مستقلين ، وانما يكونون أدوات ذات مسئولية أبهظ ، فاذا كانت الجمعية قد رأت اذن ضرورة وضع الوزراء قيد تصرفها فقد كان هناك اعتراضات مبدئية على الجمع بين السلطات .

لم تحفل جمعية « الكونفدسيون » بهذا الامر ، وفي أول يناير سنة ١٧٩٣ وافقت على المرسوم الآتي : « تعين كل من لجان الحربية والمال والمستعمرات والبحرية والدبلوماسية والتجارة ثلاثة من بين أعضائها ليجتمعوا في مكان خاص باسم لجنة الدفاع العام ، وتُعنى هذه اللجنة ، بالاشتراك مع الوزير المختص ، بالاجراءات التي تستلزمها الحملة العسكرية المقبلة ، والحالة الحاضرة للشؤون العامة ، وإذا أرادت الكلام لتقرر شأن من الشؤون فلا يجوز لرئيس « الكونفدسيون » أن يرفض تخويلها الكلمة » كان للجيرونديين الغالبية في هذه اللجنة الجديدة أيضاً ، وكان الى جانبهم بعض الجبليين المعتدلين ، أى الفريق الوصولى من حزب الجبليين ، أمثال « كامبون » (Cambon) و « جويتون ده مورفو » (Guyton de Morveau)

عيوب لجنة الدفاع العام

٥٥ - كان للجنة الدفاع العام عيوب خطيرة ، أهمها افشاء الاسرار ، وفي الواقع إن جلسات اللجنة كانت من تلك التي يستطيع أن يحضرها كل من راقه ذلك من أعضاء « الكونفيسيون » ، وكان كثيرون من هؤلاء الأعضاء يحضرون الجلسات خيفة أن تتسلط هذه اللجنة على الجمعية ، واجتماعات من هذا القبيل لا يمكن الاحتفاظ بامرارها ، نظراً لكثرة عدد الحاضرين ، حتى لقد صاح « باراس » (Barras) في ٥ ابريل سنة ١٧٩٣ قائلاً : « إن هذه العلنية التي تتمتع بها اجراءاتناهي وسيلة عظيمة القيمة في يد أعدائنا » .

وفضلاً عن هذا فإن عدد أعضاء هذه اللجنة الذي كان بادى الامر عشرين عضواً قد ازداد كثيراً ، فكانت هذه الزيادة سبباً في انحطاط قيمة القرارات التي تتخذها هذه اللجنة :

تنفيذ القرارات

٥٦ - وكان يناط بالوزراء أعضاء المجلس التنفيذى أن ينفذوا قرارات لجنة الدفاع العام ، ولم يكن لهذه اللجنة من وسيلة الى التغلب على الوزراء اذا هم أرادوا معارضة قرار إلا أن تعرض الامر على جمعية « الكونفيسيون » ، واذن لم تكن هذه اللجنة بذاتها اداة عمل حاسم في الميدان .

اعادة تنظيم لجنة الدفاع العام

٥٧ - ولقد ازداد الايقان بضعف هذه اللجنة وعجزها عندما ازداد تخرج الحال ، ولاسيما بعد اندحار الجنود الفرنسية في « نروندن » (Nerwinden) في ٢٢ مارس سنة ١٧٩٣ ، حيث أمرت « الكونفيسيون » لجنة الدفاع العام بتحضير مشروع لتنظيمها وتم هذا التنظيم الجديد في ٢٥ مارس (راجع Reimpression du Moniteur

احتفظت اللجنة الجديدة بالاسم القديم ، وبعدها السابق ، ونيط بها اقتراح جميع الاجراءات الضرورية للدفاع عن الجمهورية في الداخل والخارج ، وصار عليها أن تستدعي المجلس التنفيذي مرتين في الاسبوع ، حتى يكون هناك وحدة في العمل ، وكل ذلك مع الرقابة الدقيقة على السلطة التنفيذية ، ولكن هذه اللجنة ما كانت تزال هذه الرقابة وتلك الادارة الاتحت الاشراف المباشر لجمعية « الكونفئسيون » فقد تحتم أن يشهد عضوان من أعضاء تلك اللجنة الجلسات اليومية للجمعية حتى يجيبان على الاسئلة التي توجهها جمعية « الكونفئسيون » اليهما .

كانت المهمة التي قامت بها هذه اللجنة الجديدة منعقدة ، فالعيوب بقيت كما هي ، ولم يكن لهذه اللجنة وسيلة تقاوم بها معارضة المجلس التنفيذي إلا أن تلجأ الى جمعية « الكونفئسيون » .

أما أهم تغيير في اللجنة الجديدة فقد اقتصر على الاعضاء الذين كانوا حتى مارس سنة ١٧٩٣ من الجيرونديين دون سواهم ، إذ أصبحوا منذ هذا التاريخ من الجيرونديين والجبليين . غير أن الفوضى التي أدت الى تعديل اللجنة القديمة بقيت قائمة ، ولذلك فان جمعية « الكونفئسيون » قد قررت أن تستعيض عن هذه اللجنة الضعيفة بنظام جديد .

لجنة الانقاذ العام

٥٨ — كان النظام الجديد هو « لجنة الانقاذ العام » التي تفوقت وسادت في سرعة لامثيل لها في سجلات فرنسا التاريخية . لما قامت به من عمل جسيم تغلبت به على جميع الصعوبات ، فقد أطفأت نار الحرب في مقاطعة « الفنديه » (Vendée) وهدأت الخواطر في الداخل وعقدت الصلح بمدينة « بال » (Bâle) في الخارج .

تقرير اينار Isnard

٥٩ — قدم النائب الجيروندي « اينار » بتاريخ ٤ ايريل سنة ١٧٩٣ تقريراً الى جمعية « الكونفئسيون » عن لجنة الدفاع العام جاء فيه ، « لقد اعترفت لجنتم بان من

الواجب أن نخلم على الحكومة قوة عملية أعظم جسامه ، ووحدة في القيادة أشد متانة . على أن تناقش الشؤون مناقشة أبعد غورا ، ولا سيما في هذا الوقت الذي تلاحقت فيه الكوارث داخل البلاد ، ونسج فيه المنتفضون على الثورة مشروعا ضد الثورة غشى فرنسا طولا وعرضا ، ولاحت خلاله في الأفق شباك من الخيانات المختلفة الانواع ، فضلا عن هذا فان علمية مداولات اللجان ، والسرف الذي يمكن ان يترتب على هذه العلمية ، واعتراف الوزراء أنفسهم بذلك ، كل أولئك قد ساهم في حمل اللجنة على اتخاذ الاجراء الذي ستعرضه عليكم » وكان هذا الاجراء هو اصلاح لجنة الدفاع العام اصلاحا تاما ، عن طريق الاستعاضة عنها بنظام جديد .

اختلاف الآراء تلقاء خلف لجنة الدفاع العام

٦٠ - وقد اختلفت الآراء تلقاء الطريقة التي تتبع لانشاء النظام الذي يحل محل لجنة الدفاع العام ، ولقد قام هذا الخلاف بين الحزبين الكبيرين في جمعية « الكونفئسيون » وهما الجيرونديون والجبليون ، كما قام هذا الخلاف في داخلية كل حزب . لقد اقترح بادى الرأي تكوين لجنة اسمها لجنة « التنفيذ » ولكن جمعية « الكونفئسيون » لم ترد هذا الاسم ، ذلك بأنه قد لاح متعارضا ومبدأ انفصال السلطات ، ما دامت وظائف الوزراء لا تزال قائمة باسم المجلس التنفيذي . كذلك كان من الواجب أن تكون لجنة « التنفيذ » فرعا من « الكونفئسيون » ، ومن المسلم به ، بناء على مبدأ انفصال السلطات ، أن الهيئة التشريعية لا تستطيع أن تكون تنفيذية ، وإذا كانت الجمعية قد أرادت أن تفتتت على مبدأ انفصال السلطات عمليا فانها ما كانت تريد أن تظهر في ثوب المفتتت بموجب لقب واضح في افتتاحه .

انشاء لجنة الانقاذ العام

Comité du salut public

٦١ - وفي ٥ ابريل سنة ١٧٩٣ قررت « الكونفئسيون » الفحص عن تقرير « اينار » ، وأحالته على لجنة من خمسة أعضاء ، أيد ثلاثة منهم المشروع

وهم « إينار » و « باربر » و « دانتون » ، وهناك عضو رابع وهو « تورول » (Torrol) الذى حاول أن يدخل على رأى الثلاثة الاول شيئاً من الاعتدال ، أما الخامس وهو « ماتيو » (Mathieu) فكان عضواً نافذ الكلمة فى الجمعية ، ولكن رأيه لم يعرف حتى الآن ، ولقد سارت هذه اللجنة بخطوات جبارة ، واقترحت مشروعاً فى ٦ ابريل ، وافقت عليه الجمعية فى اليوم نفسه ، وهكذا تم إنشاء لجنة الانقاذ العام . وكان هذا العنوان ذا ميزة مزدوجة ، فهو يشعر أولاً بأن الظروف حرجة ، ويدل فى الوقت نفسه على الأمل الظاهرى فى أن هذه اللجنة لا تفتت على مبدأ انفصال السلطات .

تأليف لجنة الانقاذ واختصاصاتها

٦٢ — ولقد استرشدت « الكونفئسيون » فى تأليف هذه اللجنة بفكرتين ، أولاً إنشاء هيئة جديدة قوية تستطيع أن تقضى على أسباب الكوارث التى نزلت بالبلاد من جراء المؤامرات والخيانات وضعف لجنة الدفاع العام ، وثانيتهما اجتناب أخطار الدكتاتورية كما قالوا ، فلكى تكون هذه اللجنة قوية قد جعلوا عدد أعضائها (٩) حتى تناسك ولا تتحلل عن طريق التواكل الذى شوهد فى الجمعيات الكبيرة ، كما جعلوا جلساتها سرية ، وحالوا دون حضور أعضاء « الكونفئسيون » فيها ، أما اختصاصها فكان العمل على سرعة إنجاز الأعمال التى عهد بها الى مجلس الوزراء المؤقت ، ووقف هذه الأعمال إذا كانت على نقيض مصلحة الوطن ، مع إخطار « الكونفئسيون » بذلك ، ولما كان لهذه اللجنة أن توقف مفعول المراسيم التى تصدرها الوزارة ، فانها كانت تملك أيضاً أن تشل جميع القرارات الوزارية ، وبذلك اجتنب الصدام الذى كاد يقع بين الوزراء وأعضاء لجنة الدفاع العام .

وعلاوة على ما تقدم فقد كان لهذه اللجنة أن تتخذ فى الظروف الحرجة كل ما تراه من إجراءات الدفاع العام فى الداخل والخارج ، على أن ينفذها الوزراء فوراً ما دام قد قررها ثلثا أعضاء لجنة الانقاذ ، وإذا كان مرسوم ٦ ابريل سنة ١٧٩٣ قد اشترط لتنفيذ قرارات اللجنة أن يكون هناك خطر وأن تتخذ الاجراءات بقرار

صادر من ثلثي الأعضاء فان هذين الشرطين لم يكن لهما قيمتهما في الأوقات العادية نظراً للظروف الحرجة التي أحاطت بفرنسا في ذلك الحين .
أما من الناحية القضائية فلم يكن للجنة الانقاذ أن تصدر أوامراً بالقبض، إلا ما كان منها خاصاً بالموظفين الإداريين ، بشرط تبليغ ذلك للجمعية « الكونفنسيون » بلا إبطاء ، ولكن هذه المسألة كانت نظرية أكثر منها عملية ، لأن لجنة الدفاع العام كانت لا تزال قائمة ، وفي إمكان لجنة الانقاذ أن تستصدر منها هذه الأوامر ، وبذلك تم توحيد السلطات وتركيزها في يد السلطة التشريعية على نقيض دستور سنة ١٧٩١ .

للموقاية من استبداد لجنة الانقاذ

٦٣ — ولاستبقاء لجنة الانقاذ العام تحت اشراف الجمعية ومراقبتها قررت « الكونفنسيون » اتخاذ احتياطات نص عليها في المادة ٤ وما بعدها من مرسوم ٦ ابريل وهذه الاحتياطات هي : —

تقديم حساب

١ — لقد انحصر أول احتياط في التزام لجنة الانقاذ بتقديم حساب عن أعمالها ، وقد بُحِثت وسيلتان في هذا الصدد ، إحداها إخطار جمعية « الكونفنسيون » فوراً بما تنأهب للجنة لعمله ، ومعنى هذا تعليق قرارات المجلس التنفيذي بناء على نص المادة (٢) ، وتعليق أوامر الحضور الصادرة ضد الموظفين الإداريين بناء على نص المادة (٣) .

أما الوسيلة الثانية نخاصة بما لا يدخل في المادتين السابقتين ، ولقد نصت المادة الخامسة بقولها : « تقدم لجنة الانقاذ العام للجمعية تقريراً عاماً كتابياً اسبوعياً عن أعمالها وعن موقف الجمهورية »

مضبطة المداوولات

ب — وينحصر الاحتياط الثاني في إيجاد مضبطة لمداوولات لجنة الانقاذ طبقاً لنص المادة السادسة .

انتخاب الاعضاء شهرياً

ج — وتنص المادة السابعة على الاحتياط الثالث وينحصر في أن تكون مدة العضوية شهراً ينتخب في نهايته أعضاء لجنة الانقاذ .

ضالة الميزانية

د — واما الاحتياط الرابع فخرمان لجنة الانقاذ من الوسعة في المصروفات تطبيقاً لنص المادة ٨ القائلة : « تبقى المالية القومية مستقلة عن لجنة التنفيذ وخاضعة لرقابة الكونفسيون المباشرة حسب الطريقة المبينة في المرسوم » وهكذا كانت لجنة الانقاذ تتمتع بحقوق متناقضة ، فبينما سلطانها يحجب كل سلطان بجانبه نرى أجلاً قصيراً ومصروفاتها ضئيلة .

السلطان في لجنة الانقاذ

٦٤ — إن الروح التي عملت لجنة الانقاذ على مقتضاها لمزاولة سلطانها قد ظهرت فوراً جانحة الى انهاء هذا السلطان ، فامام الخطر الخارجى ، وتلقاء الخوف من دكتاتورية ، لم يسع لجنة الانقاذ إلا أن تدع التردد جانباً ، وأن تعمل في شدة لدرأ الكوارث وانقاذ الوطن .

ولقد تألفت لجنة الانقاذ وفاق مرسوم ١٦ ابريل سنة ١٧٩٣ ، واستقلت بمكان خاص داخل مكان « الكونفسيون » على انها فرع منها .
لم يتكلم مرسوم تشكيل هذه اللجنة عن الرئاسة ، ولكن روحه تدل على

أن لا رياسة لهذه اللجنة ، ولذلك فلم يعين رئيسها ، ولكن هذه اللجنة كانت خاضعة لزعامة رجال أقوياء ، ذوى بأس وسلطان كانوا بين أعضائها . أمثال « دانتون » فى بداية عملها ، و « روبسبير » وأنصاره « كوتون » (Couthon) و « سان جوست » (Saint- Just) خلال الشطر الثانى من حياة هذه اللجنة .

مكاتب لجنة الانقاذ الثلاثة

٦٥ — ولقد أنشأت لجنة الانقاذ ثلاثة مكاتب :

مكتب المراسلات مع نواب البعثات .

مكتب المراسلات مع الوزراء والقواد .

المكتب العام المنوط به بحث العرائض والمذكرات والمراسلات العامة ومختلف أنواع الاجراءات .

وكان لكل مكتب رئيس ومساعد يختار من غير أعضاء اللجنة .

وكان للجنة الانقاذ سكرتير عام .

واذا أردت المزيد عن أعمال هذه اللجنة فارجع الى « التاريخ السياسى للثورة الفرنسية لمؤلفه المسيو اولار (Histoire politique de la Révolution française par Aulard)

توزيع العمل بين أعضاء اللجنة

٦٦ — ولقد وزع الاعضاء أعمال اللجنة على أنفسهم ، فاختص « كامبون »

(Combon) و « جويتون » (Guyton) و « لنديه » (Lindet) بالمراسلات ،

ونيط « بدانتون » و « بارير » ادارة الشؤون الخارجية وايفاد عمال الثورة الى

الجيش ، ونيط بأخرين شؤون الحربية والبحرية ، على أن يكون لكل من المالية

والداخلية والحقانية قسم على حدة ابتداء من ١٣ يونيه سنة ١٧٩٣ ، وتألف قسم

آخر جديد من عضوين لسماع أقوال نواب الوكلاء والوطنيين .

أتمت لجنة الانقاذ عملا جسيما ، وكانت الاقسام تجتمع يوميا من الساعة السادسة

الى الساعة الثانية عشرة مساء ، وكانت اللجنة العامة تنعقد فى منتصف الليل ، وفى

الساعة الثامنة صباحاً، لبحث شئون الانقاذ العام ، وبفضل هذا العمل المنقطع النظير تمكن هؤلاء الرجال من انقاذ فرنسا من الفوضى فى الداخل ، وغارة الاجنبى من الخارج .

كيف زاولت لجنة الانقاذ العام رقابتها؟

٦٧ — بدأت لجنة الانقاذ العام بمزاولة رقابتها على كل وزارة أولاً ، ثم على مجموع المجلس التنفيذى ثانياً .

وكانت المراقبة الخاصة من اختصاص كل قسم ، أما المراقبة العامة فكانت من اختصاص الهيئة العامة التى كانت تتألف من لجنة الانقاذ العام والمجلس التنفيذى ، أى الوزراء .

ولقد قررت لجنة الانقاذ العام فى ١٥ يونية سنة ١٧٩٣ وجوب حضور الوزراء فى الساعة الواحدة من بعد ظهر كل يوم للاتفاق معها على الاجراءات الصالحة لانقاذ الجمهورية .

عدد أعضاء اللجنة

٦٨ — تشكلت لجنة الانقاذ العام بناء على اقتراح الجيرونديين ، ولكنها تألفت منذ البداية من الجبليين المعتدلين ، وكان أهم هؤلاء الأعضاء « دانتون » و « بارير » و « جويتون » و « كامبون » ، ولقد بقيت اللجنة على هذه الحال حتى نهاية مايو سنة ١٧٩٣ ، حيث طرأ عليها تعديل عن طريق إدخال سبعة أعضاء جدد لأداء عمل خاص هو وضع مشروع الدستور ، وفى ٥ يونيه اندمج هؤلاء الاعضاء الخمسة فى سلك عضوية اللجنة وعنوا مع الاعضاء الآخرين بشئون لجنة الانقاذ . ولقد أصبح عدد أعضاء هذه اللجنة فى شهر يونيه ١٢ بعد الاستقالات والتخلى عن العمل بسبب المرض ، وفى ٤ يوليه ألحقت « السكونفسيون » بلجنة الانقاذ أربعة من أخطر المتطرفين فى حزب الجبليين ، فبرز شهر يوليه دخل المتطرفون فى اللجنة ولاسيما « كوتون » (Couthon) و « سان جوست » (Saint - Just) وصار عددها ١٦ .

لجنة الانقاذ العام الثانية

٦٩ - ولقد ورد من شمال فرنسا ومن مقاطعة « الفانديه » Vendée أسوأ الاخبار في ذلك الحين . وقد اسند سبب هذا الفشل الذريع لدانتون وغيره من أعضاء اللجنة المعتدلين .

سقط « دانتون » في انتخابه لعضوية لجنة الانقاذ في ١٠ يولييه سنة ١٧٩٣ . وصار عدد أعضائها تسعة وفي ٢٠ يولية أصبحت اللجنة خاضعة لسلطان « رو بسبيير » الذي انتخب في أواخر يولييه عضوا بها . بعد أن سبقه اليها « كوتون » و« سان جوست » . وصار عدد أعضاء اللجنة في عشرين سبتمبر اثني عشر عضوا . وبقى كذلك حتى النهاية وهذه اللجنة هي ما أسموها لجنة الانقاذ العام الثانية

النظام الداخلي للجنة الثانية

٧٠ - لم يعرف النظام الداخلي لهذه اللجنة التي استمرت من ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٣ الى سقوط « رو بسبيير » معرفة تامة . ويلاحظ أن كان لهذه اللجنة ثلاثة مكاتب ، واحد المراسلات مع نواب البعثات . ومكتب لمراقبة تطبيق القوانين وثالث للعمل وهذا هو مركز الحكومة

لم يطرأ تغيير على هذه اللجنة من ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٣ حتى ٩ تيرميدور Thermidor من السنة الثانية للثورة (يولية سنة ١٧٩٤) . اللهم إلا في ابريل سنة ١٧٩٤ حيث أعدم « هيروده سيشل » Hérault de Sechelles آخر أنصار « دانتون »

أهم وسائل اللجنة الثانية

٧١ - ومن مميزات هذه اللجنة الثانية أهمية الوسائل التي كانت تحت تصرفها .

لم يكن تحت تصرف لجنة الانقاذ الثانية في بداية عهدها سوى خمسة آلاف جنيه . لعمرك إن هذه ميزانية ضئيلة لا تسعف ولا تضمن عملا حامما . ولكن « دانتون »

اقترح زيادة هذه الميزانية في أغسطس سنة ١٧٩٣ فوافقت الجمعية على خمسين مليون فرنك ، ولكن « دانتون » لم يكن عضواً في لجنة الانقاذ وقتئذ . وانما كان رئيس جمعية « الكونفئسيون » . ولذلك استطاع أن يحصل على إقرار الاعتماد .

ولقد اسندوا الى « دانتون » وقتئذ أنه أراد أن يتخذ من لجنة الانقاذ حكومة مؤقتة يكون الوزراء وكلاءها الاولين . فرفضت « الكونفئسيون » هذا الاقتراح خوفاً من الجمع النظري بين السلطات ، رغم ما كانت موقنة تمام الايقان بان هذا الجمع واقع بلا شك عمليا . فماذا كانت علاقات هذه اللجنة بالحكومة ؟

علاقات ما بين لجنة الانقاذ والحكومة

٧٢ - لم تلغ جمعية الكونفئسيون مجلس الوزراء في بادئ الامر محافظة على نظرية انفصال السلطات في الظاهر . وهذا ما يؤخذ من نص المادة (٢) من مرسوم سنة ١٧٩٤ . الذي حتم قيام مجلس الوزراء باختصاصه ، اذا لم تدع الضرورة الى تدخل لجنة الانقاذ العام ، ولكن بمجرد انقضاء سبعة أيام على صدور هذا المرسوم القاضى بانشاء لجنة الانقاذ قررت هذه اللجنة في ١٣ ابريل أن تقوم الحكومة المؤقتة (مجلس الوزراء) بجمع جميع القرارات التي أصدرتها في سبيل الدفاع عن الجمهورية وتقديمها لها . أما فيما يتعلق بالأعمال المستقبلية فيناط بسكرتير المجلس التنفيذي المؤقت أن يرفع مذكرة للجنة بخصوص مناقشات مجلس الوزراء ، وعلى كل وزير أن يقدم يومياً للجنة الانقاذ خلاصة عن أحوال وزارته والأوامر التي أصدرها . ومن هذا يتضح أن المراقبة على الوزراء قد اشتدت اشتداداً غليظاً دون إلغاء مجلسهم

على أن مابلغته هذه المراقبة من الشدة لم يرض جمعية « الكونفئسيون » . ولذلك رأيناها في ٢٧ مايو سنة ١٧٩٣ تقطع مرحلة جديدة في سبيل المراقبة عند ما قررت لجنة الانقاذ العام وجوب حضور الوزراء اليها بأنفسهم يومياً للاتصال بأعضاء اللجنة . ويلوح لنا من سياق التاريخ أن هيئة الوزارة قد قاومت هذا القرار

مقاومة. سلبية، حيث لم يكن من الحكمة تخطي هذا الحد في وقت أمست فيه (الجيوتين) المقتصة أداة حكم وسيادة .

وفي أول أغسطس سنة ١٧٩٣ اقترح « دانتون » إلغاء هيئة الحكومة المؤقتة (الوزارة) على أن يحل محل الوزراء موظفون ينشط بهم تنفيذ الإجراءات التي تتخذها لجنة الانقاذ . ولكن هذا الاقتراح رفض، وبقيت الحال كما كانت مع تزويد لجنة الانقاذ بمبلغ ٥٩ مليون فرنك.

نعم بقيت الحال كما كانت نظريا . أما في الواقع فان لجنة الانقاذ قد حلت محل الوزارة . فهي التي تخاطب الموظفين، وهي التي تؤثر على جوازات السفر الممنوحة للعندو بين . وهي التي يتوجه اليها الشعب بشكاياته ومطالبه، وبذلك أصبح الاستثناء قاعدة . والقاعدة استثناء .

لقد مهد انزواء الوزراء بهذه الصورة لزوال الحكومة المؤقتة . ذلك بأن الفترة التي انقضت بين صدور مرسوم ٦ ابريل سنة ١٧٩٣ الذي أنشأ لجنة الانقاذ ومرسوم ٣٠ جرمينال (سنة ٢ من الثورة) الذي ألغى هيئة الوزارة المؤقتة كانت فترة امتازت بمرسوم ١٩ فندمير و ١٥ فريمير سنة ٢ (١٠ أكتوبر و ٤ ديسمبر سنة ١٧٩٣) وهما النضان الاساسيان لنظام حكومة الثورة . فالمرسوم الاول قد دعم حق لجنة الانقاذ في مراقبة الوزراء ، والثاني ناط بها أن يحل محل الوزارة في شطر كبير من اختصاصها .

لقد دعم المرسوم الاول رقابة لجنة الانقاذ على الوزراء وقواها ، إذ قال مرسوم ٦ ابريل سنة ١٧٩٣ : تراقب لجنة الانقاذ العام العمل الادارى المعهود به للوزراء . أما مرسوم ١٠ أكتوبر فقد جاء أوضح من سابقه إذ يقول : يكون المجلس التنفيذي المؤقت ، أى الوزراء ، والقواد والهيئات النظامية تحت مراقبة لجنة الانقاذ العامة التي تؤدي عن ذلك حسابا للكونفيسيون كل ثمانية أيام

فالرقابة انتقلت بهذا المرسوم من مراقبة الاعمال الى مراقبة الاشخاص ، ذلك بأنه لم يشكلم فحسب عن المجلس التنفيذي المؤقت — أى ذلك الشخص

الادبي الذي يتألف باجتماع الوزراء - وانما تكلم على سبيل الحصر والتخصيص بقوله « جميع الهيئات النظامية . والموظفين العموميين » واذن يكون الوزراء واقعين تحت المراقبة المباشرة للجنة الانقاذ العام. ولقد جاء مرسوم ١٤ فبراير سنة ٢ من الثورة وأيد هذه الرقابة التي فرضتها لجنة الانقاذ على الوزراء (مادة ٢ فصل ٢ - مجموعة «دوقريجييه» جزء ٦ ص ٣١٧)

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نرى تنفيذ القوانين قد وضع أيضاً تحت مراقبة اللجنة المذكورة (مادة ٣ و ٤ و ٥ من مرسوم قنديمير)

إن هذين المرسومين قد خولا لجنة الانقاذ أن تحل محل الوزراء في الاعمال - اذ أقر لها أن تحكم فيما يتعلق ببعض الشؤون. وهذا ما مكّن اللجنة من تعيين القواد. وفي الواقع إن هذه اللجنة قد نجحت نجاحاً باهراً حيث استطاعت أن توجد عنصراً من الشباب الفياض بالغيرة والحماسة والنشاط والروية ، فأدى ذلك الى النصر بفضل « كلارنو » الذي استحق أن يسمى « منظم النصر »

فالقواد العموميون كانوا يعينون اذن بواسطة جمعية « الكونفسيون » بناء على اقتراح لجنة الانقاذ، أما باقي الضباط فلا يجوز لوزير البحرية والحربية ترقيةهم الا بعد بيان الاسباب وعرضها على لجنة الانقاذ . وكذلك ليس لهذين الوزيرين أن يعزلا ضابطاً أو موظفاً عنه مندوب من مندوبي جمعية « الكونفسيون » دون أن يبينوا الاسباب كتابة للجنة الانقاذ التي لها الحق في أن تقبل أو ترفض مشورة الوزير ، لأنها صاحبة القول الفصل في الشؤون الحربية والقيادة العليا وحدها .

أما فيما يتعلق بالشؤون السياسية فان هذا المرسوم قد نص نصاً صريحاً على أن للجنة الانقاذ وحدها حق ادارة الشؤون السياسية والفصل في كل ماله مساس بها . واذا أردنا أن نفق على هذه الاعمال بالتطوير وجب علينا أن نرجع إلى كتاب المسيو « البير سوريل » . (أوروبا والثورة الفرنسية) ، وفي الوسع أن نجتزئ عنه بقولنا إن هذه اللجنة لم تخرج في سياستها الخارجية عن التقاليد الملكية .

فلجنة الانقاذ العامة قد حلت محل الوزارة في ادارة الاعمال الحربية والشؤون السياسية والدفاع والأمن بموجب مرسومى ١٠ أكتوبر و ٤ ديسمبر سنة ١٧٩٣ .

ولهذا كانت لجنة الحكومة المؤقتة غير مجددة ومن الواجب الغاؤها. وهذا ما تم في أول أبريل سنة ١٧٩٤ (١٢ جرمينال سنة ٢ من الثورة) فقد ألغيت لتحل محلها ١٢ لجنة. كان « كارنو » مقررًا للجنة الانقاذ العامة. وقد شرح النظام الذي حل محل الحكومة المؤقتة بقوله : « تلغى وظائف الوزراء الست التي استعيز عنها باثنتي عشرة لجنة فرعية تابعة للجنة الانقاذ العامة وتحت ادارة جمعية « الكونفئسيون » فالجنة الانقاذ هي إذن التي تسلمت مقاليد الحكم لتقضى في المسائل السريعة قضاء مؤقتًا ، حتى تفصل « الكونفئسيون » في الشؤون الهامة . وأما التفاصيل فتحال على اللجان الفرعية المختصة لتحصلها وتنفذها بدورها .

أما تأليف هذه اللجان فتراه في المادة ٣ و ٤ من مرسوم ١٢ جرمينال . وقد اختص كل منها بفرع معين من الحياة الفرنسية حتى القضاء . ولقد اختصت جمعية « الكونفئسيون » بتعيين أعضاء هذه اللجان (مادة ٢٠) بناء على اقتراح لجنة الانقاذ العامة. وعلى ذلك تكون هذه اللجنة هي صاحبة الكلمة العليا على هذه اللجان الفرعية وهذا أقصى حد للمركزية في الحكومة الاستبدادية .

أما من الناحية العملية فان هذه اللجان كانت تابعة أيضاً للجنة الانقاذ . فالمادة (١٧) تقول « تتصل اللجان بلجنة الانقاذ العامة . وهي تابعة لها » وهذه أول مرة ذكرت كلمة « تابعة » بصدد السلطة التنفيذية ، وهي تبعية متينة العرى ، بما أن هذه اللجان قد تختم عليها أن تقدم حساباً عن أعمالها وأسبابها للجنة الانقاذ ، التي لها وحدها حق إلغاء أى عمل تراه مناقضاً لنجاة البلاد ، ورسم كل ماترى رسمه . فهي إذن والحالة هذه الهيئة العليا التي تصدر الأوامر وتشير بالأعمال التي يجب أن يقوم بها الموظفون .

ومع كل ذلك فقد كان ينقص لجنة الانقاذ العام سعة في العمل للقبض على ناصية الحال تماماً . ولهذا فان جمعية « الكونفئسيون » خصتها بموجب مرسوم ٢٨ يولييه سنة ١٧٩٣ باختصاص من إختصاصات لجنة الأمن العام . وهو حقها في اصدار أوامر القبض على المشتبه فيهم والمتآمرين ، دون التجاء إلى لجنة الأمن العام ، كي لا يضيع الوقت سدى ولا يفلت المجرم من أيدي العدالة الثورية .

وفي ١٦ أبريل سنة ١٧٩٤ أصدرت «الكونفئسيون» مرسوماً قضى بتقديم جميع المتهمين بالتآمر في أراضى الجمهورية الفرنسية الى المحكمة الثورية بباريس . ولهذا يكون من حق لجنة الانقاذ كما هو من حق لجنة الأمن العام أن تطارد المجرمين وتقبض عليهم لحاكمهم . ولهذا أيضاً أنشأت لجنة الانقاذ قسماً للبوليس السياسى تابعاً لها . ولقد أدى هذا الأمر فى النهاية إلى توحيد بوليس الامن العام و بوليس الانقاذ العام لمقاومة أعداء «رو بسبيير» . ولكن هذا لم يمنع جمعية «الكونفئسيون» من أن نخشى جانب لجنة الانقاذ وتفكر فى غل سلطانها .

تقييد لجنة الانقاذ العام

ومصير زعمائها

٧٣ — توقعت جمعية الكونفئسيون أن تقوم لجنة الانقاذ العام باعمال عدائية ضدها ، ولذلك رأيناها تتخذ الاجراءات الواقية منذ البداية . فجعلت انتخاب أعضاء هذه اللجنة لمدة شهر . ثم رفضت أن تمنحها حق تعيين القواد ثم نصت فى المادة الثانية من مرسوم ١٤ فبراير سنة ٢ من الثورة على أن جمعية الكونفئسيون هى المصدر الوحيد لجميع السلطات الحكومية، وفى النهاية وزعت حق المراقبة والتفتيش بين لجنة الانقاذ ولجنة الامن العام .

ولكن ضعف هذه الجمعية الذى نشأ عن كثرة عددها (٧٠٠ نائب) قد جعل لجنة الانقاذ تعمل دون مبالاة . وبلغ الامر برو بسبيير أن هدد هذه الجمعية باسم لجنة الانقاذ بان يتركها تعمل دون معاونته أمام الصعوبات القائمة (خطبة ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٣) . ولهذا رأينا هذه اللجنة تقبض على ناصية الحكم رغماً من ارادة «الكونفئسيون» . و ارادة فرنسا، حتى يوم ٩ ترميدور (يولييه سنة ١٧٩٤) وهو يوم سقوط « رو بسبيير » .

كان سقوط رو بسبيير ظاهرة تضع لجنة الانقاذ التى تألفت من الجبيلين الذين كانوا حزباً انقسم على بعضه بمد سقوط رئيسه ولا سيما بمناسبة قانون (بريال) الذى دعم قوة المحكمة الثورية . وفى الوسع أن نقسم تاريخ الحكومة الثورية ابتداء من يولييه سنة ١٧٩٤

إلى ثلاث مراحل. المرحلة الاولى وهى الخاصة بضعف اللجان التى حلت محل الحكومة المؤقتة فى ادارة الاعمال التنفيذية . ورغبة جمعية « الكونفئسيون » فى الاحتفاظ لنفسها بأ كبر شرط من السلطان . والمرحلة الثانية وهى تلك التى لاحظت فيها الجمعية فساد خططها فردت السلطة إلى لجنة الانقاذ . والمرحلة الثالثة وهى تلك التى أخذت فيها الحكومة الثورية لتحلل ويتخلص ظلها، إلى أن حلت محلها حكومة «الديركتوار» . ولا داعى لتفصيل هذه المراحل الثورية العنيفة التى استظهرت فيها الغرائز الاستبدادية الساحقة . والوحشية الماحقة، تلك التى أملت مراسيم جمع السلطات ، وجعلت من الحرية أداة استعباد .

لقد أطلق الزعماء الحرية للشعب حتى عبدهم الشعب ، ولكن هذه العبادة انقلبت الى عبودية، ذلك بأنها أفقدت الاحساس والفت العقل ، ولم تستبق إلا الأسنة باللعاء ناطقة، وبالمناجاة صائحة ناعبة، لا يفيق العابدون معها إلا إذا بلغت السكين العظم كما حدث فى ٩ ترميدور (يوليو سنة ١٧٩٤) حيث أعدم «رو بسبيير» و«سان جوست» و«كوتون» وهم رؤساء الجبليين وزعماء لجنة الانقاذ العام . وكما حدث فى ٢٠ مايو سنة ١٧٩٥ عندما ثار الشعب الباريسى واتهم نواب الكونفئسيون بأنهم لصوص أشرار ظلمة ، وطالب بالغاء اللجان وتطبيق دستور سنة ١٧٩٣، وانتخاب جمعية جديدة غير تلك التى حاصرها ونادى بسقوطها . ولقد سقطت بالفعل فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٧٩٥ فما هو دستور سنة ١٧٩٣ حتى نتعرف منه حقيقة الروح الثورية وهل كانت حرة حقاً فى وضع الدستور ؟ أم أن غزيرة الاستبداد والخلق المتأصل فى النفس وفاق النظم الملكية حتماً أن يكون هذا الدستور نظاماً استبدادياً ؟ وهل جاء هذا الدستور قائماً على انفصال السلطات واستقلالها ، أم جاء صورة طبق الاصل من تلك الروح التى أملت مراسيم جمع السلطات فى يد الكونفئسيون ، فكان وضع الدستور بواسطة هذه الجمعية دليلاً جديداً على أن الخلق هو أساس الحكم وجوهر المصير ، وأنه هو وحده الفعال لما يريد من قوانين ولوائح الخ »

دستور سنة ١٧٩٣

٧٤ - لم تضع جمعية الكونفئسيون دستورا واحدا، لأن هناك الدستور الجيروندي والدستور الجبلي، وهما في مجموعهما دستوران يدلان على أن جمعية الكونفئسيون وإن كانت قد اتخذت الاحتياطات لجعل السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية فإنها لم ترفض بتاتا إتباع نظرية انفصال السلطات، وإنما ضيقت عليها الخناق حتى تضاءلت لحد بعيد جدا .

الدستور الجيروندي

٧٥ - إن التصريح الجيروندي الصادر بتاريخ (١٥-١٦) فبراير سنة ١٧٩٣ كقدمة للدستور قد خلا من أى نص يشير الى انفصال السلطات . ولكنه قد شمل نصا على الضمانة الاجتماعية ضمن النصوص الخاصة بالحقوق الاساسية والطبيعية والمدنية والسياسية (مادة ١) . أما هذه الضمانة الاجتماعية فهي تلك التي قالت بصدها المادة (٢٩) إنه لا يجوز وجودها الا اذا صدر قانون يحدد الوظائف العمومية في جلاء ويبين ضمانة المسؤوليات المتعلقة بالموظفين العموميين، وهذا على نقيض ما وقع في سنة ١٧٨٩ وسنة ١٧٩١ حيث قامت هذه الضمانة الاجتماعية على مبدأ انفصال السلطات صراحة .

السلطة التنفيذية

٧٦ - لقد عهد الدستور الجيروندي بالسلطة التنفيذية الى المجلس التنفيذي للجمهورية (الباب الخامس) وهذا المجلس مؤلف من سبعة وزراء وسكرتير . دون أن يكون بينهم وزير للحقانية

انتخاب المجلس التنفيذي

٧٧ - ينتخب الرعايا الفرنسيون أعضاء هذا المجلس على درجتين . فهم

ينتخبون أولاً المرشحين على اعتبار ١٣ عن كل مديرية . ثم يعهد الى الهيئة التشريعية بوضع قوائم الترشيحات كي يطلع عليها الناخبون، ثم تضع قائمة عامة وتذيعها على جميع الدوائر الانتخابية، فاذا ما جاء يوم الانتخاب أجريت العملية النهائية على مقتضاها في جميع أنحاء فرنسا . واذا ماتم هذا الانتخاب أذاعت الهيئة التشريعية أسماء المندوبين الشعبيين السبعة حسب أغلبية الاصوات

فالمستخلص من هذا الانتخاب ، رغمًا من تدخل السلطة التشريعية في وضع قوائم المرشحين ، أن للوزراء مكانة أرفع وسلطاناً أقوى وأظهر ، على اعتبارهم نواب البلاد ، وهذا ما ينسطيعون به مقاومة الهيئة التشريعية الذين ما كانوا ينوبون إلا عن دائرة انتخابهم ، أما الوزراء فكانوا يمثلون الأمة على بكرة أبيها ، . وهذا ما جعل حزب الجبليين وعلى رأسهم « سان جوست » يقاوم هذا المشروع في جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٧٩٣ ، فقد أبان هذا الزعيم الخطر المائل في جعل المجلس التنفيذي الممثل الاول للامة والمصدر الذي اجتمع فيه سلطان البلاد بأسرها ، على تقيض ذلك السلطان المبعثر في الهيئة التشريعية التي يمثل كل عضو منها منطقة معينة ، ولقد نصت المادة ٢٣ من الفصل الثاني من الباب الخامس على أن مدة عضوية الوزير سنتان ويجدد انتخاب نصف الوزراء سنوياً ، ولكن من الجائز اعادة انتخابهم .

الاتقاء الدكتاتورية

٧٨ — ولقد اتخذ الدستور الجيروندى احتياطات كفيلة باتقاء شر الدكتاتورية . منها أن لارئيس للمجلس التنفيذي ، ولكن اسكل عضو أن يرأسه خمسة عشر يوماً ، ومنها اضعاف سلطته المالية ، حيث جعلت الخزانة العامة مصلحة مستقلة عن المجلس التنفيذي ، ويديرها ثلاثة نيابة عن الشعب ، ينتخبون بنفس الطريقة المتبعة في انتخاب الوزراء ، حتى تكون قوتهم معادلة لقوة الوزراء ، ويستطيعوا مقاومتهم باسم الامة خلال مدة عضويتهم وهي ثلاث سنوات ، على أن يجدد انتخاب ثلثهم في كل عام .

اختصاص المجلس التنفيذي

٧٩ — أما اختصاص هذا المجلس فهو تنفيذ جميع القوانين والمراسيم التي تصدرها السلطة التشريعية ، فمهمته تنفيذية بحسب ، وهو ينفذ القوانين بواسطة موظفين تابعين له ، إلا ما كان متعلقاً بالحقانية ، فليس للهيئة التنفيذية إلا الاشراف والمراقبة على تنفيذ القوانين ، دون أن تكون هناك تبعية تربط القضاء بالادارة (مادة ٧) والهيئة التنفيذية فوق ذلك تعين وعزل الموظفين ومحاكمتهم على مايرتكبونه من جرائم .

انتخاب الهيئة التشريعية

٨٠ — تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد ينتخب كل سنة بالاقتراع العام على اعتبار نائب عن خمسين ألفاً ، وفائب عن كل عشرين ألفاً تزيد عن الخمسين ألفاً في كل مديرية ، ويختار الناخبون النواب بعملية الترشيح ، ثم بعملية الانتخاب النهائي ، وتشتمل قائمة الترشيح على عدد يوازي ثلاثة اضعاف عدد نواب الدائرة ، مرتبين حسب ترتيب أ كثرية أصوات الترشيح .

اختصاصات السلطة التشريعية

٨١ — للهيئة التشريعية وحدها سلطة التشريع النامة (مادة ١ من الباب السابع) أما القوانين الدستورية فستثناء ، وبهذا نحقق مبدأ انفصال السلطات ، إذ ليس للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين ، وإنما لها أن تشير على الهيئة التشريعية بتقدير مائرى أن السرعة تدعو الى سن قوانين خاصة به ، (مادة ٣ من الباب الخامس) فالهيئة التنفيذية ليس لها بأى حال أن تدلى برأيها فيما له مساس بالتشريع ، وجميع الأجراءات التي تتخذ من أجل سنه من القوانين تتعلق بالهيئة التشريعية كالمراسيم الخاصة بالأصدار وغيرها والمادة (٦٥٥) من الباب السابع قد أبانت فارقاً هاماً بين ما يسمى بالقوانين وما يسمى بالمراسيم ، اذ عيئت المواد الخاصة بكل منهما .

وقد احتفظت الهيئة التشريعية بعدد غير قليل من اختصاصات الهيئة التنفيذية كتمعين قواد الجيوش البرية والبحرية سنوياً ، والتصريح للجنود الاجانب بالمرور في الأراضي الفرنسية أو رفض ذلك ، وتحديد قيمة الميزانية السنوية ، والاجراءات السريعة لصيانة الأمن ، وتوزيع الاعانات السنوية ، والاشغال العمومية ، والمصروفات العادية والغير العادية ، وتنظيم شئون المديرات والمراكز ، خاصة كانت أو عامة ، وعلان الحرب ، وكل ماله علاقة بالاجانب ، وتحريك مسئولية الموظفين الخ

فاذا كانت الهيئة التنفيذية مستقلة في الظاهر الى حد ضئيل ، فان نفوذ السلطة التشريعية ما كان يؤثر فيها عملياً لو نفذ هذا الدستور ، فضلاً عن نفوذها بالنسبة لوضع قوائم الترشيح للوزارة فان الهيئة التشريعية كان لها بموجب الدستور حق محاكمة الوزراء ، (مادة ٢٩ من الباب الخامس) فلا يجوز محاكمة أى وزير سواء كان في الوظيفة أو خارجاً عنها إلا بعد صدور مرسوم من الهيئة التشريعية بذلك ، وهذه المراسيم تكون بالاقتراع السرى (مادة ٣٠) ، وتعلن الهيئة النتيجة ، أما الاجراءات فتكون أمام المحلفين القوميين .

ويكون تحريك مسئولية الوزراء لأمرين : فاما الجريمة ارتكبت أثناء العمل ، اما لاهمال أو عدم أهلية ، وفي الحالة الاولى يكون الغدر ، وهو ما يقدم الوزير من أجله للمحاكمة جنائياً . وفي الحالة الثانية يكون العزل وهو ما يقدم الوزير من أجله للمحاكمة سياسياً . ويجب على الهيئة التنفيذية أن تبين ذلك في مرسومها (مادة ٢٤ من الباب ٥) . وللهيئة التشريعية علاوة على ذلك حق مراقبة الوزراء والاشراف على المجلس التنفيذي . فلها أن تستدعى أمامها أحد أعضاء المجلس لاستيضاحه عن أمور خاصة بوزارته (مادة ٣ و ٦) ليدلى بمعلوماته وبياناته . وينتج من هذا النص أن للوزير أيضاً أن يطلب من الهيئة التشريعية سماع أقواله . ولقد قالت المادة (٧ من الباب الخامس فصل ٣) بجواز حضور الوزراء في جلسات المجلس عند ما يكون لديهم بيانات أو مذكرات يريدون تلاوتها . والفارق كبير بين كلمة بيانات ومذكرات . فالأولى تكون رداً على طلب الهيئة التشريعية ، أما الاخرى فتكون خاصة بالأمور الطارئة التي تتطلب أخذ رأى الهيئة التشريعية ، ومن ذلك نرى أن الدستور

الجيروندى أميل إلى عدم الجمع بين السلطات نظرياً، أما عملياً فالأمر على خلاف ذلك إذا قيس ذلك بالمراسيم التي سبق لنا ذكرها .

عيوب الدستور الجيروندى

٨٢ — على أن العيب الصارخ في هذا الدستور هو ضعف اختصاص السلطة التنفيذية الى حد لا يتلاءم وقوتها المكتسبة من انتخاب الشعب لعضائها ، وهذا ما يوضح الاستهانة بصيغة «مصدر السلطات» استهانة لاغفران لها ، ولكن ليس هذا كل عيوب هذا الدستور ، لأن هناك عيوباً أخرى أهمها أن الهيئة التشريعية كانت في الوقت نفسه هيئة قضائية يناط بها في النهاية أمر تحريك المسؤولية الوزارية . ولا غبار على حقها في تحريك المسؤولية الجنائية ومحكمة الوزراء ، وإنما الخطأ كل الخطأ في المحاكاة من أجل المسؤولية السياسية ، فكيف يقدم وزير غير كفء للمحاكمة ؟ وكيف تكون الهيئة التشريعية هي الرقابة على الكفاءة ثم تقدم الوزير العاجز عن العمل للمحاكمة إلا اذا كانت تريد أن تخلق نظاماً قضائياً تحت سلطانها ونفوذها لتخلص به من مندوبي الشعب ؟ إن هذا ما حصل بإنشاء ما أسمى هذا الدستور بالحلفين القوميين التابعين للهيئة التشريعية .

ولكن هذه العيوب لم تظهر عملياً ، لان الدستور الجيروندى لم يطبق ولم ينفذ بسبب تدهور حزب الجيرونديين وزواله من الحكم ، ولكنه مع ذلك دستور يبين لنا قيمة الخلق القومي ، ويدل على أن الروح القومية هي التي تملي القوانين ، فان كانت روحاً حرة نصبت قوانينها في قالب حر ، وإن كانت مستبدة عملت على جمع السلطات في يد واحدة ، وبطشت بالمبادئ السامية رغم إرادة الحرية والرغبة في توزيع المساواة والأخاء والعدل بين الناس ، فماذا جاء بعدها الدستور ؟ لقد جاء دستور الجبليين .

الدستور الجبلى

٨٣ — أننا فيما تقدم الروح الشعبية التي أملت على الجيرونديين الثوريين دستور

سنة ١٧٩٣ . فضيقت الخناق على نظرية انفصال السلطات تضيقاً لم يمهده له نظير سواء أكان في إعلان حقوق الانسان سنة ١٧٨٩ ، أم في دستور سنة ١٧٩١ ، أم في الدستور الملكي الذي وصف عهده بأنه عهد استبداد ممقوت . فهي إذن روح تلك مرة أخرى على أنها مهما نادى بالحرية ، وتحطيم قيود الاستبداد ، فلن تستطيع أن تملئ قوانين حرة ، ولا أن تضع نظاماً حراً ، إلا إذا تثبتت هذه النظم وتركزت تلك القوانين في أعماق النفس ، فصارت خلقاً يملئ بدوره نظاماً حرة وقوانين حرة ، الامر الذي لا يكون الا بتشبع النفوس بكراهية الاستبداد والاشمئزاز من صورته بفضل مفعول البيئة . فإذا كان من أمر دستور الجبلين الذين حلوا في حكم فرنسا محل الجيرونديين ؟ إن الدستور الجبلي الذي أقرته جمعية الكونفنسيون في ٢٤ يونية سنة ١٧٩٣ لم ينفذ هو الآخر ولكن هذا لا يمنع من درسه لاستخلاص حقيقة الروح التي أملتته .

اعلان حقوق الانسان

٨٤ — إن التصريح الذي أعلن به هذا الدستور الجبلي حقوق الانسان قد جاء بنص يحاكي نص دستور الجيرونديين فيما هو خاص بالضمانة الاجتماعية ، فموضاً عن أن ينص صراحة على انفصال السلطات كدستور سنة ١٧٩١ وإعلان حقوق الانسان سنة ١٧٨٩ قد اكتفى أن يقول : إن وجود الضمانة الاجتماعية لا يمكن أن يكون إلا اذا تحددت مسئولية الموظفين العموميين تحديداً جلياً ، وهذا مماثل بوجه التقريب نص التصريح المرفق بالدستور الجيروندي .

قواعد الدستورين

وظيفة الهيئة التشريعية

٨٥ — أراد الدستور الجيروندي أن يجعل من السلطة التشريعية هيئة نيابية ذات صبغة اتحادية مركزية تقوم بوضع القوانين ، وأراد أيضاً أن يجعل من السلطة التنفيذية هيئة نيابية لتنفيذ القوانين ، إذ رأينا أن الهيئة التشريعية مائة مائة يمثل كل عضو

فيه مَنطِقَة معينة ، ورأينا أن المجلس المنفذ للقوانين قد اختارته الأمة جميعاً ، فكان الممثل الشعبي الصحيح الذي في مقدوره وحده أن ينجح الى الدكتاتورية أو ارتكاب المظالم والعنف ، أما دستور الجبيليين فقد حاول أن يجمع بين الحكومة المباشرة والحكومة النيابية ، فالهيئة التشريعية كان لها أن تضع مراسيم تسرى بمجرد اقرارها ، وهذه هي أعمال الحكومة النيابية ، كما كان لها أن تضع مشروعات قوانين لا تسرى نهائياً إلا اذا أقرها الشعب ، وهذه هي أعمال الحكومة المباشرة ، فالنواب كانوا إذن وكلاء عن الشعب فيما يتعلق بالقوانين ، وممثلين له فيما يتعلق بالمراسيم التي يضعونها في حرية ودون حاجة الى قبول الشعب واقاره إياها .

وظيفة السلطة التنفيذية

واتخاذها ومركزها من التشريعية

٨٦ — أما السلطة التنفيذية فتد عهد بها دستور الجبيليين الى مجلس تنفيذي مؤلف من ٢٤ عضواً ، وتنحصر طريقة تعيينهم في أن يختار ناخبو كل مديرية مرشحاً واحداً بالانتخاب العام المطلق من أى قيد ، ثم توضع قائمة بأسماء جميع المرشحين عن المديريات كلها ، لتختار منها الهيئة التشريعية ٢٤ عضواً للمجلس التنفيذي ، (مادة ٦٣) . فالمجلس التنفيذي للجمهورية في دستور الجبيليين كان إذن أضعف جداً منه في دستور الجيرونديين ، وليس هذا الضعف راجعاً فحسب الى كثرة عدده وإنما الى نشأته أيضاً ، لأنه تابع للهيئة التشريعية بحكم تعيينها إياه ، أما في الدستور الجيروندي فإن أمر التعيين راجع الى الناخبين مباشرة ، رغمًا من تحضير قوائم الترشيح بعرفة الهيئة التشريعية ، لأن هذا التحضير لم يكن إلا نتيجة ترشيح الناخبين لأعضاء الهيئة التنفيذية بطريق الاقتراع العام .

فاذا ما تألف هذا المجلس التنفيذي بعد اختياره لسنتين (يجدد انتخاب نصفه كل عام) شرع في أن يعين وكلاءه الاداريين خارجاً عن أعضائه ، وهؤلاء هم الوزراء ، ولكنهم ما كانوا يسمونهم وزراء بحكم ما لصق بهذا الاسم من ضروب المظالم والاستبداد في العصور السالفة .

أما عدد هؤلاء الوزراء واختصاصات وظائفهم فكانت الهيئة التشريعية هي وحدها صاحبة الحق المطلق في تحديدها ، ولقد نص الدستور الجبلي في المادة (٦٨) على أن هؤلاء الوزراء لا يجتمعون في هيئة مجلس ولا يتصلون مباشرة فيما بينهم ، ولا يسألون إلا أمام المجلس التنفيذي دون الهيئة التشريعية (مادة ٧٣) والمجلس التنفيذي عزلهم وتعيينهم (مادة ٧٤) وله أن يتهمهم ويقدمهم للسلطات القضائية ، وإلا كان مسؤولاً عن عدم تنفيذ القوانين والمراسيم وتخطي حدود السلطة إذا هو لم يبلغ عن هؤلاء الوكلاء (مادة ٧٢) .

علاقة ما بين السلطتين

٨٧ - أما علاقة المجلس التنفيذي بالمجلس التشريعي فقد وضحت في المادتين ٧٥ و ٧٧ ، فقد نصت المادة ٧٥ على أن يقيم المجلس الأول بجانب الثاني ، فله مكان خاص منفصل عن مقاعد النواب في قاعة المجلس التشريعي (مادة ٧٦) ولهذا المجلس أن يستدعي أعضاء المجلس التنفيذي اليه فرداً وجماعة إذا دعت الحال لذلك . ولكن ليس للهيئة التشريعية أن تعزل أعضاء المجلس التنفيذي ، فالمادة (٦٤) تقول بانتخاب نصف أعضاء هذا المجلس في الأشهر الأخيرة من كل تشريعية ، فمدة المجلس التنفيذي هي أطول من مدة الهيئة التشريعية بما أن مدة هذه سنة ومدة ذلك المجلس سنتان ، وإتمام مسؤولية هذا المجلس لا تكون أمام الهيئة التشريعية إلا في حالة إهمال الواجبات بدافع المصلحة أو سوء النية ، فهي التي تقدمهم للمحاكمة جملة أو أفراداً ، فالمسؤولية إذن هي جنائية فقط ، ولا مساس لها بالسياسة ، وفي حالة تحريك المسؤولية الجنائية تكون المحاكمة أمام هيئة قضائية تسمى هيئة المحلفين القومية التي يختارها الشعب مباشرة ، كاختياره أعضاء الهيئة التشريعية ، واختصاص هذه الهيئة القضائية هي الانتقام للرايا الذين يضطهدهم المجلس التنفيذي أو الهيئة التشريعية على السواء .

فالعلاقات المتبادلة بين السلطات وفاق دستور سنة ١٧٩٣ الجبلي هي ما يأتي :
« ليس للسلطة التنفيذية أي سلطان على السلطة التشريعية » ، أي ليس لها أي

حق في اقتراح القوانين، أو في تنفيذها، ولا أي حق في الاعتراض عليها ، وكل ما تقوم به السلطة التنفيذية من عمل هو أن يحضر أعضاء المجلس التنفيذي في قاعة جلسات الهيئة التشريعية لسماع أقوالهم كما دعت الضرورة أو المناسبة لسماع أقوالهم، على عكس ما جاء في الدستور الجيروندى ، فقد كان للمجلس التنفيذي أن يتكلم وأن يشرح ما يريد شرحه من الشؤون أمام الهيئة التشريعية .

كذلك لم يكن للسلطة التشريعية أن تتدخل بموجب دستور الجبلين في أعمال المجلس التنفيذي .

وكل ما كان لها هو أن تستدعي الوزراء، وأن تتهمهم في حالة عدم تنفيذ القوانين أو إهمال واجباتهم بسوء نية، أو من جراء مصلحة خاصة

مقابلة بين الدستورين

الجيروندى والجبلين

٨٨ — وهناك فارق عظيم بين دستور الجيرونديين ودستور الجبلين وينحصر هذا الفارق في أن دستور الجيرونديين قد نص على أن أعضاء المجلس، التنفيذي، أي أعضاء مجلس الوزراء كانوا الرؤساء الأعلى المباشرين من الناحية الإدارية أما دستور الجبلين فقد أنشأ مجلساً تنفيذياً ووظائف وزراء ، فهو إذن قد جعل بين الوزراء والسلطة التشريعية هيئة استودعها السلطة التنفيذية وجعلها مصدر هذه السلطة ، فالوزراء كانوا تابعين لهذه الهيئة التنفيذية المسؤولة وحدها أمام المجلس التشريعي .

فالدستور الجبلين كان إذن أحط من الدستور الجيروندى ، فهو لم يقدر حرية الشعب إلا من ناحية واحدة ، هي استخدامه في الارهاب ، ولذلك جعل هذا الدستور الشعب أساس عمله ، إذ اتخذ منه مصدراً للسلطات ، ثم استمد هذه السلطات منه وأقام عليها المظالم درجات تملو بعضها البعض ، إلى أن وصل بها إلى قمة الهرم حيث تجد حرية الشعب أيضاً . وإنما في المحاكاة والتنكيل بمن يقدم إليه على اعتباره قد اضطهد الشعب وأساء إليه ، ولا يقدم المتهم للمحاكمة أمام الشعب إلا السلطة التشريعية التي سلبت إرادة الشعب وسيادته

لقد بنى دستور الجبليين على الانتخاب العام المباشر لأعضاء الهيئة التشريعية ، وبنى أيضا على جعل الشعب يختار بالاقتراع العام المرشحين للهيئة التنفيذية ، وإلى هنا غلت يد الشعب فيما يتعلق بالادارة ، وأطلقت يد المشرع فى تقدير أعمال السلطة التنفيذية ، فكلما فقدت ثقتها الأمر ما قدمتها السلطة التشريعية للمحاكمة أمام هيئة شعبية ينتخبها الشعب بالاقتراع العام أيضا ، فلم يكن للشعب إلا أن يختار أداة التحكم فى الادارة ، وأداة اعدام هذه الادارة ، فارادته إذن قد انحصرت فى الشر بموجب هذا الدستور الذى نادى بتطبيقه يوم حاصر جمعية الكونغرسيون فى ٢٠ مايو سنة ١٧٩٥ .

فالروح الذى ساد دستور سنة ١٧٩٣ هو روح استبدادى ، هو الشر المطلق . وقد نادى الشعب الفرنسى بتطبيق هذا الروح لانه تلامع وغريزته وهواه . وتوافق مع خلقه العاقى العتيق الذى لا يتغير إلا باصطناع جو أدبى علمى من عناصر قوية تغذى بها الامة غذاء صالحا خلال أمد كاف لتأصل الحرية فى النفوس .

ليس روح أى أمة من الامم إلا سلسلة من التقاليد والمعتقدات والاحساسات والعادات والافهام والنظم والقوانين ركزتها الوراثة كما أبنا ذلك ، وهذا الروح هو الذى يقتاد أفكارنا وأراءنا وخطواتنا على غير تمييز منا ، فبه تفكر الشعوب وتعمل على وتيرة واحدة فى الظروف التى تناسب وتكوين كيائها الاسامى ، ولذلك نرى أن أى أمة لا تستطيع أن تـعم كيـانـهم ، وأى بلد لا يتسنى له الدفاع عن وطنه الا إذنبت فيه روح قومى ، وإلى أن يتكون هذا الروح لا يكون تماسك الشعب إلا وقتيا ، ولقد كانت فرنسا على هذه الحال خلال حكم جمعية الكونغرسيون والديركتوار أيضا ، فزمن هاتين الجمعيتين كان فترة تاريخية حرجة للغاية ، أخذت فيها المعتقدات الدينية والسياسية والادبية تذبل وتتوارى دون أن تتكون المعتقدات التى تحمل محلها .

إن الوقت الذى انقضى بين اعلان الثورة وحكم الكونغرسيون لم يكن طويلا ، وحتى لو كان كذلك لما أثر التأثير المرغوب فيه ، لأن الشعوب العتيقة التى تحمل نفسها ائقال توارث مبهظ لا تستطيع أن تفر من معتقداتها القديمة الا فرارا

اسمياً ، فلاحساسات التى تطلبت توالى العصور لتقر فى أعماق النفس لا يمكن أن تزول
نجاة، ولهذا السبب ، ورغماً من سمو مبادئ الثورة الفرنسية فلم ينجح رجال الكونفسيون
فى حكمهم ولا فى اقامة نظمهم ، ولهذا السبب ورغماً من الآمال العذبة التى لم يجسر
أى ملك من ملوك فرنسا على تغذية شعبه بها ، بل ورغماً من الاوهام التى استنكرها
العلم ، وشحن بها زعماء الثورة العقول ، فان حكم الكونفسيون لم يطل لأكثر من
ثلاث سنوات . ذلك بأن الجو الادبى المطلوب لم يتكون إلا ليحل محله جو قاتل ،
إذ قضى على الصحافة فقضى على غرس كل فكرة سامية .

لقد حارب زعماء الثورة مبادئ العهود المظلمة ، ولكنهم جاءوا بضروب من
العسف أشد وأنكى مما وقع فى أيام الملكية، ذلك بأن الروح القومى هبطت تحت أثقال
الماضى وأوزاره الموروثة ، الى جانب الأوزار والآثام التى اقترفها رجال الثورة بطرائق
أخرى ، ولو أن هؤلاء الرجال اتبعوا الطريق السوى لقلت الأخطار ، ولكنهم
لسوء حظ الانسانية قد أرادوا فرض معتقدهم الجديد على الناس قوة واقتداراً ،
فأسرفوا فى الظلم حتى تخطوا كل حد معقول .

أراد النواب أن يفرضوا مبادئهم على هذا النحو ، ولكنهم كانوا مأخوذى من
ناحية بعامل النفوذ الوراثى ، ومن أخرى بعامل ضرورات الظروف ، ولذلك لم
يستطيعوا الاستمرار على الشدة والعنف فراجعوا ، وألقوا السلاح أمام تطورات
الرأى العام التى كثر تغيرها بين فرقة غضب ، أو اشتزاز ، أو حماسة ، لأقل حادث ،
وأتفه واقعة ، أو جاروا الشعب فى جرائمه، وخضعوا له بمجاراة آثامه، فأدى هذا الأمر
الى ضعف قوة القادة الذين لم يكن لهم مبادئ كفيلة بأن تحول دون ذبذبة عقولهم
ونفوسهم ، أو تهدى خطواتهم الى أقوم الطرق ساعة الأزمات العصيبة ، وانتهاوا الى
الانكماش فالتوا روى والسكف عن التصدر لجليل الشئرن .

دستور السنة الثالثة للثورة

٨٩ - لم يطبق دستور الجبلين (Les montagnards) الذى نص على
الاقتراع العام المباشر ، ولقد وضع بدلاً منه دستور السنة الثالثة للثورة ، وهو دستور

أوحت به التجارب ، إذ كان الغرض منه القضاء على عهد الاستبداد والارهاب الذى ساد فرنسا أيام حكم الكونفسيون ، وإقامة نظام سيامى على مبدأ انفصال السلطات إنفصالاً مطلقاً ، بحيث تكون السلطة التنفيذية مستقلة تمام الاستقلال عن السلطة التشريعية ، وقد قال أحد الخطباء قبيل وضع هذا الدستور : « لقد عشنا ستة قرون فى ست سنوات » ثم استطرد من هذا القول إلى وجوب الاستفادة من دروس الاختبارات الماضية عند وضع دستور جديد .

مبدأ انفصال السلطات

٩٠ - وإذا كان هذا الدستور قد جاء عملاً أوحت به الاختبارات والتجارب الماضية ، فإنه جاء أيضاً عملاً أوحت به المبادئ السامية التى تفررت عند بداية الثورة الكبرى ، ولهذا رأيناه ينص فى صراحة على مبدأ انفصال السلطات ، وهو مبدأ أهمله الدستور الجيروندى (Girondine) والدستور الجبلى (Montagnarde) فلقد قال فى المادة ٢٢ من اعلانه : « لوجود الضمانة الاجتماعية اذا لم تنزع السلطات ، وتبين حدودها ، وتضمن مسؤوليات الموظفين العموميين » فى نهاية هذا النص نرى الصيغة التى عملت بها جمعية الكونفسيون سنة ١٧٩٣ ، وهى تحديد اختصاص الموظفين ومسئولياتهم ، وفى البداية نرى فى صورة « توزيع السلطات » قاعدة انفصال السلطات التى أعلنت فى سنة ١٧٩١ .

ولقد أخذ هذا الدستور بعدئذ يتوسع فى شرح انفصال السلطات ، وفى المادة ٤٦ يقول : « لا يجوز للهيئة التشريعية أن تتولى بنفسها ، أو بطريق مندوبين عنها ، أعمال السلطة التنفيذية ، أو السلطة القضائية » ولكن هذا الدستور لم يقرر المبدأ فحسب . بل إنه اتخذ احتياطات ، حتى لا يكون هناك اتحاد بين السلطات عملياً ، رغمًا من النص على تحريم ذلك بصفة عامة ، حيث نص فى المادة ٤٥ على أنه « ليس للهيئة التشريعية بأى حال أن تقيس عنها واحداً أو أكثر من أعضائها ، أو كأنها من كان ، فى تولى السلطات التى خولها هذا الدستور » وأراد الشارع بهذا النص

أن يجتنب العودة الى اللجان التي كانت من مميزات الحكومة الثورية ، وأدت أعمالها الى جمع السلطات كلها في أيدي الهيئة التشريعية .

كذلك نصت المادة ٦٧ على هذا التحريم بقولها : « ليس لهذا المجلس أو ذاك (مجلس الأقدمين Conseil des Anciens ومجلس الخمسة Conseil des Cinq Cents) أن يشكل من أعضائه لجنة دائمة ، ولكن لكل منهما أن يعين من أعضائه لجنة فنية لاتتخطى حدود مهمتها ، على أن تحل بمجرد انتهاء المجلس من إصدار قرار بصدد الموضوع الذي تألفت هذه اللجنة من أجله .

ولقد استمر العمل بمبدأ اللجان المؤقتة حتي سنة ١٩١٠ حيث عاد البرلمان الى أيام مبدأ اللجان الكبرى التي كانت دائمة ومهمتها عامة لاتنحصر في عمل معين وانما تتناول فرعاً من الحياة العامة على وجه التعميم .

في سبيل اجتناب الظلم

٩١ - رمى دستور السنة الثالثة للثورة بمجموع نصوصه الى اجتناب الظلم الشعبي المباشر وظلم النواب أيضا .

(١) فاجتنابا للظلم الشعبي ، رأينا هذا الدستور ينص على اشتراك الشعب في انتخاب أعضاء الحكومة ، أما دستور سنة ١٧٩٣ فقد كان ينص على اشتراك الناخبين في سن القانون ، عن طريق موافقتهم على المشروع الذي وافقت عليه الهيئة التشريعية ، وليس لهذه الهيئة أن تنفذه قبل أن يتم إقرار الشعب له ، وهذه لعمر ك اجراءات لم يكن لها البتة أي وجود في دستور السنة الثالثة .

(ب) وأما لاجتناب ظلم النواب أو استبداد الهيئة التشريعية ، فقد كان من الميسور التفكير في تأليف هيئة عليا مستقلة ، تكون هي القائمة على حراسة الدستور وصيانه من العبث ، بان تلقى القبض على أعضاء السلطات المختلفة ، ولاسيما أعضاء السلطة التشريعية اذا هم همؤوا بالشروع في جمع السلطات بين أيديهم ، ولقد عرض هذا الاقتراح خلال وضع الدستور ، وهذا ما أمماه الأب « سييس » (Siéyès) « حق الدستور » ، وسرى أهم تفاصيله عند الكلام عن مجلس الشيوخ المحافظ الذي

نص عليه دستور السنة الثامنة ، ولكن هذا النظام الذى اقترح لوقف المظالم التشريعية كان نظاما غير صالح للوقاية ، إذ فى وسع هذه الهيئة العليا أن تمنح هى الأخرى الى التسلط والتحكم بحيث يصبح من الضرورى إيجاد هيئة أخرى لحراسة الدستور ورد العادية عنه ، ولذلك اقترحت طريقة أخرى وهى تجزئة السلطة التشريعية اضعافا لقوتها .

المجلسان

٩٢ — كان دستور السنة الثالثة هو أول دستور فرنسى أنشأ مجلسين : « مجلس الأقدمين » و « مجلس الخمائة » ولقد أرادوا أن يسموا الأول « مجلس الجهود » (Le conseil des Efforts) ويسموا الثانى « مجلس الشيوخ » (Le Sénat) ، ولكنهم استحسنوا بقاء الأسمين الاولين ، ولكن دستور سنة ١٧٩١ ودستور سنة ١٧٩٣ رفضا هذا التوزيع لاعتبارات نظرية وعملية ، أما النظرية فلأن الواجب يقضى بوحدة التمثيل ، مادامت وحدة ارادة الشعب لا تتجزأ ، واما الاعتبار العملى فيقوم على أنهم خشوا فى سنة ١٧٩١ أن يؤدى توزيع التمثيل على سلطتين الى تمكين الارستقراطية من أن تستعيد حياتها وقوتها ، مع أن الغرض من الثورة كان القضاء عليها

انشاء سلطة تنفيذية قوية

Le Directoire

٩٣ — وأمام قوة الأمة التى توزعت على هذين المجلسين حتى يكبحوا جماحها رأى واضعو دستور السنة الثالثة أن ينشئوا سلطة تنفيذية قوية أيضا ، ولقد أمموها بهذا الاسم الذى اجتنبه رجال الثورة الذين وضعوا الدستور الجيروندى والدستور الجبلى ، لأن كلمة سلطة كان لها فى تعبيراتهم واصطلاحاتهم معنى يعبر عن الهيئة التى خولتها الأمة حق التمتع بسيادتها ، ولقد أطلق دستور السنة الثالثة كلتى السلطة التنفيذية على حكومة « الديركتوار » التى كانت لها صفة نيابية وسلطان تستمد من الأمة مباشرة : أما كون الهيئة التشريعية لها حق تعيين أعضاء

الديركتوار ، فان هذا لم يكن إلا بطريق الوكالة عن الامة التى انتخبت أعضاء الهيئة التنفيذية .

ولقد أراد الشارع أن يجعل هذه السلطة التنفيذية مستقلة تمام الاستقلال عن الهيئة التشريعية ، ولكنه فى الوقت نفسه أراد أن يحتاط حتى لاتسمى هذه السلطة التنفيذية ظالمة ، وقد أراد الشارع ذلك لأن انقضاء ست سنوات على بدء الثورة لم يفسد ذكريات العهد السابق وآلامه .

فتحقيقاً لهذه الفكرة المزدوجة ، فكرة استقلال الديركتوار والحيلولة دون ظلمهما ، عمل الشارع على اضعاف السلطة التنفيذية بالوسيلة التى قررها لتعيين اعضاء « الديركتوار » ، فعوضاً عن أن يتولى أعضاء هذه السلطة الحكم مباشرة من من الناخبين بالاقتراع العام رأينا الدستور ينص على أن يعينهم المجلسان ، كذلك أضعف الشارع هذه السلطة بجعل عدد أعضائها خمسة (مادة ١٣٢) ، على أن لايتجدد انتخاب من تنتهى مدته إلا بعد مضى خمس سنوات ، (مادة ١٣٨) ، ثم اتخذت احتياطات أخرى بالنسبة للاقارب ، (مادة ١٣٩) ، فلا يجوز أن يكون الأب والابن والعم وابن العم وابن العمه من الدرجة الأولى أعضاء فى هيئة الديركتوار فى وقت واحد ، ولا أن يحمل بعضهم محل البعض إلا بعد مضى خمس سنوات .

رياسة الديركتوار

٩٤ — وكذلك اتخذ احتياط ضد خطر الدكتاتورية ، حيث تقرر أن لا يكون للديركتوار رياسة دائمة ، فلكل عضو أن يرأسها ثلاثة أشهر ، أما مدة العضوية فخمس سنوات يتجدد انتخاب عضو واحد من أعضائها الخمسة كل سنة ، وعلى ذلك فليس للهيئة التشريعية عزله من تلقاء نفسها ، فهو ممثل سلطة قائمة بذاتها وممثل مباشر للامة .

تعيين أعضاء الديركتوار

٩٥ — وطريقة تعيين هذا المجلس التنفيذى هى أن يعد مجلس الخمسة كشافاً

بمخمسين مرشحاً لعضوية الديركتوار عن طريق الاقتراع السرى، ثم يرسله الى مجلس الأقدمين ليختار منهم خمسة بالاقتراع السرى أيضاً .

اختصاصات الديركتوار

٩٦ - أما اختصاصات هذا المجلس فواسعة النطاق ، فالمادة ١٤٤ تحوله حق التصرف في القوة المسلحة دون أن تقيد هذا الحق بقيود هامة ، ومع ذلك فليس لأعضاء الديركتوار مجتمعين كانوا أو منفردين على الخصوص ، أن يتولوا بأنفسهم قيادة القوة المسلحة سواء أ كان ذلك خلال مدة وظيفتهم أم خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء مدة العضوية في الديركتوار ، والمادة ١٤٥ تحول هذه الهيئة حق القبض المؤقت على أى شخص تشبهه في أنه يتآمر على الدولة وسلطانها ، ولها أن تعين القواد والوزراء دون أن تختارهم من أقارب أعضائها الخ مادة ١٤٨ و ١٤٩ ولها أن تبرم المعاهدات السرية على شرط أن لا تكون متناقضة والمعاهدات العلنية ولا تشمل على تنازل عن جزء من الاراضى الفرنسية ، ولها ان تعين حكام الاقاليم ومساعدتهم الاداريين والموظفين ، فهي إذن كانت هيئة تنفيذية واسعة السلطان والقوة .

اقتراح القوانين

٩٧ - ولم يكن للديركتوار حق اقتراح القوانين ، وإنما كان لها أن تدعو مجلس الخمسةة تحريراً الى أن يبت موضوعاً معيناً ، فالمادة ١٦٣ تقول : للديركتوار أن تقترح على هذا المجلس اجراءات ولكن ليس لها أن تقدم له مشروعات في صيغة قوانين . لقد كان هذا هو الاحتياط الذى أراد المشرع اتخاذه ضد تأثير الديركتوار في الهيئة التشريعية ، على أن الواقع أثبت أن الحق الذى حصلت عليه هذه الهيئة بخصوص اقتراح الاجراءات على مجلس الخمسةة كاد يكون كحق اقتراح القوانين سواء بسواء ، فأغلب الاجراءات السياسية الكبرى قد اتخذت أيام حكم الديركتوار عن طريق إرسال بيان كتابى تبين فيه وجوه الخطر ، وتطلب اتخاذ اجراءات لدرئه .

استقلال الخزانة العامة

٩٨- ولكن هذا الدستور قيد الهيئة التنفيذية بقيد حديدي آخر كي يضعفها، ذلك بأنه جعل الخزانة العامة مستقلة عنها، فالديركتور كانت تتصرف فقط في الميزانية التي يوافق عليها المجلس التشريعي الذي يعين موظفي المالية، ويشرف عليها ويديرها دون أن يكون في مقدور الهيئة التنفيذية أن تمنح الوزراء ما يريدون من الأموال، وعلى ذلك كانت الديركتور تحت وصاية الهيئة التشريعية مالياً .

غير أن هذه القيود لم تقف عند هذا الحد، بل تعدته إلى قيود أخرى نتكلم عنها فيما يلي . حتى نعلم كيف تذهب جهود الشارع سدى اذا كانت روح الشعب على غير استعداد لتقبل قوانينه .

حق الاعتراض على القوانين

وحكومة الديركتور

٩٩- لقد مر على الشارع الفرنسي وقت فكر في خلاله في أن يخول حكومة الديركتور حق الاعتراض على القوانين، ولقد قدم بعض اقتراحات في هذا الصدد، إذ حدث أن اقترح النائب « لانجينييه » أن يكون لهذه الهيئة تمام الحرية في تنفيذ القوانين، وهذا هو حق الاعتراض المطلق على القوانين، وطلب «لامار» أن يكون للديركتور الحق في أن تعيد القوانين للمجلسين كي يناقشها مرة أخرى كما هو الشأن في الدستور الأمريكي، فاذا وافق عليها المجلسان بغالبية ثلثي الاعضاء، نفذت، أما « دونو » فقد صرح في لجنة الاحد عشر التي نيط بها وضع الدستور، أنه من أنصار حق الاعتراض على القوانين، لأن هذا الحق من الحقوق التي يقول بها منطق توزيع السلطات، وبما أن مبدأ انفصال السلطات كان من مبادئ الدستور الجمهورية، فلا مَعْدَى اذن عن أن تخول السلطة التنفيذية ما أسماه مونتكسكيو سلطة المنع، ولكنهم لم يذهبوا الى حد القول بحق الاعتراض على القوانين .

عمل الديركتوار والمسئولية الوزارية

١٠٠ - أما من ناحية المسؤولية الوزارية فإن دستور السنة الثالثة للثورة قد نص على مسؤولية الديركتوار التي يعمل أعضاؤها بواسطة الوزراء ، وعلى أن للسلطة التشريعية أن تحدد عدد هؤلاء الوزراء وتبين اختصاصهم ، ولقد نص الدستور على أن يكون عددهم ستة على الأقل وثمانية على الأكثر . ولا يجتمع الوزراء مطلقاً في هيئة مجلس كما قالت بذلك المادة ١٥١ ، وللجنة الديركتوار أن تعينهم وتقر لهم ، فهي إذاً الهيئة الوحيدة المسؤولة نظرياً عن السياسة العامة للحكومة ، وهي وحدها التي تتألف منها هيئة مجلس الحكومة . أما الوزراء فعمالها المنوط بهم إدارة الوزارات . وعند ما طبق دستور السنة الثالثة وقعت حوادث دلت بصفة قاطعة على مسؤولية أعضاء الديركتوار ، وقد حدث كذلك أن اتهم أحد النواب وزيراً ، ف لوحظ عليه أن هذا التصرف مخالف في صراحة لنص الدستور .

عدم الجمع بين الوظائف

١٠١ - ولقد نصت المادة ١٣٦ نصاً صريحاً على عدم الجمع بين النيابة ووظيفة الوزراء ، إذ قالت هذه المادة : « لا يجوز انتخاب أحد أعضاء الهيئة التشريعية عضواً في الديركتوار ولا وزيراً خلال مدة العضوية والسنة التي تلي انتهاء مدة العضوية في الهيئة التشريعية » وإذن فلا وجود لآلية حكومة برلمانية ، وإنما هناك وزراء هم عمال الديركتوار المسؤولة وحدها أمام السلطة التشريعية .

مسئولية الديركتوار

١٠٢ - ولقد أثارَت مسؤولية الديركتوار مناقشات عنيفة ، فالمادة ٢٣ من مشروع دستور اللجنة الأحدث عشر قد قالت : « تقدم الهيئة التشريعية أعضاء الديركتوار للمحاكمة على أعمال الخيانة وتبديد أموال الدولة واغتيالها ، أو لآى جريمة عظمى لها اتصال بوظائفهم » ، ولكن الفقرة الأخيرة حذفت لخطورتها بناء على ملاحظة « دونو » Daunou .

فاذا نحن جمعنا بين المادة ١١٥ والمادة ١٥٨ من الدستور وجدنا أن أعضاء الديركتوار غير مسئولين الا في أحوال الخيانة والتبديد والاغتيال والمناورات ضد الدستور، والتأمر ضد أمن الدولة في الداخل، وإذن فليس للهيئة التشريعية أن تتهم أعضاء الديركتوار بأى جريمة لم ينص عليها قانون العقوبات مهما كانت قيمة هذه الجريمة، وليس لها أيضاً أن تتهمهم بكل ما ينص عليه قانون العقوبات من جرائم، ومن هذا يتضح أن هناك تحديداً لهذه المسؤولية وفاق جرائم معينة في قانون العقوبات من جهة . واستحالة اتهامهم بجرائم خارجة عن المنصوص عليها في هذا القانون من جهة أخرى، وبهذه الطريقة فقدت المسؤولية الجنائية أهميتها السياسية وأصبحت أداة غير صالحة لا كراه أعضاء الديركتوار على اتباع سياسة رسمتها الهيئة التشريعية وفاق ارادتها .

المحكمة العليا

١٠٣ - أما المتهمون فيقدمون الى محكمة عليا للفصل في التهم التي أقرتها الهيئة التشريعية سواء تلقاء اعضائها أو أعضاء الهيئة التنفيذية . ولقد كانت هذه الهيئة القضائية تتألف من عنصرين مختلفين . أحدهما فريق القضاء والاتهام القومى (ويعبر عنه اليوم بالنيابة العمومية) ويختارون من بين أعضاء محكمة النقض، وثانيهما فريق المحلفين السامين (Hauts Jurés) وينتخبون بواسطة اللجان الانتخابية في المديريات (راجع المواد ٢٦٥ و ٢٦٦ وما تلاهما لمعرفة اجراءات هذه المحكمة العليا)

خلاصة عن علاقات السلطتين

١٠٤ - فعلاقة الهيئة التنفيذية بالهيئة التشريعية تناخص اذن في أنه ليس للهيئة الأولى أى سلطان على الهيئة الثانية، فالديركتوار قد حرمت بموجب دستور السنة الثالثة حق اقتراح القوانين، وحق حل الهيئة التشريعية، ولا يجوز أن يكون الوزراء من أعضاء البرلمان ، وليس للديركتوار حق الاعتراض على القوانين . كذلك ليس للهيئة التشريعية أى سلطان على الهيئة التنفيذية ، فليس لأى المجلسين حق في استدعاء الوزراء ، ولا في توجيه أسئلة أو استجوابات اليهم، وكل ما في وسعهما أن يعلنوا

أن الديركتوار او الوزراء قد فقدوا ثقة الامة . أو أن يطلبوا كتابة من الديركتوار
ايضاحات و بيانات عن شئون معينة . وللسلطة التشريعية حق اتهام الديركتوار في بعض
حالات معينة دون أن تكون الوسائل التي تحت تصرفها كافية بأن تجعل لها الكلمة
العليا إزاء تصرفات السلطة التنفيذية .

تطبيق دستور السنة الثالثة

يؤدي الى أزمات وانقلابات

١٠٥ — كان هذا الدستور بما فيه من نص على انفصال السلطات انفصالا
تاماً وكأنه أعد لاحداث أسوأ الخلافات بين السلطين التشريعية والتنفيذية
بأسرع ما يمكن . فتنبئته قد كان سبباً لوقوع الازمات المتتابعة والانقلابات المتتالية
التي أدت في النهاية الى سقوط الدستور نفسه وتمزيقه شرمزق ، ولا بدع في ذلك بعد أن
مزق هذا الدستور الامة على أشنع وجوه التمزيق ، وجعلها عرضة لان تكون غنيمة
باردة في أيدي الدول الاجنبية التي تربصت بفرنسا الدوائر .

سارت الامور في بادىء الامر سيراً حسناً في ظاهرها ، ولاح نوع من التفاهم بين
السلطين . ولكنه كان تفاهماً منديراً بأشد الاخطار . فلقد ساد الهدوء فرنسا خلال
زمن قصير ، ولكن سرعان ما تنفثى روح الخصام والشقاق . ذلك بان أعضاء
الديركتوار كانوا من المتطرفين . أما المجلسان فكان على رأسهما رجال معتدلون .
فما كان من الديركتوار الا أن تقدمت في سبيل الثورة وقطعت أشواطاً بعيدة اعتبرها
المجلسان شديدة الخطر . ومن هنا نشأت الصعوبات في استمرار بين السلطين وجأت
الديركتوار بالشكوى من أنها تسكره على تنفيذ قوانين تجعل سياستها غير مشربة
بروح التنابع ، ثم أغضبت جميع الاحزاب . إنها أغضبت الحزب المعتدل باحياء ذكرى
لويس السادس عشر ، وأغضبت قتلة الملك باطلاق سراح ابنته . فأدى ذلك الى أن يعود
الاستياء والقلق خلال انتخابات السنة الخامسة للثورة . هذا فضلاً عن أن انتخابات
السنة الرابعة كانت برهنت على ان البلاد تعادى حكومة الديركتوار . حيث تحولت

الغالبية في المجلسين الى قوة المعتدلين . على عكس ماوقع في الديركتوار حيث بقيت الغالبية للمتطرفين، لان الانتخاب لم يتناول غير عضو واحد . ولما جاءت السنة الخامسة كان التضال بين الهيئتين عنيفاً، فبدأت الديركتوار بعزل الوزراء الذين كان لهم ضلع في المجلسين . فحدث ذلك الخلاف الذي أشرنا اليه فيما تقدم . حيث طلب أحد النواب محاكمة وزير فقيل له : « يمكنك لو أردت أن تتهم حكومة الديركتوار ولكن ليس في مقدورك أن توجه اتهامك الى الوزير مباشرة »

انقلاب ١٨ «فروكتيدور» من السنة الخامسة

Coup d'Etat du 18 Fructidor

١٠٦ - وفي ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة حدث انقلاب ، حيث نفت الديركتوار بعض أعضاء المجلسين ، وطردت من المجلس بعض النواب ، وألغت الانتخابات في ٤٩ مقاطعة .

انقلاب بريريال سنة ٧ Coup d'Etat de Prairial

١٠٧ - ولكن هذا الانقلاب لم يكن الوحيد أيام سيادة دستور السنة الثالثة، إذ حدث انقلاب آخر في شهر « بريريال » من السنة السابعة ، ذلك بأن الانتخابات كانت على نقیض مصلحة السلطة التنفيذية أيضاً ، فقرر المجلسان تأليف لجنة يناط بها تمحيص سلوك الديركتوار ، فما كان من هذه اللجنة إلا أن ألحقت في طلب استقالة الأعضاء الثلاثة المتطرفين في الهيئة التنفيذية وهم «مرلان» Merlin و «لار يقيير» La Reveillère و «ليبو» Le Peaux ، ولكن رغباً من أن هذا الطلب كان غير مشروع فان (مرلان ولار يقيير) قدما استقالتهما وذلك لأن المجلسين كان في مقدورهم تنفيذ خطتهم بالالتجاء الى اتهام الهيئة التنفيذية والحصول على غرضهم بعد المحاكمة ، وعلى ذلك كان من الصعب كما قال الراسخون في الفقه الدستوري اتهام مسلك الهيئة التشريعية بأنه غير دستوري ، لا سيما إذا علمنا أن هناك سوابق لهذا العمل ، كما كان هناك افتئاتات سابقة ولاحقة لانقلاب شهر بريريال من السنة السابعة.

انقلاب ١٨ برومير - Coup d'Etat de Brumaire

١٠٨ - ومهما كان الأمر فإن خلافت جديدة نشأت على التوالي بين الهيئتين، فكانت تمهد جديدا لانقلاب ١٨ برومير، وهذا ما سمح لبونا برت ساعة إذ خطب النواب في ١٨ برومير أن يقول: «أما الدستور فربما انتهكت حرمة اليوم، ولكنكم أنتم أنفسكم قد اعتديتم عليه في ١٨ فروكتيمور وبريرال».

آراء في دستور السنة الثالثة

١٠٩ - أنقذ انقلاب ١٨ برومير فرنسا من دستور السنة الثالثة الذي كان من أسوأ الدساتير المعروفة في العالم، ذلك بأنه قد خلد عداوة مستحكما بين السلطتين بتحويل كل سلطة منهما وسائل عملية صالحة جداً لأن تعرقل أعمال السلطة الأخرى، دون أن يخول كل منهما الوسائل المؤدية الى مقاومة هذه العقول وفلها، فهذا الدستور الذي تطرف في إطلاق مبدأ انفصال السلطات، كان متطرفاً أيضاً في خلق المشا كل والاختلافات، وإذا كان البعض قد حاول الدفاع عن سيئاته بمناسبة الظروف التي طبق فيها، لا بفضل النصوص التي اشتمل عليها، إلا أن هذا الدفاع ليس مقنعاً، إذ من المؤكد أن كل دستور يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هذا الانفصال دون أن يحدد الوسائل التي تحل على مقتضاها الخلافات التي تقوم بينهما هو دستور كسيح لا يستطيع السير خطوة الى الأمام، ولا بد أن يؤدي حتما الى استعمال الشدة والعنف، وهذا ما وقع، وجعل الناس يتقبلون انقلاب ١٨ برومير في غبطة وفرح حتى يستريحوا من شر تلك الأداة التي مزقهم، ويعيدوا العدة للجهاد جديد يؤدي الى تحقيق الغرض الأسمى. فماذا كان مصدر هذا العنف؟

مصدر هذا العنف

١١٠ - كانت الغريزة الوحشية الجنسية التي استقرت في أعماق النفس مغمضة الطرف، هي بلا شك السبب في هذا العنف، إذ كانت على استعداد دائم

لتلبية أى نداء يوقظها لتؤدى مهمتها ، ثم تعود الى مضجعها ، فاذا ما أستثيرت هذه الغريزة نشرت الارهاب فى كل مكان، وجعلت منه نائباً وممثلاً لتطور أخط الأخلاق العنيفة واستحالاتها حقاً ، فاذا لم تقاوم هذه الغريزة المنحطة ، وإذا لم يتغلب العقل على الاحساس، يبدل الجهد الدائم فى مقاومة الوحشية الغريزية ، كان التدهور وكان السقوط .

لقد رأينا فيما تقدم أن الزاوية بالقوانين قد بلغت مداها ، وأن احترام مبدأ انفصال السلطات قد تلاشى ، وأن هيبة استقلال كل سلطة قد زالت ، وأن كل نظام وتدريب من شأنه وقاية المدنية والاحتفاظ بها قوية قد تداعى ، فكانت النتيجة السقوط ، والسقوط فى يد غاشمة جبارة ، تقبلها الشعب راضياً بدافع خلقه السياسى الذى يتجلى دائماً كما هو بعد أن تقوم الغريزة الوحشية برسالتها وتعود الى وكرها ، وفرنسا الثورية شعباً وقادة ، كانوا عبّاد القوة فى حالة سيادة أى فريق منهم ، ولما حدثت الحوادث الأخيرة فى نهاية حكم الديركتوار ، وبعد عشر سنوات سادت فيها الفوضى وعم الارهاب ، أسلمت مفرنسا قايدياً ورها ليدخنة ظالمة استطاعت وحدها أن تعيد النظام والهدوء ولكن بأهبط الأثمان ، فماذا صنع بوناپرت ؟ هذا ما سنبينه حتى نعلم الى أى حد كان استسلام هذا الشعب الذى رسخت فى أعماقه غريزة الخضوع للمستبددين منذ قرون . وطبع على الترق والطيش والجمعية كما قال يوليوس قيصر فى مذكراته ؟

دستور السنة الثامنة

وحكومة القنصلية

١١١ — والآن نرى دليلاً جديداً على ان النظم الدستورية التى يضعها استبداد الجماعات كمالك التى يفشئها استبداد الافراد او رحمة الهيئات ، لا تجدى فى تغيير نفسية الشعوب ، ولا تستقر الا اذا وافقت هوى من تلك النفسية التى تملك وحدها تحرير الشعب أو القائه مهيناً ذليلاً تحت أقدام العتاة .

مشروع (سيييس) Sièyès

١١٢ - لقد اشترك «سيييس» مع بونايرت في احداث انقلاب ١٨ برومير، ثم وضع مشروع دستور السنة الثامنة، وهو مشروع لا يخرج عن اقتراحه الذى قدمه بخصوص دستور السنة الثالثة ورفض. ولكنه تعدل في هذه المرة بوجي بونايرت فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية التى أصبحت على جانب عظيم من القوة والسلطان على نقض وضعها بموجب دستور السنة الثالثة.

ولقد وصف كابانيس Capbanès دستور السنة الثامنة بقوله. «هاهى الديمقراطية تجردت من جميع عيوبها، فالطبقة الجاهلة أصبحت وليس لها أى نفوذ فى القائمين بالامر. وكل شئ يتم للشعب وبإمم الشعب ودون أن يتم أى شئ بالشعب او بإملائه العقيم» وهذا وصف دقيق لدستور السنة الثامنة مع تحفظ بسيط يقضى بالقول بأن هذا الدستور تجرد من أى ديمقراطية كانت، وكل ما فيه مظهر من مظاهرها.

توزيع السلطة

١١٣ - لقد كانت السلطة التشريعية المتولدة عن الانتخاب على جانب عظيم من الضعف امام حكومة قوية. وقد نشأ هذا الضعف اولاً من تجزئة هذه السلطة اذ كانت موزعة على ثلاثة مجالس على الاقل إن لم يكن على أربعة، إذ كان هناك مجلس الشيوخ والهيئة التشريعية واللجنة التشريعية (Tribunat) ومجلس شورى الدولة. فمجلس شورى الدولة Conseil d'Etat كان يعد مشروعات القوانين، وتناقشه فيها اللجنة التشريعية. ثم تجرى مناقشة أخرى فى هذه القوانين بين خطباء الحكومة وأعضاء اللجنة التشريعية امام أعضاء الهيئة التشريعية. وهى هيئة لا يخرج عن انها مجلس من الخرم الذين اقتصرتهم مهمتهم على مجرد التصويت بلا مناقشة. ثم يرسل المشروع بعد الموافقة عليه الى مجلس الشيوخ المسمى بالمجلس المحافظ. ليرى اذا كان القانون دستورياً أو غير دستوري.

كذلك نشأ هذا الضعف عن بذل الشارع قصارى جهده فى التوسع فى مبدأ التخصص بالنسبة لكل هيئة من الهيئات التشريعية التى حرمت حق اقتراح

القوانين حرماناً تاماً ، ولكن هناك سبباً أقوى لهذا الضعف ، وهو جعل مجلس شورى الدولة الذى يضع مشروعات القوانين تابعاً تبعية مطلقة للسلطة التنفيذية (القنصلية) ، فقد نص الدستور فى قوة وصراحة بالمادة ٥٢ على أن هذا المجلس « تحت ادارة القنصل » ، وهناك سبب رابع هو أن مدة الدورة التشريعية أربعة أشهر تماماً (مادة ٣٣) أما السبب الخامس فيرجع الى نشأة الهيئة التشريعية .

قانون الانتخاب

١١٤ - لم يضع دستور السنة الثامنة قانوناً انتخابياً ، ولكنه وضع مظهراً من مظاهر الانتخاب ، فالنظرية التى قامت عليها عملية الانتخاب ، هى نظرية القوائم ، ذلك بأن « سيبيس » قد قال بوجود أن تكون الثقة فى الأساس حتى تشيد السلطة فوقها ، ولقد رأينا الجمعيات الأولية الشعبية فى الأساس (الاقتراع العام) تجرى اختيار وتعيين بعض الاشخاص فى الوظائف العمومية الصغرى ، وهؤلاء يختارون عشرهم لانشاء قائمة جديدة يمكن للحكومة أن تختار منهم من بملأ الوظائف العمومية التى لها شىء من القيمة ، وهؤلاء يختارون عشرهم لتكوين مايسمى بقائمة الأعيان التى يختار منها القنصل الأول من يرى فيهم الكفاءة للقيام بأعباء الوظائف العليا . فالحالة الانتخابية كانت تشبه هراً مترامى القاعدة ، وعلى رأس قمتها الحادة نرى القنصل الأول ذا السلطان الغير المحدود ، وهذه الحالة هى ما نشاهدها اليوم فى النظام السوفييتى ، فالسوفييت قد عملوا بمتضى نظرية « سيبيس » التى تؤدى الى احلال الدكتاتورية فى قمة الهرم مع مظهر من مظاهر الاقتراع العام فى القاعدة ، مادام هذا النظام قد حرم من حق الانتخاب من يعيشون من عمل غيرهم ، أو من ريع أموالهم ، أو كانوا من رجال الدين . فهذا الاقتراع الذى ليس فيه مايسمح بأن نسميه عاماً ، هو ذلك الذى يعين جمعيات المندوبين الذين ينقص عددهم الى حد معين ليكونوا جمعيات المراكز ، وهكذا مع العلم بأنه كلما ضاقت حلقات اللجان استؤصل منها جميع العناصر غير الارثوذكسية التى أمكنها أن تدخل اللجان فى بدأ عمليات الانتخاب الأولى ، ولكن على الرغم من ضعف الهيئة

التشريعية في دستور السنة الثامنة فان هذا الدستور قد أقام سلطة تنفيذية على أعظم ما يكون من المنعة والقوة ، وهي مؤلفة من ثلاثة قناصل لأحدهم الكلمة العليا ، ويقتخب كل منهم لعشر سنوات ويجوز تجديدهم انتخابه ، ولقد كان لمجلس الشيوخ حق تعيينهم ، ولكن الدستور قد نص أسماءهم عند بدأ العمل به .

سلطة القنصل الاول

١١٥ - لقد تمتع القنصل الاول باضخم السلطات (راجع المادة ٤١ من دستور ٢٢ فبراير سنة ٨) فهو الذى يصدر القوانين ويعين أعضاء مجلس شورى الدولة ويعزلهم وفق مشيئته . وكذلك الوزراء والسفراء وغيرهم من أعضاء السلك السياسى الخارجى ورؤساء القواد وضباط الجيوش البرية والبحرية ، ويعين القضاة الجنائيين والمدنيين ولكن ليس له عزل القضاة . اما القنصلان الآخران فإيهما استشارى .

اختصاصات السلطة التنفيذية

١١٦ - وللهيئة التنفيذية التى تتألف على الوجه السابق اختصاصات عظيمة الشأن بالنسبة للسلطة التشريعية فالحكومة وحدها هى صاحبة الحق فى اقتراح القوانين وعرضها على الهيئة التشريعية (مادة ٤٤) وهى وحدها صاحبة الحق فى سن اللوائح الضرورية لتنفيذ القوانين (مادة ٤٧) وهى التى تسهر على سلامة الدولة فى الداخل والخارج وتوزع القوات المسلحة فى البر والبحر وتديرها (مادة ٤٩) وهى التى تجرى العلاقات الخارجية . وتبرم المعاهدات والمحالقات وتعقد الصلح وتعلن الحرب وانما لا ينفذ الصلح ولا تعلن الحرب الا بموافقة الهيئة التشريعية ، لان هذه الاعمال لا تتم الا فى صورة قانون بعد مناقشتها واصدارها . ولكن اعلان الحرب كان يصدر قبل اخطار الهيئة التشريعية التى لا تجد مناصم من الموافقة أمام الامر الواقع .

الوزراء

١١٧ - وللحكومة وزراء تحت تصرفها . وعددهم واختصاصهم واضح فى المادة ٥٤ ، وهو لا يخرج عن تنفيذ القوانين واللوائح الادارية العامة . ولا يمكن

أن يسرى أى عمل حكومى الا إذا كان ممهوراً بامضاء الوزير المختص (مادة ٥٥) -
ولكن هذا الامضاء الالزامى لم يكن باعثاً على المسؤولية أمام الهيئة التشريعية لان
الوزراء لا يتبعون الا الحكومة دون سواها ، فالقنصل الاول هو الذى يعينهم ويعزلهم
كما هو الشأن مع كبار الموظفين (مادة ٤١) والشرط الذى يجب أن يتوافر فى الوزير
هو ما ذكر فى المادة ٥٨ ، ونصها « ليس للحكومة أن تختار عضواً بمجلس شورى
الدولة أو وزيراً ولا أن تستبقية فى منصبه إلا إذا كان رعية فرنسيا ورد اسمه ضمن
القائمة القومية » .

مسئولية الوزراء

١١٨ - إن مسؤولية الوزراء مزدوجة ، فقد تكون سياسية وقد تكون جنائية
أما المسؤولية الوزارية فلا يمكن أن تكون إلا أمام القنصل الأول ، (مادة ٤١)
فهو الذى يعين ويعزل كما يشاء ، ولقد ذكرت المادة ٧٢ بعض أحوال عن المسؤولية
السياسية ، فهم مسئولون (١) عن أى عمل يعرضونه ويعتبره مجلس الشيوخ غير
دستورى (٢) عن تنفيذ القوانين والوائح ، (٣) عن الأوامر الخاصة التى يصدرونها
إذا كانت هذه الأوامر مناقضة للدستور أو القوانين أو اللوائح .

فهذه الأعمال التى لا يتحتم معها وجود مسؤولية جنائية تفضى الى مسؤولية
سياسية يفصل فيها باجراءات قضائية ، واللجنة التشريعية هى التى تتولى تبليغ
المجلس التشريعى ليفصل فى هذا التبليغ بعد سماع أقوال الوزير أو الوزراء ، فإذا
كانت هناك تهمة أصدر مرسوماً بالانهاهم . وعندئذ يقدم الوزير أو الوزراء للمحكمة
العليا ، وهى مؤلفة من قضاة فنيين يختارون من مستشارى محكمة النقض ، ومن
مخلفين يختارون من القائمة القومية بناء على اجراءات حددها القانون ، وحكم هذه
المحكمة غير قابل للاستئناف ولا للنقض .

أما إذا ارتكب الوزراء جرائم خاصة ، أى جرائم منصوص عليها فى القانون
العام ، فلم نوع من الامتيازات القضائية ، فالوزراء معتبرون اعضاء فى مجلس شورى
الدولة (مادة ٧١) وهذه المادة تحيل الى المادة (٧٠) التى تنص على ان « الجرائم

الشخصية التي تستوجب عقوبة جديدة او مخدشة للشرف و برتكبها عضو من أعضاء مجلس الشيوخ أو اللجنة التشريعية أو المجلس التشريعي أو مجلس شورى الدولة تحال على المحاكم العادية بعد مداولة الهيئة التابع لها المتهم وموافقتهما وبناء على ذلك لا يمكن محاكمة الوزير إلا بعد تصريح مجلس شورى الدولة بذلك على اعتباره عضواً من أعضائه ، ولكن هذه المادة الخاصة بمحاسبة الوزراء لم تطبق لأن دستور السنة الثامنة قد شوهه مرسوم ١٠ فروكتيدور من السنة العاشرة بسرعة ، كما شوهه بعدئذ اعلان الامبراطورية في ٢٨ فلور يال سنة ١٢ من الثورة .

القنصلية مدى الحياة

Le sénatus consulte du 10 Fructidor anX

مرسوم ١٠ فروكتيدور سنة عشرة

١١٩ - نظم مرسوم ١٠ فروكتيدور سنة ١٠ القنصلية مدى الحياة ، وأدعم سلطة مجلس الشيوخ ووسعها ، ولكننا رأينا في الوقت الذي أدعت فيه سلطة هذا المجلس أن طريقة انتخابه قد تغيرت الى أخرى تجعله ألعبوبة في يد القنصل الأول (راجع ص ٢٣٨ و ٢٣٩ من هذا الجزء) .

كذلك تغير تشكيل المجلس التشريعي (مادة ٦٩) ثم جعل عدد أعضاء اللجنة التشريعية ٥٠ عضواً بعد مائة ، ثم خول مجلس الشيوخ الذي أصبح اداة حكومية حق حل مجلس النواب واللجنة التشريعية ، أما فيما يتعلق بالوزراء فان المادة ٦٥ جعلت لهم حق حضور مجلس الشيوخ دون أن يكون لهم رأى قطعى ، إلا اذا كانوا أعضاء به ، وخولتهم المادة ٦٨ حق الحضور في مجلس شورى الدولة وحق المناقشة والتصويت بصفة قاطعة ، ولكن هذا لم يغير من مسئولية الوزراء أمام القنصل الأول دون سواه .

اعلان الامبراطورية

مرسوم ٢٨ فلوريال من السنة الثانية عشرة

Sénatus consulte du 28 floréal anXII

١٢٠ - وتستطيع أن تقول إن فرنسا قد ودعت يوم صدور مرسوم ٢٨ فلوريال من السنة الثانية عشرة للثورة عصر استبداد الجماعات وتحكمها، لتستأنف عهد الاستبداد الفردى وحكمه المطلق من أى قيد أو شرط بصدر رجب، وتفتان فى حب الامبراطورية وفى عبادة الشخصية التى بعثها الى الظهور قانون الوراثة الملقم الظالم الذى جعل « يوليوس قيصر » يقول فى الفرنسيين ضمن مذكراته (جزء رابع ص ٥ و ١٣) « إن أهل « الغول » (Gaule) ، قد فاضوا بحب الثورات. فالأخبار الكاذبة تثير عواطفهم، وتقودهم الى اقرار أعمال هامة لا يلبثون أن يعضوا بنان الندم عليها، أما الفشل فانه يلقى الى روعهم الخور وينهك عزيمتهم. فيبقد مايسارعون الى الشروع فى الحروب التى لا مسوغ لها، ترى الرخاوة قد سادتهم ساعة الكارثة واحتلت منهم مكان كل نشاط وهمة » ، وهذا القول هو ما أیده عالم نفسى فرنسى هو المسيو « تيودول ريبو » (Théodule Ribot) ، عند ما قال فى كتابه (طبعة سنة ١٩٢٤) عن الوراثة النفسية : « لقد رأينا المؤرخين يدلون منذ عهد بعيد بملاحظات حاسمة بصدد من أخلاق الشعوب وطبائعها وعدم تغير هذه الاخلاق والطباع، ولهذا فنحن نجد الرجل الفرنسى الذى يعيش بين ظهرانينا اليوم هو نفس ذلك الفرنسى الغولى الذى عاش أيام « يوليوس قيصر » ، واذا نحن راجعنا « سترابون » (Strabon) (جزء ٤ ص ٤) و « ديودور. ده سيسيل » (Déodore de Sicile) (جزء ٥) ، وجدنا القواعد الأساسية للخلق القومى الفرنسى واضحة ، فالتعلق بالاسلحة والميل الى كل مايسطع ويلمع ، وخفة الروح المنعومة النظير، والطيش الشديد ، والزهو البليغ ، والمكر والخداع ، وزلافة اللسان، وسهولة الانخداع بالتعبيرات، وأما اذا نحن رجعنا الى مذكرات « يوليوس قيصر » (Jules César) عن هذا الشعب فاننا نجد

أفكاراً وآراء تكاد تكون بنت اليوم (راجع الجزء الأول من علم الدولة ص ٩٨ وما بعدها) ، فقانون الوراثة اذن هو الذى حمل الشعب الثائر على الملوكة الى الخضوع للامبراطورية وزهوها ومجدها .

فى ٢٨ فلوريال من السنة الثانية عشرة للثورة ، انتهت ثورة المجد فى سبيل المبادئ السامية لتبدأ ثورة المجد الدموى العالى .

لقد سكنت أفواه الفصاحة ، وانطلقت فوهات مدافع الجبروت .
لقد صمتت أفواه الخداع بالالوهام والاحلام ، لتنطلق أفواه الحروب والسكروب ،
وسمع العالم دوى البنادق ، وصليل الحسام خلال عشرين عاماً لم يبد فيها الشعب الفرنسى مللاً رغم ما نزل به من كوارث ومحن .

ولقد قبح ساهرة الدوائر الانتخابية فى عقردارهم ، وغلقت أسواق النفاق النافقة ،
وما عاد النائب يحبب البلاد لسمع صلصلة الاغلال التى كانت تذكره دائماً بعبوديته
وخضوعه لتلك المعبودات الخفية الخطرة التى أعمت نفسها باللجان الانتخابية ، وأثما
ذهب ليتجر بأرواح بريئة ، ويرتشف دماء زكية ، ويسلب الاموال غدراً وقسراً ،
فماذا كان دستور الامبراطورية ؟

دستور الامبراطورية

١٢١ — أصدر نابليون قانوناً نظامياً بتاريخ ٢٨ فلوريال من السنة الثانية عشرة
للثورة أنشأ به الامبراطورية الفرنسية ، ولكن هذا القانون النظامى لم يمس مركز الوزراء
الذى عينه دستور السنة الثامنة .

الوزراء

١٢٢ — كان الوزراء موظفين تابعين مباشرة للقنصل الاول بموجب دستور
السنة الثامنة ، ولقد بقوا بموجب قانون ٢٨ فلوريال تابعين للامبراطور بصفتهم موظفين
أيضاً ، واذا كان إنشاء الامبراطورية قد أوجد مراكز أعلى من مراكز الوزراء وهى مراكز
عيون الامبراطورية العظام Les hauts dignitaires فان الوزراء لم يتأثروا بذلك من
ناحية اختصاصهم .

الوزراء وعيون الامبراطورية العظام

١٢٣ - إن عيون الامبراطورية العظام لا يحلون مطلقاً محل الوزراء ، وكل ما قيل في المواد الخاصة بهؤلاء العيون العظام هو أن كلا منهم يحضر سنوياً اجتماع الامبراطور بالوزير عند ما يقدم تقريره الخاص بسير الأعمال خلال السنة الماضية ، بحضور وزير الحقانية الأكبر (L'archi Chancelier d'Empire) اجتماع الامبراطور بوزير الحقانية ضرورى عند ما يقدم هذا الأخير تقريره السنوى عن السرف الذى يمكن أن يكون قد أصاب العدل خلال السنة .

وكذلك يكون من الواجب أن يحضر وزير الخارجية الا كبر عند ما يقدم وزير الخارجية تقريره عن علاقات الدولة بالدول الاخرى خلال السنة ، ويحضر القائد الا كبر خلال تقديم تقرير وزير الحربية السنوى للامبراطور ، ويحضر الأدميرال الا كبر تقديم تقرير وزير البحرية عن دور الصناعة وبناء البواخر الخ . واذا كان فى هذا شىء من تبعية الوزراء نظرياً لعيون الامبراطورية العظام فان الوزراء بقوا مع ذلك خاضعين للامبراطور وحده .

وظائف عيون الامبراطورية العظام

١٢٤ - لقد أنشأ قانون ٢٨ فلوريال مراتب عيون الامبراطورية العظام وخص كل منهم باختصاص لا يخرج عن حضور جلسة الامبراطور مع وزيره المختص مرة فى السنة ، عند عرض كل وزير تقريره السنوى عن أعمال وزارته كما تقدم أما فى باقى السنة فكانت أعمال هؤلاء الاعيان تنحصر فى المقابلات ، وإقامة الحفلات ، واطهار البلاط الامبراطورى فى أخفى مظهر ، بفضل ما منحه الامبراطور من جزيل العطايا والهبات ذات الربح الجسم والخير العميم .

محاكمة الوزراء

١٢٥ - ولقد جاء فى قانون ٢٨ فلوريال نص على محاكمة الوزراء جنائياً أمام

المحكمة العليا الامبراطورية، « مادة ١٠١ » إذ نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة ان هذه المحكمة تختص « بجرائم المسؤولية الناتجة عن الوظيفة إذا ارتكبها الوزير أو عضو مجلس شورى الدولة أثناء أداء عمل عام »

وهذه الصيغة واسعة النطاق غامضة ، ولذلك نيط بمن لهم حق اتهام الوزراء ان يحدوا معالم هذه الجريمة التي يقدمون الوزراء من أجلها للمحاكمة

على أن الاجراءات الخاصة بهذا الاتهام قد حددتها (المادة ١١٠) تحديداً جلياً، فهي تقول إن من الجائز إن يتهم المجلس التشريعى الوزراء ، ولكن من الواجب تحريك المسؤولية ضدهم إذا اقترح مجلس الشيوخ على ان الوزير قد ارتكب جريمة الحبس الاستبدادى أو اعتدى على الحريات الفردية أو حرية الصحافة ، وهذا النص يشير الى لجان مجلس الشيوخ الشهيرة التى تألفت لصيانة الحرية الفردية وحرية الصحافة، ولم تكن الاخداعا وذراً للرماد فى العيون ، بما انها لم تقم طوال حكم الامبراطورية بعمل يذكر .

ولكن اتهام المجلس التشريعى لا يمكن أن يكون الا بناء على طلب أحد أعضائه أو بناء على طلب اللجنة التشريعية، ومن الواجب تبليغه للوزير قبل موعد المحاكمة بشهر ، وليس للوزراء أن يحضروا الا ليجيبوا على البلاغ المقدم ضدهم ، ويعين الامبراطور أعضاء مجلس شورى الدولة الذين يحضرون جلسة المجلس التشريعى ويناقشون البلاغ ، وترسل صيغة الاتهام بعد وضعها وامضاءها من المجلس المذكور الى المستشار الامبراطورى الذى يبلغها بدوره للنائب العام للمحكمة العليا الامبراطورية ، وهنا يكون تدخل الامبراطور الذى له مطلق الحرية فى وقف الاتهام أو السير فيه ، أما بقية الاجراءات فى (المادة ١٢٠) وما تلاها

النظام الفرنسى الصحيح

١٢٦ - دستور السنة الثامنة للثورة كان مناقضاً للروح البرلمانية مناقضة صارخة، اذ جمع كل السلطات فى يد الامبراطور ، أما الهيئات النيابية فلم تكن الا أشباحا بسبب الانتخابات الموهومة، فند وضع دستور السنة الثامنة الى قيام الامبراطورية، ثم الى

الغاء اللجنة التشريعية Le Tribunal في سنة ١٨٠٧ ، الى سقوط الامبراطورية ، عاشت فرنسا في ظل نظام استبدادي تام ، فأمام أى رجل سكنت فرنسا وجمدت ؟ ولماذا لم تثر إبان حكمه ؟ ولماذا استسلمت لحكم الملكية عقب سقوطه وعودة آل بوربون ، إن جميع الردود على هذه الاسئلة تدور حول الروح الجنسية التي تآصلت في أعماق الشعب الفرنسي وتوارثتها الاجيال دون توقف يعقبه رقي او تدرج في مدارج الحرية ومراقبيها .

« فلن خضعت فرنسا أمام القنصلية الامبراطورية ؟ لقد ودعت فرنسا الحرية والمبادئ السامية وخضعت كما قال الفرنسيون أنفسهم لفرد واحد ملا فرنسا بشخصيته ونماها حتى شغلت هي الاخرى أوروبا .

إن هذا الرجل الذي خرج في الظلام والبؤس من ظهر كورسيكي نبيل كان أميراً بالعبقريه والسلطان والعمل ، وكل شيء فيه قام دليلا على أنه المالك الشرعي للقوة المستمدة من الواحد القهار ، إذ توافرت فيه الشرائط الثلاثة التي يجب أن تجتمع ضرورة في رجل يسود العالم ، ألا وهي الحوادث والاقبال والتتويج ، فالثورة ولدته ، والشعب اختاره ، والبابا توجه ، وهناك ملوك وقواد أملت عليهم غريزة مستقبلهم الغامض العجيب أن يقروه ممثلا للقدرة الالهية فوق الارض .

« لقد كان هذا الرجل هائلا ، فخطه تغلب على كل شيء وأخضع كل شيء ... ولم يكن هناك رأس ارتفع وتكبر إلا وانحنى أمام هذا الرجل الذي كادت يد الله تظهر عند ما وضعت على رأسه تاجين : أحدهما من ذهب ويسمى الملكة ، والآخر من نور ويسمى العبقريه .

« كان كل شيء في القارة يظأطىء الرأس أمام نابليون ، إلا ستة من الشعراء كانوا وقوا على أقدامهم . . . فما معنى هذه المقاومة ؟ وأية فكرة كان يمثلها هؤلاء العقول الستة الثائرة على عبقريه ؟ هؤلاء الستة العظماء الذين غضبوا على المجد . هؤلاء الستة الشعراء الذين حنقوا على بطل ؟ إنهم كانوا يمثلون الشيء الوحيد الذي غاب عن فرنسا في ذلك الحين ، إنهم كانوا يمثلون الحرية »

هذا هو الرجل العاني الذي وصفه « فكتور هوجو » (Victor Hugo) في خطبته التي ألقاها في الاكاديمية الفرنسية سنة ١٨٤٥ عقب اختياره بدلا من « لمسييه » (Le Mercier) أحد الشعراء الستة الذين قاوموا نابليون إبان جبروته ، وهو وصف يتم عن عاطفة وطنية تبرز وسائل المجد بأي ثمن . ولكن هناك ما نستطيع معه أن نقدر هذا الرجل تقديراً صحيحاً .

عزل نابليون

١٢٧ - لقد كان في فرنسا مجلس الشيوخ المحافظ ، وكان هذا المجلس أطوع الى نابليون من بنائه ، إنه كان مجلساً ذليلاً حقيراً بحكم إضطهاد نابليون ، بل بحكم قانون الوراثة الذي يعلى الخضوع والخنوع للقوة ما انحدرت السلالة من جنس تخلق مع الزمن بخلق الخضوع والخنوع للقوة ، ولقد أصدر هذا المجلس مرسوماً يعين لنا طرفاً من الأعمال التي أقرها الشعب إبان حكم نابليون ، وكلها أعمال مخزية ظالمة . قال هذا المجلس في مرسوم الخلع الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨١٤ :

« حيث أن مجلس الشيوخ المحافظ لا يرى وجوداً للملك في ملوكية دستورية إلا بناء على دستور أو ميثاق اجتماعي .

« وحيث أن نابليون قد جعل الناس يرتجون منه في المستقبل أعمالاً حكيمة عادلة عندما حكم في بادئ الأمر على رأس حكومة حازمة بصيرة . ولكنه لم يلبث أن مزق الميثاق الذي ربط بينه وبين الشعب الفرنسي ، ولا سيما بفرض الضرائب على نقيض القانون ومنطوق اليمين التي أقسمها في صراحة وعلانية ساعة إذ صعد العرش وفاق المادة ٥٣ من القانون النظامي الصادر بإنشاء الامبراطورية في ٢٨ فلوريال سنة ١٢ من الثورة .

« وحيث انه ارتكب هذا الاعتداء على حقوق الشعب في الوقت الذي أجل فيه اجتماع الهيئة التشريعية دون ضرورة تبرر هذا التأجيل ، كما ارتكب عملاً من أعمال المجرمين عند ما مزق تقريراً أصدرته هذه الهيئة التي نازع في صفتها وفي

تقريرها الذى أصدرته على إعتبرها ممثلة البلاد .

« وحيث أنه غامر فى خروبات على نقيض المادة ٥٣ من دستور السنة الثامنة للثورة ، وهى المادة التى تحتم عليه عرض اعلان الحرب على الهيئة التشريعية لمناقشته واقراره كقانون .

« وحيث أنه أصدر على نقيض هذا الدستور مراسيم عديدة تقضى بالحكم بالاعدام ولا سيما مرسوم ٥ مارس اللذين جنحا الى خلع المشروعية على الحرب القومية التى يعلنها لمصلحة مطامعه التى تخطت كل حد .

« وحيث أنه قضى على المسئولية الوزارية ، وقبض بيديه على جميع السلطات ، وهدم استقلال السلطة القضائية .

« وحيث أن مجلس الشيوخ يرى أن حرية الصحافة التى بنيت ودعمت على أنها أحد حقوق الأمة كانت دائماً خاضعة لرقابة بوليسه الاستبدادية ، واستخدمها فى الوقت نفسه ليلأ فرنسا وأوروبا بالأكاذيب والمواعظ الزائفة والنظريات المؤيدة لصرح الاستبداد .

« وحيث أن التقارير والمذكرات التى مسمها مجلس الشيوخ ووافق عليها أذيعت بعد أن أدخل عليها تحوير وتبديل .

« وحيث أن نابليون عوضاً عن أن يحكم لتحقيق مصلحة الشعب الفرنسى وسعادته ومجده كما تقضى بذلك اليمين التى أقسمها قد عمل على أن يطفو كأس المصائب الفرنسية عند ما رفض المفاوضة فى صلح على قواعد ترغمه المصلحة القومية على قبولها دون أن تسمى الى الشرف الفرنسى ، وذلك بتخطى حدود التصرف فيما عهد اليه من أموال وأنفس ، وبترك الجرحى دون إسعاف ولا علاج ولا عون ولا مؤونة ، وباجراءات مختلفة أخرى كانت نتيجتها خراب المدن ، وجلاء السكان عن الأقاليم ، ونفشى الفحط والأوبئة المعدية .

لقد كان مجلس الشيوخ الفرنسى مع نابليون أقل رحمة وإنصافاً من مجلس شيوخ روما عند ما أعلن « زيرون » عدواً عاماً لأمنه ، ولكنه قال هذا وهو فى

العراء ، علماً بالامراء أن التاريخ ليس إلا تكرار وقائع واحدة يقوم بها رجال مختلفون في أزمنة مختلفة .

ولكن هو الجبن يصغر بالنفس الى حد إلقاء السلاح أمام الخصم وإذا ما أشفق وأدار ظهره طعنه طعنة نجلاء .

على أن سلسلة جرائم نابليون التي أقرها الشعب الفرنسي لا تقف عند هذا الحد الذي وضعه مجلس الشيوخ في بيان العزل ، فقد قالت الحكومة المؤقتة في منشورها الذي وزعته في اليوم نفسه على الجنود الفرنسية .

« زحزحت فرنسا النير الذي أنثت تحت أثقاله وإياكم منذ سنين عديدة ، فقدروا كل ما قاسيتموه من ظلم لتروا أن قد حان الوقت الذي نضع فيه حداً لـلكوارث البلاد .

إنكم أنتم أبناء الوطن النبلاء ، ولا يمكن أن تطيعوا من اجتاحه ، ونشر أعلام الخراب في جوانبه ، ذلك الذي أراد أن يضع أسماءكم موضع السكراهية والسخط في العالم أجمع ، هذا الرجل الأجنبي الذي كان من الممكن أن يؤدي عمله الى تضائل شرف أسلحتنا وانعدام سخاء جنودنا » .

أما منشور الشعب فقد جاء فيه : « لقد احترتم ساعة خروجكم من معمران حروبكم الأهلية رجلاً لاح على المسرح العالمي وكأنه تخلق بأخلاق العطاء ، ولكنه لم يبن على أنقاض الفوضى إلا صرحاً عالياً من الاستبداد ، ولقد كان من الواجب عليه أن يكون فرنسياً مثلكم على الأقل ، ولكنه لم يكنه ، فلقد استرسل في الحروب الظلمة لغير غرض أو سبب ، شأن الأفاقيين والمغامرين الذين يريدون إحراز الشهرة والصيت . . . إنه لم يعرف أن يحكم سواء أ كان للمصلحة القومية أم لمصلحة استبداده . ولذلك هدم كل ما أراد أن يبنيه ، وأنشأ كل ما أراد هدمه ، فهو لم يعتقد إلا في القوة ، والقوة تنهكه اليوم ، وهذا هو الجزاء الحق لمطمع جنوني » .

عودة النظام الملكي الى فرنسا

ميلاد النظام البرلماني وسلطان النظام البريطاني

١٢٨ — سقطت امبراطورية نابليون فكانت سماءاً حاراً نبتت في جوفه بذرة النظام البرلماني ، ولقد كان السبب في هذا النبت تأثير سلطان النظم البريطانية في كبار العقول الفرنسية يومئذ .

كانت العلاقات الفكرية والدستورية فيما بين فرنسا وانجلترا يومئذ وثيقة العرى محكمة البنيان، بحيث لم يعهد التاريخ سابقة تضارع هذه السابقة في متانة الغراس، ولذلك فان الشارع الفرنسي أراد أن يضع نظام سنة ١٨١٤ على شاكله النظام البريطاني ، وتقل هيكل هذا النظام من الجزيرة الى القارة .

نشأت العلاقات الانجليزية في ذلك الحين نشاطاً عظيماً بسبب الهجرة ، وانتشرت اللغة الانجليزية انتشاراً كبيراً في فرنسا ، حتى لقد عكف الناس على قراءة الصحف الانجليزية التي كانت تذيع ما لا قبل للفرنسيين بنشره في صحفهم ، لقيام نظام الرقابة الصحفية في فرنسا ، واستمراره إبان عودة النظام الملكي بدافع العادة التي تأصلت في الميدان الفكري خلال حكم الامبراطورية، وهذا النظام هو ما جعل « ديكاز » (Descaze) يهاجم « الكونت دارتوا » (Conte d'Artois) — أخا الملك لويس الثامن عشر — ضمن الخطابات التي أذاعها في الصحف الانجليزية بانفاقه مع الملك، والمستفاد من هذه الحياة الفكرية أن الميل الى النظم البريطانية في فرنسا قد بلغ حد الإعجاب بها ، وإليك ما كتبه « فيترول » (Vitrolles) أحد مستشاري الملك لويس الثامن عشر بصدد من هذا الموضوع ، قال : « إن الذين دفعهم حقدهم على نابليون فرغبوا في دستور ، والذين استمدوا من دستور مجلس الشيوخ فكرة سن دستور ووجوب إصلاح المملكة إصلاحاً عاماً ، إن هؤلاء وأولئك قد وجدوا أمامهم دستوراً تام الصنع ، هو الدستور الانجليزي المشهور بأنه الوحيد الذي قاوم عوادي الزمن ، ولقد وافق عليه الجميع موافقة لم يشذ عنها واحد ابتداء من امبراطور روسيا الى أصغر مستخدم في مكاتبى ، حتى أصبح في الوسع أن نقول إن من الأفكار

ما ينتشر انتشار البرق ، بل لقد أصبح وليس في وسع أحد أن يشك في أن هذا الرداء الذي صنع لقامة غير قامتنا يتفق وقوامنا » .

وإذا نحن قرأنا آداب اللغة الفرنسية في ذلك العهد كان لا مناص لنا من أن ندهش للتقريب بين النظم الفرنسية والبريطانية ، أو لما تجب استعارته من البلاد السكسونية وتطبيقه في فرنسا .

ولقد درس « جيزو » Guizot بنوع خاص نظم إنجلترا درساً عميقاً ، وأعجب بها إعجاباً لا يخلو من اغراق ، حتى لقد فاضت جميع نشراته بالأسماء الانجليزية والمثل الانجليزية .

وهذا الإعجاب البالغ بالنظم البريطانية التي أريد نقلها الى فرنسا لم يصادفه غير معارضة تافهة ، ولكنها كانت معارضة على أية حال ، وتجد بين المعارضين كاتب ذائع صيته وقتئذ هو « فيفيه » Fiévée ، فلقد كتب هذا الكاتب جملة مقالات في صحيفة « المراسلة السياسية والادارية » Correspondance politique et administrative التي كانت تطبع تحت اشراف الملك بواسطة المسيوده بلاكا De Blacas بحث فيها هذا الكاتب عن الشروط الواجب توافرها لقيام حكومة حرة في فرنسا ، واثبت أن الحرية السياسية لا يمكن أن تكون ثمرة أعمال آلية غير محبوبة الاطراف ، وان استقرارها لا يمكن ان يكون إلا نتيجة مجموعة عادات واخلاق تمت نماء طبيعياً ، وممكن الزمن لها في النفوس ، وأقام « فيفيه » Fiévée الدليل على ان إنجلترا لم تبلغ ما بلغت من الحرية لقيام « الميثاق الاعظم » « La Grande Charte » أو قانون القوانين « Bill des Lois » ولكن لان هذه الوثائق جاءت نتيجة حالة روحية ، ثم استنتج أن الزعم بالقدرة على غرس النظم البريطانية في بلد لا أثر فيه للنظم المحلية أو لقمه عام هو زعم باطل أو يتناقض وبعد النظر على الاقل .

ولقد سلك « فيليل » Villèle هذا المسلك أيضاً ابتداء من ٢٠ مايو سنة ٨١٤ حيث قال : إن النظم السياسية لا تصب أيضاً في قوالب ، ولا يمكن أن تؤسس على نظريات ، فلنرجع إذن الى دستور آبائنا ، لنترجع الى ذلك الدستور الذي يتلاءم وخلقنا القومى .

وقال «رواييه كولار» Royer Collare ايضا : اذا أردت ان تستعيض عن دستورنا بالدستور البريطاني فاخلع علينا فكرة الشعب البريطاني وخلفه (راجع الجزء الاول من علم الدولة ص ٩٦ - ١٢٠)

ولكن هما كان الامر فان هذا الاعجاب بالدستور البريطاني هو الذى اقتاد العقول ووجهها فى سبيل وضع نظام برلمانى يتفق ورأى المعارضة .

الظروف التى أحاطت بدستور مجلس الشيوخ

الصادر فى ٦ ابريل سنة ١٨١٤

١٢٩ — كانت المعارك التى دارت بفرنسا فى أوائل سنة ١٨١٤ سبباً فى أن يحرز نابليون نجاحاً عظيماً فى مختلف النواحى ، ولكنه مع ذلك لم يقو على وقف تقدم جيوش الاعداء ، إذ دخلت هذه الجيوش باريس فى ٣١ مارس سنة ١٨١٤ دخولا رسمياً وعلى رأسها الملوك والأمراء ، ولقد أبان « تاليران » (Talleyrand) ، لاربعة وستين عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ اجتمعوا فى أول ابريل ضرورة الخلاص من الحكومة الامبراطورية وتأليف حكومة جديدة ، وعرض عليهم خمسة أسماء من بينهم اسمه ، فقبل الشيوخ تعيين هذه الحكومة المؤقتة .

وكان الحلفاء أعلنوا بالامس تصريحاً قالوا فيه إنهم لا يريدون إلاخير فرنسا ، وإنهم لا يطاردون إلا نابليون ، وإن الضرورة تقضى على فرنسا بأن تخول نفسها نظاماً جديدة ، ولقد تلا « تاليران » هذا الاعلان أمام مجلس الشيوخ ، ولما كان قد لوحظ أن ليس فى الوسع ارنجال دستور للبلاد فى بضع دقائق ، فقد اقتصر عمل مجلس الشيوخ على وضع بعض قواعد يجب تناولها فيما بعد بالبحث والتمحيص والتوسع ، ثم توجيه بلاغ بها الى الشعب الفرنسى .

وكانت هذه القواعد هى الآتية : —

يكون مجلس الشيوخ والهيئة التشريعية جزءاً لا يتجزأ من الدستور الجديد ، مع ادخال التعديلات الضرورية لكفالة حرية الانتخاب وحرية الرأى ، وبذل

الجهد لصيانة المصالح الخاصة التي يمكن أن يتهدها تغيير النظام ، فيحتفظ للضباط والجنود المتقاعدين برتبهم وشارات شرفهم ومعاشهم ومعاش أسرهم وأرامل رجال العسكرية وأما الديون العامة فلا تمس ، ويبقى بيع ما يبيع من الاملاك العامة باتا لا ينقض ، ولا يحاكم أى فرنسى من جراء آرائه التي يؤيدها ، ويكون مبدأ الحرية العامة نافذاً .

مجلس الشيوخ يسقط الامبراطور

١٣٠ - واسكن عمل مجلس الشيوخ كان ناقصاً ، ذلك بأنه أسقط الامبراطور دون أن يسد جميع المنافذ أمام عودته ، فلكن يقطع على الامبراطور وأسرته خط الرحمة كما يقول العسكريون ، وافق مجلس الشيوخ في ٢ ابريل سنة ١٨١٤ على اسقاط الامبراطور بالصيغة الآتية : « يعلن مجلس الشيوخ سقوط نابليون بونابرت وأسرته من العرش وحل رباط العيمين التي أقسمها الشعب بالولاء له . »

كانت الحكومة التي تألفت بين أيدي مجلس الشيوخ حكومة جمعية (gouvernement d'assemblée) ولقد توجه مجلس الشيوخ الى الامبراطور «اسكندر» قيصراً روسيا ليطلعهم على القرار السابق الذي اتخذوه ، فألح «اسكندر» في أن تمنح فرنسا نظماً قوية حرة ، ولما خرج مجلس الشيوخ من لندن امبراطور روسيا ، ذهب لزيارة ملك بروسيا وباقي ملوك الحلفاء الذين كانوا وقتئذ في باريس لهذا الغرض نفسه .

وقد اهتم مجلس الشيوخ في ٣ ابريل بوضع قرارات الامس في صيغ نهائية ، وعرض أحد الشيوخ مذكرة ايضاحية بالاسباب التي دعت الى اتخاذ تلك القرارات وبررتها ، ولكن مجلس الشيوخ أعلن سقوط نابليون على الرغم منه ، لأنه أقام الدليل أيام حكم هذا العاهل على أنه كان أدخل هيئة ، وأحط مجلس لوث بمعتمه وتاريخه ، اذ أباح لنابليون كل امتيازات على الدستور حال وجوده ، وإذن فلا يليق بمجلس الشيوخ أن يطأ سبيله باقداً به بعد أن خارت قواه ، ولذلك رأى هذا المجلس أن يشرك معه في اسقاط الأسرة الامبراطورية الهيئة التشريعية التي لم تدع أية فرصة تمر دون أن تنهزها

لرفع صوتها بالاحتجاج على الافتئات التي وقعت على الدستور أيام نابليون، فضلاً عن أن سمعة هذه الهيئة كانت حسنة في نظر الرأي العام لمواقفها الوطنية وأصرارها على النمساك بالحرية والسلام في أواخر سنة ١٨١٣ ، فأدى هذا الموقف الى أن صب الامبراطور عليها صوتاً من المقت واللعة ، ولقد اشترك النواب الحاضرون بباريس في اعلان سقوط نابليون ، وذهبوا أيضاً لزيارة ملوك دول الحلفاء على وتيرة مجلس الشيوخ .

وسارع جميع الهيئات النظامية في الحال الى توجيه بياناتهم الى مجلس الشيوخ ، وهي بيانات جاءت كلها معلنة اسقاط نابليون من حكم الامبراطورية واعادة أسرة البوربون الى عرش « سان لويس » .

الحكومة المؤقتة

١٣١ — ولما كان الوزراء الاصليون أقاموا مع الامبراطور في « بلوا » (Blois) فقد تمعين مندوبون مؤقتون لادارة الوزارات ، فتمعين « بونيو » (Boungnot) للداخلية والبارون لويس المالقة والجنرال « دويون » (Dupond) للحربية والبارون « مالويه » (Malouet) للبحرية .

دستور ٦ ابريل

١٣٢ — كان لزاما على هذه الوزارة المؤقتة أن تحيي « آل بوربون » ، وهذا هو رأي تاليران وملوك الحلفاء . والرأي العام أيضاً . ولقد رأينا خلال تشكيل الحكومة المؤقتة أن المجلس العام بباريس ومجلس بلدى باريس قد واقفوا على بيان أعربوا فيه عن رغبتهم الشديدة في إعادة النظام الملكي في شخص لويس الثامن عشر . ولكن مجلس الشيوخ الذي قبض على ناصية الحوادث لم يرد عودة لويس الثامن عشر قبل أن يطمئن الى الاحتفاظ بمزاياه المادية ومهمته السياسية طبقاً لما كان له في عهد نظام الامبراطورية . وإذن كان في نية مجلس الشيوخ أن يتقدم إلى لويس الثامن عشر بدستور تام الوضع لا يسهه الا قبوله . ولهذا فان « تاليران » جمع

عنده في (٣) ابريل من ٢٠ الى ٢٥ شخصاً للمداولة في مشروع الدستور الذي يقره مجلس الشيوخ . على أن يتقدم هذا الاقرار تأليف لجنة من خمسة أعضاء يختارها مجلس الشيوخ لتتعاون مع الحكومة المؤقتة في تحضير الدستور الجديد . وكان بين أعضاء هذه اللجنة « ده تراسى » (DeTracy) « ولبرخت » (Lambrecht) « ولبران » (Lebrun) ولقد اختار « تليران » المسيو « لبران » ليعرض على المجتمعين النص المتفق عليه .

قص الوزير « پاسكييه » (Pasquier) حديث هذا الاجتماع في عبارة لاذعة مرحة هذا نصها « جلس الجميع في غرفة ضيقة جداً بالدور الأرضى . وكان جلوسهم في ترتيب قضت به الضرورة . وقد أحاط المسيو « تاليران » الحاضرين علماً بأن المسيو « لبران » سيتلو عليهم مشروع الدستور الذى حضره . وعندئذ انتزع « لبران » من جيبه، في شئ من الغضاظة، سقراً جميلاً في بردة من الجلد الاحمر وقال . إن العمل لم يكلفني تحمل عناء كبير . فقد وجدته تاماً . وثقوبى واعلموا دائماً أن الوقت لا يفوت أبداً مادامنا نعود الى مالا نزاع في أنه حسن . ثم وضع السفر الجليل على المائدة . فلم يكن هذا السفر غير دستور سنة ١٧٩١ ، ومن الطبيعى أن يغمر الحاضرين ذهول عام . ولكن المسيو « تاليران » عرف من فوره أن ينعش المجتمعين وهو يلاطف المسيو « لبران » الذى التى الى روع الحاضرين بهذه الضلالة « لقد نفذ اليأس الى قلوب جميع الحاضرين لأن دستور سنة ١٧٩١ لم ينطو إلا على مجلس واحد . وإذن أى المجلسين يمكن الاحتفاظ به ؟ إن تنفيذ دستور سنة ١٧٩١ يستبقى الهيئة التشريعية وحدها . فماذا يكون مصير مجلس الشيوخ ؟ كان من الواضح أن يتمسك جميع الحاضرين بقاء مجلس الشيوخ ، لانهم كانوا أعضاء به . ولقد قرأ « تاليران » ذلك في أعينهم ، فأعلن فوراً أن الواجب يقضى بالاحتفاظ بمجلس الشيوخ دون سواه . وأن الظرف يقضى الآن بأن يقتصر الكلام على وضع المبادئ وتبادل الآراء الجوهرية . وقد اتفق الجميع ، بالطبع ، على أن يكون لمجلس الشيوخ في الدستور الجديد كل ما يمكن أن يهتم الشيوخ .

عقد في اليوم التالى اجتماع آخر لمناقشة الطريقة التى يعنى بها الشيوخ الذين اعتزموا

الاحتفاظ بمجلسهم ، فاقترح البعض ان يعينهم الملك من بين قائمة يقدمها له مجلس الشيوخ ذاته . واذن فسيكون هذا المجلس هيئة يختار أعضاؤها بطريقة التعيين الذاتي (Cooptation) وهناك آخرون أمثال منتسكيو (Montesquieu) قد طلبوا أن يكون للملك كامل الحرية في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، على أن يكون عددهم محدوداً .

وعقد الشيوخ في النهاية اجتماعاً قرروا فيه أن يكون للملك حق تعيين الشيوخ دون شرط أو قيد ، على أن يكون عددهم مائتي شيخ ، كما اتفقوا على أن تكون دعوة «البوربون» بناء على الرغبة الحرة الصادرة من الأمة ، ومعنى هذا هو انكار مبدأ المشروعية التي لا تسقط بالتقادم La légitimité imprescriptible ثم تقرر التزام الملك بأن يقسم بين الطاعة للدستور .

كانت هذه النقطة جميعاً محور مشروع الدستور الذي أقره مجلس الشيوخ في ٦ ابريل سنة ١٨١٤ وأقرته الهيئة التشريعية في ٧ منه

دستور ٦ ابريل سنة ١٨١٤

يضع قاعدة السيادة القومية

١٣٣ — لقد خلع دستور ٥ ابريل سنة ١٨١٤ على «عودة النظام الملكي» (La Restauration) طبيعة لا تترتب الا على عقد متبادل الاثر بين الملك والشعب ، فأيد مبدأ السيادة القومية ودعمه وألحف في وجوب العمل بتبعية المملكة للإرادة الشعبية ، (مادة ٢ ومادة ٢٩) .

مادة ٢ — «يدعو الشعب الفرنسي، في حرية، لويس «ستانيسلاس» ، أخاً آخر ملك ، وباقي أعضاء الأسرة، للجلوس على عرش فرنسا» . فالنص لم يقل إنه يدعو في حرية فحسب ، ولكنه يقول إنه يدعوهم باسم «لويس ستانيسلاس» (Louis Stanislas) عوضاً عن أن يلقبه «لويس الثامن عشر» وهو اللقب الذي حمله منذ وفاة لويس السابع عشر الصغير .

وفضلاً عن ذلك فإن هذا الدستور ينص على أنه سيعرض على شعب فرنسا كي يقول فيه كلمته بالقبول أو الرفض ، على أن يكون هذا العرض في الصورة التي توضع فيما بعد ، بشرط أن ينادى « بلويس ستانيسلاس » ملكاً على الفرنسيين على الفور من قبله وامضائه « عقداً ينص قوله » : « أقبل الدستور ، وأقسم باحترامه ، وبالعامل على احترامه ، وأن تتكرر هذه اليمين في كل احتفال يملق فيه بلويس ستانيسلاس عيّن الولاء من الفرنسيين » ، وبذلك يكون هذا الدستور قد انطوى على مبدأ السيادة القومية .

توزيع السلطة التشريعية

بين الملك والمجلسين

١٣٤ — على أن النصوص الجوهرية التي انطوى عليها دستور ٦ ابريل كانت معقولة الى حد ، إذ كان من الواجب أن توزع السلطة التشريعية بين الملك الذي كان له حق اقتراح القوانين ، وبين مجلسي الشيوخ والنواب .

وكان من الواجب أن يتألف مجلس الشيوخ من أعضاء وراثيين يبلغ عددهم خمسين على الأقل ومايتين على الأكثر ، يعينهم الملك فيما بعد (مادة ٦) ، ومعنى هذا أن الشيوخ لا يزالون كانوا أعضاء في مجلس شيوخ الامبراطورية يحتفظون بوظائفهم وحققهم في أن ينقلوا بالوراثة ألقاب تشريفهم وعضويتهم في المجلس ، وفضلاً عن هذا فقد نص صراحة على أن يملك الشيوخ الحاليون ما حبس على مجلسهم من أموال ، وأن توزع ايراداتها عليهم وعلى أولادهم ونسلهم وعقبهم من بعدهم طبقة بعد طبقة ، وجيلاً بعد جيل ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وقد اشترط أن تكون الهيئة التشريعية مؤلفة من نواب تنتخبهم المقاطعات ، على أن تجتمع هذه الهيئة في أكتوبر من كل سنة ، ويمكن دعوتها الى اجتماعات غير عادية .

علاقة ما بين الملك والمجلسين

١٣٥ - كان الملك مصوناً ، ويساعده وزراء ، وكان هؤلاء الوزراء مسئولين ، ولكن الدستور لم ينص على من يسألون أمامه ، ولقد نصت المادة (١٤) أن من الجائز أن يكون الوزراء أعضاء في مجلس الشيوخ أو في الهيئة التشريعية ، ونصت المادة (١١) على حق الهيئة التشريعية في المناقشة ، وعلى علنية الجلسات ، ولكنها لم تنص في وضوح على الشؤون التي تتناولها هذه المناقشة ، وهل تتناول جميع الشؤون التي تمس الحكومة عن قرب وعن بعد أم لا ؟ وهل لمجلس الشيوخ والهيئة التشريعية بصفة عامة الحق في مراقبة السلطة التنفيذية والشؤون العامة ، أم ان حق المراقبة والمناقشة يتناول مشروعات القوانين التي يقترحها الملك دون سواها ؟

ولقد نصت المادة (٢١) في صراحة على أن الواجب يقضى بأن تكون جميع أعمال الحكومة ممهورة بامضاء أحد الوزراء ، ثم قالت : « الوزراء مسئولون عن كل ما يكون في هذه الاعمال من افتتات على القوانين والحرية العامة والفردية وحقوق الوطنيين » ، ولكنها لم تفسح عما اذا كانت هذه المسئولية جنائية بجته ، أم أنها مسئولية سياسية يمكن تنفيذها عن طريق الانسحاب من الحكم بعد اعلان عدم الثقة بالوزراء في أى المجلسين أو في احدهما دون الآخر .

حقوق الفرنسيين العامة

١٣٦ - ولقد اشتمل دستور مجلس الشيوخ الرقيم ٦ ابريل سنة ١٨١٤ على نصوص عديدة خاصة بحقوق الفرنسيين العامة ، ولا سيما تلك الحقوق التي يمكن أن تعلق بالشيخ أ كثر من غيرها ، وهي مصير الديون العامة ، والأموال القومية المبيعة ، والمعاشات والمؤسسات (foundations) التي أنشأها النظام السابق وخص الشيخ بها

الى أى العام ودستور الشيوخ

١٣٧ - ولقد ازدري رأى العام هذا الدستور على الفور من اعلانه ؛ ذلك

أنه دستور أفصح بأجلى بيان عن أن مجلس الشيوخ لم يسترشد في وضعه إلا بمصلحته الخاصة قبل أن يسترشد بأية مصلحة أخرى ، ومع ذلك فإنه دستور أنشأ نوعاً من النظام البرلماني ، دون أن يحدد في جلاء علاقات مابين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، ومن الواجب الاعتراف بذلك ، رغماً من أن سخريه الرأي العام به بلغت حد تسميته (دستور الريع) Rente استناداً الى المزايا التي قصد الشيوخ اليها من وضعه .

« قاتمقام » الملك

١٣٨ — ولقد كان من المتفق عليه أن يكون أخو الملك « الكونت دارتورا » (Comte d'Artois) قاتمقاما الى أن يصل الملك الى باريس ، ولقد ذهب اليه وفد من أعضاء مجلس الشيوخ في ١٤ ابريل ليسلمه نص الدستور الذي وضع ، فتكلم « تاليران » وشرح نقاط الدستور الجوهرية فرد « الكونت دارتوا » ردّاً قال فيه « فيميلكاستل » (Viel Castel) أكبر مؤرخ لعودة النظام الملكي Restoration . إنه من وضع « تاليران » ، ولكن أهمية هذا الرد هي الطبيعة التعاقدية التي خلعتها أخو الملك على هذا الدستور الجديد ، واليك نص هذا الرد : « لقد أحطت علماً بالوثيقة الدستورية التي استدعت أخى المعظم للجلوس على العرش ، وإذا كنت لم أتلق منه الحق في قبول الدستور فاني أعرف آراءه ومبادئه ، وأظن اني لا أقر مايمكن استنكاره اذا أكدت أنه سيقبل قواعده »

ولقد أحيط « الكونت دارتوا » علماً أيضاً بأن الحكومة ستكون نيابية لازماً ، وألح في أن يكون الوزراء مسئولين ، ومثولين جنائياً ، وبعد أن ذكر أهم النصوص الأخرى قال : « ويلوح لي أن هذه هي القواعد الجوهرية الضرورية لبيان واجبات مستقبلنا وضمائنا هذا المستقبل » .

وبعد أن تسلم « قاتمقام » الملك نص الدستور ، شكل حكومته في ١٦ ابريل ، وألف مجلس شورى الدولة الكبير الذي اشتمل على أعضاء الحكومة المؤقتة الخمسة الذين أضيف لهم الماريشالين « مونسي » (Moncey) و « أودينو » (Oudinot) وعين المسيو « فيترول » (Vitrolles) سكرتيراً لهذا المجلس واحتفظ على رأس الوزارات

بالمندوبين الذين عينتهم الحكومة المؤقتة ، وهكذا كانت الظواهر تدل على أن ليس ثمة تغييرات يمكن ان تطرأ على توجيه شئون الدولة في غير السبيل التي سارت فيها بعد سقوط الامبراطور .

تصريح

« سان كان » Saint-Quen

لويس الثامن عشر والنظام الابتدائي

١٣٩ — عين الكونت « دارنوا » قائماً عاماً للحكومة الفرنسية الى جانب النظام الدستوري الذي لخصناه آنفاً ، وكان لويس الثامن عشر في إنجلترا دون ان يعبا بموقف أخيه وقيامه على رأس الحكم ، ولكنه كان مع ذلك غارقاً في بحر لجى من المقترحات السرية التي استحثته على التبكير في العودة الى فرنسا حتى يسترد جميع حقوقه في الولاية العامة ، ومع ذلك فانه قد رأى أن الواجب يقضى عليه بالأيصفي تمام الاصغاء لرغبات هؤلاء الذين كانوا يدفعونه الى اعادة النظام الملكي المطلق بقضه وقضيضه ، لان الحالة المالية كانت تتطلب ضرورة عقد قرض لا يتسنى عقده إلا في إنجلترا ، وكان ساسة إنجلترا يريدون منه ان يؤسس في فرنسا نظاماً حراً يحكى النظام البريطانى .

وكذلك كان موقف امبراطور روسيا رغم نظام روسيا الظالم ، مع تشاكل ، من بعض الوجوه ، بين الاراء البريطانية والاراء القيصرية ، لان قيصر روسيا أراد أن تحتفظ فرنسا بالنظام الحر القائم على الدستور الذى وضعه مجلس شيوخ فرنسا في ٦ ابريل ، وأما ساسة إنجلترا فانهم على النقيض من ذلك أرادوا ان ينقحوا هذا الدستور ويدخلوا عليه بعض تعديلات

وصول لويس الثامن عشر الى سان كان

١٤٠ — ولقد وصل لويس الثامن عشر قد الى « سان كان » في الثانى من شهر مايو ، وقابل في الساعة السابعة مساءً أعضاء الحكومة المؤقتة ومندوبى الحكومة في

الوزارات، وماريشالات فرنسا، ووفد من أهم هيئات الدولة. وقدم «تاليران» أعضاء مجلس الشيوخ للملك، والقي خطبة تمسك فيها بضرورة قيام حكومة حرة ونظام ملكي دستوري، فقال: «يا صاحب الجلالة! إن عودة جلالكم ترد الى فرنسا حكومتها الطبيعية وجميع الضمانات الضرورية لراحتها وراحة أوروبا، فكلما تخرجت الظروف واشتدت وطأتها، كان لزاما أن تزداد سطوة الملك ويعظم سلطانه ويعم احترام هذا السلطان، وإذا نحن توجهنا إلى العقل واستمعنا في خطابنا بجميع مظاهر الذكريات القديمة، علمنا أن في وسع السلطان الملكي أن يوفق بينه وبين جميع وجهات الروح العصرية اذا هو استعار منه المبادئ المقررة، وأن وثيقة دستورية على هذا النمط تجمع بحق بين جميع المصالح وبين مصلحة العرش، وانكم لتعلمون أكثر منا أن نظما كهذه قام الدليل على وجوب تأييدها لدى شعب يجاورنا، إذ من شأنها أن تكون دعائم للملك صديق القوانين ووالد الشعب، عوضا عن أن تكون عوائق في سبيله»

خطبة «تاليران» كانت تتمتع بفرنسا دستورا يحاكي الدستور الانجليزي صراحة، ويلوح أن لويس الثامن عشر رد على تاليران بخطبة لم تكن بليغة، ولقد قال معاصروه إنه لم يجد وقتئذ من الكلام إلا قوله: «أنا سعيد، أنا سعيد جدا»

وهي كلمات كانت غير كافية لوضعها في مضبطة تسلم صورتها للصحافة في اليوم التالي: ولذلك فانهم قالوا على لسان لويس الثامن عشر تلك الجملة الشهيرة. «لم يتغير أي شيء في فرنسا وانما هناك فرنسي جاء زيادة»

تصريح «سان كان»

الرقم ٢ مايو سنة ١٨١٤

١٤١- وكان لزاما أن تنشر الصحف نصا يعلن نيات الملك واراذه، ويظهر أن «تاليران» دفع بهذا النص الى الملك مكتوبا، ولكن بطانة الملك غيرته في المساء على غير رغبة «تاليران»، ويلوح ان الميسو ده «بلاكا» (De Blacas) والميسو «فيترول» (Vitrolles) كانا أهم العاملين على وضع رد الملك، وفي الحق إن هذا الرد هو تصريح «سان كان» الرقم ٢ مايو سنة ١٨١٤

وقد انطوى هذا التصريح على قواعد الحكومة الجديدة وهى .

قيام الحكومة النيابية على نمط الواقع فى هذا العصر ، على أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين ، وفى الوسع ان يتمم أحد المجلسين الوزراء المسؤولين وأن يحاكمهم المجلس الآخر، وهذا هو النظام الانجليزى فيما يتعلق بمسئولية الوزراء الجنائية على الأقل ، حيث لم يكن هناك موضع للكلام فى المسئولية السياسية

أما باقى التصريح فقد تناول الشؤون الاجتماعية ، وهذا ماأمم الرأى العالم أكثر من غيره، بدافع القلق الذى ساور هؤلاء الذين استفادوا من انتقال الثروات بعد الثورة الفرنسية، وخشوا ان يترتب على النظام الجديد قضاء على تلك المزايا والفوائد التى أدركوها فى بحر كدره، ولذلك فان تصريح «سان - كان» هذا من ثائرة هؤلاء الذين شعروا بأن عودة النظام الملكى القديم تهددهم (راجع « دوجوى ومونيه » (Duguy et Mounier) ص ١٦٢)

ولقد أثر تصريح «سان - كان» تأثيراً حسناً فى الرأى العام، ذلك بأن الجمهور لم يتم بمجلس الشيوخ، ولا بالدستور بوجه عام، وأما كان يعنى على الخصوص بحرياته الذاتية، ومصالحه المادية، وهذه المصالح هى ما كفلته وأيدته المبادئ التى أكدوا العمل على مقتضاها فى تلك الآونة . .

دستور بنجان

Benjamin Constant

والحكومة البرلمانية

١٤٢- وفى ٢٤ مايو سنة ١٨١٤ صدر كتاب لبنجان كونستان اسمه « آراء فى الدستور » (Reflexions sur la Constitution) و « بنجان كونستان » فقيه سيقى أبداً الدهر فى أوائل مشاهير الفقهاء لما كان عليه من رسوخ فى العلم الدستورى، واضطلاع بنظرياته . ولقد لفت صدور كتابه الأنظار الى احتمال العمل بنظام برلمانى على وتيرة النظم البريطانية . فقد أوصى هذا الفقيه بان يكون الوزراء أعضاء فى المجالس

التشريعية ، وطلب تأليف حكومة متناسقة منسجة ، عوضاً عن تأليف حكومة من معسكرين متاهبين للقتال وها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . وهذا الانسجام لا يمكن أن يقوم إلا عن طريق اتصال السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وإحكام هذا الاتصال . على أن « بنجيان كونستان » تكلم في هذا الكتاب عن حكومة برلمانية بمعناها الكامل كما كانت الحال في إنجلترا يومئذ ، ذلك بأنه فرق بين سلطة الملك وسلطة الوزراء . فاحتفظ للملك بامتيازات واسعة المدى ، كحق حل المجلس الذي انتخبه الشعب مثلاً . إذ سلم بأن للملك أن يزاول وحده هذا الحق دون تدخل الوزراء أو اشتراكهم . ثم سلم بما هو أكثر من ذلك ، إذ زعم أن الواجب يقضى على الملك بأن يزاول هذا الحق وحده .

ولكن الملك لويس الثامن عشر أفصح في تصريح « سان كان » عن نيته في اغفال دستور مجلس الشيوخ الرقيم ٦ إبريل . وإذا كان الملك قبل الأخذ بقواعد دستور الشيوخ فانه مع ذلك أعلن أن في عزمه أن يسن دستوراً حراً ليعرض على مجلس الشيوخ والهيئة التشريعية بعد إذ يقوم الملك بتحصيره ، بالاشتراك مع لجنة تختار من بين أعضاء هاتين الهيئتين ، وإذن فالغرض هو تحقيق البيانات التي أعلنها تصريح « سان كان » .

تعيين اللجنة

لوضع الوثيقة الدستورية

١٤٣ — لقد نجح لويس الثامن عشر أن يترك للمجلسين حق اختيار مندوبيهم في اللجنة التي أشار إليها في تصريحه ، ولذلك فانه قد عينهم بنفسه ، وضم اليهم ثلاثة مندوبين عن الملك ، وأهم ما يمكن أن يشار إليه بالنسبة لتكوين هذه اللجنة هو إبعاد تاليران عن عضويتها ، برغم أنه واضع دستور مجلس الشيوخ كما قدمنا . ويلوح أن هذه اللجنة قد اشتملت على حزبين : حزب اليمين ويرمى إلى أن يبحث في القانون العام الفرنسي القديم عن عناصر الدستور الجديد ، وحزب الشمال ويرى أن يعمل على أن ينقل النظم البريطانية السياسية إلى فرنسا .

وقد اقترح حزب اليمين بزعماء « فيتروول » (Vitrolles) احياء مجلس الطبقات الثلاث (Les Etats — Généraux) مع تعديل اختصاصه وطاق مقتضى الحال . فيكون هناك مجلسان كما وعد الملك بذلك في تصريح « سان كان » . على أن يكون تأليفهما كما يأتي .

يتألف المجلس الاعلى وهو مجلس الشيوخ من أعضاء بالوراثة . وأعضاء طول الحياة يعين الملك عدداً منهم ، ويعين النبلاء الباقين .

وأما المجلس الثانى فيتألف من أعضاء بموجب القانون ، وأعضاء تنتخبهم بعض الهيئات . واذن فلا انتخاب للشعب ، ولا حق للأمة فى اختيار نواب عنها .

الحكومة البرلمانية فى دستور سنة ١٨١٤

ونقص هذا الدستور من هذه الناحية

١٤٤ — وضع هذا الدستور سريعاً ، لأن ملوك الحلفاء الحفوا فى انجاز هذا العمل على عجل . ولكن النص الخاص بالحكومة البرلمانية جاء غامضاً (راجع الوثيقة للدستورية « Charte Constitutionnelle » المؤرخة ٤ يونية سنة ١٨١٤ ضمن مجموعة « دوجوى » (Duguy) . وهذا الغموض راجع الى أن هناك نصوصاً صريحة خاصة بالنظام البرلمانى ، كما أن هناك نقصاً خطراً يمس هذا النظام ذاته ، فانت تجد فى هذا الدستور من عناصر النظام البرلمانى عدم مسئولية الملك (مادة ١٣) ومسئولية الوزراء (مادة ١٣ أيضاً) وحق الملك فى حل مجلس النواب (مادة ٥٠) وجواز عضوية الوزراء فى أى المجلسين (مادة ٥٤) وحق الوزراء فى حضور جلسات المجلسين ، وحقهم فى الكلام متى طلبوا ذلك (مادة ٥٤) ، وكل هذه النصوص صريحة فى انها خاصة بالحكومة البرلمانية .

ولكن هناك نقصاً عديداً ، حيث لا يوجد أى نص يقرر بصراحة ضرورة توقيع أحد الوزراء على أعمال السلطة الملكية ، كما أن طبيعة النصوص الخاصة بالمسئولية الوزارية قد لاحت ذات وجوه عدة لا يؤمن تفسيرها على منهاج واحد

المادة ١٣ التي نصت على المسؤولية الوزارية بعد النص على عدم مسؤولية الملك لم تحدد طبيعة هذه المسؤولية ولا أحوالها بأى طريقة، ولذلك في الوسع القول بأن الغرض من هذه المادة ينطوى على مجرد المسؤولية الجنائية التي نصتها مادتان من مواد الوثيقة الدستورية وهما المادة ٥٥ والمادة ٥٦ اللتان أبانتا حق مجلس النواب في اتهام الوزراء وتقديمهم للمحاكمة أمام مجلس الشيوخ الذي كان له وحده حق محاكمتهم.

طبيعة المسؤولية الوزارية

في دستور سنة ١٨١٤

١٤٥ - ولكن من الجائز مع ذلك ان نفسر المادتين ٥٥ و٥٦ من دستور سنة ١٨١٤ تفسيراً نستخلص منه انهما وضعا لبيان المسؤولية السياسية التي لا حد لها، لأن المسؤولية الجنائية قد أبانتها المادة ٥٦ وقصرتها على أحوال الخيانة واختلاس الاموال الاميرية

فدستور سنة ١٨١٤ كان دستوراً غامضاً مشوباً بالنقص والعيوب، وليس في الأعمال التحضيرية ما يجلى هذه النصوص « ويبين لنا ما قصد اليه الشارع من وضع هذا النظام، وإذا كان قد لاح أن «تاليران» طلب دستوراً مطبوعاً بطابع الدستور البريطاني فان هذا الرجل قد استبعد من سلك لجنة وضع الدستور.

ولقد صرح «مونتسكيو» (Montesquieu) «وفيران» (Ferrand) وسط اجتماعات هذه اللجنة أن الواجب يقضى بأن لا نرى في المجلسين شيئاً آخر غير هيئتين للمراقبة، وأن نصوص هذه الوثيقة الدستورية تثبت أن الملك مصدر جميع الأعمال الحكومية، وأن الهيئتين استشاريتين، ولا حق لهما إلا في أن يعترضا على القوانين اعتراضاً يخفف من قيمته أو يلغيه ذلك النص الشهير الذي أسماه المادة (١٤) وهي مادة تبيح للملك أن يتخطى اعتراض المجلسين، وأن يصدر القوانين بأوامر (Ordonnances) إذا دعا أمن الدولة الى ذلك.

وأما فيما له مساس بحق اتهام الوزراء فقد صرح هذان المشرعان أن الغرض

منه هو مجرد تمكين المجلسين من مزاولة حق البرلمان القديمة في توجيه اللوم للملك وعمله .

فكل ما يمكن أن يستخلص من الاعمال التحضيرية الدستورية هو تلميح عرضي إلى الحكومة البرلمانية (*gouvernement de Cabinet*) وقد جاء هذا التلميح بمناسبة وضع المادة (٣٧) من الوثيقة الدستورية . وهي مادة تنص على تجديد خمس أعضاء مجلس النواب سنوياً إذ قال « جارنييه » (Garnier) أحد مندوبي هذه اللجنة وهو يقاوم نظرية تجديد الخمس : « إن تجديد خمس أعضاء مجلس النواب لا يمكن الوزراء من أن يسلكوا سبيلاً ثابتة ، لأن تحقيق ذلك يتطلب لزماً قيام أغلبية تؤيدهم في المجلسين وتبقى مؤيدة إياهم ما دامت خطتهم واحدة لا تتغير ، ولكن تغيير هذه الأغلبية سنوياً يفقدهم كل ثقتهم »

إن هذه الأقوال تنطوي على معنى الحكومة البرلمانية ، فباسم هذه الحكومة البرلمانية التي تتطلب حتماً قيام أغلبية في المجلسين لتأييد الوزارة ، اعترض « جارنييه » أحد أعضاء اللجنة التحضيرية على تجديد خمس أعضاء مجلس النواب سنوياً ولكن المسيو « لينيه » (Lainé) أحد أعضاء هذه اللجنة التحضيرية أيضاً وعضو مجلس النواب رد عليه قائلاً : « إننا لا ندرى إذا كنا نستطيع أن نصل إلى قيام نظام من وزارة تستند في المجلسين على أغلبية وترتكز الحكومة جميعها على هذه الأغلبية في أداء جميع أعمالها أم لا نستطيع الوصول إلى ذلك .

ونستطيع أن نفهم من هذه الأقوال لماذا زعم بعض الذين اشتركوا في وضع هذا الدستور أنه لم يكن يشبه البتة النظام البريطانية ، كما قال القس « ده منتسكيو » (de Montésquieu) ، بينما هناك أعضاء آخرون استطاعوا أن يزعموا أن هذا الدستور أقام النظام البرلماني في فرنسا .

ولكن الرأي الذي ساد يوم إعلان هذا الدستور هو أنه سيكون موضع تأويلات متضاربة ، وهذا ما قاله « شاتوبريان » (Chateaubriand) في كتابه « آراء سياسية Reflexions Politiques فصل ١٤ ص ٧٢ » .

فنصوص هذا الدستور كانت عرضة لمختلف ضروب التأويل والتفسير ، ولذلك

فاننا سنرى النضال العنيف ينشب بين أنصار هذا الدستور وخصومه ، أو بين من يفهمون معنى النظام البرلماني فهماً صحيحاً ، وبين من لم يفهموا ذلك خلال الفترة التي انقضت من سنة ١٨١٤ الى سنة ١٨٣٠ ، هذا الى أن تفسير هذه الوثيقة الدستورية قد اختلف تبعاً لحكم لويس الثامن عشر وحكم شارل العاشر

لويس الثامن عشر والحكومة البرلمانية

١٤٦ - كان لويس الثامن عشر يريد من أعماق قلبه أن تسترد الملكية جميع سلطاتها بقدر ما في الوسع ، ولكنه فهم في سرعة أن الواجب يقضى عليه بأن يشمل الرأي العام برعايته ، ويرد اليه شيئاً من امتيازاته وحقوقه ، ولقد ساعده على ذلك خلقه الطبيعي ، إذ كان رجلاً هادئاً لا يهاجم ولا يعتدى ، فآثر أن يحكم على نط حكم الملوك الأنجليز ، واستسلم الى تطبيق النظام البرلماني البريطاني .

أما خلفه شارل العاشر ، فكانت ارادته هجامة عابثة ، وكان عقلياً محدود الآفاق ، ولذلك فانه حاول تضيق دائرة الحكم البرلماني ، ولكنه اصطدم برأى حر ، أخذ ينمو في استمرار منذ سنة ١٨١٤ الى أن انتهى أمر الملك بالزوال في حلبة ذلك النضال الذي نشب بين النظام البرلماني ، كما نفهمه نحن الآن ، وبين ارادة الملك وهي تسعى في تكديس الامتيازات الملكية على نقيض الارادة العامة التي أعرب عنها المجلسان ، ولما جاءت ثورة سنة ١٨٣٠ دعمت قيام النظام البرلماني في فرنسا نهائياً على وتيرة الواقع في إنجلترا .

أول تطبيق لدستور سنة ١٨١٤

١٤٧ - كان الدستور غامضاً ، وكان الشك يحوم حول الفكرة البرلمانية فيه ، ولذلك فان تأليف الوزارة في سنة ١٨١٤ لم يكن مطابقاً لطبيعة الوزارة البرلمانية ، ولقد أصدر لويس الثامن عشر في ٢٩ يونيه سنة ١٨١٤ أمراً بتنظيم مجلس الملك (Conseil du Roi) جاء في مقدمته أن الحكمة التي انطوت عليها اللوائح التي نظم الملوك الأقدمون مجالسهم وفاقها هي حكمة لا يتسنى تجنب العمل بمقتضاها إلا بصعوبة ، ولذلك كان

من الواجب تبسيط فكرتها وجعلها مطابقة للتغيرات التي طرأت على شكل الحكومات وعلى العادات في العصر الحاضر .

تنظيم مجلس الملك

وفاق أمر ٢٩ يونيه سنة ١٨١٤

١٤٨ — وبناء على هذا الرأي الرجعى شُطِرَ مجلس الملك الى قسمين : المجلس الأعلى (Coseil d'en haut) أو مجلس الوزراء ، والمجلس الخاص (Conseil Privé) الذى أطلق عليه اسم مجلس شورى الدولة (Conseil d'Etat) .

ومن الواجب أن يتألف المجلس الأعلى أو مجلس الوزراء من أمراء الأسرة المالكة ومن رئيس الوزارة ومن الوزراء الذين يروق للملك أن يستدعيهم إلى الجلسة .

أما مجلس شورى الدولة فكان مؤلفاً من مستشارى الدولة، ومقسماً الى لجان ، وكانت مهمته تمحيص مشروعات القوانين قبل عرضها على المجلسين، والفصل فى السرف الادارى (L'abus administratif) والمسائل الدينية الخ .

نظام مجلس الوزراء

١٤٩ — إن المجلس الأعلى أو مجلس الوزراء الذى أنشأه الأمر المملكى الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٨١٤ لم يكن يشبه باجتماعاته اجتماع مجلس الوزراء العصرى إلا شبيهاً بعيداً .

كان هذا المجلس فى الواقع مجلس وزراء لأن المادة السابعة من أمر تشكيله جعلت مهمة المداولة بحضور الملك منحصرة فى شئون الادارة العليا ، وفى التشريع وفى كل ماله مساس بالبوليس العام ، وأمن العرش والمملكة، وصيانة سلطة الملك ، ولكن هناك نقطاً خمس نحول دون اعتبار هذا المجلس وزارة برلمانية بالمعنى الصحيح لهذا التعبير .

الفروق بين مجلس الوزراء الفرنسي

ومجلس الوزراء البرلماني

١ - لم يكن اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي قاصراً على الوزراء ، إذ كان ينضم اليهم أمراء البيت المالک ومستشارو الدولة الذين يروق للملك أن يدعوهم في أحوال معينة .

٢ - ولكن الوزراء كانوا يحضرون الاجتماع ضرورة ، أو لم يكن من الواجب على الأقل أن يجتمعوا جميعاً في جلسات هذا المجلس الوزاري المزعوم ، وإذا كان « ده مونت » (De Montes) قد حضر هذا المجلس عادة فان زملاءه لم يستدعوا إلا عرضاً ، كي يقدموا تقارير عن الشؤون الخاصة بوزاراتهم .

٣ - ولم تكن الاجتماعات دورية يلتئم عقدها بين فترات محدودة ومواعيد معينة .

٤ - ولم تكن استشارتهم خاصة بالشؤون الخارجية التي كانت من اختصاص الملك وحده .

٥ - وكان لا مناص للملك عندما يعمل مع وزير أو عدة وزراء من أن يُخفّر معه واحداً من خواصه وكثمة أسراره ولا سيما المسيو « ده بلاكا » (De Blacas) (أحد الوزراء في أيام لويس الثامن عشر وشارل العاشر) .

حكم ملوك الجلفاء على مجلس الوزراء الفرنسي

١٥٠ - لقد لاحظ « اسكندر » قيصر روسيا من جهة ، والحكومة البريطانية من جهة أخرى ، عيوب مجلس الوزراء السابقة ، ولاحظوها على مضض ، ولفقوا الأنظار الى علاج هذه العيوب ، واليك ما كتبه على الخصوص « پوزو دي بورجو » (Pozzo di Borgo) سفير قيصر روسيا (كورسيكي الأصل) : « إن الوزراء الذين يتألف منهم مجلس الملك يديرون شؤون وزاراتهم ، ولكن اجتماعهم في شكل مجلس ليس في حالة تنبّيح لهم ضرورة أن يتداولوا بحكمة ودقة تدلّ أيهما على

خبرتهم وعلمهم بما يتداولون فيه ، أو تسمح بأن تخلع على إجراءات الحكومة وحدة تنبعث منها القوة وحسن السمعة ، ويلوح أن الملك لم يستتر لدرجة يعلم بها مبلغ القوة التي يستمدّها من مداولات لها النتائج السابقة كي يستخدمها في إنجاز سلطته » ثم شرح للملك جميع الأضرار التي يمكن أن تترتب على موقف كهذا الى أن قال : « ولا ينقص بعدئذ شيء غير أن يتحول الوزراء الى أداة وزارية » وأرسل « ويلنجتون » (Wellington) الى حكومته مذكرة تحاكي مذكرة « بوزو »

مخالفة جوهرية للنظام البرلماني

١٥١ - ولكن هناك مخالفة جوهرية للنظام البرلماني ، ذلك بأن الوزراء الثمانية الذين تألفت الوزارة منهم لم يكونوا أعضاء في أي المجلسين رغمًا من أن المادة ٥٤ من الدستور نصت على جواز عضوية الوزراء في أحد المجلسين .

محاولة تطبيق النظام البرلماني

١٥٢ - لاحت النظم البرلمانية وكأنها الهدف الذي رغبت فيه الهيئة التي أسماها دستور سنة ١٨١٤ بمجلس النواب . وهو مجلس لم يخرج في الواقع عن كونه الهيئة التشريعية الامبراطورية التي عارضت نابليون حتى استمطرت سخطه . غير أن الدستور الجديد غير اسم هذا المجلس دون اجراء انتخابات جديدة .

ولقد حاول هذا المجلس تعويد البلاد على النظم البريطانية . فمذ ٢٩ يونية سنة ١٨١٤ قدم أحد النواب اقتراحا مشبعا بروح النظم الانجليزية . إذ طلب أن يطلق اسم برلمان على مجموعة فروع السلطة التشريعية الثلاثة الماثلة في الملك والمجلس الأعلى ومجلس النواب . ولما أخذ هذا النائب في شرح مقترحه التي خطبة شاد فيها بالنظم الانجليزية ، وأهاب بالمجلس قائلا : « مهما يكن موضوع تأملاتنا ودراساتنا من الآن وصاعدا فان النظم البريطانية التي وضعت منذ سنة ١٦٨٨ كانت سبب مجد إنجلترا ورفاهة هذا الشعب العظيم » . والامر الغريب في موقف مجلس النواب بعد هذه الخطبة هو الموافقة على طبعها وتوزيعها ولصقتها .

المناقشة في المسؤولية الوزارية

١٥٣ - وهناك أدلة أخرى على جنوح مجلس النواب نحو العمل على إقامة النظم البريطانية في فرنسا . إذ رأينا المسؤولية الوزارية السياسية تصبح موضوع مناقشات عديدة منذ شهر يولييه سنة ١٨١٤ ولا سيما عند ما أبلغ مجلس النواب هذه اللامحة الداخلية التي حدد بها الملك علاقات ما بينه وبين المجلسين . وبين أحد المجلسين والآخر .

ولقد جاء في المادة الاولى من الباب الثالث من هذه اللامحة : « تبليغ بيانات الملك المتعلقة بمشروعات القوانين للمجلسين بواسطة مندوبين يعهد اليهم الملك بهذا الامر خاصة » وهذه الجملة الاخيرة هي التي أثارت المناقشة ودعت النواب إلى الجهر بأن حضور مندوبين عن الملك ليناقشوا مشروعات القوانين ، ويشتركوا بهذه الطريقة في مزاولة السلطة التشريعية ، مع انهم لم يستمدوا هذا الحق من الدستور كما استمده الوزراء ، أمر متناقض والوثيقة الدستورية . ثم انتهت المناقشة بان سلم مجلس النواب بجواز حضور هؤلاء المندوبين لأداء المهمة التي نيّطت بهم ، بشرط أن يكون أحد الوزراء حاضراً ومسئولاً عن أعمال هذا المندوب .

ولكن رغماً من غموض فكرة المسؤولية الوزارية السياسية عن جميع أعمال السلطة التنفيذية فان هذه المسؤولية بدأت تظهر في عالم الوجود ، لاسيما عند ما قبل الملك تعديلاً أقره المجلسان فيما بعد على التوالى وهو : « تبليغ بيانات الملك المنطوية على مقترحات للمجلسين بواسطة وزرائه ، ويجوز أن يعاون هؤلاء الوزراء مندوبون يرسلهم الملك »

ولقد جهر مجلس نواب سنة ١٨١٤ برأيه فيما يتعلق بالمسؤولية الوزارية أيضاً بمناسبة تظلم وصل الى مجلس النواب من عمدة إحدى المدن الصغيرة جأرفيه بالشكوى من أن المولى القديم (L'Ancien seigneur) كان يلجأ الى كثير من ضروب الاكراه ويستخدمها في الكنيسة يوم عيد القديسين (Toussaint) حتى يقدم اليه « الخبز المقدس » أولاً عوضاً عن أن يقدم للعمدة قبل أى فرض آخر .

فحص مجلس النواب عن التظلم وأعرب المقرر في جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨١٤ عن الاشتعاز من المسلك الذى سلكه «المولى القديم» واقترحت اللجنة ارسال التظلم لرئيس الوزراء مشفوعا بدعوته الى الرد ليعرف المجلس نتيجة الاجراءات التى يأمر بها، وإذن فقد طلب المجلس من الوزير أن يعمل، ودعاه الى أن يخطر المجلس بالاجراءات التى يتخذها.

أثار اقتراح اللجنة مناقشة الموضوع فى المجلس، فاعترض أحد النواب على هذا القرار بقوله: «أريد أن ألاحظ فى حرية أن ليس للمجلس أن يدعو الوزراء الى تقديم حساب عما يعملون فى هذا الظرف او ذاك، وإلا أقمنا انفسنا قضاء للحكم على سلوك الوزراء. إن من الجائز للمجلسين أن يتهما الوزراء، ولكن ذلك لا يكون الا فى أحوال الخيانة واختلاس الاموال الاميرية دون سواها، وعندئذ فقط تستطيعون استجوابهم عن الوقائع المسندة اليهم»

سلم هذا النائب بجواز المسؤولية الوزارية الجنائية وجوازها فى الاحوال التى نص عليها الدستور فقط، ولكن لم يسلم بجواز المسؤولية الوزارية السياسية. على نقيض ماطلبه لجنة العرائض، غير أن المجلس وافق على رأى اللجنة ضميا عند ما قرر طبع تقريرها. على أن اللجنة لم تصب من قرار المجلس غير ترضية ناقصة، لأنها انتقلت الى جدول الاعمال دون أن تقر الاقتراح كما قدمته لجنة العرائض وهو: «دعوة الوزراء لبيان الاجراءات التى اتخذوها لمجازاة الموقف الخاطيء الذى وقفه المولى القديم تلقاء العمدة».

اقتراح النائب فاريز Farrez

والمسئولية الوزارية

١٥٤ - سارع مجلس النواب الى إثارة مناقشات أصلية فى موضوع المسؤولية الوزارية بعد المناقشات العرضية السابقة، إذ قدم النائب فاريز فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨١٤ إقتراحاً يرجو فيه الملك أن يقترح مشروع قانون خاص بالمسئولية الوزارية، ولكن اقتراح هذا النائب قد اقتصر على مجرد تعريف جنایات الخيانة

واختلاس الأموال الأميرية التي يجوز لمجلس النواب أن ينهم الوزراء من أجلها طبقاً لنص المادة (٥٦) ليحاكمهم مجلس الشيوخ مع أن هذا النائب ذكر المسؤولية الوزارية إلى جانب المسؤولية الجنائية ضمن اقتراحه .

فتعريف هذه الجنايات وتحديد الإجراءات التي تتخذ لمحاكمة الوزراء كان وحده موضوع اقتراح هذا النائب ، وإذن كان الغرض الأصلي من الاقتراح هو المسؤولية الجنائية دون المسؤولية السياسية ، وكذلك كان أمر اقتراح قدمه فيما بعد نائب يدعى المسيو « شالان » (Chaland)

اقتراح « فاجيه د بور »

Faget de Baur

١٥٥ - وقدم المسيو « فاجيه د بور » اقتراحاً آخر عني فيه بالفرقة بين المسؤولية الوزارية الجنائية والمسؤولية المدنية من جهة وبين المسؤولية الوزارية السياسية التي أشار إليها زميلاؤه في اقتراحيهما المتقدمين من جهة أخرى ، إذ تكلم المسيو « فاجيه » عن أعمال قد يترتب عليها الأضرار بمصالح الدولة ، واليك فترة مستخلصة من الخطبة التي ألقاها هذا النائب في هذا الصدد . قال : « قد يجوز أن يكون الإنسان أسوأ وزير وأن يطبق أخطر نظرية حكومية رغباً من استقامته وحسن نيته وطهارة ذمته ، الخ ، ففي الوسع أن يحذف المرء ينابيع الرفاة السياسية ، وبخرب كل عامر في الدولة ببذل نشاط جنوني أو بالتزام جود لا عذر له ، فعلى المجلسين ، في ظروف كهذه ، أن يلتزما الانتباه واليقظة ، وأن يسهرا غور المسلك الذي تنهجه الوزارة » .

فهذا النائب يعني إذن المسؤولية الوزارية السياسية ، ولذلك فإنه وضع صيغ بعض المواد التي جاء ضمنها : « الوزراء مسئولون عن جميع أعمال الحكومة ، كل في وزارته » (مادة ٢) « وإذا لم تكن هذه الأعمال منطبقة ومصلحة الدولة ، فالمجلسين أن يجملاها موضع تحقيق ، وأن يلتمسا من الملك رفض ثقته بأحد الوزراء ، لأنه

يكون في حالة كهنه جديراً بذلك ، رغماً من أن هذه الاعمال ليست مما يتكون منها جريمة الخيانة أو اختلاس الأموال الأميرية .

تعقد اجراءات المسؤولية السياسية

١٥٦ — طلب المسيو « فاجيه » اقرار مبدأ المسؤولية الوزارية السياسية ، ولكنّه طلب تنفيذه باجراءات تلوح لنا اليوم أنها تؤدي الى تعقيد هذه المسؤولية تعقيداً كبيراً .

إن المتبع اليوم هو أن يستقيل الوزير أو الوزراء الذين يفقدون الثقة بهم حتّى وعلى الفور من فقدان الثقة بهم ، أما المسيو « فاجيه » فقد طلب اجراء تحقيق سرّي في كل من الهيئتين التشريعتين ، إذ المهم في نظر هذا النائب أن لا تضعف الثقة التامة التي لا مناص من أن تتوافر للحكومة في المجلسين ، فالتحقيق بسبب سلوك الوزير خلال أداء أعماله الحكومية يمكن أن يطلبه أحد أعضاء أي المجلسين ، ومن الواجب أن يجرى هذا التحقيق في المجلس الذي طلب أحد أعضائه هذا التحقيق ، وأن يسمع جميع أعضاء المجلس شهادة الشهود ، وأن يكون للوزير المتهم الحق في نفي التهمة ، ولا يجوز للمجلس أن ينطق بعزله إلا بعد أن يسمع أقواله .

وإذن فالاجراءات هي أولاً بدأ التحقيق حضورياً في المجلس الذي اقترح اجراء هذا التحقيق ، ثم استئنافه في المجلس الآخر ، على أن ترفع الملك نتيجة هذا التحقيق المزدوج ، والملك حر في اقرار هذه النتيجة أولاً .

ولكن لجنة الاقتراحات رفضت اقتراح « فاجيه » وأيدت حق المجلسين في أن يوجه كل منهما بياناً للملك يطلب فيه اقالة وزير ، وإذن تكون اللجنة قد سلمت بمبدأ المسؤولية الوزارية السياسية ، وهذا بخلاف المسؤولية الجنائية المترتبة على الخيانة واختلاس الأموال الأميرية المنصوص عليها صراحة في المادة (٥٦) من الدستور .

بنجمان كونستان

Benjamin Constant

يؤيد مبدأ المسؤولية الوزارية السياسية

١٥٧ — كانت فكرة المسؤولية الوزارية السياسية في ذلك الحين موضع رعاية جميع العقول الكبيرة التي اهتمت بتحسين الاداة الحكومية وسيرها، ولقد فرق « بنجمان كونستان » بين المسؤولية الوزارية السياسية والمسؤولية الوزارية الجنائية في دراسة بعنوان « في المسؤولية الوزارية »
Sur La responsabilité
des ministres
التي تعتبر تمة لدراسته « آراء في الدستور — Réflexions sur la Constitution »

كان مبدأ المسؤولية الوزارية من المبادئ التي لاثراع فيها في فرنسا، ولكن مبدأ المسؤولية الوزارية السياسية لم يكن في هذه البلاد من البداهة بالدرجة التي وصل اليها في انجلترا، غير أن « بنجمان كونستان » قصد الى المسؤولية الوزارية السياسية بلا جدال عندما قال: « إن المراد سحب السلطة من الوزراء المتهاونين في أداء واجباتهم بدافع المصلحة الخاصة. أكثر من توقيع الجزاء عليهم » الى أن قال فيما بعد: « وتترتب المسؤولية الوزارية السياسية على انقلاب الغالبية التي تؤيد الوزارة الى أقلية في المجلسين، ويترجم عنها سقوطهم من السلطة »، ولقد عنون « بنجمان كونستان » الفصل السابع بقوله: « في التصريح بأن الوزراء غير جديرين بالثقة العامة »، ومعنى هذا هو الاقتراع على عدم الثقة اسقاطاً للوزارة، ويكون عدم الثقة واقماً كلما فقدت الوزارة غالبية الاصوات في مجلس النواب.

رسوخ الجنوح الى النظام البرلماني

١٥٨ — إن الجنوح نحو النظام البرلماني الذي تجلى في اجماع ابتداء من الشهور الاولى لتطبيق الدستور قد جعل يزداد رسوخاً وتدعماً عملياً، ولا سيما خلال فترة المائة يوم التي عاد خلالها حكم نابليون.

لقد حدث انقلاب خلال هذه الفترة دون أن يحدث أى تغيير فى الاتجاه، ذلك بأن
الرأى العام قد استمر يجهر فى شدة بوجوب العمل وفقاً للنظام البرلماني، واستمر يجهر
بذلك بينما نابليون، عدو الحكومة البرلمانية، كان قد عاد من جزيرة «إلبا» وجعل
يسيطر من جديد على شئون فرنسا، ويعيد النظام الامبراطورى، وفى هذا من
التناقض ما يدهش، ولكن تقلبات الشعوب لا يؤمن جازيها.

ملحق الدساتير الامبراطورية

١٥٩ - كان نابليون قد التجأ الى جزيرة «إلبا» بعد تنازله عن الملك، ولكنه
عاد الى فرنسا فى أول مارس سنة ١٨١٥، فما كان من لويس الثامن عشر إلا أن
التجأ الى الأراضى البلجيكية حتى يكون بأمن من عوادم الايام وغوائلها، فدخل
نابليون باريس فى ٢٠ مارس بعد سياحة حماسية مظفرة ابتدأها من خليج «جوان»
(Jouan) حتى العاصمة.

ألف نابليون لجنة لتحضير دستور جديد، وكان «بنچيان كونستان» روح هذه
اللجنة التى تنهى عملها الى وضع ملحق الدساتير الامبراطوية الرقم ٢٢ ابريل سنة ١٨١٥،
ولكن هذا العنوان لا ينطبق على الحقيقة مطلقاً، لان نتيجة عمل اللجنة لم يكن
«ملحقاً» يحتفظ بدساتير الامبراطورية، ولكنه كان بمثابة قلب لهذه الدساتير رأساً
على عقب. وهما نظام الحكم الامبراطورى الذى أقامه دستور السنة الثامنة ومرسوما
السنة العاشرة والسنة الثانية عشرة من سني الثورة، ولسكن عنوان «الملحق»
قد جاء نتيجة تصورات نابليون، حتى يكون الدستور الجديد مجداً يضمه
الى سابقه.

على أن الحلفاء لم يرتضوا عودة الامبراطور نابليون رغماً من النظم الحرة التى
اقترحها، ولما غلب نابليون فى «واترلو» فى ١٧ يونية سنة ١٨١٥ عاد الى باريس فى ٢٢
يونية، وتنازل نهائياً عن الملك، وأسلم نفسه للانجليز الذين أرسلوه الى جزيرة القديسة
هيلانة حتى قضى الى بارث بعد ذلك بست سنوات.

ملحق الدساتير الامبراطورية

هو دستور سنة ١٨١٤

مع نظام برلمانى

١٦٠ - نص « ملحق الدساتير الامبراطورية » الذى وضعته لجنة نابليون على جواز أن يكون الوزراء أعضاء فى أحد المجلسين (مادة ٢٩)، وإذا ما حضر المجلسين كان عليهم أن يدلوا بما يطلب اليهم من ايضاحات اذا كانت اذاعتها لانتىء الى أمن الدولة وخصت المادة (٢٥) من هذا الملحق رئيس الدولة بحق الحل ، ونصت المادة (٣٨) فى صراحة على ضرورة توقيع الوزير جميع الاعمال الحكومية الداخلة ضمن أعمال وزارته الى جانب توقيع رئيس الدولة ، ونصت المادة (٣٩) على أن الوزراء مسئولون عن الأعمال الحكومية التى يمرونها بامضاءاتهم ، وبما لا شك فيه أن هذه المادة لم توضح ما اذا كانت هذه المسئولية بالتضامن أم أنها قاصرة على مجرد مسئولية شخصية يتحملها الوزير الذى أمضى الاوامر والاعمال الى جانب رئيس الدولة، ولكن الحكومة البرلمانية هى التى أقامها هذا الملحق على أية حال.

ولما نشر « بنجمان كونستان » فى شهر مايو كتابه « مبادئ السياسة » (Les Principes de politique) وهو الكتاب الذى شرح فيه هذا الفقيه « ملحق الدساتير الامبراطورية » الرقم ٢٢ ابريل قال على التحديد: إن الغرض هو اقرار المسئولية الوزارية السياسية التى نظمت فى صورة جنائية ، وقد شرحت المادتان ٤٠ و ٤٩ اجراءات هذه المسئولية .

دستور نهاية يونيه سنة ١٨١٥

١٦١ - ولكن الوثيقة الدستورية التى جاءت ملحقاً بالدساتير الامبراطورية لم تطبق، نظراً للظروف ، ولذلك فان مجلس النواب وضع فى نهاية يونيه وأوائل يوليه سنة ١٨١٥ دستوراً جديداً لم يطبق هو الآخر، ولكنه يدل على الميل العظيم الذى دفع الناس فى سبيل اقرار النظام البرلمانى .

كان نابليون في هذه الآونة قد نزل عن الملك ، ولكن لويس الثامن عشر لم يكن قد عاد الى باريس ، وكانت السيادة في يد مجلس النواب . ولذلك وضع هذا المجلس دستوراً جديداً .

ولقد اشتملت مقدمة هذه الوثيقة على إعلان حقوق ، مضافا اليه المبادئ الأساسية للدستور الفرنسي . فكان تصريحاً على أعظم جانب من الأهمية ، نظراً لأنه جاء مشبعاً بالروح الدستورية التي سادت إنجلترا في سنة ١٦٨٨ . فاذا كان قد قام في إنجلترا سنة ١٦٨٨ تعاقد بين الأمة الانجليزية و غليوم « دورانج » (Guillaume d'Orange) الذي استدعى للجلوس على عرش إنجلترا ، فان مجلس نواب فرنسا قد أراد أن يقر كل ملك يجلس على عرش فرنسا جميع المبادئ الأساسية للدستور الذي يضعه مجلس النواب قبل أن يجلس الملك على العرش ، فقد قال هذا المجلس « إننا نضع مبادئ يتحتم الواجب على رئيس الدولة قبولها مهما كان ، فولى الأمر الوارثي أو الذي يستدعيه المجلس لا يستوى على عرش فرنسا إلا بعد أن يمضى هذا التصريح ويقسم بيمين المحافظة عليه » (مادة ١٣ من تصريح مجلس النواب)

النظام البرلماني

ودستور نهاية يونيه سنة ١٨١٥

١٦٢ — لقد نص تصريح نهاية يونيه في مادته الخامسة : لا يزاوُل أعمال السلطة التنفيذية غير الوزراء المسؤولين بالتضامن عن القرارات التي يتخذونها بالاشتراك ، ويسأل كل منهم منفرداً عن القرارات التي يتخذها في وزارته . فما طلبه مجلس النواب في هذا التصريح هو اذن النظام البرلماني القائم على مسئولية الوزراء بالتضامن عن الاعمال الحكومية .

ولقد ناقش المجلس هذا المشروع بعد ذلك بعدة أيام وسن النقطة الجوهرية التي وضعتها اللجنة في صيغ مواد قانونية . أهمها المادة ١٢ وتنص : « الملك مصون وذاته

لأتمس « والمادة ٢٧ - » الوزراء مسئولون بالتضامن عن جميع أعمال الحكومة ومن الواجب أن يوقع الوزير المختص الى جانب توقيع الملك والمادة ٢٨ : « الوزراء مسئولون أيضاً عن أعمال وزاراتهم التي تمس أمن الدولة ، والمصالح والمواد العامة والاملاك والحرىات الخاصة وحرية الصحافة والشعائر الدينية » - والمادة ٢٩ - « لمجلس النواب حق اتهام الوزراء بسبب الاعمال الحكومية العامة أو أعمال كل منهم داخل وزارته . على أن يحاكمهم مجلس الاعيان في هذه الحالة » .

وهذه المادة الخاصة بالمسؤولية الجنائية تقصد إلى أعمال الحكومة عامة ، وأعمال كل وزير داخل وزارته بصفة خاصة . وهذا لعمرك تخفيف من وطأة المسؤولية الوزارية لم يجزأ المشرع هنا أيضاً على الجهر بشرطها السياسى والنص عليه صراحة إلى جانب المسؤولية الجنائية ومع ذلك فمن الجائز القول بأنها وجدت في صورة مسؤولية الوزراء بالتضامن .

تاليران والنظام البرلمانى

١٦٣ - كان لويس الثامن عشر وهو في مدينة « جان » (Gand) محوطاً بنفس وزرائه الذين حكموا معه حتى ٢٠ مارس سنة ١٨١٥ ، وكان حوله تياران من النفوذ يتقاذفانه ، فمن جهة كنت ترى حزب البلاط الذى جنح إلى تفوق الملك وقبضه على ناصية كل الشئون قليلها وجليلها . وكنت من الجهة الأخرى تجد الحزب الدستورى الذى أيد نفوذ مجلس النواب والنظام البرلمانى وقد أراد « تاليران » فى صراحة أن يطبق جميع النتائج المترتبة على قيام الدستور بمعناه الصحيح دون أى إستثناء عن طريق تأليف وزارة متجانسة .

ولقد بارح لويس الثامن عشر مدينة « جان » فى ٢٢ يونيو سنة ١٨١٥ قاصداً الى « مونس » Mons بعد أن اتصل به خبر معركة « واترلو » (Waterloo) ، وهناك التقى بتاليران بعد إعدام من مؤتمر « فيينا » الذى ختمت أعماله يومئذ ، فقدم الملك تقريراً لخص فيه أعماله فى هذا المؤتمر ، وأضاف إلى ذلك رأيه فى الشروط الضرورية لحصول الملك الشرعى على ثقة الشعب .

لقد تضمن هذا التقرير بياناً عن الضمانات التي يطلبها الرأي العام ، وذكر أن الشعب لا يرى توافر هذه الضمانات الضرورية إذ لم تقم وزارة أعضاؤها مسئولون بالتضامن عن مراوغة السلطة العامة التي يستودعها الشعب أيديهم ، فالتايران قد ألح إذن في وجوب العمل بالنظام البرلماني مع إعلان المسئولية الوزارية بالتضامن وقد انضم الملك لويس الثامن عشر الى هذا الحزب.

تصريح كمبرية

Proclamation de Cambrai

١٦٤ — وفي ٢٦ يونيو سنة ١٨١٥ أصدر الملك تصريحه الشهير بتصريح « كمبريه » وهو تصريح كان سبباً في أن يعقد الملك اجتماعاً من وزرائه ليعهد اليهم بوضعه في صورة أمر ملكي قضى باختيار لجنة مؤقتة لاداء مهام الحكم ، وقد احتوى هذا التصريح الذي أذيع في ٢٨ يولييه الفقرات الآتية .
« وأرى أن أضيف إلى هذا الدستور جميع الضمانات التي تؤدي الى كفالة خيريه ، ووحدة الوزارة التي هي أقوى ضمان استطيع أن أقدمه . ولقد اعترفت ايجاد هذه الضمانات حتى يؤدي سير مجلس وزرائي في أوضح وآكد سبيل إلى ضمان جميع المصالح وتهديم جميع الخواطر القلقة » .
كان « تايران » والحلفاء هم الذين ألهموا الملك ضرورة قيام وزارة متجانسة ومسئولة بالتضامن ، وكان « تايران » هو الذي سيدعى إلى أن يكون عضواً في هذه الوزارة ورئيساً لها . وإذن فتطبق الدستور بدأ في يولييه سنة ١٨١٥ ، لينتهي في سنة ١٨٣٠ على أن يكون اتجاه تنفيذه خلال تلك الخمسة عشرة سنة في سبيل الحكومة البرلمانية .

الخلاصة

١٦٥ — والخلاصة أن من الناس من ينسى أن معالم الحظوظ وآثار العهد المتقدمة التي أنبثت هنا وهناك على أعين العالم وتحت أقدامه هي طابع مفزع عجيب تخلف عن نهر حمل فوق ظهره جميع البقايا التي ورنها السكون عن مرور الزمن ، دون أن

يتعظ هؤلاء النساؤون بخيبة أمل الذين ظنوا قبلهم أن هذا النهر لا يرتد الى منبعه ليعود فيحملهم جميعا وما حولهم من أشياء زبدًا رابيًا على أجنحة تياره سالكا سبيله الى عالم المجهول.

لقد نسى هؤلاء النفر كل ذلك ونسوا معه أن خلود الواقع من عوائق الرق وعقبات التقدم وأدوات الرجوع بالمدنيات القهقري ، ولو أنهم تصوروا بدل ذلك قبر نابليون الذى احتكر المطبعة والفكرة والحرية ومرد في مهنة تدبير الانقلابات ووضع الدساتير وتشويها لعاد اليهم احساس الغضب للحرية السياسية ، ذلك العامل الذى تتولد عنه الغبطة والراحة في أعماق الانسان ، ولكن كيف يستطيع هؤلاء أن يتصوروا ذلك وصعوبة إثارة هذا التصور وذبذبة هذه الاثارة تقوى الصراع بين المجارى الخفية الخاصة بتكوين الافكار فيحول هذا الصراع الشديد دون تولد افكار جديدة خصبة فيسود التشكك ويعجزهم عن ذكر حقائق الماضى .

ولكن هذا العامل لم يترتب عليه انعدام تصور نابليون وحده في قبره ، بل إنه أنسى هؤلاء الناس أن عطاء الناس جميعا لم يصلوا الى قمة الشهرة ليقفوا رصبة متألقة إلا بسياستهم أو فلسفتهم ، فادى هذا النسيان الى انتزاع الحرية من الوجود وأقصاء الطموح والمجد من الميادين الانسانية ، فتجرد الوجود من زينته ، ذلك بان الحرية والطموح والمجد تمثل الشهوات التى يجهلها الشعب لأنها شهوات العقل ، وليس للشعوب عقول ، لذلك فان شهواتهم تصدر عن القلب . عن الوجدان ، عن العواطف والمشاعر .

إن دموع الشعوب سهلة الانتزاع ، إنها دموع حلوة ، ولذلك تجدها دائما أبداً موضع إعجاب ، وما أراد المعجب بها مرة إلا أن يستنزفها حتى لا يعجب بها سواه ، وهكذا لعب نابليون دوره في فرنسا ، إنه لعب بقلبيها ودموعها ، فغشى روحها بسحابة وسحابة تغشى الروح تغطي الارض وتلونها بألوان أجمل من تلك التى تلونها بها سحابة تطل من الافق ، والمظهر هو الناظر ، والانسان مرآة نفسه .

لقد غلب نابليون العالم في أقصى الارض . ثم نفى الى جزيرة « إلبا » ، ثم عاد الى بلاده ، فزعم الناس أنه عاد اليها على نغمات الهتاف ، وألحان التصفيق ، ولكن هذا لم يكن الا من ضروب الاكاذيب المصطلح عليها ، بل إنه لا يقل عن انه كذب

خشن ، أما الحقيقة فهي أن فرنسا كانت دهشة مذهولة ساعة عودته ، إذ الأمر لم يتعد حبا كمن في النفس الفرنسية الامبراطورية للاعلام الخفاقة الآن فوق قبر نابليون دون نابليون ذاته .

فالتعصب للامبراطورية قداها تاج النفس الفرنسية . وهذه النفس كانت قاصرة على الجيش دون سواه . ولذلك قيل إن فرنسا لا تريد القتال في سبيل رجل ، فكانت النتيجة أن حيت فرنسا في لويس الثامن عشر الملك الذي سن دستوراً حراً دون رجل الثورة على الثورة ، واستعادت جميع أفكار الثورة الكبرى التي نبتت في سنة ١٧٨٩ ، واستردت نشاطها عقب سقوط الامبراطور الذي بدأ حياته بمحاربة الافكار السامية ، ولكن الخاتمة تدل على ما انطوت عليه القلوب فكيف وبأى عقلية ساعدت فرنسا على انقلاب سنة ١٨٣٠ ، ثم على قيام جمهورية سنة ١٨٤٨ لتختفي وتعود قوية متينة القواعد والدعائم في سنة ١٨٧١ ؟

إن فرنسا المفكرة النزيهة ليست فرنسا المصلحية الصاخبة ، لذلك شعرت فرنسا بالمفكرة بأن عودة نابليون جاءت بمثابة رجوع النظام الحربى الظالم . ولذلك أيضاً قد ارتعدت يوم هذه العودة في ٢٠ مارس سنة ١٨١٥ .

كان ذلك اليوم مؤامرة حربية لاحركة قومية ، فأول شعور جال بخاطر الشعب كان شعور الغضب على ذلك الرجل الذى أنقض ظهور الأمة بثقل بطولته ، فالجيش الذى ساد محلقاً بأجنحة النسر الامبراطورى هو الذى اختطف الأمة بين مخالبه وأنساها الحرية في سبيل رجل !

هذه هي الحقيقة ، فنبليون كان قائد فرنسا العظيم ، وكان زعيمها خلال خمس عشرة سنة ، لذلك كان هو محمد فرنسا ، وامبراطورية فرنسا ، وهذا عذر فرنسا إذا كان للافتئات على الحرية عذر .

ومع ذلك فان التاريخ لم يئأس من نهضة أمة شهد أنها بين بداية أيام ثمانية ونهايتها كانت أمة على أهبة الثورة كتلة واحدة ، ثم ارتدت تحت قدمى نابليون كتلة واحدة أيضاً ، ذلك بأن هذا الخضوع لم يكن اختيارياً ، وذلك الخنوع لم يكن مخلصاً ، ولذلك حق علينا أن نفهم أن كبريات الأمم لم تكن دائماً رمزاً للبطولة ،

وأن الشعوب جميعاً قد عرفوا الذير وجربوه، وأنهم لم يناموا طويلاً، ولم يستسلموا للذة الخضوع الممقوتة، وإنما علموا أن السلطان كل السلطان للعمل الحاسم المنتج بعد حزم الرأي الصواب.

إن الزمن يتقدم الى الأمام في وثبات جبارة، ولكنه كرحا الطاحون لا يرحم، وإذا كان في نسيان هذا ما يدعو الى العجب فإن هذا النسيان هو موقف كل رجل يعمل على إخضاع الطبيعة دون أن يطبق إرادة الزمن وسيادته على مصيره الاجتماعي وعلى نظام المصائب التي تتخلف عن أعماله المرهقة أو على عدم أكثراته، ولذلك فإننا نرى أحكام التاريخ تتناول شيئاً آخر غير الحقيقة، وهذا الشيء لا يخلو من فائدة ولا سيما إذا كان هذا الشيء هو المغالاة في سرد الحوادث.

إن تاريخاً بهذه الصورة يخفى بين طبقات أكاذيبه فكرة الاستمحاء والاغراء وشحن العزائم، وإذا أنت ضربت صفحاً عما دخل عليه من الحماسة الكاذبة، وجدت تاريخاً أصدق من ذلك الذي يكتبون ملقاً ودهاناً، وجدت التاريخ الذي يتكلم لغة غير لغة المنافقين الذين يخدعون العصور، ويخادعون الزعامات، ولكن الأمر الذي يعزينا هو أن لكل عصر مؤرخه الذي يحاكي «تاسيت» في قسوة روايته الصحيحة، فإذا لم ين قد جان حين المؤرخ التزيه عقب الانقلابات التي تمت خلال الثورة وإبان حكم الديركتوار والفرنصلية والامبراطورية فقد انتظرت فرنسا لترى قوله الصادق عن الثائر للحرية وتعلم التفاوت بين الحقيقة وبين التاريخ المجرد من الضمير، ذلك الذي يكذب ليعبد ذكرى الظالمين بعد أن عبد الظالمين أنفسهم إرضاء لحاجة النفس الى العبودية وتدعياً لسيادة العبودية وسيادة الأذلاء.

لقد كانت امبراطورية نابليون ظالمة، أما الملكية فقد سارت رغم أنف الظالمين في سبيل الحرية، بحكم رد فعل طبيعي كامن في الأشياء، ذلك بأن الثورة لا يمكن التغلب عليها تغلباً نهائياً، ولما كانت الثورة حركة إلهية قضى بوقوعها، فإنها كانت تظهر دائماً قبل معركة «واترلو» على يد نابليون وهو يهدم عروش الجبابة، وبعد معركة «واترلو» على يد لويس الثامن عشر، عند ما منح الدستور ونفذ نصوصه، فإذا كانت معركة «واترلو» قد أوقفت ذلك العروش بحد السيف

وطلقات المدفع ، فانها أدت الى استمرار العمل الثورى فى ناحية أخرى ، إذ توقف عمل الهدامين ، وبدأ عمل المفكرين ، والعهد الذى أرادت معركة « واترلو » أن تشل سيره قد مشى على أطلال « واترلو » ، وتابع سبيله ، وهذا النصر الشاحب الكثيب المشؤوم ، نصر الخلفاء فى « واترلو » قد ظفرت به الحرية ثم جندلته فيما بعد .

لقد جاءت سنة ١٨١٥ فاتشحت الحقائق العتيقة بمظاهر جديدة ، إذ تم التحالف بين الكذب وبين المبادئ السامية التى وضعها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، مبادئ الحرية والآخاء والمساواة ، وارتدت سيادة الظلم ثوباً ناصعاً اصطنع فى صورة وثيقة دستورية ، وانقلب التصنع نظاماً ، وانطلت الأوهام والخزعبلات والترهات والنيات السوداء بطلاء الحرية ، وموهت بزخرف السمو ، بينما المادة ١٤ من دستور سنة ١٨١٤ التى خولت الملك حق إصدار أوامر كانت تسم الوجود السياسى ، فتبدل جلد الشعبان ، ولسكن الشعبان بقى يسحق على بطنه وينفث السم فى كل مكان . قد يزول أثر العبودية ، ولذلك رأينا العباقرة تحت المقصلة ، وشاهدنا دماءهم قد سالت سماءاً لم يشمر إلا بإضافة عنصر خاص اليه ، وهذا العنصر هو عنصر الجاذبية التى لا يمضى أثرها ، ذلك بأن للجمال برقاً خاطفاً يدهش ويذهل ويصمق ، وهل كان أجمل من أن يتمثل الفرنسيون الحرية فتاة جذابة فتانة ساحرة ؟ إن قوة جمال الحرية قد جاء نوراً للعين ، وذكاء للعقل ، وروحاً للجسم ، ولم يكن ذلك لأن الحرية كانت جميلة بوجهها ، وإنما لأن الجمال كان جمال تفاصيلها ، فهى إذن كانت الجمال الباقى على الخلود ، فكل شىء كان فيها صالحاً لأن يتم بذاته جمالا ، إنها كانت التناسق لوناً وخلقة ووجهة ، وفى الحق إن فى تمثال الحرية لشعراً من وحى الجمال ، مادامت أحجاره قد قامت على فكرة وإحساس وصورة ، وهل ليس فى كل جسم مادى أو معنوى جزء أثيرى أو حيوى لاتلمسه اليد ويعبرون عنه بأنه التيار الطبيعى الالهى الذى يحرك كيائنا ؟

تدفع الغريزة الانسان الى أن يحس الحاجة الى التعبير عن مختلف الأشياء بلغات متباينة ، فاستاذ كل شىء ، ومثال كل شىء ، ومهندس الاشكال والاولضاع ، وناشر التعبيرات الانسانية إنما الغريزة التى لا قبل لمخلوق على كبحها ، تلك القوة

الخفية التي استودعتها الطبيعة كياننا وكيان جميع الأشياء، لتكشف في صمت ومقدرة عن جميع الأسرار والخفايا، وإذا أنت أردت دليلاً على ذلك فارجع الى واقع الماضي بل الى الآثار إذا شئت لتعلم أنها من صنع الغريزة، وأنها مستودع الغريزة الانسانية، لأن مرور اليد على الأحجار يطبعها بطابع اليد وإحساساتها ونبضها وخفقان قلبها، فإذا أنت وقفت الى جانب هذه الأحجار شعرت بعصر متحرك حتى يتكلم بلغة زمانه ويحس بمشاعره وإحساساته وجاذبيته وينطق في فصاحته وبلاغته، وما دام الأمر كذلك فثق بأنك تلمح في آثار بداية القرن التاسع عشر أن معين الرجال قد نصب آونة في فرنسا، حتى لترى أن هذه الأمة كانت وكأنها تعد من تضعضع الطبيعة الانسانية، ومن يأس الجماعة معاً، قوة مهدت للثورة وعبدت السبيل لانماؤها، ولكن عند ما وقعت الثورة فزعت الثورة من فكرتها عندما استقر أمام أعينها أنها ستبيد عقب ميلادها، غير أن هذا الفزع لم يلبث أن زال، لأن ما يجلي وإنما وسائل الثورة لا فكرة الثورة بذاتها، أما هذه الفكرة فهي القانون الطبيعي، والقانون الطبيعي أرلى، إن أغمض الطرف فانه لا يموت، إنه ينام أحياناً ليستجيم ويستجمع معادات كفاحه وغزواته وفتوحاته المبينة في صورة التطور الانساني والرقى العالمى .

لقد جنح بونايرت الى الظلم وكره الفكرة، لأن الفكرة هي حرية الروح، وانتهاز فرصة ذلك التضعضع الذى استولى على العقل الانسانى وجعل يكلم الآداب ويذيقها مر العذاب مستعدياً عليها الرياضة التى علوته معاونة قيمة، ولكنها معاونة لم تستمر لأن الرقيم يقيس وبحسب ولكنه لا يفكر، ومادام لا يفكر فانه يخضع. ان هذه السياسة، سياسة إخضاع كل شىء، قد أدت بعصر نابليون الى أن يكون سخياً في مرارته، ومهدت الى أن يكون عصر عودة الملوكية التى جاءت بعده في منزلة ذلك العصر الذى عاد فيه النظام والحرية وانتعاش الارواح، فكل شىء سكت قد استرد صوته، فالعقول التى أذلها الاضطهاد، والجماعة المتعطشة للفكرة، والشباب والطموح الى المجد، كل ذلك قد انتقم من الصمت العميق الطويل، وازدهرت الحياة فجأة، واستمرت في ازدهارها، وعاد عصر الحياة الى عالم الفلسفة والتاريخ والشعر والجدل والذكريات والاعمال الفنية التى صبت اللعنة على العصر

الغابر ، وإذا كانت أعاجيب عصر «فرنسوا الأول» قد كثرت ، وكان عصر لويس الرابع عشر قد فاض مجده ، فإن أى العصرين لم يبرز عودة الملكية بعد سقوط نابليون من ناحية الحماسة والنشاط ، ولا سيما في بداية عودة ذلك العصر ، لأن العبودية قد حشدت كل شيء في النفوس خلال عشرين عاماً فامتلاً الأناة وفاض . إذ رأينا القوانين الطبيعية الخالدة تعمل في جميع الميادين على استظهار الاحساس الانساني بعد أن اضطهد واختفى تحت مواطىء النعال وسنابك الخيل ، ثم قام على اطلال الفلسفة المادية التى لا تخرج عن انها فلسفة الجرائم والعار فلسفة أخرى طاهرة نقية هى الافلاطونية العصرية التى جعلت من العقل والطبيعة أداة استظهار الحقائق وانتصارها .

فالتبيعة التى لاحت عقيمة مذهولة من فرط ماشاهدته من فظائع الثورة ، وهول الحروب ، وفداحة الظلم والتنكيل بالانسانية ، قد ظهرت مجدة عاملة منتجة أكثر منها فى أى وقت سابق ، فكان العصر الجديد عصر تخليق فى الخيال بعد ان كان عصر جمود وتوقف ، بل كان عصر انتعاش فكرة الدولة بعد أن أیهظتها ضروب الارهاق المختلفة .

إنه كان عصرًا جديدًا للفكرة والسياسة والدين وسط هذا الميدان الجديد الذى ألهبت فيه نار الحمية ميادى السلام والحرية والوئام ، وسارت فرنسا الى الامام ، وهى تحمل صولجان الثقافة والانتاج والرأى العالمى .

إن الاحساس هو كل شيء فى الشعب ، فاذا أنت انتزعت هذه القوة ، فانك تنتزع الروح من السياسة ، ولقد حافظ الكتاب على الاحساس واهتاجه فى الميادين وفى الصحافة وفى المدارس ، وفى كل مكان إلا فى مجالس النواب ، ولذلك تغلب الشارع والمدينة والصحافة على المادة ١٤ من الدستور ، وأخذ شارل العاشر سبيله الى المنفى بقوة الصحافة التى حاول أن ينكسر بها ، ثم استمرت الثورة ترتقى وتشتد الى أن لحق لويس فيليب بزيميله ، وتم اجتثاث فرعى البوربون وأورليان ، ثم جاء دور نابليون الثالث دون أن يجسر «أميل أوليفيه» على أن يشترط على «تيبير» قبول دستور

الامبراطورية الحرة ، كما لم يجسر « جيزو » على فرض دستور يوليه سنة ١٨٣٠ على النائرين ، واذن حق أن نفق عند بدأ عودة أسرة البوربون نهائياً الى فرنسا حتي لا تتناول موضوعاً يتطلب سراً قائماً بذاته ، على أن نبدأ الجزء الثالث بأذن الله قريباً .

في الجزء الثالث

لقد سقط نابليون نهائياً ، ولذلك يجب أن يتناول الجزء الثالث من « علم الدولة » الكلام عن معاهدة « فينا » ونظرية التوازن الدولي وأطوار فكرة الدولة حتى انقلاب سنة ١٨٣٠ من الناحية الدستورية والسياسية ، ثم أطوار فكرة الدولة حتى ثورة سنة ١٨٤٨ ، دستورياً وسياسياً في كل أوروبا ، ونظرية القوميات ، وانقلاب ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥١ ، واستقرار المبادئ الدستورية ، ولا سيما بعد العمل بفكرة « دولة القانون » على أن يلي ذلك كلمة أولية عن الدولة البسيطة (L'Etat simple) والدولة المركبة (L'Etat composé) . والتكليف القانوني للدولة بريطانيا العظمى . إذا وسع المقام كل ذلك .

وسنرى في كل هذه المراحل كيف كان الشعب الفرنسي يغترف من مناهل الحرية لتندفق على العالم الغربي أجمع ، وكيف كان الظلم يكتم الجماهير ويحرر الافراد أولاً ، وكيف كانت الفوضى تطلق عواصف الجماهير وتذل استقلال الافراد ثانياً ، حتى قيل إن الحرية تحاكي الاستبداد ، اذا ماجاء عقب الفوضى ، ولكنه يبقى كما هو إذا ما حل محل الحرية ، فهل رأيت كيف كان نابليون محرراً عند إعلان دستور الديركتوار ، ثم أصبح غاصباً بعد دستور لويس الثامن عشر ، حتى لقد شعر هو بذلك فاكره نفسه على أن يقطع في سبيل الحرية مرحلة أبعد من تلك التي قطعها ذلك الملك كي يغترف من منهل السيادة القومية بيديه اللتين سحقتا الشعب وبلسانته الذي وقفه بعد عودته « من جزيرة إلبا » على أن يكون خطيب الشعب ، والساحر الذي تملق سكان الاحياء الباريسية استدراراً لمطفهم ، وشاذ بعز أبناء الثورة في

جمل حرة عتيقة كانت تمر من فيه وكأن هزة عنيفة أصابت فكاه ، وأخذت تستنير
غضب سيفه فى قوة . (راجع Chateaubriand-Mémoires d'outre - tombe —
شاتوبريان مذكرات ماوراء القبر) . ثم احتذاه غيره من السادة الذين تصدروا
لقيادة الشعوب فكان نصيبهم مثل ما أصاب من سقوط وفناء .

— تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث —



حفلة التكريم

نشرت الصحافة الدعوة الآتية التي وجهها حضرة صاحب العزة الدكتور محمد حسين هيكل بك الى حضرات أصحاب السعادة والعزة أعضاء لجنة تكريم المؤلف وذلك بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ و ٨ منه « تعقد اللجنة المؤلفة لتكريم الاستاذ أحمد وفيق الحامى يوم الاربعاء ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بمنزل حضرة صاحب العزة الاستاذ الجليل ابراهيم الهلباوى بك بشارع ابراهيم الهلباوى بمنيل الروضة فى تمام الساعة السادسة »

سكرتير اللجنة

محمد حسين هيكل

بيان لجنة التكريم

نشرت الصحافة المصرية الصادرة بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ البيان الآتى « وضع الاستاذ احمد وفيق موسوعة « علم الدولة » ، وهو كتاب يتناول الفقه السياسى أو علم الدولة من جميع أطرافه بصورة لم تدسّق لغيره من المؤلفات فى الغرب أو الشرق ، إذ يتناول « علم الدولة » بالبحث العلمى التفصيلى من نواحيه القانونية والسياسية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والخلقية ، لذلك كان لصدور الجزء الأول من هذا الكتاب الفد أثر عميق فى البيئات العلمية والوسط الصحفى ، فقد رحب الجميع بهذه الموسوعة ترحيباً عظيماً ، إيقاناً منهم بأنها سدت فراغاً كبيراً ، تطلع الشرق الى سده منذ أمد بعيد ، حتى مل الانتظار ، فجاء كتاب « علم الدولة » وقضى على هذا الملل ، وبث فى ميدان الثقافة العربية نشاطاً فكرياً جديداً ، وإذا كان هذا الترحيب بذاته تكريماً للعلم ، ولؤلف « علم الدولة » ، فان فريقاً ممن اعتقدوا حقاً بالفوائد الجليلة المترتبة على هذه الموسوعة ، قد رأى أن يكون تكريم الاستاذ وفيق متناسباً مع مجهوده العظيم الذى بذله فى سبيل القيام بعبء

هذا العمل واعداده للطبع ، فتألفت لتكريمه لجنة تمثل الأمة جميعاً من حضرات أصحاب السعادة والعزة والاساتذة الأجلاء :

ابراهيم الهلباوى بك . ابراهيم رياض . أحمد حافظ عوض بك . ادوار قصيرى بك . السيد عبد الهادى الجندى بك . السيد محمد وحيد الايوبى . السيد يوسف المنشاوى بك . عبد الخالق مذكور باشا . عبد الرحمن الرافعى بك . عبد القادر حمزة . الدكتور على المنانى . على شوق باشا . فكرى أباطه . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسين هيكىل بك . محمد على علوبه باشا . محمد لطفى جمه . محمد محمود جلال .

وقد اجتمعت اللجنة بمنزل حضرة صاحب العزة الاستاذ الجليل ابراهيم الهلباوى بك فى الساعة السادسة من بعد ظهر الاربعاء ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٤ وتداولت وقررت اقامة حفلة تكريم للاستاذ وفيق وسيعلمن فيما بعد عن موعدها ومكانها وأسماء حضرات خطبتها . وستجتمع اللجنة قريباً بمنزل صاحب العزة الهلباوى بك .

لتكريم الاستاذ

أحمد وفيق

وأذاعت الصحف بتاريخ ١٢ اكتوبر ما يأتى :

اجتمع بدار صاحب العزة الاستاذ الكبير ابراهيم الهلباوى بك بعض أعضاء لجنة تكريم الاستاذ أحمد وفيق وهم حضرات أصحاب السعادة والعزة : الاستاذ ابراهيم هلباوى بك . الاستاذ محمد على باشا . حافظ بك رمضان . عبد الرحمن الرافعى بك . الاستاذ محمد رفعت . الاستاذ ادوار قصيرى بك . اللواء على باشا شوق . اللواء محمد فاضل باشا .

وقرروا تحديد يوم الخميس ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٤ لاقامة حفلة تكريم للاستاذ « أحمد وفيق » بدار الاستاذ الهلباوى بك كما تقرر أن يكون خطباء الحفلة كل من الهلباوى بك وحافظ بك رمضان والدكتور هيكىل بك والاستاذ عبد القادر حمزه .

في حفلة التكريم

نورد هنا كلمة صحيفة السياسة الغراء بعددها الصادر بتاريخ ١٢٦ أكتوبر مجتزئين بها عن كل ما أذاعته الصحافة بصدد من هذه الحفلة قالت :

« كان أمس موعد حفلة الشاي التي دعت اليها لجنة تكريم الاستاذ أحمد و فيق بمناسبة اصدار كتابه الموسوم « علم الدولة » ، وما وافت الساعة الخامسة مساء حتى أم دار حضرة الاستاذ الكبير هلباوى بك بمنيل الروضة جمهور كبير ير بو على المائة من أهل العلم والفضل ورجال الصف الأول في دوائر الثقافة والأدب ، نذكر منهم حضرات أصحاب السعادة أحمد خشبه باشا . وحمد الباسل باشا . ومحمد على علوبه باشا . وعلى شوق باشا . ومحمد فضل باشا . والسيد محمد عبد الهادى الجندى بك . والسيد محمد وحيد الايوبى . والسيد عبد العزيز الثعالى . والسيد اسماعيل العسيلي . والسيد على عبد الرازق . والدكتور نجيب اسكندر . ونصر فريد . وأصحاب الفضيلة الشيخ على سرور الزنكاونى . والشيخ محمد عبد اللطيف دراز . والشيخ محمد حلمى طهارة . والشيخ محمد سليمان عناره . وحضرات الاساتذة : سلامه مخائيل بك . وادوار قصيرى بك . وحسن حسنى . وعبد الرحمن الرافعى بك . وعبد الكريم رؤوف بك . وعبد الرازق السنهورى . وحسين عامر . وعلى أيوب وعزيز مشرقى . وابراهيم رياض . ومحمد أمين يوسف . والشافعى اللبان . وحامد اسماعيل . وعز العرب على . وشكرى كرشه . ومحمد خفاجه . وفؤاد حموده . وحسين حجاب . وعبد الحليم الجندى ، وعبد الفتاح عبد الله . ومصطفى الهلباوى . ولطفى جمعه . وخليل شريف . وسامى مازن . وصابر العقاد . وعبد الحكيم فراج ومحمد محمود جلال وعلى غلى بسيونى . والاستاذ حسين حلمى المنامتيرلى .

وكان من الصحفيين حضرات الاساتذة صاحب العزة محمد حسين هيكل بك وحفنى محمود بك والاستاذ عبد القادر حمزة والاستاذ أحمد العسكري وحضرات مندوبى الصحف . وعند تمام الساعة الخامسة جلس المدعوون الى موائد الشاي يتوسطهم الاستاذ أحمد و فيق ، حتى إذا فرغوا من تناول الشاي والحلوى تليت أمماء المعتدريين وهم أصحاب السعادة جعفر ولى باشا ، وعبد العزيز فهمى باشا ، ورشوان محفوظ باشا

والدكتور على ابراهيم باشا وأصحاب العزة محمد العشماوى بك ومحمد كامل مرسى بك وعلى زكى العرابى بك. وعوض ابراهيم بك. والدكتور طه حسين والاستاذ عبد المقصود متولى والدكتور منصور القاضى والاساتذة أحمد رشدى . محمد عبده عثمان . أحمد محمد أغا . محمد كامل البندارى. الدكتور محمد خليل الرمدى . الاستاذ نجيب حتاتة . وكان مقررا أن يحضر حضرة صاحب العزة الاستاذ محمد حافظ رمضان بك لالقاء كلمة ، ولكنه فوجئ بوعكة اضطرته للملازمة الفراش فارسل يعتذر بلسان الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى الذى ناب عنه فى القاء كلمته المنشورة بعد هذا الكلام . ثم تلاه الاستاذ الكبير الدكتور محمد حسين هيكل بك فلقى الكلمة المنشورة فيما بعد ثم عقبه الاستاذ محمد شكرى كرشاه المحامى فلقى كلمة فى بيان فضل المكرم والمجهود الذى بذله فى مؤلفة القيم وأفاض فى هذا بلغة جزلة .

ثم نهض الاستاذ عز العرب على الأديب والشاعر المعروف فاستأذن فى القاء الابيات المنشورة ، وقام الاستاذ محمد أمين أبو يوسف فلقى كلمة قصيرة اقترح فيها أن تؤلف لجنة لبث الدعاية الواجبة لكتاب «علم الدولة» وطلب الى الصحف أن تساهم فى هذا العمل بان تنشر فى أيام خاصة بضعة سطور قليلة لا تزيد عن خمسة أسطر فى تقرير الكتاب أو نقده . ثم وقف الاستاذ لطفى جمعه وتكلم طويلا فى وجوب تشجيع المؤلف ووضع صيغة يوقعها الحاضرون اقراراً له بمجمل الوطن وتقديماً لها . وأعتبه الاستاذ حسين حلمى المناستيرلى وألقى زجلاً رائعاً تراه فيما بعد .

ثم نهض الاستاذ الكبير شيخ المحامين هلباوى بك فاستقبل بالتصفيق وألقى الكلمة المنشورة فى تهنئة الاستاذ وفيق على عمله الجليل وختمها وسط التصفيق والاستحسان حتى إذا فرغ الخطباء من كلامهم نهض الاستاذ أحمد وفيق فلقى كلمته المنشورة فى غير هذا المكان وشكر القائمين بتكريمه ، وحمل على الذين يبخلون بمجهودات المتعلمين من المصريين مع أن هذه المجهودات متى كانت قيمة لذاتها تلقى تشجيعاً وكباراً من علماء الغرب وضرب لذلك الامثال .

وبعد أن انتهى الاستاذ وفيق من كلمته جلس وسط التصفيق ثم أقبل عليه الحاضرون يصافحونه ويكررون له التهنئة ثم انصرفوا حوالى الساعة السابعة أو تزيد

كلمة الاستاذ

عبدالرحمن الرافعى بك

بعد أن ذكر اعتذار الاستاذ حافظ بك رمضان لمرضه وأنه أنابه عنه قال :
« أول ما أشعر به إذ أتكم بينكم ، أن أقدم لاستاذنا الكبير هلباوى بك
جزيل الشكر على أن هيا لنا هذا الاجتماع . لانه بهذه الدعوة قد ضرب مثلا على تقدير
العلم ومجهود العاملين ، على أن أجمل ما فى هذا الاحتفال . أنه جمع بين مختلف
الاحزاب والجماعات . فهذه الفكرة النبيلة التى أراها تتجلى فى هذا الاجتماع هى
مناط الأمل لنا جميعا ، وبودى أن تتكرر هذه الاجتماعات التى تضم سائر الاحزاب
السياسية والاجتماعية ، وأنا مشوق الى كل حفلة تتجلى فيها هذه الفكرة السامية .

ولقد أذكر أنى فى سنة ١٩٢٥ حضرت اجتماعا سياسيا بمبنى المؤتمر الوطنى ، ومنذ
ذلك الحين لم يسعدنى الحظ بمثل هذا الاجتماع غير أنى أشعر بأن هذه الحفلة على
بساطتها تجمع خيار الناس ، فأدعو الله أن تلقى الفكرة التى تتجلى فى هذه الحفلة نجاحا
تعبه اجتماعات أخرى سياسية يعود منها الخير العميم على مصر

ليس يسيرا على الانسان أن يتكلم عن صديق حميم ، لانه يكون متكلمنا عن
نفسه ، ولكن سأحاول ان أترجم عما يحيش بنفسى ، فالاستاذ وفيق جدير بكل تكريم ،
عرفته منذ كنا طلبة بمدرسة الحقوق فعرفت فيه مزايا لا يستهان بها ، مزايا تحببه الى جميع
الناس ، فهو مثال من الاخلاص والصراحة الى أقصى حدود الاخلاص والصراحة ،
وأذكر لكم ان مصر فى حاجة كبرى الى الاخلاص والصراحة .

يعجبني من وفيق الوفاء لآخوانه ولسائر الناس وفاء طبيعيا لا تكلف فيه ولا
يطلب عنه أجرا ، وهو شعلة من الذكاء ، واذا كان الكتاب والنقاد وصفوا كتابه بأنه
موسوعة علمية فوفيق نفسه موسوعة ، فهو كثيرا ما هدانا الى الصواب ، ولعلكم تلاحظون
ان مقالاته أشبه بمؤلفات ، ولو جمعت لا انتظمت كتبنا من أحسن ما كتب .

وكل ما أرتجيه من وفيق أن يصبر ويصابر ولو لم ينله جزاء ولا شكر على عمله

ثم تكلم الأستاذ عن الغمط ونقص التشجيع اللذين يصاد فهما المؤلف المصري ، ثم أشار الى فضل حسين بك رفعت (والد وفيق) في تنشئة ولده وتربيته تربية وطنية صحيحة وانه لولا هذا الوالد وفضله لما استطاع وفيق أن يخرج كتابه الذى يكرم من أجله ، فوالده يقوم مقام الامة كلها فى تشجيعه .

كلمة الدكتور هيكل بك

أستاذى هلباوى بك . أخى وفيق . سادى واخوانى .

قيل انى من خطباء الليلة ، مع ذلك أؤكد لحضراتكم أنى لم أكتب شيئاً ولم أفكر فى شىء مما يجب أن أقوله لكم . على أن كلمة صديقى الرافعى ألهمتنى الساعة ما يسرلى القول .

فاجتمعون هنا يمثلون أحزاب مصر وهيئاتها السياسية جميعاً . وقد يكون هذا مدهشاً . فلا أظن حزباً فى مصر نجاً من قلم وفيق ، ولا الحزب الوطنى نفسه . فاذا اجتمعت هذه الاحزاب مع ذلك لتكريمه من أجل كتابه « علم الدولة » وما بذله من مجهود عشرين سنة كاملة لاجراجه ، فذلك أوضح دليل على أن رجالها يفرقون تفريقاً بينا بين الخصومات السياسية وبين الجهود العلمية السامية ، ويعرفون . كيف يفسون لخصومة الحزبية لتكريم الجهود العلمية التى يقوم بها صاحبها لخدمة العلم وخدمة الحقيقة وخدمة الثقافة العلمية العليا .

والحق إن وفيق جدير من هذه الناحية بكل تكريم . وإنى لأؤكد لحضراتكم أن القليل من الجهود العلمية هو الجدير بأن يقاس الى مجهود وفيق فى اخراج كتاب علم الدولة . وهو كذلك بنوع خاص لأن هذا المجهود الضخم قصد به الى وجه العلم وحده والى وجه الحقيقة وحدها . لم يقصد به الى الغايات العملية التى تؤلف معظم الكتب فى مصر لخدمتها ، كى تكون مرجعاً للطالب أو لصاحب المهنة الحرة فى عمله ، وإنما قصد به الى تهذيب المثقفين أنفسهم فى هذه الناحية التى كتب فيها الأستاذ وفيق ، والقاء نظرة على كتب المراجع التى استند اليها الأستاذ وفيق والتى اقتضته مراجعتها السنين الطويلة يدل على ضخامة المجهود الذى بذله لهذه الغاية الشريفة .

وكتاب الاستاذ وفيق قد تناول من أدق المسائل العلمية مسألة الدولة . فما هي ، وكيف تتكون ، وعلى أى أساس تقوم ، وما الذى يسكنها : أهى القيود المادية تطوع لفرد أن يتحكم فى غيره ، أهو الدين . أهى الاعتبارات الاقتصادية . أهى الاعتبارات الخلقية . وكيف يكون رد الفعل ضد ما يطرأ عليها من المفاسد . أهى الثورة . أهو التطور ؟ هذه كلها أمور عاجلها الاستاذ وفيق وببحث مختلف نواحيها والآراء المختلفة التى أبديت فيها ، فى مختلف الأمم وفى مختلف العصور . وهو قد عاجلها وبحنها بحثاً علمياً مستفيضاً راداً كل رأى الى صاحبه ، ومناقشاً كل رأى على ضوء الحوادث والتاريخ . فمثل هذا المجهود الذى قصده الى وجه الحقيقة ، والى وجه الثقافة العليا جدير بكل تقدير وكل تكريم .

لست أحب أن اطيل فى مثل هذه المواقف ، ولكننى لا استطيع ان أترك مكانى هذا قبل أن أشارك الاستاذ الرافعى فى اهداء أكبر الاحترام لوالد الاستاذ وفيق ، وإن لم يسبق لى شرف معرفته . واذا كنا نكرم الاستاذ وفيق اليوم لأنه امر هذا السفر النفيس والكتاب القيم ، فوفيق هو ثمرة هذا الاب البار الصالح : فهو لذلك جدير بكل ا كبار وتكريم .

أبيات

الاديب الكبير والشاعر المطبوع الاستاذ عز العرب على

قالوا مؤلفه موسوعة جمعت	روائع العلم من باد ومكتمن
وإنه آية حق لمبدعها	نباهة الذكركتيلداً على الزمن
مالى والناس أجرى خلف مذهبهم	فى النقد مهما نحرروا أوجه الفطن
والناس إن غضبوا شنوا حفيظتهم	وان رَضُوا أبدعوا فى وصفه الحسن
وإنما لى رأى فى مؤلفكم	مثل العقيدة فى سرى وفى علنى
إن كنت فى العلم تبتاً مثل ماعهدت	فيك البلاد من الاخلاص للوطن

فأنت حجة أهل العلم قاطبة مهما تضائل ما حصلت من ثمن
ولا يضيرك إعراض منيت به . . حسب المجاهد نغمي عيشه الخشن
أنتم بقية قوم من مبادئهم . . حمل المكاره في البأساء والحن

« * * * »

زجل

وضعه والقاء حضرة الاديب المفضال الاستاذ حسين أفندي حلمي المناستيرلي

يا حفلة العلم	ناديكي	مليان	بالزين
ليلتك ندا	وقلبي عليكى	خايف	م العين
مخصوص عشائك	جاين لك	وزرا	وبشوات
عارفين مقامك	وفضايلاك	كلك	حسنات
وبيخطبولك	يا حلاوتك	أحسن	كتاب
ولولا حسنك	ولطافتك	ماشافورك	باب
محمى مهر	وقع فيكى	وبعت	لى جواب
وعزمنى	أجيك	أهنيكى	على كتب كتاب
واكل چيلاتى	وحاجه حلوه	واشرب	شربات
قريت بأنك	ف الجلوه	ست	الحفلات
عريسك اسم الله	منور	عالم	وجليل
راجل عظيم الله	واكبر	بشواتى	أصيل
اثبت لنا	ف أحسن مظهر	إشجاب	إشجاب
مش كل واحد	يشطر	يعمله	كتاب
قريت كتابك	وأنا جاهل	وفقير	غلبان
خرجت منه	ملك عادل	ويسوس	الجان
ناقص لى مملكتك	وأنا أبرهن	أحسن	برهان
بملكك	أأمر	وانحصن	والانسان

وانظم الناس واتمنا وارفع لوطان
 وأخلى دولتى م الجنة قوانين وعيدان
 مفيش لا حاكم ولا ظالم يظلم انسان
 وواجب الحر العالم يخدم من كان
 واحمد وفيق يبقى وزيرى عالم وخطير
 اقوله قرب وربلى علمك يا أمير
 الدولة قدامك ساده ع الفطرة صحيح
 خلمها فى العدل زياده وقانونها مليح
 وضب أمورك على كيفك واعدل ف الناس
 والبرلمان وحياة دينك دملاه اخلاص
 خلى القانون واضح ظاهر من غير تفسير
 يعم ع الكل وطاهر ولا لهش مثيل
 دستور جلالى يتوضب خالص يا أمير
 يكون صحيح حلو ويضرب أحسن دساتير
 حافظ القانون زى عمامك مش شخص هزيل
 وفقت أهلك بكالك ياوفيق يا جميل
 أول كتاب جه من لونه ف بلاد النيل
 ضيع من القلب شجونه من غير تطويل
 عشان يشوفم ف أوروبا علم الجهال
 ويلموا الفاضل حبة ويرقوا الحال
 دا المصرى عقله وتديره الماظ ولا ل
 ون كان ف ذله وتأخيره دا قدر مشال
 برهاننا حاضر ف ادينا ولا فيش فيه باس
 حدش عمل زيه يحبنا نديله الكاس

ختامى كلمه حقولها لك كلها اخلاص
بيضت وشنا بكتابك قدام الناس
(حسين حلمى المناستيرلى)

خطبة الاستاذ الكبير

هلباوى بك

ولدنا الأستاذ و فيق ، حضرات السادة
حكمت على العادة الشرقية، وقد شرقت دارى، أن أكون آخر من يتكلم فى هذه
الحفلة بعد ضيوفى .

أول من فكر فى إقامة حفلة تكريمية للأستاذ و فيق هم فى الواقع أقرب الناس
اليه من زملائه فى المدرسة وفى المحاماة، فبعد أن اتفق على إقامة تلك الحفلة شرفنى
هؤلاء الفضلاء بأن اتفقوا على أن تكون فى دارى وعلى أن أكون من العاملين فى
إقامتها، فقول الأستاذ الرافعى بك إن فى إقامة هذه الحفلة فضلا ينسب إلى .
إنما هو من قبيل النحية لى وهى نحية أخجل كل الخجل من سماعها .

قرأت شيئاً من هذا الكتاب ، وقرأت ما كتبه هؤلاء الأساتذة الأفاضل
الذين قرظوه، هذا الشرف، شرف التقريظ لهذا الكتاب لم أنله، لأنى لست زميلاً
ولاصديقاً للأستاذ و فيق، لأنه ليس من سننى، وإنما سأكون منذ اليوم صديقاً لكتاب
الأستاذ و فيق، لأنى قلما وجدت أن بلدى تقيم حفلة تكريم لكاتب أو لرجل أدى
خدمة عامة، وإنما تقيم هذه الحفلات لأرباب الجاه والرتب ولمن يرضى منهم الخبير،
ولأن الأستاذ و فيق ليس من هؤلاء، رأيت أن من الواجب على أن أكون فى
أوائل من يكرمونه ويشجعونه .

قرأت كتابه فوجدت بوناً شاسعاً جداً بين غزارة العلم، وبين هذا الاسم الصغير
لصاحب هذا الكتاب، أؤكد لكم أننى كنت محتاجاً لمن يعرفنى بوفيق كبحام،

وقد عاش محامياً حقة من الزمن ، ولتقديم عهدي بالحمامة سموني شيخ المحامين ، رغماً من كل هذا فاني كنت أحتاج الى من يعرفني بوفيق كمحام ، وجدت يا حضرات السادة بوناً شامعاً جداً بين غزارة علمه وتواضعه وبساطته ، فلم أستغرب لوجود هذا الفرق العظيم لانه في مصر وفي الشرق عامة — يوجد رجلان : إما رجل تكون شهرته ثرثرة وتدخلا فيما يعني وفيما لا يعني ، فيتكون له من ذلك اسم عظيم ، وإما رجل يعتمد على كفاءته الشخصية ، على أن رأسه رأس رجل مفكر يقدر الحياة قدرها ، يحتقر مظاهرها الكاذبة ، ونحن في هذه الليلة قد سمعنا من خطبائنا أن الأستاذ وفيق قل أن ينال أي جزاء من المكافأة المادية على مجهوداته خلال عشرين عاماً .

اطلعت على جزء واحد من مؤلف الأستاذ ، وفيق وأؤكد لحضراتكم أن تحضير هذا الجزء هو نتيجة مطالعة عدة مؤلفات يمكن أن تزيد على ألف مؤلف ، ولقد قال لنا في كتابه إن أستاذاً له في مدرسة التوفيقية قال له يوماً : إذا أردت أن تنتج فكرة صالحة ناضجة فاقراً الكتاب مرة ثم مرة ثانية ثم مرة ثالثة ، وإذا أردت أن تفهم لماذا ألح عليك في هذا فأقول لك اجعل دراستك الأولى قاصرة على تبين معنى الكلمات ، وبعد ذلك فكر في مرادفاتهما وبعد ذلك أيضاً فكر في مناقضاتهما حتى تنجلي لك الألفاظ جلاء تاماً ، أما القراءة الثانية ، فاقصرها على أهم المعاني ، وأما الثالثة فتخرج منها بالثمرة الناتجة من القراءات الثلاث ، وكون لنفسك رأياً ثم اكتب خلاصته ، يقول وفيق إنه اتبع هذه النصيحة عن أستاذه حتى وفق لخراج كتابه ، هذا النحو وحده الذي تكلفه صاحب هذا الكتاب وهو يعمل في زهرة شبابه ، ويقضي نحو عشرين عاماً ماذا كان في رأسه ؟ ما الغرض وما الدافع الذي قاده الى هذا العمل المجهد ؟ الصبر والجلد الذي احتمله وفيق في هذه العشرين عاماً حتماً كان مقصداً سامياً جداً إنسانياً محضاً بعيداً كل البعد عن المنفعة المادية ، وفيق عنده مطمع كبير كجهاده الكبير ، هو أن يكون من أساطين المؤلفين ، من الذين تفخر بهم مصر ، فمثل هذا الرجل لا يسمى نحو أي منفعة مادية ، إن هذا الكتاب العظيم في حاجة الى النشر ، وجيلنا هو الذي سيستثمر هذا الكتاب ، فان أردنا أن نعمل قدرنا ونشجع أمثال وفيق ونحقق كلمة الاستاذ أمين يوسف فلنعمل على نشر هذا الكتاب ،

لقد أدى وفيق واجبه والسكامة لنا الآن نحن، وفريق ليس له علينا إلا أن نقدم له شهادة بهذا التكريم، شهادة بأنه قد قدم أحسن أثر خالد يكون من نتيجته أن يصبح من أعظم المؤلفين في مصر، قال بعض الخطباء إن والد الأستاذ وفيق يستحق التكريم وهو حقاً يستحق هذا وأنا كنت زميلاً له وأعرف حقيقة أنه من الرجال العاملين المعروفين مثل ابنه وفيق بالسيرة الحسنة وبالعمل والهدوء وأعرف أيضاً جد الأستاذ وفيق لما كان في الحرية وعند ما كان مديراً في الفيوم، وفريق إذن من طينة طيبة وعرق طاهر مثال الجد والطهر فأهنيء والد الأستاذ وفيق وأهنيء الأستاذ وفيق نفسه وأرجو أن يكون قدوة حسنة لجيلنا الجديد .

كلمة المؤلف

عميد الحمامين ! سادتي !

الغرض الأسمى أمل حى يجيش في الصدر احتجاجاً على حاضر عقيم، أو واقع مرهق أليم، بل إنه مستقبل يختمر في الأعماق الى جانب روح التطلع إلى مغالبة الطبيعة الفاسية والاستظهار عليها بقوة السكال الانساني وسلطان الفكرة الخالدة، ولا بد لهذا الغرض على كرايام من أن يتطور، أو يلاحقه غرض آخر، أزرى منه وأظهر. يقوم كما يقوم خلف الذروة الشاهقة، ذروة أظهر وأنضر، ولذلك تابع غرضي الأسمى في أمسى الدابر، غرض جديد في يومى الحاضر، ولكنه تتابع إنطوى على تطور من جميل إلى أجمل، ومن بليغ إلى أبلغ، ومن نير إلى أنور.

كان غرضي في أمسى ان أجمع شتات الاغراض السامية، ومختلف تطورات هذه الاغراض التي إتخذها جميع الشعوب والأمم أهدافاً لهم، ولما أتممت تحقيق هذا الغرض، وأخرجت الجزء الأول « من علم الدولة » تابع هذا الغرض الأسمى غرض آخر أجل منه وأزهر .

إن هذا الغرض الجديد، هذا المعنى الراقى الذي استحال مادة على الفور من اشراقه، هذا الأمل الحى في وجود ثقافى أفضل من وجودنا الحالى، هذا الاحتجاج

على الحاضر المقيم، والواقع المرهق الأليم، هذا المستقبل المحتمر في الأعماق الى جانب روح التطلع إلى مغالبة الطبيعة القاسية والاستظهار عليها بقوة الكمال الانساني وسلطان الفكرة الخالدة، هذا كله هو أنتم الذين اجتمعتم في هذه الحديقة، الغناء بكم وبفضلكم، الفيحاء بشذا عطر هذه الشبخوخة، شيوخوخة الهلباوى بك الحادة معكم في تكريم العلم وتشجيع جهود العاملين على بسط نفوده، وتحكيمه في حل معضلات العصر، فشكرا باسمي واسم والدى للفرصة التي هيأت لى الاجتماع بكم، وشكرا لأعضاء لجنة التكريم الذين تفضلوا على باستنبات هذا الغرض الكريم، وشكرا لحضرات الخطباء الذين أفرغوا على من نبيل عواطفهم وتشجيعهم ما رد الى نشاط الشباب، وخلق على من الصحة أعز ثياب، وشكرا لصاحب الدار الذى رحب بنا جميعا، وأتاح لغرضى الاسمي الجديد ان يتلأأ حولى لأسترشد بهداه، وأستعين على تذليل الصعاب والعقبات بسلطانه وقواه .

ولكننى وأنا الذى أمقت الأنانية الفردية، وأقدر الأثرة العامة، أرانى منساقا بطبعى الى العمل على أن أجعل ماخصنى به حسن الحظ من غرض أسمى غرضا شائما بين المفكرين المنتجين جميعا، حتى لا أستأثر وحدى بفضل وسنائه، وأمتع الكل بروعته وبهائه .

سادتى :

فى مصر جنوح غريب شاذ يعمل جاهدا فى مجاهدة كل ثقافة وهدمها، ملقيا اليأس الى روع كل مفكر منتج، وهذا الجنوح هو جنوح الاستهتار بالانتاج الثقافى المصرى، ولكنه جنوح واهن ضعيف من السهل مقاومته ودفع غائلته، ذلك بأنه صادر عن غرور وجهل، وإلا لأصاب الانتاج الثقافى المصرى من استهتار أئمة علماء الغرب حظا يضارع ما أصاب من المستهترين به فى مصر .

يقول هؤلاء المستهترون : « مالنا وما يصدر من السكتب العلمية والأدبية بالعربية مادامت مراجعه فى متناولنا » ولقد فاتهم أن الحصول على هذه المراجع يقتضى عشرات السنين، ونسوا أو تناسوا ما صنعهم رجاليت عهد الأحياء فى سبيل النهوض ببلادهم عند ما نقلوا الى مختلف لغاتهم جميع الكنوز العلمية والأدبية والفنية

العتيقة ، ونقبوا في بطن الارض ونحمت الهدم والانقاض والردم عن كنوز يستغلونها ويشحذون القرائح على نورها ، بل إنهم نسوا أو تناسوا أن دول الغرب قد أسست في القرن الماضي معاهد للترجمة ودراسة الفنون والآداب والعلوم القديمة والأجنبية الحديثة ، على أن استهتروا هذا قد حملهم على أن يتجاهلوا أيضاً أن علماء الغرب الأعلام قد اعتمدوا ولا يزالون يعتمدون على أسفار كتابنا ، وينتظرون إنتاجهم إذا ما همّوا بدرس شأن ، أو تدريس أمر من الأمور الشرقية ذات العلاقة بالغرب ، ويعتمدون على ذلك وينتظرون هذا الانتاج إيماناً بأن أبناء الشرق أدرى بمشاكلهم وشؤونهم ووسائل علاجها وتفسيرها وتحليلها من غيرهم لما لقانون البيئة من أثر في النفوس والمشاعر والاحساسات والأغراض ، حتى بمعنا « البارون ده توب » (Le Baron de Taube) أستاذ القانون الدولي في معهد القانون الدولي (Académie de droit international) وخليفة العلامة « ده مارتنس » الخ يقول وهو يشرح أثر الدين الاسلامي في القانون الدولي لشرق أوروبا : إنه ينتظر شرقاً ملماً باللقمة الاسلامي وآداب اللغة العربية وعادات الاسلام وعرفه وأخلاقه وفضائله ونظمه يقوم ببيان علاقة ما بين أجزاء الدولة الاسلامية بياناً صحيحاً وكيف طبعها القانونية وموضوعها ، حتى يستطيع هو أن يتناول الكلام عن أثر فكرة الدولة الاسلامية في فكرة الدولة الغربية الشرقية .

أيها السادة :

ليس في وسعي أن أسرد هنا كل ما عرفت عن تقدير علماء الغرب للانتاج الثقافي المصري ، ولذلك أكتفي بأن أضرب بعض أمثلة تغنيننا عن الافاضة في هذا الصدد . وضع الدكتور هيكل رسالة الدكتوراه سنة ١٩١١ عن « الدين المصري العام » ولقد اعتمد علماء القانون المالي والدستوري والدولي على هذه الرسالة عند ما تناولت بحوثهم ودراساتهم مواضيع لها مساس بفكرة الدكتور هيكل ، فالبروفسور « أندريه أندرياديس » أستاذ القانون المالي بكلية الحقوق بأثينا والوزير المفوض في مؤتمر الدانوب الذي انعقد بباريس (سنة ١٩٢٠ — سنة ١٩٢١) وعضو جمعية

الأمم عن اليونان الخ ، قد اتخذ من هذه الرسالة مرجعاً وهو يشرح سنة ١٩٢٤ موضوع « رقابة المالية الدولية » في أ كاديمية القانون الدولي ، والبروفسور « كارل ستروپ » (Karl Strupp) الاختصاصى في تدريس القانون العام والقانون الدولي بجامعة فرنكفور سورليمان بألمانيا قد اعتمد أيضاً على هذه الرسالة وهو يشرح في الأ كاديمية الدولية سنة ١٩٢٥ موضوع « التدخل في المشا كل المالية » ، ولقد وضع هذان الأستاذان الدكتور هيكل بين أئمة القانون المالى والقانون الدستورى والقانون الدولي وأقطاب السياسة أمثال « بوليتيس » و « ده لا براديل » و « دراجو » و « دينيا » و « دستورنل ده كونستان » و مصطفى كامل وكرومر و ملتر الخ .

كذلك كان شأن الدكتور حنا ابراهيم الذى وضع رسالته في الدكتوراه سنة ١٩١١ عن « رقابة الميزانية المصرية والاتفاقية الانجليزية سنة ١٩٠٤ » فقد اتخذها المسيو « أندرياديس » مرجعاً له أيضاً .

وأخيراً رأينا إعجاب المستشرقين بترجمة الشاهنامه التى وضعها الفردوسى شاعر الفرس ، فهل أحست مصر أن الأستاذ عبد الوهاب عزام قام بهذا العبء المبهظ فبال الثناء والاعجاب فى كل ناحية إلا فى مصر .

أما الأستاذ الرافعى فلا حاجة بنا إلى الكلام عن تقدير كتابه « عصر اسماعيل » ، لأنه تقدير إلهى ، إذ أوحى إلى بعض المؤلفين أن يرد عليه فما كان منه إلا أن نقله جملة وتفصيلاً داخل بردة جديدة وعنوان جديد ، وبذلك أصبح كتاب الرافعى من الكتب المرغوب فيها ودخل بهذه الطريقة المتلوية فى المكاتب التى حرمت من الانتفاع به (١) .

فتقدير العلماء الأعلام فى الغرب انتاج مصر الثقافى يتعارض تماماً مع استهتار متعلمينا به ، لذلك أرى أن لا ينفذ هذا الاجتماع قبل أن يأخذ على عاتقه أن يكون عاملاً قوياً على تدعيم النهضة الفكرية وحماتها من عبث المستهترين ، وفق الله البلاد لما فيه خيرها وأبقاكم مرشداً لها وهادياً والسلام عليكم ورحمة الله

(١) راجع أيضاً الجزء الخامس من مجموعة دارست ل ترى أسماء شبابنا العالم وكيف ينتفع الاردوبيون بوفير علمهم وغزير مادتهم .

من الآنسة «مى»

الى مؤلف «علم الدولة»

تفضلت زعيمة مفكرات الشرق حضرة الآنسة «مى» وبعثت إلينا فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ ، وآخر ملزمة ماثلة للطبع ، خطاباً عن رأيها فى كتاب «علم الدولة» وفى مؤلفه .

ولما كان للنموذج منزلة خاصة عندنا ، ولا سيما اذا كان اشعاعه صادراً عن رأى يمثل الجنس اللطيف ، ولما كانت الآنسة «مى» قد كتبت فى الصيف الماضى كلمة عن موضوع علم الدولة فى صحيفة الاهرام وبذلك قد تمت الى كتابنا بصلة علمية وثيقة ، فقد وجب علينا أن ننشر رأى زعيمة المفكرات الشرقيات ليطلع عليه قراؤنا ، قالت حفظها الله :

حضرة الاستاذ المفضل :

كتابك «علم الدولة» زادنى تشبهاً برأى السابق وهو يختلف عن رأى الاستاذ حافظ رمضان بك الذى يرى فيك «دائرة معارف» اختلافه عن رأى غيره من الجهابذة الذين قالوا فى مؤلفك كلمهم الكبيرة الشأن .

تلك آراء اجلها إجلالى لشخصية أصحابها ، غير انى بروق لى أن اتفقت من تأثيرها أحياناً ولولا لدفاع عن رأى النسائي وعن حقه فى الاستقلال .

ورأى الذى لا تنهله هو انك بركان ، ولئن كان للبركان ساعات هياجه ، إذ يتفجر حمماً وسوائل ملتهبة ، فان له كذلك أوقات هدوء ، إذ يبدو ساكناً فى الظاهر أما فى الواقع فهو عاكف على نفسه ، تستوعبه الحياة المرهقة فى باطنه ، وهو عندئذ أشد مايكون نشاطاً ، ويعلم عن ذلك النشاط المرهف بناء الحضرة ناضرة حواليه فتدوج سفوحه وذبوله بجنى الخير والفائدة والجمال ، وأنت ذا كبر لا يرب أن الهقعة المحيطة ببركان الفيزوفيو بنباولى ، يطلق عليها ، لوفرة خصبها وطيب ثمرها ، اسم «الارض السعيدة» (Terra Felix) .

فكما كنت بركاناً في مقالاتك السياسية والوطنية فأنت اليوم ذيك البركان
في هذا البحث الهادئ الزاخر المتشعب الفروع ، الذي أمتعت به قراء العربية في
الدراسات القانونية والسياسية وما يغلغلها من شتى الموضوعات .
وشكراً على هديتك النفيسة يتلخص في التمني : أن يظل البركان في شغل
شاغل بالحياة المتلظية في داخله ليتجلى فعل تلك الحياة في الارض الفكرية حواليه
يوسعها خصباً ، ويملاً جوانبها بناضر الحضرة وصالح الجنى « مى »



أهم مراجع الجزء الثاني

تنشر فيما يلي أهم مراجع الجزء الثاني مرتبة حسب الحروف الأبجدية

A

Académie de droit international	Recueil des Cours 15 vol.
Anson	La pratique constitutionnelle anglaise — The Law and custom of the constitution.
Aulard	Histoire de la Révolution.
Avril	Conception du droit naturel chez Pufendorf.

B

Bagehot (Walter)	La Constitution anglaise.
Bailby (H)	Etude sur Martens.
Barthélemy	Le rôle du pouvoir exécutif dans les Républiques modernes.
Barthélemy et Duez	Traité de droit constitutionnel.
Baudrillard (H)	Jean Bodin et son Temps.
Bemon	Chartes des libertés Anglaises.
Bentham (J)	Principes de Morale.
Beudan (Charles)	Le droit individuel et l'Etat.
Bèze (Théodore de)	Le droit des magistrats sur leurs sujets.
Blackstone	Commentaries on the laws of England.
Bodin (J)	La République.
Bon (Gustave Le)	Psychologie politique — Les lois psychologiques et l'évolution des peuples.
Bonald (Vicomte de)	Du principe Constitutionnel — Théorie du pouvoir politique et religieux.

Bossuet	Politique tirée de l'Ecriture Sainte-Oraison funèbre de Henriette de France.
Boutmy	Le développement de la constitution et de la société politique en Angleterre -- Essai sur la psychologie politique du peuple anglais. Etude de droit Constitutionnel.
Bret	De la souveraineté du roi
Broglie — (Duc de)	Vues sur le gouvernement en France.
Brougham (Lord)	The British constitution, history structure and working
Brown (Philipp Marshal)	Conciliation internationale.
Bryan	Peace plan.
Bryce	Les démocraties modernes - Les Républiques sud - américaines - The American commonwealth.
Burgess	Political science.
Burke	Reflexions sur la Révolution en France.
Burlamaqui	Principe de droit politique.

C

Cavaglieri	Intervento (De l'intervention).
Cereti	Ordre juridique international.
César (Jules)	Mémoires.
Chalellerux (le Marquis de)	La Félicité publique.
Chateaubriand	Mémoires d'outre - tombe - Reflexions politiques.
Condorcet	Lettre d'un bourgeois de New-haven à un citoyen de Virginie — Science politique — Idées sur le despotisme.

- | | |
|-----------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Constant (Benjamin) | Cours de politique constitutionnelle - Reflexions sur la constitution - Sur la responsabilité des ministres — Les principes de politique. |
| Courtney (Léonard) | The Working Constitution of the United Kingdom and its outgrowths |
| Cruchaga (Miguel. C. Tocor-mal) | Nociones de Derecha internacional (notions de droit interna...) |
- D**
- | | |
|-------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Dareste | Constitutions modernes |
| Demombines (G) | Les Constitutions européennes |
| Dícey | Les Conventions de la Constitution (under standings) -Introduction à l'étude du droit Constitutionnel. |
| Dictionnaire historique | |
| Diodore de Sicile | Mémoires |
| Duguit | L'Etat — Traité de droit Constitutionnel |
| Duguy et Mounier | Recueil des constitutions de la France. |
| Dunning | de l'Egalité (Revue des Sciences politiques — Avril — Juin 1923). |
| Duplessis — Mornay | Vindiciae contra tyrannos. |
| Dupuis (Ch.). | Grandes Puissances. |
| Duvergier | Collection des lois. |
- E**
- | | |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Esmein | La chambre des Lords et la démocratie-Cours élémentaire d'histoire du droit français — Les constitutions du Protectorat de Cromwell — Elément de droit constitutionnel. |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

F

Franqueville (Comte de) Le parlement et le Gouvernement britannique.

G

Gardiner The Constitutional documents of the puritan Revolution.
Glasson Histoire du droit et des institutions en Angleterre.
Genks. An outline of English local Government.
Gneist English Verfassungsgeschichte.
Grotius de Jure prædæ — de Jura belli ac pacis — Mare liberum.
Grouvelle Sur l'autorité de Montesquieu dans la Révolution présente.
Guerrier L'Abbé de Mably, moraliste et politique.
Guizot Histoire des origines du Gouvernement représentatif — Histoire parlementaire (Recueil de ses discours (de 1819 — 1848).

H

Hanotaux (G) Histoire de Richelieu.
Haurianne (Duvergier) Histoire du Gouvernement parlementaire en France.
Hauriou Principes de droit public
Hobbes (T) De Cive—Leviathan. London 1651
Holbach Politique naturelle ou discours sur les vrais principes du Gouvernement.
Hotman (François) Franco - Gallia.

I

Isnard Rapport du 14 avril 1793.

J

- | | |
|----------------|---------------------------------------|
| Janet (Paul) | Histoire de la Science politique. |
| Jellinek | System — L'Etat moderne et son droit. |
| Jenks | Parliamentary England. |
| Jèze | Droit public. |
| Jurieu | Soupirs de la France esclave. |

K

- | | |
|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Kant | Elément métaphysique de la doctrine du droit — Projet philosophique d'une paix éternelle—métaphysique des moeurs. |
| Kosters | Les fondements du droit international. |
| Kovalevsky (Maxime) | Les origines de la démocratie contemporaine. |

L

- | | |
|------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Lactance | Les institutions divines |
| Lapradelle (de) | Les principes généraux du droit international |
| La Rivière (Mercier) | Le Canevas constitutionnel —
Ordre Naturel |
| Locke | Traité sur le gouvernement civil |
| Lolme (de) | La Constitution de l' Angleterre |
| Low. (Sidney) | The Governance of England |
| Lowell. | Le gouvernement de L'Angleterre |
| Loyseau | Des ordres — Des Seigneuries |
| Legnano | Conception de l'état de nature |
| Leibnitz | Codex juris gentium- Séparation
entre le droit naturel et la morale
dans les relations des peuples |
| Le Trosne | Ordre Social |
| Lureau (Henri) | Les doctrines démocratiques
chez les écrivains protestants
français |

Lusac (Elie)

Commentateur de Wolff

M

Mably

Le droit public de l'Europe
fondé sur les traités — Les entre-
tiens de Phocion sur les rapports
de la morale avec la politique -
Les doutes sur l'ordre naturel
des sociétés politiques — De la
législation ou principes des lois.
Du gouvernement de la Pologne
De l'étude de l'histoire-Obser-
vations sur les gouvernements
et les lois des Etats-Unis d'A-
mérique.

Malberg (Carré de)

Contribution à la théorie de l'Etat

Mallarmé

Etude sur Wolff et Vattel

Martens (Georges Frédéric de)

Traité de droit international.

May

Parliamentary practice .

Méaly

Les publicistes de la Réforme .

Michel (Henri)

L' Idée de l'Etat

Mignet

Histoire de la Révolution
française

Montesquieu

Esprit des lois — Lettres per-
sannes — Considérations sur la
grandeur et la décadence des
Romains

N

Nys.

Le droit romain et le droit inter-
national—Les théories politiques
et le droit international-Influence
des théories de l'état de nature
sur le droit international-Origines
du droit international-Droit de
guerre et les dévanciers de Grotius
— Droit International et droit
politique . — Rôle des Ency-
clopédistes . — Appréciations du
rôle des théories de l'Egalité

naturelle- Isidore de Séville et
le jus gentium

O

Olive (L.)
Oppenheim

Etude sur Wolff .
Intrenational Law.

P

Pauli (R)
Phillimore (Sir Robert)
Pierre (Eugène)
Pillet (A)
Pike (Luke Owen)

Simond de Monfort the creator
of the house of commons .
Commentatories upon inter —
national Law.
Droit politique et parlementaire,
Recherches — Les fondateurs du
droit international. Paris 1904.
A constitutional history of the
House of Lords from original
sources

Politis
Pollock
Prevost - Paradol
Pufendorf

Limitaiions de la Souveraineté
History of the English Law
before the time of Edward I
La France nouvelle.
De Jure naturae et gentium
libri octo (Le droit de nature
et des gens)

Q

Quesnay

Maximes générales .

R

Ribot (Théodule)
Rivier
Rossi
Rousseau

L'hérédité psychologique .
Principes .
Cours de droit constitutionnel.
Contrat social — Considérations
sur le Gouvernement de Pologne.

S

Siéyès
Sorel (Albert)

Qu'est-ce que Le Tiers-Etat?
L'Europe et La Révolution Fran-
çaise.

Stendhal	De l'Angleterre et de l'esprit anglais.
Strabon	Mémoires.
Stubs	Constitutional history.
Suarez	De Légibus

T

Tacite	Des annales, des histoires, des mœurs des Germains.
Todd.	Le gouvernement parlementaire en Angleterre
Triepel	Opinion sur la reception du droit privé dans le droit interna.

U

Ulpian	Conception du droit naturel
--------	-----------------------------

V

Vaulabelle	Histoire des deux Restaurations.
Vattel	Le droit des gens — Essai.
Vanderpol	La doctrine scolastique du droit de guerre.
Viel-Castel (Charles)	Histoire de la Restauration.
Vlugt. (Van der)	œuvre de Grotius.
Vollenhoven (Van)	Les trois phases du droit des gens.
Voltaire	L'Equivoque.

W

Westlake	Chapters in international Law.
Wolff (Christian)	Philosophia prima, sive ontologia; Cosmologia generalis — Psychologia empirica : Psychologia rationalis — Theologia naturalis — Philosophia practica universalis - Jus naturae methodo scientifica pertractatum - Jus Gentium methodo scientifica pertractatum - Institutiones

Zouch (Richard) juris naturae et gentium- . Phi
 losophica moralis, sive Ethica
 Explicatio Juris et Judicii feziali,
 sive juris inter gentes et quoes-
 tionum de codem

Recueil des lois Anciennes

Le recueil d'Isembert.

Bulletin des lois.

Le Moniteur — Reimpression du Moniteur.

Recueil des lois Modernes

Collection des lois Duvergier.

Collection Sirey (lois annotées).

Journal officiel de la République française.

Archives parlementaires.

Débats parlementaires.

} Moniteur et Journal officiel.

Revue

Revue de droit public et de la science politique :— La revue de droit international.

Revue de droit international et des législations comparées.

فهرست الجزء الثانى

ص	المقدمة	ص
٣	اسلوبنا العلمى	٢٥
٥	شكر واعتذار	فى معسكرى البروتستانتين
٥	موضوع الجزء الثانى	والسكانولكيين
٦	أهمية العنصر التاريخى	٢٥
٨	أهمية العنصر الخلقى	حركة التحرير
٨	الفضيلة السياسية	٢٦
٩	أهمية العنصر السيامى والقانونى	نفوذ المذهبين فى نظرية الدولة
٩	انفصال السلطات	٢٨
٩	الديموقراطية	هيئة الاكبروس العالمية
١٢	إلى المرحوم أمين الرافعى	٢٨
١٤	كلمة الاستاذ محمد حافظ رمضان بك	حرية البحث
٢٠	تقرير وزارة المعارف عن الجزء الأول	٢٩
	الباب الاول	السيادة ونظرية التعاقد
	فترة الانتقال	٣٠
	من عصر الاصلاح الى الثورة الفرنسية	بذرة البرلمانية العصرية
	الفصل الاول	٣٠
٢٣	كلمة عامة	سيادة الشعب
٢٣	الموقف الفكرى السابق على فترة الانتقال	٣٣
٢٤	النظريات أسلحة قتال	الاتحاج الذهبى فى عصر الانتقال
		٣٤
		مظاهر عصر الانتقال وعناصر
		فكرة الدولة فى رأى « تين »
		٣٦
		تطور فكرة الدولة
		٣٦
		لادينية القانون والفردية
		٣٧
		قانون الطبيعة
		العوامل التاريخية لنظرية الحقوق
		٣٨
		الاساسية للدول
		العوامل الفقهية فى نظرية الحقوق
		٤٣
		الاساسية للدول
		٤٣
		تشبيه الدولة بالفرد
		٤٣
		جروسيوس

٩٧ حق الضرورة	١٢٣ الفردية
٩٨ حق الانتفاع البرئ	١٢٦ روسو والفردية
٩٨ ٥ — فترة مارتنس	الفصل الثاني
١٠١ حق الأمن والاستقلال	الثورة الفرنسية الكبرى
١٠٢ التدخل	الدولة العصرية والميول الانسانية
١٠٢ حق المساواة	١٢٨ كلمة إجمالية
١٠٣ حق التجارة المتبادل	الاستفتاء العام
١٠٤ القانون الطبيعي في القرن التاسع عشر ومعارضة نظريات قاتل	١٢٩ حق كل شعب في دولة
١٠٧ القيمة الصحيحة لمبدأ المساواة الطبيعية بين الدول	١٣٠ المرحلة الاولى للاستفتاء العام
١١١ النتائج المترتبة كبادئ وعلى نظريات مدرسة القانون الطبيعي	١٣٣ المرحلة الثانية للاستفتاء العام في أيام الثورة الفرنسية
١١٢ معنى الاطلاق	١٣٣ تطبيق الاستفتاء في أيام الثورة
١١٣ معنى الصيانة — معنى لا ينزل عنها	١٣٥ التوسع في اختصاص الدولة
١١٧ مدرسة أخرى — نظرية بوسويه	١٣٥ مدى التوسع في سلطة الدولة
١١٧ الاستبداد المستنير	١٣٦ زعزعة القانون العام
١١٩ نظرية الاستبداد المستنير	١٣٩ في استظهار النظام البرلماني
١٢٠ في ميدان الاستبداد المستنير	١٣٩ مبدأ انفصال السلطات
١٢١ روسو نصير الاستبداد	واعلان حقوق الانسان
١٢٢ الطبيعيون	١٤٠ الاعتماد على المبادئ العلمية في سبيل التحرير
١٢٢ عقيدة الطبيعيين	١٤١ مصادر انفصال السلطات
١٢٣ قسط البروتستنتية في نظرية الاستبداد المستنير	١٤١ مجلس الطبقات الثلاث
	١٤٢ البرلمانات
	١٤٣ أسفار الفلاسفة

١٤٤	لوك	١٥٧	رأى روسو في انفصال السلطات
١٤٥	فكرة منتسكيو الجهورية	١٥٨	معنى الشعب مصدر السلطات
١٤٥	حدد منتسكيو على الظلم	١٥٩	ولكن هذا ضرب وهمي
١٤٦	الحرية السياسية في رأى منتسكيو	١٦٠	زيادة قوة الحكومة لكبح جماح الشعب تستلزم زيادة قوة ولى الامر
١٤٧	انفصال السلطات وقاية من الاستبداد		لكبح جماح الحكومة
١٤٧	نظرية انفصال السلطات	١٦١	روسو وتعدد السلطات وإستعلائها
١٤٨	أسباب الفصل بين السلطات	١٦١	وحدة السيادة أدت إلى إستحالة فصل السلطات
١٤٩	التوازن بين السلطتين	١٦٢	روسو والحكومة النيابية
١٥٠	كتاب روح القوانين انجلىزى المصدر	١٦٢	النواب مندوبو الشعب وليسوا ممثلية
١٥١	ما نقص روح القوانين	١٦٢	روسو يحمل على الحكومة البرلمانية
١٥١	النقص الاول	١٦٢	روسو وضعف السلطة التنفيذية
١٥٢	النقص الثانى	١٦٣	تسليح مجلس الشيوخ بالقوة التنفيذية
١٥٢	حق الاعتراض على القوانين في رأى منتسكيو	١٦٤	تبعية السلطة التنفيذية للتشريعية
١٥٣	تعاون السلطات هو انفصالها	١٦٤	النظام البرلماني مفسدة
١٥٣	لانتسكيو العذر في الخطأ	١٦٥	أول علاج لفساد الحياة البرلمانية —
١٥٤	نفوذ منتسكيو في انجلترا		قصر أجل التشريعية
١٥٤	نفوذه في أمريكا	١٦٦	العلاج الثانى — الوكالة الملمزة
١٥٥	آراء منتسكيو ونفوذها في وضع دستور فرنسا سنة ١٧٩١	١٦٦	تحديد سلطة الملك في تعيين الوزراء
١٥٥	آراء فولتير في النظم السياسية الانجليزية	١٦٦	روسو يقاوم النظام الوراثى
١٥٦	تضعف نفوذ النظم البريطانية	١٦٧	رأى الطبيعيين في انفصال السلطات

١٦٨	إعتراض الطبيعيين على	١٧٥	أهم الوثائق الخطية
	الديموقراطية	١٧٦	الميثاق الاعظم
١٦٨	الطبيعيون أعداء النظام الملكي	١٧٧	ضمانات اكسفورد وأهم الوثائق
	المعتدل	١٧٧	حق التنظيم
١٦٩	انتقاد الطبيعيين لانفصال	١٧٨	إعلان الحقوق
	السلطات	١٧٨	مبادئ إعلان الحقوق
١٧٠	تسليم الطبيعيين بانفصال السلطة	١٧٨	القواعد الغير المكتوبة
	القضائية	١٧٩	موضوع العرف البريطاني
١٧٠	الطبيعيون ينتقدون الحكومة	١٨٠	أصول البرلمان الانجليزي
	البريطانية	١٨١	الموقف الشرعى لولى الامر ورعاياه
١٧١	الطبيعيون والنظام الصينى	١٨١	كيف نبت مبدأ التمثيل النيابى
١٧١	نفوذ مايلى	١٨٢	تمثيل المقاطعات والمدن
١٧٢	مايلى نصير انفصال السلطات	١٨٢	تنظيم مواعيد الاجتماع
١٧٢	مايلى يفوق التشريعية على التنفيذية	١٨٣	إنقسام البرلمان الى هيئتين
١٧٣	يقترح ان تعين التشريعية الوزراء	١٨٥	سلطان الملك على تأليف البرلمان
	مايلى يرى حرمان الوزراء من		من ناحية اللوردات
	التشريع	١٨٧	حقوق الملك تلقاء مجلس العموم
١٧٣	مايلى يجعل التنفيذية تابعة	١٨٧	حق دعوة البرلمان
	للتشريعية	١٨٩	تحديد تدخل الملك بنفسه وتحريم
١٧٤	مايريد الرأى العام		ذكر اسمه فى المداولات
	الفصل الثالث	١٩٠	حق عقد البرلمان وتأجيله
١٧٥	أطوار الدستور البريطانى	١٩٠	حق الحل
١٧٥	تعريف الدستور الانجليزي	١٩١	حق الاعتراض على القانون
١٧٥	أصل الدستور البريطانى	١٩٤	مجالس الملك

٢٠٥	مقاومة الملك للنزول عن نفوذه	١٩٤	أصل المجلس الخاص
٢٠٥	أصل الاحزاب في إنجلترا	١٩٥	المجلس الاعظم
٢٠٦	ماهو مجلس الوزراء ؟	١٩٥	مجلس المملكة العام
٢٠٦	الوزير عضو في المجلس الخاص	١٩٥	فرعا المجلس الخاص
٢٠٦	ضرورة عضوية الوزير في حزب	١٩٦	البرلمان
٢٠٧	الدستور يجعل رئيس الوزراء نظريا	١٩٦	اختصاصات المجلس الخاص
٢٠٧	« بيت » الرئيس الفعلى والنظرى	١٩٧	مجلس شورى الدولة ومصيره
٢٠٨	كيف استبعد الملك من مداولات مجلس الوزراء	١٩٧	في أيام شارل الثانى
٢٠٨	الملك عاجز عن الخطأ	١٩٧	ثورة سنة ١٦٨٨
٢٠٩	مسئولية الوزراء نتيجة عجز الملك عن الخطأ	١٩٩	المجلس الخاص منذ القرن الثامن عشر وتكوينه
٢٠٩	دخول الوزراء في البرلمان	١٩٩	اختصاصات المجلس الخاص
٢١٠	الحكومة البرلمانية	٢٠٠	كيف يعمل المجلس الخاص
٢١٠	قيام مبدأ المسئولية الوزارية	٢٠٠	ضرورة عقد المجلس الخاص برئاسة الملك
٢١١	أطوار الدستور البريطانى على مجرى القرن الثامن عشر	٢٠٠	احلال مجلس الوزراء محل المجلس الخاص
٢١٣	لماذا كان القرن الثامن عشر عهد التطور الحاسم للنظم البريطانية	٢٠٠	أصل مجلس الوزراء
٢٢٤	« بوتى » يرى الحزبين البريطانيين الكبيرين سبب قيام الوزارة وتجانسها	٢٠١	شارل الثانى يعدل المجلس الخاص
٢١٥	حكم كبار العائلات مصدر التجانس الوزارى	٢٠٢	وزارة التآمر والدس
		٢٠٣	على الملك أن يختار وزراءه من البرلمان
		٢٠٣	أول وزارة متجانسة
		٢٠٣	زعزعة التجانس الوزارى
		٢٠٤	تدعيم التجانس والتضامن الوزارى

٢٣٧	في دستور السنة الثامنة	٢١٦	حكم كبار العائلات مصدر المسؤولية
٢٣٨	عهد القنصلية		الوزارية
الفصل الرابع		٢١٧	خلاصة نظرية « بوتنى »
	دستور سنة ١٧٩١ وعلاقات	٢١٧	النظم البريطانية محلية
٢٤١	السلطتين	٢١٨	عهد الاقطاع
٢٤٢	سجلات الشكايات والمسئولية	٢١٩	تفوق مجلس العموم سراحا
	الوزارية	٢١٩	لقد أتمت انجلترا نماءها السياسى
٢٤٣	في الجمعية التأسيسية		في القرن السادس عشر
٢٤٣	دستور سنة ١٧٩١	٢٢٠	الموقف في فرنسا أمسية الثورة
٢٤٤	مسئولية الوزارة	٢٢١	الرأى العام
٢٤٥	قوة البيان المرفوع للملك	٢٢١	المدرسة النظرية
٢٤٥	بيان برناف ومناقشته	٢٢١	سييس
٢٤٧	طرح المسؤولية الوزارية على الجمعية	٢٢٢	كوندورسيه
	الوطنية مرة أخرى	٢٢٣	المدرسة الانجليزية — ديديرو
٢٤٨	رأى ميرابو في المسؤولية الوزارية	٢٢٣	المركيزده شاتيلو
	سنة ١٧٩٠	٢٢٤	وونيه
٢٤٩	المسئولية الوزارية سنة ١٧٩١	٢٢٤	الرشوة عيب الدستور البريطانى
٢٥٠	قيمه قرار الجمعية الوطنية الخاص	٢٢٤	١ — رشوة النواب
	بالمسئولية الوزارية	٢٢٥	٢ — رشوة الناخبين
٢٥٠	أسباب تقهقر الجمعية الوطنية	٢٢٧	كلمة اجمالية عن قانون الانتخاب
٢٥٢	حضور الوزراء جلسات الهيئات		في بريطانيا قديماً وحديثاً
	التشريعية	٢٣١	قانون الانتخاب في فرنسا
٢٥٣	لانچينيه يقاوم حضور الوزراء في	٢٣٤	تطور قانون الانتخاب في فرنسا
	الجمعية	٢٣٧	سبب تقييد حق الانتخاب

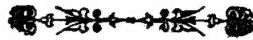
٢٦٢	الظروف التي أحاطت بتقرير	٢٥٤	العودة الى اقتراح ميرابو
	حق الاعتراض الموقت	٢٥٥	الموافقة على اقتراح « لاميث »
٢٦٣	المشاكل المترتبة على هذا الحل	٢٥٥	اختيار الوزراء من أعضاء
٢٦٣	كيف كان حق التصديق على		الهيئة التشريعية
	القوانين واسطة تطاحن بين الملك	٢٥٥	اقتراح ميرابو
	والهيئة التشريعية	٢٥٦	اقتراح لانجينييه
٢٦٤	النظام البرلماني لايحل هذا الخلاف	٢٥٦	اقتراح جوييل ده بريفلين
٢٦٥	كيف صويت علاقات ما بين	٢٥٧	مذكرات ميرابو للبلات
	السلطتين أمام الجمعية الوطنية ؟	٢٥٧	اقتراح روبسبيرير عن الجمع بين
٢٦٦	كيف يزاول الملك حق الاعتراض	٢٥٧	الوزارة والنيابة
	على القوانين ؟	٢٥٨	حق اقتراح القوانين
٢٦٦	محاولات في سبيل النظام البرلماني	٢٥٨	حرمان الملك من حق اقتراح
٢٦٦	محاولة الميسون ناربون		القوانين ونتائج
٢٦٧	محاولة الحزب الدستوري	٢٥٩	الأخذ بالطريقة الأمريكية
٢٦٧	تطبيق انفصال السلطات أدى	٢٥٩	حق حل الهيئة التشريعية
	الى التجميع بين السلطات	٢٦٠	حق الاعتراض على القوانين
٢٦٨	الحكومة الثورية والجمع بين		وتنفيذها
	السلطات	٢٦٠	مقاومة حق الاعتراض على القوانين
٢٦٨	يوم ١٠ اغسطس سنة ١٧٩٢	٢٦٠	انصار الحل الوسط
٢٦٩	الجمعية التشريعية تقرر عقد جمعية	٢٦١	رأى مؤيدى حق الاعتراض على
	تأسيسية		القوانين
٢٧٠	الحكومة المؤقتة	٢٦١	تنظيم حق الاعتراض على
٢٧٠	المجلس التنفيذي المؤقت		القوانين وهل هو مطلق أم معلق
			للقانون ؟

٢٨٣	للوفاة من استبداد لجنة الانقاذ	٢٧١	الفناء النظام الملكي
٢٨٤	السلطان في لجنة الانقاذ	٢٧١	حكومة الكونفيسيون
٢٨٥	مكاتب لجنة الانقاذ الثلاثة	٢٧٢	مختلف مراحل الحكومة الثورية
٢٨٥	توزيع العمل بين أعضاء اللجنة	٢٧٣	حكومة الجمعية منذ ١٠ أغسطس
٢٨٦	كيف زاولت لجنة الانقاذ رقابتها		سنة ١٧٩٢ حتى وضع دستور السنة
٢٨٦	عدد اعضاء اللجنة		الثالثة - أعمال جمعية الكونفيسيون
٢٨٧	لجنة الانقاذ الثانية	٢٧٤	أسماء لجان الكونفيسيون حتى السنة
٢٨٧	النظام الداخلي للجنة الثانية		الثانية من الثورة
٢٨٧	أهم وسائل اللجنة الثانية	٢٧٥	لجان مؤقتة ذات سلطة خاصة
٢٨٨	علاقات ما بين لجنة الانقاذ	٢٧٥	سلطان اللجان الثورية
	والحكومة	٢٧٦	سلب إختصاص الوزراء
٢٩٢	تقييد لجنة الانقاذ العام ومصير	٢٧٦	لجنة الأمن العام
	زعمائها	٢٧٦	الاختصاص القضائي للجنة الأمن
٢٩٤	دستور سنة ١٧٩٣	٢٧٧	الاختصاص الادارى للجنة الأمن
٢٩٤	الدستور الجيروندي	٢٧٧	تأليف لجنة الامن العام
٢٩٤	السلطة التنفيذية	٢٧٨	لجنة الدفاع العام
٢٩٤	انتخاب المجلس التنفيذي	٢٧٩	عيوب لجنة الدفاع العام
٢٩٥	لاتقاء الدكتاتوريات	٢٧٩	تنفيذ القرارات
٢٩٦	اختصاص المجلس التنفيذي	٢٧٩	إعادة تنظيم لجنة الدفاع
٢٩٦	انتخاب الهيئة التشريعية	٢٨٠	لجنة الانقاذ العام
٢٩٦	اختصاصات السلطة التشريعية	٢٨٠	تقرير اينار
٢٩٨	عيوب الدستور الجيروندي	٢٨١	اختلاف الاراء لتقام لجنة الدفاع العام
٢٩٨	الدستور الجبلي	٢٨١	إنشاء لجنة الانقاذ العام
٢٩٩	اعلان حقوق الانسان	٢٨٢	تأليف لجنة الانقاذ واختصاصاتها

٢٩٩ قواعد الدستورين	٣١٤ إلى أزمات وانقلابات
٢٩٩ وظيفة الهيئة التشريعية	٣١٤ انقلاب ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة
٣٠٠ وظيفة السلطة التنفيذية وانتخابها ومركزها من التشريعية	٣١٤ انقلاب بريريال سنة ٧
٣٠١ علاقة ما بين السلطين	٣١٥ انقلاب ١٨ برومير
٣٠٢ مقابلة بين الدستورين الجيروندى والجبلى	٣١٥ آراء فى دستور السنة الثالثة
٣٠٤ دستور السنة الثالثة	٣١٥ مصدر هذا العنف
٣٠٥ مبدأ انفصال السلطات	٣١٦ دستور السنة الثامنة وحكومة القنصلية
٣٠٦ فى سبيل اجتناب الظلم	٣١٧ مشروع سيبس
٣٠٧ المجلسان	٣١٧ توزيع السلطة
٣٠٧ انشاء سلطة تنفيذية قوية	٣١٨ قانون الانتخاب
٣٠٨ رياسة الديركتوار	٣١٩ سلطة القنصل الاول
٣٠٨ تعيين أعضاء الديركتوار	٣١٩ إختصاصات السلطة التنفيذية
٣٠٩ اختصاصات الديركتوار	٣١٩ الوزراء
٣٠٩ إقتراح القوانين	٣٢٠ مسئولية الوزراء
٣١٠ إستقلال الخزانة العامة	٣٢١ القنصلية مدى الحياة
٣٠٠ حق الاعتراض على القوانين وحكومة الديركتوار	٣٢١ مرسوم ١٠ فروكتيدور سنة ١٠
٣١١ عمل الديركتوار والمسئولية الوزارية	٣٢١ إعلان الامبراطورية
٣١١ مسئولية الديركتوار	٣٢٢ مرسوم فلوريال من السنة الثانية عشرة
٣١٢ المحكمة العليا	٣٢٣ دستور الامبراطورية
٣١٢ خلاصة عن علاقات السلطين	٣٢٣ الوزراء
٣١٣ تطبيق دستور السنة الثالثة يؤدى	٣٢٤ الوزراء وعيون الامبراطورية العظام
	٣٢٤ وظائف عيون الامبراطورية العظام

٣٤٢ دستور بنجان كونستان	٣٢٤ محاكمة الوزراء
٣٤٣ تعيين لجنة لوضع الوثيقة الدستورية	٣٢٥ النظام الفرنسي الصحيح
٣٤٤ الحكومة البرلمانية في دستور	٣٢٧ عزل نابليون
سنة ١٨١٤	٣٣٠ عودة النظام الملكي الى فرنسا
٣٤٥ طبعة المسؤولية الوزارية في دستور	ميلاد النظام البرلماني وسلطان
سنة ١٨١٤	النظام البريطاني
٣٤٧ لويس الثامن عشر والحكومة	٣٣٢ الظروف التي أحاطت بدستور مجلس
البرلمانية	الشيوخ الصادر في ٦ ابريل سنة ١٨١٤
٣٤٧ اول تطبيق لدستور سنة ١٨١٤	٣٣٣ مجلس الشيوخ يسقط الامبراطور
٢٤٨ تنظيم مجلس الملك	٣٣٤ الحكومة المؤقتة
٣٤٨ نظام مجلس الوزراء	٣٣٤ دستور ٦ ابريل سنة ١٨١٤
٣٤٩ الفروق بين مجلس الوزراء الفرنسي	٣٣٦ قاعدة السيادة القومية في دستور سنة
ومجلس الوزراء البرلماني	١٨١٤
٣٤٩ حكم ملوك الحلفاء على مجلس الوزراء	٣٣٧ توزيع السلطة التشريعية بين
الفرنسي	الملك والمجلسين
٣٥٠ مخالفة جوهرية للنظام البرلماني	٣٣٨ علاقة ما بين الملك والمجلسين
٣٥٠ محاولة تطبيق النظام البرلماني	٣٣٨ حقوق الفرنسيين العامة
٣٥١ المناقشة في المسؤولية الوزارية	٣٣٨ الرأي العام ودستور الشيوخ
٣٥٢ اقتراح النائب فاربه	٣٣٩ قائمقام الملك
٣٥٣ اقتراح النائب فاجيه ده بور	٣٤٠ تصريح سان كان لويس الثامن
٣٥٤ تعقد اجراءات المسؤولية الوزارية	عشر والنظام الابتدائي
٣٥٥ بنجان كونستان يؤيد مبدأ المسؤولية	٣٤٠ وصول لويس الثامن عشر الى سان كان
الوزارية	٣٤١ تصريح سان كان الرقيم ٢ مايو
٣٥٥ رسوخ الجنوح الى النظام البرلماني	سنة ١٨١٤

٣٦٩	بيان لجنة التكريم	٣٥٦	ملحق الدساتير الامبراطورية
٣٧١	في حفلة التكريم	٣٥٧	ملحق الدساتير الامبراطورية
٣٧٣	كلمة عبد الرحمن الرافعي بك		هو دستور ١٨١٤ مع نظام برلماني
٣٧٤	كلمة الدكتور هيكل بك	٣٥٧	دستور نهاية يونية سنة ١٨١٥
٣٧٥	ايبات الاستاذ عز العرب	٣٥٨	النظام البرلماني ودستور نهاية يونية
٣٧٦	زجل حسين افندي حلمي		سنة ١٨١٥
٣٧٨	خطبة الهلباوي بك	٣٥٩	تاليران والنظام البرلماني
٣٨٠	كلمة المؤلف	٣٦٠	تصريح كبيره
٣٨٤	من الانسة « مى »	٣٦٠	الخلاصة
٣٨٦	المراجع	٣٦٧	في الجزء الثالث
٣٩٥	الفهرست	٣٦٩	حفلة التكريم
٤٠٧	تصحيح خطأ		



تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣٣	١٩	لوريو	لورو
٣٧	٠٤	Puffendorf	[Pufendorf
٤٤	١٢	La droit	Le droit
٤٦	٠١	يجب عن أن	يجب أن
٤٧	٠٦	تَكُون	تَكُون
٥٨	٢٤	La Pradelle	Lapradelle
٥٩	٠٣	قتره چروسيوس	١ — قتره چروسيوس
٨٨	٠٨	Eéments	Eléments
١٠٨	٢٢	XLV	XLVI
١١٣	١٨	Internatinal	International
١١٣	٢١	Pricinpes	Principes
١٢٥	٦	التي يقع	التي تقع
١٤٠	١٠	الاعتماد على المبادئ	الاعتماد على المبادئ
	٦		العلمية
١٤١	٨	لرسو	لورسو
١٥٤	١٩	Blackston	Blachstone
١٦٥	١٩	الوقف	الموقف
١٦٨	٢١	اعدء	أعداء
١٧٥	٢١	الوثائق	الموائيق
١٨٠	١٤	فريسان	فريسمان
٢٠١	١٧	العناجر	العناصر

صواب	خطأ	سطر	صفحة
روسيا	بروسيا	١٥	٢٠٦
بين الوزارة والنيابة	بين الوزراء والنيابة	١٥	٢٥٥
Goupil	Gourpil	١٧	٢٥٦
واسطة تطاحن	واسطة بين الملك	٢١	٢٦٣
غريزة	غزيرة	١٨	٢٩٣
من أجل سن	من أجل سنه من	٢٠	٢٩٦
الشئون	الشئرن	٢١	٣٠٤
Théodule	Thédoule	١٤	٣٢٢
Diodore	Déodore	١٩	٣٢٢
على الخضوع	الى الخضوع	٠٢	٣٢٣
أيام القنصلية	أمام القنصلية	٠٧	٣٢٦
والامبراطورية	الامبراطورية	٢٠	٣٣٥
ببقاء	بقاء مجلس الشيوخ	٠٧	٣٣٩
ارتوا	«ارتورا»	٠٦	٣٤٨
Conseil	Coseil	١١	٣٥٨
الوراني	الوارثي	١٥	٣٦٣
لم يكن	لم ين		٣٧٩
٣٧٩	٣٧٧		

ملحوظة — وقع بعض اخطاء في أرقام الفقرات ولا أهمية لذلك ما دام لكل
فقرة عنوان خاص . وفكرة خاصة . كما وقع أخطاء أخرى لا تفوت القارىء .